

مكتبة الأسرة
٢٠٠٢

مكتبة الأسرة

السيد يسين



الحرب الكونية الثالثة

عاصفة سبتمبر و السلام العالمى



الفكرية



الأعمال

الحرب كونية الثالثة
عاصفة سبتمبر والسلام العالى

الحرب الكونية الثالثة

عاصفة سبتمبر والسلام العالمى

السيد يسين



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٣ مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك
(سلسلة الأعمال الفكرية)
إشراف: مصطفى غنائم

طبعة خاصة من دار ميريت لمكتبة الأسرة

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ: هيئة الكتاب

الحرب الكونية الثالثة

عاصفة سبتمبر والسلام العالمي

السيد يسين

الغلاف

والإشراف الفني:

الفنان: محمود الهندي

الإخراج الفني والتنفيذ:

صبرى عبدالواحد

الإشراف الطباعي:

محمود عبدالمجيد

المشرف العام:

د. سمير سرحان

على سبيل التقديم:

لا سبيل أمامنا للتقدم والرقى وملاحقة العصر إلاّ بالمزيد من المعرفة الإنسانية.. نور يهدينا إلى الطريق الصحيح، ولأن مكتبة الأسرة أصبحت أهم زهور حدائق المعرفة نتسم عطرها ربيعاً للثقافة المصرية الأصيلة.. فإننا قطعنا على أنفسنا عهداً ووعداً ليس لنا إلا الوفاء به لتثمر شجرة المعرفة عطاءً للأسرة المصرية.

د. سمير سرحان

تصدير

تابعت منذ عام ١٩٩٠ الاهتمام العالمي بحوار الحضارات، منذ أن دُعيت - باعتباري أمينا عاما لمنتدى الفكر العربي في عمان - للمشاركة في أعمال المؤتمر العالمي الذي كان عنوانه "أوروبا - العالم" والذي عقد بلشبونة في البرتغال عام ١٩٩٠.

ففي هذا المؤتمر ألقى الباحث البلجيكي رولاند دراير بحثا بالغ الأهمية عن "حوار الحضارات في إطار اليونسكو من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٨٩". وأنهى دراير بحثه بإثارة مجموعة من الأسئلة الهامة حول شروط حوار الحضارات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية وطرق تنفيذه.

كان هذا البحث في الواقع مدخلى للاهتمام الأكاديمي المستمر بحوار الحضارات. ويشهد على ذلك أنني كتبت بحثا باللغة الإنجليزية قدمته لندوة الحوار العربي الياباني التي أشرفت على تخطيطها وتنفيذها وعقدت في عمان من ١٩ - ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢، وكان عنوانه "حوار الحضارات في عالم متغير". وقد نشرت ترجمة عربية لهذا البحث، ضمنها كتابي "الوعي التاريخي والثورة الكونية" (نشره مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عام ١٩٩٥).

ومنذ هذا التاريخ تابعت تطور الاهتمام الأكاديمي والعالمي بقضية حوار الحضارات، وخصوصا بعدما ألقى الرئيس محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية خطابه التاريخي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن "حوار الحضارات"، والذي تضمن الدعوة لحوار حضاري عالمي. وقد وافقت الجمعية العامة بالإجماع على هذه الدعوة وصدر قرار دولي بأن يكون عام ٢٠٠١ هو عام حوار الحضارات.

وتنفيذا لهذا القرار نظمت هيئة اليونسكو مؤتمرا عالميا في فلنبيوس عاصمة ليتوانيا موضوعه "حوار الحضارات". وقد دُعيت لهذا المؤتمر

لكى أقدم بحثاً بالإنجليزية عن "مفاهيم الحضارة فى القرن الحادى والعشرين".

وأخذت الدعوة لحوار الحضارات أبعاداً جديدة بعدما ظهرت المقالة الشهيرة لعالم السياسة الأمريكى صمويل هنتنجتون عن "صراع الحضارات"، والتي سرعان ما ظهرت فى كتاب متكامل. وأثارت هذه النظرية جدلاً عالمياً، وخفت صوتها بعد الانتقادات العميقة التى وجهت لها سواء من داخل الدوائر الغربية الفكرية، أو من الدوائر الفكرية فى مختلف بلاد العالم.

كان العالم يستعيد أنفاسه بعد هذه المعركة الفكرية الكبرى، لكى يؤكد مرة أخرى على أهمية الحوار الحضارى، وضرورة تلافى الصراع بين الثقافات، وإذا بأحداث الحادى عشر من سبتمبر تقع، ويصاب الناس فى مختلف أرجاء المعمورة بصدمة مروعة. ولم يكن مرد هذه الصدمة إلى كبر أعداد الضحايا الأبرياء الذين سقطوا بلا ذنب ولا جريمة فى البرجين الشهيرين، ولكن الصدمة كانت بحكم الإدراك العميق بأن الإرهاب تجاوز كل الحدود، وانتقل فى تصعيده إلى مرحلة التهديد المباشر للأمن العالمى.

كنت قبل سبتمبر مشغولاً بكتابة سلسلة مقالات فى جريدة "الأهرام" وجرائد عربية أخرى عن حوار الحضارات، حاولت أن أوصل فيها المشكلة التى كان يحوطها قدر كبير من الغموض، وتكشف عن ذلك المناقشات التى دارت فى مؤتمر اليونسكو فى فلينوس والذى شاركت فى جلساته.

فقد تبين لى أن الباحثين والمفكرين من مختلف بلاد العالم ليست لديهم رؤية واضحة عن نظرية حوار الحضارات، ولا تصور محدد عن المنهجية التى ينبغى أن تتبع لإدارة الحوار، ولا تحديد لجدول أعمال مقترح.

ولعل هذا كله هو الذى دفعنى بعد عودتى من المؤتمر إلى كتابة هذه السلسلة من المقالات، والتى توزعت بين موضوعين رئيسيين: تأصيل حوار الحضارات، والمركزية الغربية والخصوصية الثقافية. كنت فى صميم بحث الموضوع لكى أصل فى النهاية إلى أجندة محددة لحوار الحضارات تضم ثلاث موضوعات رئيسية: الإشكاليات

المعرفية التي تواجه الإنسانية في بداية القرن العشرين، والمشكلات الواقعية، وتحدى صياغة نظام عالمي جديد أكثر عدالة من النظام العالمي الراهن.

وفجأة وقعت أحداث الحادى عشر من سبتمبر. واضطرت لإيقاف البحث فى موضوع حوار الحضارات، والتصدى للأحداث الجديدة.

وقد بدأت منذ ذلك الحين سلسلة جديدة من المقالات بدأتها بمقال عنوانه "خطاب الحرب العالمية الثالثة!" وقد بدأت المقال بهذه الفقرة: "هل كان يمكن لنا أن نواصل حديثنا الممتد عن حوار الحضارات، وأهمية ممارسة النقد الذاتى، ورهانات النهضة العربية سواء فى بداياتها القديمة أو انبعائها الراهن بعد سقوط عصر الثورة العربية، بعد الأحداث الدرامية ليوم الهول العظيم، التى دارت على المسرح الأمريكى فى واشنطن ونيويورك فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ؟ وكيف نستطيع ذلك إذا كان هذا الحدث التاريخى سيؤرخ به فى القرن الحادى والعشرين باعتباره إعلانا جهيرا عن التغير الحاسم فى ملامح لوحة المستقبل العالمى؟"

وهكذا تغيرت وجهتى فى البحث، فوليت وجهى تجاه دراسة أحداث سبتمبر وتداعياتها منذ وقوعها حتى الوقت الراهن. . والكتاب الذى أقدم له اليوم يتضمن اجتهاداتى فى دراسة زلزال سبتمبر وتوابعه من الناحية الدولية والسياسية والفكرية والثقافية. وقد آثرنا أن نبدأه بدراسة سبق أن نشرناها فى مجلة "سطور" القاهرية بعنوان "من الفوضى الطليقة إلى الهيمنة المقننة"، لأنها تتضمن قراءتى لتطورات النظام الدولى منذ عام ١٩٩٠ حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وهى فى الواقع تحلل وتفسر الوقائع المترابطة التى أدت فى النهاية إلى أحداث سبتمبر.

وقد دفعتنى أهمية وخطورة أحداث سبتمبر - تنظيمها لفكرى - إلى صياغة مبكرة لإطار نظرى لدراسة أحداث سبتمبر، بما يسمح لى بالتناول الشامل للحدث الكبير وتداعياته، وهو الذى أبدأ به القسم الأول من الكتاب وعنوانه الحادى عشر من سبتمبر. وهو يضم إحدى عشرة مقالة سبق لى أن نشرتها فى قسم خاص فى كتابى عن "حوار

الحضارات: الغرب الكونى والشرق المتفرد" والذي نشرته دار نشر ميريت عام ٢٠٠٢. وتبرير إعادة نشرها اليوم أنها كانت فى الواقع مقدمة تفكيرى المنهجى فى أحداث سبتمبر وتداعياتها. والقسم الثانى موضوعه تشريح ظاهرة العداء بين الإسلام والغرب.

أما القسم الثالث وعنوانه خطاب المثقفين بين تبرير الحرب ومعارضتها، فقد اهتمت فى المقالات التى نشرت تحت هذا العنوان بالتحليل النقدى لخطابات المثقفين الأمريكيين حول الحرب ضد الإرهاب، سواء فى ذلك من أيدوا الحرب أو من عارضوها.

والقسم الرابع عنوانه حوار نقدى حول مشروع خطاب مصرى موجه للمثقفين الأمريكيين. وهو يبدأ بمقالة تتضمن مشروع خطاب مصرى قمت بصياغته باسم المثقفين المصريين للحوار مع المثقفين الأمريكيين بناء على دعوة من المجلس المصرى للشئون الخارجية قدمها لى السفير عبد الرؤوف الريدى والذي دعانى لإلقاء محاضرة فى مقر المجلس عن أحداث سبتمبر وصياغة مشروع الخطاب. وقد نشرت مشروع الخطاب فى الأهرام، وتلقيت ردودا بالغة الأهمية حول شكل الخطاب ومضمونه، قمت بمناقشتها بالتفصيل.

أما القسم الخامس والأخير فعنوانه: سبتمبر وإعلان الإمبراطورية الأمريكية. وهو يتضمن مجموعة مقالات تشير إلى اهتمامى بموضوع التحول الكيفى فى الهيمنة الأمريكية لأننى أعددت مشروعاً بحثياً منذ فترة عنوانه "عصر الإمبراطورية : حقبة ما بعد سبتمبر". وأحاول فى هذا المشروع تأصيل فكرة الإمبراطورية على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تظهر بعد الحادى عشر من سبتمبر باعتبارها "إمبراطورية بازغة"، ولذلك اتجهت إلى الدراسة التاريخية لفكرة الإمبراطورية وتجلياتها فى إمبراطوريات شتى شهدتها التاريخ فى الغرب والشرق على السواء.

وهكذا يمكن القول إن القسم الرابع والأخير يحمل فى ثناياه إرهابات المشروع البحثى عن "عصر الإمبراطورية" الذى يشغلنى فى الوقت الراهن، وأرجو أن يصدر فى كتاب قريباً.

إن هذه التحولات فى مشروعى البحثى من حوار الحضارات إلى عاصفة سبتمبر وتوابعها، تكشف فى الواقع عن روح العصر الذى نعيشه، والتى تؤثر تأثيرا بالغا على المشاريع الفكرية للباحثين فى مختلف أنحاء العالم.

نحن نعيش - كما قيل فى عبارة أضحت كلاسيكية - فى عالم يتسم بعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ! هو عالم - فى صياغة أخرى - يتسم بالانقطاعات السياسية والاقتصادية والثقافية، كما يقرر المفكر الفرنسى دينيس ديكلو فى كتاب عميق له بعنوان "المجتمع العالمى: عصر الانقطاعات" يفسر فيه طبيعة هذه الانقطاعات فى البنية العالمية المعاصرة.

وأرجو أن يفتح الكتاب بأقسامه المختلفة أمام القراء آفاقا واسعة للتفكير المنهجى عن العالم وتحولاته بعد الحادى عشر من سبتمبر.

والله الموفق

القاهرة فى أول أكتوبر ٢٠٠٢

السيد يسين

مقدمة

من الفوضى الطليقة إلى الهيمنة المقتننة!

ترى هل نستطيع أن نصوغ تعميمات صحيحة تتعلق بفهم منطق الأحداث العالمية التي ما برحت تنهال على الوعي الإنساني المعاصر فى كل حين؟ أم أننا نعيش فى عالم يتسم بانعدام اليقين وليست هناك إمكانية للتنبؤ بمستقبله، كما تذهب إلى ذلك عبارة أضحت كلاسيكية فى أدبيات العلاقات الدولية؟ هل نحن نعيش فى عالم تسوده الفوضى بلا حدود، أم أن هناك إرهابات تشي بتشكيل نظام عالمى جديد يختلف تماما فى توجهاته عن النظام العالمى الذى عشنا فى رحابه طوال القرن العشرين؟ وهل صحيح أن مبدأ سيادة الدولة ذوى وفى طريقه إلى الانقراض فى ظل صعود فاعلين أكثر قوة وديناميكية، ويمارسون أدوارهم على مستوى العالم كله؟ هل الشركات المتعددة الجنسيات أضحت أقوى من الدول؟ وهل صعود مؤسسات المجتمع المدنى داخل الدول وعبر الدول يؤكد ضعف الدولة أم يزيد من قوتها؟ وهل العولمة خير مطلق سيأتى بالخير العميم لكافة الدول غنيها وفقيرها، أم هى شر خالص لن يعود سوى بالنكبات على دول العالم الثالث؟

وأخيرا هل انتقل العالم بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر من حقبة الدولة العظمى الوحيدة ونعنى الولايات المتحدة الأمريكية إلى عصر الإمبراطورية الأمريكية التى تبسط أجنحة هيمنتها على الكوكب كله؟

كل هذه الأسئلة ما فتئت تتردد على ألسنة الكتاب والباحثين طوال العقد الأخير. ومن الطبيعى فى ظل التنوع الإيديولوجى السائد فى

العالم، واختلاف المشارب والمواقع للمتقنين والكتاب أن تختلف الإجابات، لدرجة أننا لو بحثنا بدقة لوجدنا لكل سؤال من الأسئلة الرئيسية التي طرحناه إجابتين واحدة مؤيدة والأخرى معارضة.

وليس ذلك غريباً على كل حال. ذلك أننا نعيش في ظل مرحلة تحولات تاريخية كبرى على مختلف الأصعدة. العالم ينتقل ببطء - وإن كان بثبات - من نموذج حضارى راسخ أثر في الحياة الإنسانية منذ عشرات السنين، ونعني نموذج "المجتمع الصناعى" الذى هو ربيب الثورة الصناعية، إلى نموذج حضارى ناشئ هو نموذج "مجتمع المعلومات العالمى" والذى يتحول تدريجياً ليصبح هو "مجتمع المعرفة" مصاحباً لتحول الاقتصاد إلى "اقتصاد المعرفة".

ونعرف يقيناً من خبرة القرون السابقة أن التغيرات الكبرى في تاريخ الإنسانية لا تحدث فجأة، ولكنها تبرز في نهاية طريق طويل تتراكم فيه الخبرات، وتحدث التطورات، إلى أن يتحول التراكم الكمي إلى تنوع كيفي.

منذ نحو خمسة عقود برز في العالم ما يطلق عليه "الثورة العلمية والتكنولوجية"، وهي الثورة التي أصبح فيها "العلم" لأول مرة في تاريخ الإنسانية عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج. وأدت هذه الثورة إلى انقلاب حقيقي في مجال الإنتاج الصناعى، كشف عن نفسه في ابتكار مواد جديدة ليست موجودة في الطبيعة، مما أدى - من بين عوامل أخرى - إلى تنوع الإنتاج تنوعاً لا حدود له، وإلى ابتكار سلع جديدة كل يوم، مما ساعد على سيادة نمط الاستهلاك في كل أرجاء المعمورة.

ولم تلبث ثورة الاتصالات الكبرى أن ظهرت في الأفق، والتي تمثلت أساساً في ظهور الأقمار الصناعية بكل ما ترتب عليها من نتائج عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وبرز البث التلفزيونى الفضائى، بحيث أصبحت المعمورة كلها دائرة في شبكة واحدة، بحيث أصبح الحدث محلياً كان أو عالمياً يبت فور حدوثه، مما أحدث تغيرات كبرى في الوعي الإنسانى المعاصر، وهو ما من شأنه - على المدى الطويل - أن يبلور "وعياً كونياً" سيجعل النزعة الإنسانية تتحقق في

ظل كافة الثقافات، حيث سيبين بجلاء أن "الإنسان هو الإنسان" كما كان يؤكد دائما الكاتب الأمريكي الشهير مارك توين.

انتقال حاسم من نموذج "المجتمع الصناعي" إلى نموذج "مجتمع المعلومات العالمي" نعم، ولكن لا يقل عنه أهمية انتقال العلاقات الدولية من نمط "الثنائية القطبية" كما يطلق عليه إلى نمط "الأحادية القطبية". ويعنى هذا التغير بكل بساطة سقوط الصراع الدامى الذى دار طوال القرن العشرين بين الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة "العالم الحر" ورافعة شعار الرأسمالية والديموقراطية السياسية، والاتحاد السوفيتى زعيم "العالم الاشتراكى" الذى رفع شعار الماركسية والديموقراطية الاجتماعية. سقط هذا الصراع وانتهت الحرب الباردة بكل ما صاحبها من ردع نووى متبادل، كاد فى بعض اللحظات التاريخية أن يؤدى إلى اشتعال حرب ذرية.

هل يمكن التأريخ للحظة التغير العالمية هذه؟ نعم يمكن القول إن عام ١٩٨٩ هو العام الحاسم فى نهاية القرن العشرين، بل لعله كان هو نفسه النهاية الفعلية لهذا القرن! ففيه أو بعده بقليل انهار الاتحاد السوفيتى، وسقطت كتلة الدول الاشتراكية، وبدأ ما نطلق عليه عصر الفوضى الطليقة!

الفوضى الطليقة!

ترى ماذا نعنى ببداية عصر الفوضى الطليقة ؟ نعنى على وجه التحديد عملية التفكك الكبرى التى لحقت ببنية عديد من المجتمعات المعاصرة لأسباب شتى.

فى الدول الاشتراكية بعد أن زال القيد الإيديولوجى، ونعنى العقيدة الماركسية الرسمية التى فرضت فرضا على عديد من دول أوربا الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، وكننتيجة من نتائج الحرب التى خرج فيها الاتحاد السوفيتى منتصرا مع الحلفاء ضد النازية والفاشية، تحركت هذه المجتمعات المقهورة بحرية وتنفست هواء الديمقراطية الحقيقية المنعش ، فاندفعت إلى طريق التعددية الحزبية ، والانتخابات الدورية النزيهة. وهكذا انقلبت الحياة فى هذه المجتمعات ، لدرجة أن

هناك بحوثا علمية رصينة تتحدث عن " ما بعد الشيوعية" تحاول أن ترصد بالبحث العلمى مؤشرات التغير الكمية والنوعية .
لم يكن الاندفاع إلى الديمقراطية هو الملمح الوحيد لعالم ما بعد الشيوعية، ذلك أنه ربما فاقه فى الأهمية ملمح بارز هو الاندفاع للتعبير الثقافى والسياسى عن الخصوصية الثقافية. ذلك أن نشأة الدولة القومية فى أوربا بصفة عامة، ونشأة الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة، أدت إلى إضفاء الظلال على التعددية الثقافية التى تمور بها المجتمعات الأوربية، بل وانتهت فى ظل الاشتراكية التى فرضت قسرا على دول أوربا الاشتراكية إلى قهر كل مظاهر التعددية الثقافية، سواء فيما يتعلق باللغة أو الدين أو العادات والتقاليد . بل إن الاتحاد السوفيتى مارس داخل حدوده عمليات تهجير قسرية لمجموعات واسعة من السكان، وكان يقتلعهم من مواطنهم الأصلية ويوطنهم فى أقاليم أخرى.

ومن هنا قامت ثورة "الخصوصيات الثقافية" التى تجاوزت فى بعض الحالات المطالبات الثقافية للحق المشروع فى التعبير عن الذات الثقافية، إلى المطالبة بالحكم الذاتى وحتى المطالبة بالانفصال عن الوطن الأم وتحقيق الاستقلال الكامل. ثم ذلك فى حالات متعددة بالتفاوض ، وتحقيق ذلك فى حالات أخرى بالعنف والحرب .

وهذه الموجة من موجات التأكيد على الخصوصية الثقافية والتى وجدت متنفسا لها عقب انهيار العالم الشيوعى، تأتى فى الواقع متنسقة مع ما شوهد فى العالم كله منذ عقود لما يمكن أن نطلق عليه "ثورة الأعراق" Ethnic revolution، ونعنى بذلك أنه فى مجتمعات عديدة، وخصوصا فى المجتمعات التعددية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، بدأت كل جماعة عرقية كان يظن أنها تكاملت فى إطار سياسة "بوتقة الصهر" Melting Pot تبحث عن جذورها ، وتبرز ملامحها الثقافية المتميزة .

وهذه الثورة العرقية سرعان ما أشعلت النار فى البلقان الذى كان دائما منبععا للنزاعات الدولية ، وهكذا شهدنا الحروب الأهلية المميتة فى الصرب، حيث ظهرت شعارات "التطهير العرقى"، مما أدى إلى التدخل الدولى، الذى حاول أن يحاصر موجات الفوضى المتدفقة

فى أوربا، خوفا من انقلاب الموازين فى القارة بل وفى العالم أجمع.

وسرعان ما ظهرت العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية. وأصبحت أشبه بتيار جارف منطلق بلا حدود ولا سدود . وبغض النظر، عن "إيديولوجية" العولمة التى زعمت أنها هى بذاتها الحل السحري لمشكلات الإنسانية، فإنه سرعان ما تبين فى الممارسة أنها عولمة متوحشة صاغت مبادئها الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية، حتى ولو كان ذلك على حساب الدول النامية.

ومما لا شك فيه أن العولمة بممارساتها أضافت إلى مناخ الفوضى الذى يعيشه العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى. ولعل ما يكشف عن حدة الصراع فى عالم اليوم الحركات المناهضة للعولمة والتى تظاهرت ضدها فى دافوس وفى بورتى الليجورى ودربان.

وقد أدت العولمة عملا إلى حصار الدولة القومية وتضييق دائرة نفوذها لصالح المؤسسات الدولية كالبנק الدولى وغيره التى فرضت سياسة التكيف الهيكلى، مما أدى إلى أضرار فادحة بالطبقات الوسطى والفقيرة فى عديد من البلاد النامية. وأدى ذلك أيضا إلى سيطرة السوق ومن يمثلونه على عملية اتخاذ القرار الاقتصادى الذى يتخذ أساسا لخدمة الطبقات الرأسمالية المتنوعة الشرائح ، والتى تحالفت تحالفا عضويا مع أهل السلطة فى عديد من البلاد .

ومن علامات الفوضى البارزة تآكل نفوذ وقدرات الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن. ذلك أن القوة العظمى الوحيدة وهى الولايات المتحدة، استطاعت أن تجمد مجلس الأمن وتسلبه سلطاته، وتعمل عسكريا وسياسيا خارج إطار الشرعية الدولية، ولعل الحصار غير المشروع للعراق، خير مثال للفوضى الدولية المعاصرة .

وفى ظل التحيز الأمريكى والفوضى الدولية استطاعت إسرائيل أن تجمد كل اتفاقياتها مع السلطة الفلسطينية، وأن تراوغ فى مجال احترام تعهداتها، حتى لا تقوم الدولة الفلسطينية.

حقبة كاملة من الفوضى اجتاحت العالم. غير أن هناك دولا استجابت لتحديات الفوضى بإعادة صياغة توجهاتها بشكل ايجابى،

تمثل فى التخلّى عن البنى الشمولية والسلطوية السياسية، والدخول طوعاً فى دائرة الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. وفى مجال الاقتصاد بذلت بعض الدول الواعية جهوداً خارقة حتى تتكيف مع أخطار العولمة، وتتفاعل معها تفاعلاً خلاقاً، من خلال تبني سياسات تكنولوجية فعالة، وبعض هذه الدول مثل ماليزيا استطاعت أن تنتقل فى ربع قرن من مصاف الدول المتخلفة إلى مصاف الدول السريعة النمو، مما اعتبر عالمياً نموذجاً للإنجاز الخارق. وسواء تم هذا الإنجاز نتيجة لفاعلية "القيم الآسيوية" كما يتردد، أو لبراعة التخطيط والإصرار على الإنجاز، فإن هذا النموذج الناجح أمامنا جميعاً، يدعو كافة الدول لدراسته للبحث عن سر نجاحه وتفوقه.

فى هذه الحقبة الحاسمة من التاريخ المعاصر ونعنى منذ عام ١٩٨٩ حتى الآن، لم يستطع الوطن العربى - للأسف الشديد - أن يمارس النقد الذاتى الحقيقى لتشخيص علله وأمراضه السياسية والاقتصادية والثقافية التى امتدت واستفحلت.

من الناحية السياسية مازالت الأنظمة العربية تسبح فى محيط الشمولية أو السلطوية، حيث تقهر الجماهير وتقيّد حركتها تحت مسميات شتى. ولا فرق هنا بين نظم ملكية وجمهورية. ولا نخدعنا فى هذا المجال أوصاف الثورة أو الاشتراكية أو الوحدةية التى تصف بها بعض النظم نفسها، فالنتيجة واضحة للعيان.

أما من الناحية الاقتصادية فهناك غياب كامل للرؤية الاستراتيجية التى من شأنها - على المدى الطويل - أن تعبئ الطاقات فى سبيل تنمية مستدامة من شأنها أن تحفظ حقوق الأجيال المستقبلية، بالإضافة إلى سد الاحتياجات الأساسية لأجيال الحاضر.

ومن الناحية الثقافية هناك مؤشرات كمية وكيفية تكشف عن التردى الفكرى، والذى يعود أساساً إلى شيوع الأمية التى بلغت نحو ٤٠% من السكان فى الوطن العربى، بما يصاحبها من شيوع الفكر الخرافى وسيادة التأويلات المشوهة للدين، وذيوع الفكر المتطرف، وبروز الإرهاب على المستوى المحلى والإقليمى والدولى.

الهيمنة المقتننة!

ونحن فى غمار حقبة الفوضى الطليقة، إذا بأحداث الحادى عشر من سبتمبر تدهمنا! نسفت رموز القوة الأمريكية الاقتصادية وضربت رموز القوة العسكرية. وإذا كان العالم كله قد صدم نتيجة لعنف الأحداث، ولغرابتها والتي تفوق الخيال، إلا أننا فى الوطن العربى - ولا داعى لإخفاء الحقائق - سادت قطاعات عريضة من جماهيرنا فى الوهلة الأولى وكرد فعل تلقائى للأحداث سعادة غامرة! فها هى القوة العظمى الوحيدة، التى مارست طوال عقود تحيزها الفاضح للدولة الإسرائيلية العنصرية، وساعدتها على ضرب الشعب الفلسطينى، ها هى تضرب فى مقتل وتصاب هيبته فى الصميم، وهى التى أعدت نفسها لمشروع الدرع الصاروخى المنيع الذى سيتكلف نحو ٨٠ بليون دولار، كان من شأنها لو أنفقت إنفاقاً رشيداً على التنمية أن تقضى على البؤس فى العالم!

غير أنه بعد موجة التشفى العربى الأولى سرعان ما تبين لنا أننا كعرب ومسلمين محاصرون فى دائرة بالغة الضيق! فالإرهابيون - كما أذاعت أمريكا - عرب ومسلمون. لم يكن هناك دليل على ذلك. غير أن بعض الحمقى من المسلمين والعرب تكفلوا فى الفترة الأخيرة بتقديم الدليل من خلال شريط التليفزيون الذى أذاعته قناة الجزيرة. وهو وإن كان مشكوكاً فى صحته، إلا أنه يقدم الدليل بصورة ما إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت بحكم ممارستها للقوة ليست فى حاجة إلى دليل قطعى، بعد أن مثلت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس المبجل بوش الابن، دور الادعاء والقاضى فى نفس الوقت. فتحت إذن حملة الكراهية ضد المسلمين والعرب. غير أنه أخطر من ذلك أتاحت الأحداث الرهيبة التى وقعت فى الحادى عشر من سبتمبر للولايات المتحدة الأمريكية أن تنتقل من دور الدولة العظمى الوحيدة إلى دور الإمبراطورية الكونية التى تمارس الهيمنة المقتننة على كل العالم.

كان شعار "من ليس معنا فهو ضدنا" هو إعلان قيام الإمبراطورية، وفاتحة عهد تقنين الهيمنة، بمعنى أن الولايات المتحدة

الأمريكية لم تعد تكتفى باستعراض قوتها الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية، ولكنها انتقلت إلى مجال إصدار الأوامر للدول المختلفة والتي عليها أن تنفذ فوراً، لا فرق في ذلك بين حلفائها الأقربين وبين أى دولة في العالم.

والهيمنة المقننة تعنى من بين ما تعنيه أن ما تقوله الولايات المتحدة فى أى شأن اقتصادى أو سياسى أو ثقافى يصبح قانوناً لا رجعة فيه، وأن من حقها وحدها مخالفة المعاهدات الدولية، أو خرقها، أو الانسحاب منها. وأن إرادتها هى الإرادة المطلقة. وأنها هى وحدها المشرع العالمى فى شئون الحرب والسلم، وفى ميادين الاقتصاد والبيئة والدفاع بل والثقافة أيضاً!

وتطبيقاً لهذه النزعة الإمبراطورية، انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة كيوتو لضبط المناخ العالمى، وانسحبت من معاهدة حظر انتشار الصواريخ. وفرضت الحماية على الصلب الأمريكى مخالفة بذلك قواعد معاهدة منظمة التجارة العالمية.

وهى تخطط علناً لضرب العراق عسكرياً، وتمهد لتغيير نظامه، وهى التى أعطت الضوء الأخضر لشارون لى يشن حرب إبادة للشعب الفلسطينى.

وهى - بموافقة السلطة الفلسطينية للأسف - التى تخطط لإعادة هياكل السلطة الفلسطينية بإشراف مباشر من المخابرات الأمريكية! وهى نفس الإمبراطورية التى قررت أن الحرب ضد الإرهاب لا يحددها مكان ولا زمان، ولم تجرؤ الدول الأوروبية الحليفة على انتقادها علناً، ولا على مقاومة مخططاتها التى من شأنها أن تدفع العالم إلى محيط ليس له قرار.

لقد انتقلنا من مرحلة الفوضى الطليقة إلى حقبة الهيمنة الأمريكية المقننة بكل أخطارها العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية على الوطن العربى، الذى مازال سادراً فى نومه، عاجزاً عن ممارسة النقد الذاتى، وهو المدخل الضرورى إن أريد للشعب العربى أن يتخلى عن أردية الجاهلية السياسية والثقافية، وأن يعانق آفاق العصرية.

القسم الأول

الحادى عشر من سبتمبر

نحو إطار نظري لدراسة أحداث سبتمبر

الإطار النظري التحليلي لدراسة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر يتضمن دراسة الحدث وبنية المجتمع العالمي والخطاب السياسي والثقافي والسياسات التي أعلنت والممارسات التي تمت، والنتائج المتوقعة وغير المتوقعة .

أولاً: القطيعة التاريخية:

(١) الحدث

- هل صحيح أن حدث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ كما وصف في كثير من الكتابات يمثل فاصلاً تاريخياً بين ما قبل وما بعد؟
- وهل هو يمثل قطيعة تاريخية Copure Historique بين عصر وعصر، وعلى غرار القطيعة المعرفية في مجال الفكر؟
- ألا يثير هذا التوصيف فكرة التحقيب Periodization التي يعنى بها المؤرخون في محاولة تحديد النقاط الفاصلة التي تفصل بين مرحلة تاريخية وأخرى.
- وما هي المعايير التي على أساسها يمكن القول بنهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى؟
- هل عام ١٩٩٠ الذي عادة ما يؤرخ به لنهاية عصر الحرب الباردة ونهاية النظام الثنائي القطبية، وبروز النظام الأحادي القطبية، يصلح حقاً لتحقيب العقد الأخير من القرن العشرين؟

أم أن النظام الأحادي القطبية هو استمرار - بصورة أخرى -
للنظام العالمي السابق؟

- سؤال أخير هل مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ستؤدي كما يؤكد
هنري كيسنجر في مقالة له (الشرق الأوسط ٢/٣/٢٠٠٠) إلى صياغة
النظام العالمي للقرن ٢١؟

أم أنها في الواقع استمرار للنظام العالمي قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١،
والذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الأكبر؟ أم أن
هناك تغيراً لأن الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر تحولت لتصبح القوة
الأوحد في القرن الحادي والعشرين (هذه التفرقة وردت في مقال محمد
حسنين هيكل في "وجهات نظر" عن "الأزمة والحرب").

وهل تتفق هذه التفرقة الهامة مع بعض تقديرات الخبراء من أن
الولايات المتحدة تتحول في الواقع من قوة عظمى وحيدة إلى
إمبراطورية؟

- وإذا كان ضد صحيحاً فهل هناك نموذج نظري للإمبراطورية
يمكن أن يحدد اتجاهات وأبعاد السلوك الإمبراطوري؟ أم أننا لا بد في
هذه الحالة أن نعتمد على المشابهة التاريخية Historical analogy.
للمقارنة مع إمبراطوريات سابقة في التاريخ كما فعل بول كنيدي في
كتابه "صعود وسقوط القوى العظمى"، حيث استدعى نماذج من
الإمبراطوريات السابقة ليصل إلى نتيجته الأساسية وهي الانهيار
الحتمي للقوة الأمريكية في العقود القادمة.

ثانياً: المقارنة بين الأمم والشعوب في القدرات التكنولوجية:

ثارت أقوال بعد وقوع الحدث مباشرة، تستبعد أن يقوم بهذا العمل
الإرهابي فائق التخطيط ودقيق التنفيذ إرهابيون عرب أو مسلمين،
سواء كانوا يتبعون تنظيم القاعدة (بن لادن) أو طالبان، على أساس أن
هذه المنظمات الإرهابية وهؤلاء الإرهابيين العرب، لا يمكن أن يصلوا
إلى هذا المستوى التخطيطي والتقني الرفيع.

- أليس في هذه الأقوال تسليم بالمقولات الاستشراقية عن سمو
الغربيين عن غيرهم، وعن دونية "الشرقيين" (العرب والمسلمين)
وعجزهم عن الارتقاء إلى المستوى الغربي في التخطيط والتنفيذ؟

- وأليس فى ذلك تجاهلا لبروز أجيال جديدة من الإرهابيين درسوا فى أبرز معاهد الغرب واستطاعوا أن يكتسبوا مهارات بالغة التفوق فى التكنولوجيا والبحث العلمى وعلوم الكمبيوتر، وتمكنوا من ممارسة كل فنون الثورة الاتصالية المعاصرة؟

ثالثا : التقصير الأمنى الأمريكى الفادح :

بعيدا عن التقصير المخابراتى الأمريكى وهو لافت للنظر حقا بالرغم من ضخامة ميزانية أجهزة المخابرات، أين النظام الأمنى الذى يحمى الولايات المتحدة الأمريكية ؟
دولة تتحدث عن مشروع للدرع الصاروخى ميزانيته المقترحة ٨٠ بليون دولار تعجز عن حماية أمنها فى الداخل ؟

رابعا : مشكلة التكيف الفكرى والاستراتيجى للأجهزة الأمريكية :

مع النموذج الجديد للتهديدات والتى سبق لأجهزة البحث الاستراتيجى الأمريكى (على رأسها مؤسسة راند) أن حددت معالمه بالتركيز على مصطلحي Cyber war أى "الحرب الفضائية" وحرب الشبكات Net War (ويدخل الإرهاب فيها وتجارة السلاح وتجارة المخدرات) .

ولجوء المنظمات الإرهابية إلى إيداع إرهابى من نوع جديد، مثل اجتياز الحاجز الفاصل بين العقل والجنون !
وفى تقرير للجنرال تيفانى فى البنتاجون ورد فيه قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أنه إذا كان الإرهاب يستوحى عملياته من كتاب الجنون فعلى مخططى الأمن الأمريكى أن يرجعوا إلى نفس المرجع!
ولكن تبقى العقبة الحقيقية كيف ندرب المسؤولين عن الأمن القومى وفى أجهزة المخابرات على نمط التفكير الجنونى ؟
هل دار بخلد أحد تحويل الطائرات المدنية المختطفة بركابها إلى أسلحة للتدمير الشامل ؟

(٢) بنية المجتمع العالمى

* نحتاج أولاً إلى رصد تحليلى للتغيرات التى لحقت بالمجتمع العالمى منذ عام ١٩٩٠ حتى الآن، وهى التى أجمع خبراء العلاقات الدولية على توصيف اتجاهاتها إنها "انفلات العالم من ناحية"، ومحاولة "ضبط إيقاعه من ناحية أخرى".

مؤشرات الانفلات متعددة، ثورة الأعراق، الانفصال عن الدول القومية، الحروب الأهلية ذات الطابع الدينى، دعوات التطهير العرقى، زيادة حدة الاستعمار الاستيطانى فى فلسطين، أما محاولات الضبط فأخذت أساساً اتجاهين:

التدخل الإنسانى (الصومال) .

التدخل السياسى (كوسفو والعراق) .

وكل نمط منهما يثير إشكاليات قانونية وسياسية وعملية .

* نحتاج إلى أن نفهم منطق التحول الحضارى العالمى والانتقال من مرحلة التحديث إلى مرحلة ما بعد التحديث .

أو بعبارة أخرى من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات العالمى (الذى يتحول إلى مجتمع المعرفة) ومن الاقتصاد المعلوماتى - إلى اقتصاد المعرفة .

وأصبحت عملية إنتاج المعرفة هى العملية الكبرى التى ستسيطر على مناخ القرن الحادى والعشرين وهى التى ستكون الفاصل بين التخلف والتقدم بالمعنى الإقتصادى والثقافى .

* وإذا نظرنا إلى نمط العلاقات الدولية الذى يسود بعد ١٩٩٠ سبتمبر ٢٠٠١، فهناك تساؤلات:

هل حقاً سننتقل من هيمنة القطب الأكبر (الولايات المتحدة الأمريكية) إلى الهيمنة الشاملة للإمبراطورية الأمريكية ؟

وما انعكاسات ذلك على مجمل العلاقات الدولية واتجاهاتها فى العقود القادمة ؟

وعلى الدول العربية تحديداً؟

(٣) الخطاب السياسى والثقافى

أ تحليل مضمون الخطاب السياسى:

* الحرب ضد الإرهاب "من ليس معنا فهو ضدنا" حق الولايات المتحدة المطلق فى ضرب الدول التى تأوى الإرهابيين أو تشجع الإرهاب، حرب الإرهاب ستستمر إلى مدى زمنى غير منظور.

* التحالف الدولى الجديد ومواقف مختلف الدول منه وآثاره على مواقع الدول وحراكها فى النظام الدولى، وتأثيراته على العلاقات بين الحكومات والشعوب، وعلى الاستقرار السياسى فى كل دولة، وعلى التوازن الاستراتيجى بين أطراف بذاتها (الهند - الباكستان مثلاً) (الصين - الولايات المتحدة) (روسيا - الولايات المتحدة) .

ب- الخطاب الثقافى:

إثارة الفروق بين المدنية والبربرية :

* إعادة إنتاج التفرقة التى ابتدعها خطاب الحداثة Medernity الغربى والذى تطور من بعد ليصوغ الإيديولوجيات العنصرية فى القرن التاسع عشر لتبرير الاستعمار الغربى لشعوب العالم الثالث (عبء الرجل الأبيض White man's Burden) .

* إعادة إنتاج خطاب المركزية الغربية - Western centrsim الذى يؤكد أن الغرب هو المصدر الأساسى للقيم الإنسانية الصحيحة، مع تبنى نظرة دونية للثقافات والحضارات الأخرى.

* بروز تأثير اللا شعور التاريخى فى العداء بين الغرب والإسلام فى بعض عبارات الخطاب السياسى (راجع بوش استخدام عبارة Crusade الحملة الصليبية لوصف الحرب ضد الإرهاب).

وراجع برلسكونى (الحضارة الغربية أسمى من الحضارة الإسلامية!)

* إعادة الحياة مرة أخرى بطرق غير مباشرة إلى مقولة صراع الحضارات التى ابتدعها هنتنغتون.

الخطاب العربى والإسلامى

ومن ناحية أخرى ضرورة تحليل الخطاب الإسلامى المتخلف الذى تبنته منظمة القاعدة وطالبان وقوى وقيادات إسلامية متطرفة، عن توصيف الحرب ضد الإرهاب بأنها حرب دينية بين المسلمين والغربيين.

* وضرورة تحليل الخطاب السياسى العربى المتخلف الذى لا يعترف صراحة بإدانة الإرهاب، ويبدى تعاطفا بصورة صريحة أو ضمنية مع بن لادن والتيار الذى يمثله.

(٤) السياسات التى صيغت

- ١ - هل التحالف الدولى كان هو الصيغة الأمثل لمواجهة الحدث؟
- ٢ - هل الحرب كما تمت ضد أفغانستان وإن أدت إلى انهيار طالبان قادرة حقا على مواجهة الإرهاب؟ أم لابد من مواجهة أسبابه؟ وهل هذه المواجهة شأن أمريكى أم غربى خالص، أم أن هناك مسئولية تقع على عاتق المجتمعات العربية والإسلامية التى تسودها نظم سلطوية ويشيع فيها الفساد، وتزداد الفروق الجسيمة بين الغنى والفقير؟
- ٣ - هل هناك حقا فرصة لممارسة النقد الذاتى الأمريكى لمجمل السياسات الأمريكية المعادية للشعوب فى الحقبة الماضية؟ وممارسة النقد الذاتى الإسلامى والعربى فى نفس الوقت.

(٥) المفارسات

- ١ - كيف تم تنفيذ التحالف الدولى؟
- ٢ - كيف دارت الحرب، وهل صحيح أنها وجهت فقط لقواعد طالبان العسكرية أم أنها لحقت أيضا بالشعب الأفغانى وأحدثت خسائر وأضرارا فادحة بالمدينين الأبرياء؟

-
- ماذا عن مذبحه القلعة وغيرها من المذابح والتصريحات الأمريكية بعدم الاحتفاظ بالأسرى؟
- ٣ - ماذا عن تحول المجتمع الأمريكي بعد ١١ سبتمبر إلى مجتمع تسوده كما عبر عن ذلك منذ سنوات الكاتب الأمريكي بيتر جروس "فاشية ودودة" Friendly Fashism إلى مجتمع تسوده فاشية صريحة وعدوانية، كما تبين من القوانين الاستثنائية التي تقيد حريات كل من الأمريكيين والأجانب؟

(٦) النتائج المتوقعة

- ما هي النتائج المتوقعة على بنية النظام الدولي ذاته، والقيم التي يستند إليها؟
- ما هي النتائج غير المتوقعة؟

خطاب الحرب العالمية الثالثة!

هل كان يمكن لنا أن نواصل حديثنا الممتد عن حوار الحضارات، وأهمية ممارسة النقد الذاتى، ورهانات النهضة العربية سواء فى بداياتها القديمة أو انبعاثها الراهن بعد سقوط عصر الثورة العربية، بعد الأحداث الدرامية ليوم الهول العظيم، التى دارت على المسرح الأمريكى فى واشنطن ونيويورك فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١؟ وكيف نستطيع ذلك إذا كان هذا الحدث التاريخى الذى سيؤرخ به فى القرن الحادى والعشرين، باعتباره إعلانا جهيرا عن التغير الحاسم فى ملامح لوحة المستقبل العالمى؟

لقد أثار هذا الحدث كل الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية التى يدور حولها حوار الحضارات.

ولا أدرى لماذا حين وقع الحدث، وكنت فى كائنزبرى بإنجلترا أشارك فى مؤتمر عالمى عن "حوار الحضارات فى البحر البيض المتوسط"، حيث دعيت لألقى الخطاب الافتتاحى فى المؤتمر بالاشتراك مع رئيس جامعة كنت، تذكرت قصيدة شهيرة للشاعر اليونانى السكندرى المعروف كافافى عنوانها "فى انتظار البرابرة!".

يقول كافافى فى القصيدة إنه انتشرت إشاعة فى المدينة أن البرابرة قادمون لغزوها. وانبرى الحاكم وارتدى بدلته العسكرية المرصعة بالنياشين وكذلك أعضاء مجلس الشيوخ والأعيان، وهرعوا جميعا إلى الحدود حتى يكونوا فى انتظار البرابرة للترحيب بقدمهم لغزو المدينة!

وانتظر الحاكم والزعماء السياسيون والأعيان منذ الصباح الباكر حتى المساء، ولكن البرابرة لم يظهروا فى الأفق. وقال الحاكم وهو ينصرف كسيف البال: لم يأت البرابرة مع أن قدومهم كان حلا من الحلول!

غير أن ما حدث فى الحادى عشر من سبتمبر جاء على عكس السيناريو الذى قدمه كافافى فى قصيدته الشهيرة، فقد جاء البرابرة فعلا وعلى غير انتظار! جاءوا والحراس فى غفلة تامة، وجهالة مطبقة، مطمئنين كل الاطمئنان إلى أن دروعهم الصاروخية كفيلة بردع أى معتد، وتخويف أى مهاجم. وهل كان فى التصور أن ينفذ أحد أيا كان من الأبواب المحكمة للإمبراطورية الأمريكية، التى انفردت بعد السقوط المدوى للاتحاد السوفيتى بالعالم فى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية؟

الغرب والباقي!

ويبدو أن عالم السياسة الأمريكى صمويل هانتجتون فى مقولاته الشهيرة عن صراع الحضارات، حين ميز تمييزا حاسما بين الغرب والباقي The West and the rest، ويعنى بذلك باقى الأمم والشعوب والثقافات، كان يتنبأ بالمناخ الثقافى الذى سيسود العالم فى القرن الحادى والعشرين!

غير أننا لا نستطيع أن نسند وظيفة المتنبئ للسيد / هانتجتون، ولكنه قد يكون أقدر منا فى فهم التلايف المعقدة للعقل الغربى الذى ما يزال مسكونا بأشباح الحروب الصليبية، حين احتك الغرب المسيحى مع الشرق الإسلامى فى مواجهة تاريخية مازالت آثارها اللاشعورية النفسية فيما يبدو كامنة فى الإدراك الغربى.

وقد أتى لي المراجعة النقدية للإدراك الغربى للمسلمين والعرب وأنا بصدد إعداد كتابى "الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر" الصادر عام ١٩٧٣ عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة. وقد عكفت على إعداد هذا الكتاب عقب هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ للرد على الحرب النفسية التى شنتها إسرائيل على

العرب لتشويه الشخصية العربية وإحاق كل السمات السلبية بها، وللإعلان المدوى عن عجزها عن المبادأة، واتخاذ القرار، وبالتالي عدم قدرة الشعوب العربية التي احتلت إسرائيل بلادها وفي مقدمتها مصر، على شن الحرب ضد إسرائيل لتحرير أرضها المحتلة. وقد قاد الحملة الجنرال هاركابي مدير المخابرات الإسرائيلية السابق، الذي أصبح بعد اعتزاله الخدمة العسكرية أستاذاً لعلم النفس الاجتماعي في الجامعة العبرية. وكان عنوان مقالته الشهيرة المسمومة التي بدأت الحرب النفسية ضد العرب "لماذا انهار العرب في حرب الستة أيام". وقد نشرها في مجلة أمريكية شهيرة هي "أوربس" في العدد الثالث الذي صدر في شتاء عام ١٩٦٧.

كان الكتاب جهداً أكاديمياً للرد على التراث العلمي الغربي الذي يتبنى بشكل منهجي صورة متحيزة للعرب والمسلمين، وكان رأينا أن الغرب مازال يحمل في ذاكرته التاريخية أصداء للعداء القديم بين العالم الإسلامي والعالم الغربي، الذي عانى تاريخياً وخصوصاً أثناء فترة المد الإسلامي الذي دفع بحدود الإمبراطورية العثمانية إلى قلب أوروبا.

وقد تأكد لي صدق ما انتهيت إليه بصدد الذاكرة التاريخية الغربية حين قرأت في "الفيجارو" الجريدة الفرنسية المعروفة، مقالا عقب قرار الملك فيصل باستخدام سلاح البترول في حرب أكتوبر ١٩٧٣، ذهب فيه كاتبه إلى أن الملك فيصل كان ينتقم بهذا القرار في الواقع من "شارل مارتل" القائد العسكري الفرنسي الذي صد القوات الإسلامية التي زحفت لاحتلال مدينة بواتييه! وهي المعركة التاريخية التي اعتبرها الغرب النقطة الحاسمة التي أوقفت المد الإسلامي في أوروبا.

رد الفعل الغربي

إن من يحلل بدقة الخطاب الغربي الذي جاء تلقائياً كرد فعل فوري ليوم الهول العظيم، حين حدث الهجوم المفاجئ على المعازل الاقتصادية والسياسية العسكرية الأمريكية ورموزها الساطعة التي كانت محل فخرها، والمؤشرات المبهرة على القوة الفائقة

للإمبراطورية الأمريكية، ليدرك أن هذا الخطاب الذى ترددت أصداؤه فى واشنطن ولندن وباريس، على ألسنة الرؤساء بوش وشيراك وبلير، يعيد إنتاج الخطاب الغربى التقليدى الذى ساد منذ عصر التنوير، والذى قام على أساسه مشروع الحداثة الغربية كله، ويقوم على التفرقة بين البربرية والمدنية! والبربرية - فى هذا الخطاب - تميز شعوب الأرض جميعا، أما المدنية فهى التى يتصف بها الغرب الظافر الذى خرج منتصرا من غياهب القرون الوسطى، مفتتحا عصر الثورة الصناعية، ومزودا بالعلم والتكنولوجيا، وبالآلة الحربية الحديثة، التى سمحت له بالقيام بأكبر عملية استعمارية فى التاريخ الحديث، لاحتلال بلاد العالم الثالث وخصوصا فى أفريقيا وآسيا.

وهو هذا الخطاب العنصرى الذى ابتكر نظرية "عبء الرجل الأبيض" فى تمدن الشعوب البربرية الغارقة فى جهالاتها، والسادرة فى تخلفها! لقد كانت هذه النظرية وغيرها من الإدراكات الغربية المتحيزة إزاء شعوب العالم غير الغربى وثقافته، هى الغطاء الإيديولوجى لإضفاء الشرعية على الاستعمار، وهى ذاتها التى أصبحت المكونات الرئيسية للنظرية العنصرية التى سادت طوال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

وهذه النظرية هبطت من عليائها بعد أن وجهت إليها سهام النقد، ليس فقط من قبل مفكرى العالم الثالث، ولكن أيضا من قبل المفكرين الغربيين النقيدين، بالإضافة إلى حركة التحرير البطولية التى قامت بها شعوب العالم الثالث لكى تفك إسار الاستعمار الغربى:

غير أن التطورات الحديثة فى أوروبا فى العقود الأخيرة، وما أدت إليه التغيرات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، دفعت إلى انبعاث النظرية العنصرية وإن كان فى ثوب جديد. واتخذت هذه العنصرية صورا وأشكالا شتى سياسية واجتماعية وثقافية. فى الجانب السياسى شهدت بعض البلاد الغربية وعلى الأخص فرنسا صعودا للحزب اليمى العنصرى الذى يقوده "لوبن" والذى أدى به إلى النجاح فى الانتخابات ودخوله بنسبة كبيرة فى البرلمان الفرنسى. كما شهدت ألمانيا أيضا بروزا واضحا للجماعات والأحزاب العنصرية. وتجمع هذه الأحزاب والجماعات على اتخاذ موقف سلبي من العمال

المهاجرين من أصول عربية وإسلامية وتركية، ليس ذلك فقط، بل تتصاعد الدعوات إلى طردهم من البلاد. وفعلًا تأثرت الحكومات بهذه التيارات وعدلت من تشريعاتها لتقييد الهجرة، وترحيل أعداد كبيرة من المهاجرين على أسس قانونية مفادها مخالفتهم لقوانين الإقامة والهجرة. أما التجليات الاجتماعية العنصرية الغربية الجديدة، فتبدو في محاولة الهيمنة على أسلوب الحياة للمهاجرين والمواطنين من أصول عربية وإسلامية من خلال سياسات التهميش والاستبعاد والقهر الاجتماعي. وتبرز التجليات الثقافية للعنصرية في تشويه صورة الإسلام والمسلمين.

ولو تأملنا في خطاب الرؤساء الغربيين الذي صدر تلقائيًا كرد فعل على يوم الهول العظيم، لأدركنا أن مفرداته الغالبة هي مجرد إعادة إنتاج للعنصرية القديمة والجديدة على السواء! انظر إلى خطاب بلير الذي يقرر فيه أن الهجوم ليس مجرد حادث إرهابي ولكنه موجه ضد مجتمعاتنا الديمقراطية، وهو يمثل البربرية الموجهة ضد المدنية والحضارة الغربية. وتأمل خطاب شيراك الذي يثير نفس المعانى ويستخدم مفاهيم شبيهة في حديثه عن البربرية والحضارة!

ومن حق هؤلاء الرؤساء الغربيين أن يدينوا هذا الحادث الإرهابي البشع لكونه اعتداء جسيماً على الحق في الحياة لآلاف المدنيين من الأبرياء، ليسوا هم فقط، بل إن رؤساء الدول جميعاً وفي مقدمتهم الدول العربية والإسلامية شاركوا في هذه الإدانة. غير أن الرؤساء الغربيين وخصوصاً رئيس الجمهورية الفرنسي، ورئيس الوزراء الإنجليزي كان ينبغي عليهم أن يتأنوا قليلاً قبل الاندفاع في وصف الشعوب الأخرى بالبربرية، لأن فرنسا وإنجلترا لهما تاريخ حافل حقاً في القرن العشرين، في ممارسة فرنسا للاستعمار الاستيطاني للجزائر الذي مارس في - والحق يقال - صوراً شتى من الجرائم ضد الإنسانية. كما أن الاحتلال الإنجليزي للهند ومصر وغيرها من بلاد العالم، كشف عن ممارسات بربرية لا حدود لبشاعتها.

إن إعادة إنتاج الخطاب العنصري القديم على لسان الرؤساء الغربيين ليس من شأنه سوى إحياء السجلات التاريخية للاستعمار

الغربي، بما يحمله من نزعة عنصرية ضد شعوب العالم غير الغربي. وهو الاتجاه الذي انبرى المؤتمر العالمي الذي عقدته اليونسكو في فيلنيوس عاصمة ليتوانيا في أبريل الماضي، للهجوم عليه وتفنيده، والدعوة إلى محوه من الوجود، تحقيقا للمثل العليا في حوار الحضارات.

صعود وسقوط القوى العظمى!

لم يكد العالم يفيق من صدى أحداث يوم الهول العظيم الذى ألم بالولايات المتحدة الأمريكية شعبا وحكومة، حتى تصاعدت عديد من الأسئلة التى سبق لها أن ترددت مع نهاية القرن العشرين، حول استمرار القوة الأمريكية أو اضمحلالها فى العقود القادمة، بالمعنى التاريخى لكلمة الاضمحلال، الذى هو المصير الحتمى لأى إمبراطورية!

صيغت هذه التساؤلات فى بداية القرن الحادى والعشرين حين أثار بعض الباحثين السؤال: هل سيكون هذا القرن أمريكيا، أم أن هناك من الشواهد ما يدل على أن مرحلة الاضمحلال النسبى للإمبراطورية الأمريكية قد بدأت لأسباب شتى؟

وربما كان أشهر الباحثين الذين تصدوا بالبحث العلمى للإجابة على السؤال، هو المؤرخ الأمريكى بول كيندى صاحب الكتاب الشهير الذى أثار ضجة كبرى حينما صدر عام ١٩٧٨ وهو "صعود وسقوط القوى العظمى من عام ١٥٠٠ حتى عام ٢٠٠٠".

ويلفت النظر أولا أن بول كيندى إنجليزى الأصل، سبق له أن عمل مساعدا للباحث الاستراتيجى المعروف ليدل هارت، وربما يفسر أصله الإنجليزى جسارته فى طرح موضوع اضمحلال القوة الأمريكية. ومن ناحية ثانية فالعنوان الفرعى للكتاب يشير إلى أن مؤلفه أراد أن يعطى لنفسه مجالا تاريخيا واسعا لاختبار أطروحته الرئيسية، والتى مفادها أنه إذا زادت الالتزامات الاستراتيجية للدولة العظمى على إمكانياتها الاقتصادية فإنها تسقط، بالمعنى التاريخى

للكلمة، بمعنى الاضمحلال التدريجي لقوتها. وقد دلل كيندى على صدق مقولته حين اختبرها بالنسبة لإمبراطوريات متعددة سبق لها فى عصور شتى أن صعدت صعودا بارزا، ومارست هيمنتها على العالم، ثم ما لبثت أن لحقتها عوامل التفكك.

غير أن كيندى فى تحديد الفترة الزمنية لبحثه من عام ١٥٠٠ حتى عام ٢٠٠٠، مع أن كتابه صدر عام ١٩٧٨، (ومعنى ذلك أنه انتهى من كتابه حوالى عام ١٩٧٥)، يكون فى الواقع قد تحول بوعى من كونه مؤرخا مقتدرا يتقن التعامل مع الحقيقة التاريخية، إلى باحث مستقبلى أراد أن يمد بصر استشرافه لكى يتحدث عن خمسة عشر عاما تلت انتهاء من كتابه. وأهمية هذا المسلك أنه يسمح له بأن يستخلص من خيوط التفاعلات الدولية المتشابكة تنبؤا باضمحلال القوة الأمريكية فى العقود التالية، وهو التنبؤ الذى أثار عليه الدوائر الرسمية فى واشنطن! ولم يكن هذا غريبا، فها هو مؤرخ معترف به يحترف تدريس التاريخ فى جامعة بيل العريقة، يفاجئ زعماء الإدارة الأمريكية بأن القوة العظمى المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية إلى زوال! وينبغى أن نلتفت إلى أن كيندى صاغ تنبؤه المثير فى الوقت الذى كان فيه الاتحاد السوفيتى قائما، وإن كانت بوادر التفكك كانت قد بدأت تفعل فعلها فى جسده المترنح. ولكنه استخلص تنبؤه بعد دراسة دقيقة مقارنة للإمكانات والقدرات السوفيتية والصينية واليابانية والأمريكية، واعتمد فى ذلك على مؤشرات كمية وكيفية.

المؤرخ والمستقبل

وقد يكون مناسبا أن ننشر السؤال التقليدى: هل يصلح المؤرخ لكى يكون باحثا مستقبليا يصوغ الفروض والاحتمالات عن فترات مقبلة لم تتضح ملامحها وسماتها بعد؟ هناك إجابة معروفة على السؤال، مفادها أن المؤرخ بحكم دراسته المنهجية للماضى هو أقدر الناس على التنبؤ بالمستقبل، على أساس استخلاصه للدلالات الهامة من عبر التاريخ. غير أن هناك إجابة مضادة مبناها أن المؤرخ ليس مؤهلا لتحليل الحاضر الزاخر بالتفاعلات، لأن تدريبه الأكاديمى لا يسمح له إلا

بتطبيق المنهج التاريخي، معتمداً في ذلك أساساً على الوثائق، لاستخلاص ما يطلق عليه وإن كان مختلفاً بشأنه "الحقيقة التاريخية". غير أن هناك عدداً من المؤرخين اللامعين تحدوا في الواقع - بحكم القدرة النافذة على الاستبصار والاستشراف - هذه الحدود التي أراد المعترضون أن يقيموها لتمكن حركة المؤرخ وامتداد بصره إلى المستقبل.

ولعل من أبرزهم جميعاً المؤرخ الإنجليزي الشهير أريك هوبزباوم صاحب المرجع المثير "عصر النهايات القصوى: وجيز القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٩١"، والذي صدر في لندن عام ١٩٩٤، وترجمه ترجمة رائعة هشام الدجاني، وصدر في عدة أجزاء عن منشورات وزارة الثقافة السورية عام ١٩٩٧.

هذا المرجع الفريد عن تاريخ القرن العشرين، الزاخر بالاستبصارات العميقة، يعد مثالا نموذجياً للتاريخ التأويلي الذي لا يقنع فيه المؤرخ بسرد الأحداث التاريخية، كما تفعل عديد من الكتب الفرنسية والإنجليزية التي صدرت لتؤرخ للقرن العشرين، وإنما هو يتجاوز ذلك بمراحل لأنه يتعقب "دهاء التاريخ" في كل منعطف، ويستخلص المعنى والدلالة لكل حدث، ليس ذلك فحسب وإنما يعطى الحكم التقييمي الإجمالي للقرن العشرين، حين يقارنه بالقرون السابقة. ويصل هوبزباوم إلى ذروة الإبداع الفكري حين يضع يده على الملامح الأساسية التي ستسم في رأيه بدايات القرن الواحد والعشرين.

وقد أتى له على كل حال أن يلعب دور الباحث المستقبلي في الحوار الممتد الذي أجراه معه الكاتب الإيطالي أنطونيو بوليتو والذي صدر في باريس عام ١٩٩٩ بعنوان "رهانات القرن الواحد والعشرين" عن دار نشر كومبلكس. في هذا الكتاب يستند هوبزباوم إلى معرفته التاريخية العميقة لكي يمد بصره الناقد إلى المستقبل.

وهكذا فعل بإبداع حقيقي بول كيندي في نهاية كتابه الشهير. ففي الفصل الثامن والأخير نجد عنوانه الدال "إلى القرن الحادي والعشرين" ويبدأه بفقرة ممتعة فكرياً حقاً، يعطى لها عنواناً هو "التاريخ والتأمل". يقول كيندي مفتتحاً هذا الفصل المثير الذي ضمنه تنبؤاته بشأن اضمحلال القوة الأمريكية "إن عنوان الفصل بذاته يتضمن ليس فقط

تغييرا فى نمط سرد الأحداث، ولكن أيضا تغييرا فى منهج البحث" ويدلل على رأيه بأنه حتى الماضى القريب يعد تاريخا، وبالرغم من أن مشكلات التحيز والرجوع إلى المصادر تؤدي إلى أن مؤرخ الحقبة السابقة يجد أحيانا صعوبة التمييز بين العرضى والأساسى من الأحداث، إلا أنه بعد ما يزال يبحث فى حدود تخصصه الأكاديمى وهو التاريخ.

ولكن - يقول كيندى - أن يخوض المؤرخ فى موضوع كيف يمكن للحاضر أن يتطور فى المستقبل، حتى لو اعتمد فى ذلك على اتجاهات بارزة مازالت تشق طريقها لتشكيل الأحداث، فإن ذلك لا يعطيه الحق فى أن يزعم أنه يتحدث عن "حقيقة تاريخية".

لأن مثل هذه الكتابات لم تعد تستند - كما هو الحال فى الكتابة التاريخية - على الدراسات والأبحاث والوثائق المؤرشفة، وإنما تنتقل إلى مجال التنبؤات الاقتصادية والاستشرافات السياسية، مما يطرح قضية مدى صدقها Validity، هذا الصدق الذى يفترض فى الكتابات التاريخية التقليدية الموثقة، والمعتمدة على المنهج التاريخى بمعناه الدقيق. ذلك لأنه ليس هناك من يستطيع الحديث بثقة عن المستقبل. فالأحداث غير المتوقعة، وتجمد تيار معين كان قد بدأ يشق طريقه ويشكل الأحداث، يمكن له أن يدمر أى تنبؤات مهما بدت فى وقتها لها منطقها ووجاهتها. ما أصدق هذه العبارات حين تنطبق على أحداث يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١! وهل كان أحد يتوقع أن يحدث ما حدث فجأة وعلى غير انتظار، أن يتم غزو الولايات المتحدة الأمريكية من الداخل، فى هجوم مفاجئ على رموز القوة الأمريكية؟ أى باحث مستقبلى من خبراء وضع السيناريوهات كان يستطيع أن يتنبأ بهذا الحادث الجلل؟

كل هذا كان مقدمة أشبه ما تكون باعتذار ضمنى للقارئ، يقرر فيه المؤرخ بول كيندى أن مادة هذه الفصل التى تقوم على التنبؤ بالمستقبل، ليس سوى اجتهادات مؤقتة تقوم على استخلاصات سائغة فى مجال الاقتصاد والاستراتيجية، بناء على مؤشرات كمية وكيفية، بدون الزعم أن هناك ضمانات تؤكد أنها ستحدث.

ويحدد كيندى من بعد معالم منهجه، فيقرر أن أفضل طريقة للنظر إلى ملامح المستقبل هي أن ننظر للخلف بشكل مركز، لكي نتابع عملية صعود وسقوط القوى العظمى عبر القرون الخمسة الأخيرة. والفكرة الأساسية التي يصدر عنها الباحث هو أن هناك ديناميكية خاصة بالتغير تقودها أساسا التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، تؤثر لا محالة على الأبنية الاجتماعية والأنظمة السياسية، والقوة العسكرية، وعلى وضع الدول والإمبراطوريات. غير أن سرعة هذا التغير الاقتصادى الكونى الشامل ليست لها صيغة واحدة، وذلك لسبب بسيط مؤداه أن مراحل التجديد التكنولوجى والنمو الاقتصادى هي بذاتها غير منتظمة، ولأنه يحكمها ظروف المخترع الفرد، والمنظم الاقتصادى المبادر، وكذلك ظروف المناخ وشيوع الأمراض، ووقوع الحروب، واعتبارات الجغرافيا والإطار الاجتماعى، وغيرها من العوامل المتشابكة. وقد لوحظ أيضا أن المناطق والمجتمعات المختلفة عبر العالم، لها معدلات فى التغير قد تكون سريعة أو بطيئة. ويتوقف ذلك ليس فقط على تأثير الأنماط المتغيرة للتكنولوجيا والإنتاج والتجارة، ولكن أيضا على درجة استقبالها وتلقيها لهذه الأنماط الجديدة، التي تؤدي إلى زيادة المخرجات وتنمية الثروة. ويكفى فى هذا الصدد للتدليل على صدق هذه المقولة المقارنة بين مصر واليابان اللتين بدأتا التحديث فى نفس الحقبة التاريخية تقريبا، لنعرف كيف استطاعت اليابان التمثل السريع للتكنولوجيا وطريقة التنظيم الاقتصادى الغربية، فى حين تخلفت مصر فى مضمار سرعة التمثل والتأسيس والتطوير. والأطروحة الثانية لبول كيندى أن اختلاف معدلات النمو الاقتصادى عادة ما يكون لها آثار طويلة المدى على القوة العسكرية النسبية والموقع الاستراتيجى للدول المنتظمة فى إطار نظام عالمى. لم تكن هذه الإشارات الهامة إلا مقدمات لنظرية بول كيندى فى صعود وسقوط القوى العظمى، التي تحتاج إلى مناقشة فى ضوء نظريات أخرى أحدث، حاولت أن تتجاوز حدود وقصور نظريته، ولعل أبرزها أنه ركز على عوامل قوة الدولة العظمى، غير أنه أغفل المصادقية الأخلاقية للإمبراطورية، والتي حين تختل لابد لها أن تؤدي بها إلى الاضمحلال، بالمعنى التاريخى للكلمة.

صوت العقلانية الأمريكية!

لا يمكن الحكم بصورة اطلاقية على حضارة ما والادعاء بأنها متقدمة أو متخلفة، كما أنه لا يجوز - أن أردنا نكون موضوعيين، ونلتزم بقواعد المنهج العلمى فى التفكير - أن نعمم الحديث عن شعب معين وننعتيه بالسلبية المطلقة، أو بالإيجابية الفاعلة! فكل حضارة إنسانية - كما تعلمنا دروس التاريخ فيها الإيجابى والسلبى - وكل شعب عادة ما يضم بين جنباته تيارات فكرية، وقوى اجتماعية تؤمن بالتقدم، وتيارات وقوى تنطلق من رؤى تقليدية ومحافظة وأحياناً بدائية.

ومن هنا لا يجوز التعميم على المجتمع الأمريكى بكل ما يضمه من شرائح اجتماعية متعددة، وأعراق متنوعة، بل من الضرورى أن نميز بين رؤى العالم المتعددة التى يموج بها، وكذلك ليس من قبيل الإنصاف أن ندين هذا المجتمع على أساس السياسات الخارجية الخاطئة التى إتبعها وتتبعها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، سواء بالنسبة للعالم ككل، أو بالنسبة للعالم العربى، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى.

وإذا كنت قد حرصت عقب الحادى عشر من سبتمبر على أن أحلل الخطاب السياسى للرئيسين بوش وشيراك ولرئيس الوزراء البريطانى بلير فى مقالى "خطاب الحرب العالمية الثالثة" (الأهرام ٢٠ سبتمبر) لكى أكشف عن القيم الكامنة وراءه، والتى استدعت من أعماق الذاكرة التاريخية ذكريات الحروب الصليبية، ومزاعم الغرب باعتباره مهد المدنية فى مواجهة الشرق باعتباره مرتعاً للبربرية، فإننى من وجهة النظر العلمية اتجهت لكى أحلل استطلاعات رأى العام الأمريكية التى سارعت لإجرائها معاهد، ومراكز الرأى العام

عقب الحادى عشر من سبتمبر، لكى أدرس عن قرب اتجاهات المواطنين الأمريكيين عقب الحادث الجلل مباشرة. ولفت نظرى أنه قد أجرى استطلاع آراء لعينة قومية من الأمريكيين فى بداية الحادى والعشرين، لقياس اتجاهاتهم إزاء المستقبل، ومعرفة هل هم متشائمون أم متفائلون؟، وكذلك موقفهم من التحديات التى تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية والعالم فى بداية الألفية الثالثة.

وقد اعتبرت هذا الاستطلاع علامة فاصلة فى قياس الاتجاهات الأمريكية لأنه أجرى قبل ١١ سبتمبر، وبالتالى يمكن مقارنة الاتجاهات ما قبل وما بعد الحادث الخطير الذى ألم بالمجتمع الأمريكى.

غير أنه لفت نظرى موقع مهم على شبكة الإنترنت ضم مجموعة كاملة من المقالات التى كتبها معلقون وكتاب سياسيون أمريكيون من اتجاهات شتى عن حادث الحادى عشر من سبتمبر، وحين قمت بتحليل مضمون كفى لهذه المقالات، تبين لى أنها تتدرج فى فئتين كبيرتين، الأولى مقالات تفيض بالدعوة إلى الانتقام وتسرف فى هذا الاتجاه لدرجة المغالاة، ويكشف عن هذا دعوة بعضهم لاستخدام الأسلحة النووية ضد الإرهابيين، والثانية تدعو إلى العقلانية، فى رد الفعل، ولا تتساق بسهولة إلى الدعوات الهستيرية للانتقام حتى لو أدى ذلك إلى قتل الأبرياء من أبناء الشعوب التى ستعرض للقصف.

دعوة للمراجعة

وتبدو استتارة أصحاب الخطاب النقدى الأمريكى فى التحليل الشامل الذى قام به الكاتب كريس موتى يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٠١ أى بعد أسبوع من الحادث الخطير لمجموعة متنوعة من المقالات التى انتابتها النزعة الهستيرية للانتقام، ويستعرض أمثلة بارزة لهذه الاتجاهات الانتقامية ويشير إلى أن كولتر التى دعت إلى شن حرب صليبية ضد المتعصبين الدينيين الذين اعتدوا على أمريكا مثيرة فى ذلك ذكريات القرن الثانى عشر، وكاتب آخر فى جريدة الواشنطن بوست يدعو إلى استخدام الأسلحة الذرية ضد بن لادن (مثيرا مناخ

الحرب الباردة) ولوحظ اتجاه بعض الأمريكيين لإعادة قراءة عدد من الأشعار التأففة التى خطها قلم المتنبئ الشهير نوستراداموس فى القرن السادس عشر! ولم يفت الكاتب الإشارة إلى تفسير أحد رجال الدين وهو جبرى تولول الذى أكد - بناء على تقاليد الخطاب الدينى المعروفة- أن الله سبحانه وتعالى غاضب على أمريكا، ولذلك سحب حمايته للأمة الأمريكية!

ويلفت كريس موتى النظر بذكاء إلى مقالة مهمة تحاول تطبيق مذهب الداروينية الاجتماعية الذى صيغ فى ضوء نظرية داروين المعروفة عن التطور كتبها "شلى ستيل" الباحث فى معهد هوفر المعروف باتجاهاته المحافظة، وعنوان المقالة التى نشرها فى الـوول ستريت جورنال "حرب العالم": ينبغى أن يوقف الغرب اعتذاره عن عظمة حضارتنا" ويلخص الكاتب هذه العظمة فى عدد من الإنجازات المهمة وهى مفهوم العقد الاجتماعى، وفكرة "الفرد" باعتباره كائناً مكتفياً بذاته، ووحدة سياسية حرة له حقوق وعليه مسئوليات، وفكرة حرية السوق، وسيادة المنهج العلمى، والفصل بين الكنيسة والدولة، غير أن كريس موتى يقرر أن الخطير فى أطروحات ستيل أنه يقرر أن هذه الأفكار السياسية المهمة هى بطريقة أو بأخرى نتاج صراع تطورى بين الحضارات، وهو يقرر بالنص:

"ليس من المبالغة القول - كما فعل فرانسيس فوكوياما منذ عدة سنوات خلت- أن الغرب يمثل الآن وفقاً لفكرة هيجل "نهاية التاريخ" نموذج التقدم وإذا كان العالم الثانى والعالم الثالث قد نزعا إلى "الأمركة" بمعنى تطبيق الأسلوب الأمريكى فى الحياة فإن ذلك قد حدث تحت تأثير "الداروينية" وليس حبا فى "الجينز الأزرق" أو سندوتشات البيج ماك. إن الشرور التى مثلتها عهود العبودية والاستعمار تبدو فى إن هذه الصور من القهر قد أبعدت ضحاياها عن مجرى التاريخ، وفصلتهم عن الصراع التطورى.

ويقرر الناقد كريس موتى بذكاء شديد أنه ليس من المبالغة القول أن الفكرة الأساسية التى يمكن استخلاصها من التحليل السابق، أنه يقع على عاتق الغرب تطوير العالم الإسلامى باتباع كل وسيلة ممكنة، ولكن يتساءل موتى وماذا إذ لم يتطور هذا العالم؟ يقول إن سكان هذا

العالم سيصبحون حينئذ مجرد ضحايا إضافيين للصراع من أجل الوجود، لو استخدمت القنابل ضدهم!

ومن المقالات المتطرفة في التعليق على الحدث مقالة لأكاديمي إنجليزي شهير هو ريتشارد دوكنز بنى شهرته على أساس أنه من أبرز الممثلين لنظرية داروين في التطور وعنوان مقالته. "صواريخ الدين الضالة" نشرها في الجارديان بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٠١، ويقرر في ختام مقالته أن "الدين هو أيضا من بين مصادر الانقسام في الشرق الأوسط، مما أدى إلى استخدام هذا السلاح المميت في المقام الأول، ولكن هذه قضية أخرى وليست موضع اهتمامي هنا، إن اهتمامي الأساسي يتركز حول السلاح نفسه، وأقصد الدين، إن ملء العالم بالدين، أو بأديان تنحدر من الأصل الإبراهيمي، يشبه أن تضئ الشوارع ببنادق مملوءة بالبارود! ولا ينبغي أن نندهش إذن إذا تم استخدام هذه البنادق!

ويعلق موتى قائلا: إن المشكلة فيما يتعلق بتحليل دوكنز الأستاذ بجامعة أوكسفورد والمشغول بنظرية التطور، أن العالم ملئ بأديان متعددة، غير أن ما غفل عنه الكاتب هو دور الفقر والإحباط في إذكاء العقائد الدينية المتطرفة.

في ضوء العرض السابق، يمكن القول أنه في زحمة الأصوات الزاعقة الداعية إلى شن الحرب فورا (ضد من؟ وكيف؟) حتى لو استدعى الأمر استخدام الأسلحة الذرية، برزت أصوات عاقلة صدرت عن مجموعة من الكتاب الأمريكيين الذين استطاعوا بجسارة التعبير عن التيار النقدي في الفكر الأمريكي المعاصر، والذي لم يتوان في لحظات الأزمات التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرزها على الإطلاق حرب فيتنام، عن النقد المسئول والعميق لاتجاهات الإدارة الأمريكية في عهودها المختلفة.

ومما لا شك فيه أن هذه الكتابات التي ربما لا يسمع صوتها بالقدر الكافي وسط ضجيج الدعوة إلى الانتقام والحرب، سيكون لها تأثيرها في الأجل المتوسط، في مجال ترشيد سلوك الجماهير الأمريكية، وتعديل اتجاهاتها، لكي تسلك سبيلا أقوم فيما يتعلق بالنظرة إلى الذات، والنظرة إلى الآخر.

وإذا كان من المستبعد في جو الأزمة الراهنة أن تدور عجلة النقد الذاتي الأمريكي لدى دوائر صنع القرار في واشنطن فيما يتعلق بالأسباب الحقيقية الكامنة وراء كراهية الولايات المتحدة الأمريكية التي انتشرت في العقد الأخير في بقاع متعددة من العالم، إلا أن هذه الكتابات النقدية المبكرة لخطاب الحرب، والتي ترمز إلى جسارة أصحابها، من شأنها أن تفتح باب النقد الذاتي، وهذه عملية ضرورية لصانعي القرار الأمريكي، الذين تحت تأثير غرور القوة تجاهلوا المصالح المشروعة للشعوب والدول في مختلف أنحاء العالم، وصمموا على تحقيق المصالح الأمريكية كما يدركونها هم، حتى لو أدت إلى الإضرار بمصالح الآخرين.

ويكشف عن هذه الظاهرة بكل وضوح استطلاعات أمريكية للرأي العام الأوروبي أجريت في أغسطس الماضي في كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، ذهبت فيها غالبية العينات القومية المستطلعة إلى الاعتراض على السياسات الأمريكية فيما يتعلق بقضية درع الصواريخ وانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة حظر انتشار الأسلحة الصاروخية، وكذلك انسحابها من معاهدة كيوتو الخاصة بضبط المناخ العالمي.

ومعنى ذلك أن عدم شعبية السياسات الأمريكية لا تقتصر - كما هو الشائع - على الشعوب العربية أو الإسلامية بحكم انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي، وإنما امتدت للشعوب الأوروبية ذاتها، التي أحست بفطرتها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ركبتها الغرور، وتريد فرض سياساتها على العالم، بحكم انفرادها بالقوة العسكرية الفائقة.

ومن الأهمية بمكان أن نلتفت إلى أن الخطاب النقدي الأمريكي لم يقتصر على تحليل خطاب الحرب لتفنيده إنما التفت أيضا إلى خطة الحرب ذاتها، لكي يكشف عن حدود استخدام القوة المسلحة في الصراع ضد الإرهاب، ولكي ينقد الأسس الواهية التي قامت على أساسها خطة الحرب العالمية التي تريد أن تقودها بشكل مضطرب وغامض ومتعثر - الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يستحق أن نفرده في معالجة مستقلة.

مشكلة التدهور النسبى للقوة الأعظم

يمكن القول أن نظرية بول كيندى التى بسطها فى كتابه "صعود وسقوط القوى العظمى" الذى عرضنا له فى المقال الماضى هى أشمل نظرية فى فلسفة التاريخ المعاصر التى عالجت بعمق شديد قضية اضمحلال القوى العظمى بالمعنى التاريخى للكلمة. (وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب صدرت له ترجمة عربية أنجزتها هيئة الاستعلامات ونشرت فى سلسلة "العالم الجديد" التى أشرف عليها د. أنور عبد الملك، وقام بالترجمة السيد محرز خليفة وعلى الحداد ومحمد محمد سلامة، وصدرت عام ١٩٩٢ فى كتاب محدود التوزيع).

وترجع أهمية نظرية كيندى إلى أنه ربط ربطا وثيقا منذ البداية بين الاستراتيجية والاقتصاد. وتعقب هذه العلاقة الوثيقة بينهما فى ثلاث مراحل حاسمة من تاريخ العالم الحديث، فى العالم ما قبل الصناعى، وحتى العصر الصناعى، واليوم والغد. والمرحلة الأخيرة المعاصرة يقسمها إلى فترتين من عام ١٩٤٣ حتى عام ١٩٨٠ حيث يعالج الاستقرار والتغير فى العالم الثنائى القطبية، ومن عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠، وهى الفترة التى كد فيها بصره إلى المستقبل حيث أنه نشر كتابه كما ذكرنا من قبل عام ١٩٨٧ ومعنى ذلك أنه انتهى منه تقريبا عام ١٩٨٥، وهو به بالتالى أعطى لنفسه مدى زمنيا لمدة خمسة عشر عاما لى يستشرف المستقبل.

والمنهج الذى أتبعه كيندى فى هذا الفصل النهائى المثير من كتابه والذى يعتبر ذروة إبداعه، هو دراسة حالة القوى الأساسية الفاعلة فى النظام الدولى ابتداء من عام ١٩٨٠ فصاعدا. ولذلك عنى بدراسة

الصين باعتبارها عملاقا صاعدا، وتحول لدراسة المعضلة اليابانية، ولم يفته بالطبع أن يدرس الاتحاد الأوروبي من زاوية إمكانياته الواعدة ومشكلاته البارزة، وألقى نظرة عميقة على الاتحاد السوفيتي (قبل سقوطه) لكي يكشف تناقضاته، وأخيرا يركز على الولايات المتحدة ويشير عنوان الجزء الذي خصصه لها إلى اتجاهه حين يسميه: مشكلة رقم واحد (ويقصد القوة العظمى الأولى) في التدهور النسبي.

ويمكن القول أن الزمن أثبت صدق تنبؤات كيندي تماما بالنسبة للصين واليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأوروبية ما عدا الاتحاد السوفيتي، الذي رغم أنه درس بعق تناقضاته الأساسية، إلا أنه لم يستطع أن يتنبأ بانهيائه عام ١٩٨٩، بل إنه بعد دراسة مستفيضة لأزماته العميقة وصل إلى نتيجة محددة حين قرر " وهذا يعني أن الاتحاد السوفيتي على وشك الانهيار، كما أنه لا ينبغي النظر إليه أيضا باعتباره بلدا ذا قوة خارقة، ولكن على أنه يواجه خيارات صعبة".

ولم يدر كيندي أنه بعد عامين أو ثلاثة من نشر كتابه ستهوى إلى القاع الإمبراطورية السوفيتية العظمى التي أكد في فقرة أخرى من كتابه أنه "لا يوجد من خصائص أو تقاليد الدولة الروسية ما يشير إلى أنها استطاعت أبدا أن تتقبل انهيار إمبراطوريتها ببساطة".

ولكن التاريخ له منطقه، وسواء حدث الانهيار بحكم فساد النظام السوفيتي سواء من ناحية منطلقاته النظرية أو ممارساته، أو بتأثير التآمر الخارجي المتمثل في الحرب الشرسة التي شنها الغرب عليه منذ بداية نشأته بعد اشتعال الثورة البلشفية، فإن الواقع قد تجاوز خيال كيندي، تماما مثلما تجاوز الواقع خيال كافة المفكرين الاستراتيجيين المعاصرين بين الذين لم يتخيلوا أبدا إمكان اختراق دوائر الأمن الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر، ونفاذ الهجمات الإرهابية إلى معاقل القوة الأمريكية العظمى الاقتصادية متمثلة في البرجين الشهيرين، والعسكرية متمثلة في البنتاجون والسياسية متمثلة في الرئاسة الأمريكية.

التدهور النسبى للقوة الأمريكية

ولعله قد آن الأوان لكى نطرح السؤال الرئيسى: كيف طرح كيندى مشكلة التدهور النسبى للقوة الأمريكية؟

يقرر كيندى "وبالرغم من أن الولايات المتحدة حاليا مازالت فى مرتبة خاصة بها وحدها اقتصاديا وربما عسكريا، إلا أنها لا تستطيع أن تتجنب مواجهة الاختيارين الكبيرين اللذين يتحديان طول بقاء كل قوى كبرى تحتل الموقع "رقم واحد" فى شئون العالم: وهما أولا إذا كانت على المستوى العسكرى الاستراتيجى تستطيع الحفاظ على توازن معقول بين مقتضيات الدفاع التى تراها للدولة والوسائل التى تمتلكها للوفاء بتلك الالتزامات، وثانيا إذا كانت - وتلك نقطة قريبة الصلة بالنقطة الأولى - تستطيع الحفاظ على الأسس التكنولوجية والاقتصادية لقوتها من التدهور النسبى فى مواجهة أنماط الإنتاج العالمى دائمة التغير. وهذا الاختيار سيكون هو الاختيار الأعظم للقدرات الأمريكية لأنها مثل أسبانيا الإمبراطورية فيما حول عام ١٦٠٠، أو الإمبراطورية البريطانية فيما حول عام ١٩٠٠، هى الوريث لمجموعة واسعة من الالتزامات الاستراتيجية التى أقرت من عشرات السنوات، عندما كانت قدرة البلاد السياسية والاقتصادية والعسكرية على التأثير على شئون العالم تبدو مؤكدة بدرجة أكبر. ونتيجة لذلك، تخوض الولايات المتحدة الآن المخاطرة المألوفة لمؤرخى صعود وسقوط القوى العظمى السابقة، وهى ما يمكن تسميته "بالإفراط فى التوسع الاستعمارى"، بمعنى أن صانعى السياسة فى واشنطن عليهم مواجهة الحقيقة الصعبة وهى ان مجمل مصالح والالتزامات الولايات المتحدة تزيد الآن كثيرا عن قدرة البلاد على الدفاع عنها جميعا فى نفس الوقت".

هذا هو جوهر نظرية بول كيندى فى الأسباب الرئيسية التى تكمن فى التدهور النسبى للقوة الأمريكية. غير أن متابعة كيندى فى تدليله على صدق نظريته تتيح لنا أن نتأمل صدق دراسة المؤرخ المقتدر والباحث المستقبلى الجسور القادر على استشراف المستقبل، ولكن أيضا حدود هذه القدرة!

ويكفى بهذا الصدد أن نتابع تحليل كيندى حين يقرر أن الولايات المتحدة الأمريكية - على عكس القوى العظمى السابقة التى واجهت مشكلة زيادة التوسع الاستراتيجى - تواجه أيضا إمكانية الإبادة النووية، بالرغم من الاعتراف بأن الأسلحة النووية حين تهدد كلا من الشرق والغرب تصبح فى الواقع غير قابلة للاستخدام. غير أنه - يقرر كيندى- "إذا جئنا إلى إمكانية أن تصبح الدول الكبرى يوما ما متورطة فى حرب نووية فإن الدولة رقم واحد المتدهورة ستواجه تهديدات ليست موجهة بدرجة كبيرة إلى أمن أراضيها ذاتها (وفى حالة الولايات المتحدة يعتبر احتمال تعرضها للاحتلال من قبل جيش غاز احتمالا بعيدا)، ولكنها موجهة إلى مصالح الأمة فى الخارج، وهى مصالح بالغة الاتساع إلى الحد الذى يجعل من الصعب الدفاع عنها كلها فى وقت واحد، ومع ذلك من الصعب أيضا التخلي عن أى منها دون خوض المزيد من المخاطر".

وهكذا فى ضوء هذه الفقرة الهامة، نكتشف أن كيندى - بالرغم من بصيرته الثاقبة - لم يستطع أن يرقى بخياله إلى تصور أن تسعة عشر إرهابيا استطاعوا خطف أربع طائرات أمريكية وحولوها إلى سلاح تدميرى شامل، ونجحوا فى الغزو الفعلى لنيويورك وواشنطن، على عكس استبعاد كيندى لإمكانية التهديد المباشر لأمن الأراضى الأمريكية. وليس معنى هذا أن كيندى قد تجاهل مشكلة الإرهاب الدولى وإمكانياته، غير أنه وغيره من الباحثين لم يصل خيالهم إلى توقع إمكانية حدوث السيناريو الإرهابى الخطير الذى تم تنفيذه على أرض الواقع بدرجة عالية للغاية من التخطيط المتقن، والتنفيذ المحكم.

ويضيف كيندى فى بيان مدى اتساع الالتزامات الاستراتيجية التى فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها فى مناطق عديدة من العالم، فى الشرق الأوسط حيث البترول والصراع العربى الإسرائيلى ومشكلة صعبوبة اتخاذ موقف منصف منه بحكم قوة ونفوذ اللوبى الصهيونى، وفى أمريكا اللاتينية حيث تبدو هناك تحديات متنامية تواجه المصالح القومية الأمريكية، كما هو الحال فى شرق آسيا. ولا ينبغى أن ننسى التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن أوروبا بكل ما يتضمنه هذا الالتزام من مشكلات معقدة.

غير أن الملاحظة الهامة التي يسوقها كيندى أن أكثر الدوائر المهمة بالتعارض بين الالتزامات الأمريكية والقوة الأمريكية هي القوات المسلحة الأمريكية ذاتها، ويرجع ذلك ببساطة "إلى أنها ستكون أول من يعانى إذا انكشفت نقاط الضعف الاستراتيجية عند اختبار الحرب المبرر"

ولا يلبث كيندى أن ينتقل لى يحدد بإبداع فكرى حقيقى الأسباب العميقة لاتجاه التدهور فى القوة الأمريكية. وهو يلخصها فى عدة أسباب هامة. أولها الشك فى فاعلية النظام ذاته منذ حرب فيتنام. وقد أثير موضوع "الإصلاح العسكرى" فى دراسات سابقة عديدة، وأشير على وجه الخصوص إلى أنه من بين المجالات الرئيسية للخلاف درجة المنافسة داخل الجيش الأمريكى بين الأفرع المختلفة للقوات المسلحة، بالإضافة إلى أن القدر الأكبر من الطاقة مكرس لقضايا مشتريات الأسلحة بدلا من القضايا الاستراتيجية وتنفيذ المهام. ومن ناحية أخرى فعلى صعيد المشتريات العسكرية نفسها أصبحت الاتهامات بالتبديد والاحتيال والفساد أمرا مألوفا. وهناك أحاديث عديدة عن الفضائح المختلفة حول الأسلحة ضعيفة الفاعلية والباهظة الثمن فى نفس الوقت إلى حد مخيف. وقد وثق قضية الفساد فى المشتريات العسكرية توثيقا دقيقا أحد الخبراء فى وضع ميزانية البنتاجون وهو ريتشارد ستينج فى كتابه البالغ الأهمية "لعبة الدفاع" الصادر عام ١٩٨٦ والذى أرخ فى نفس الوقت لسيرة أربعة من أبرز وزراء الدفاع الأمريكيين وهم روبرت مكمارا، وميلفين ليرد وجيمس شليزنجر وهارولد براون، غير أن المصدر الحقيقى للقلق حول كفاءة النظام يعبر عنه سؤال هام هو هل التركيبة الحالية لصنع القرار الأمريكى تسمح بتنفيذ استراتيجية كبرى ملائمة؟

وينتقل كيندى إلى مشكلة أخطر حين يتساءل عن الثقافة السياسية الشاملة التى ينبغى أن يعمل فى إطارها صانعو السياسة فى واشنطن. فقد تزايد القول بأن دولة تحتاج لإعادة صياغة استراتيجيتها الكبرى فى ضوء المتغيرات الكبرى التى لا يمكن السيطرة عليها فى الشؤون الدولية، قد لا يفيد لها نظام انتخابى يكاد يشل صنع السياسة الخارجية كل عامين. وقد لا تنفيذها الضغوط غير العادية التى تفرضها جماعات

الضغط وغيرها من جماعات المصالح وهي كلها بحكم طبيعتها منحازة لجانب هذا المتغير السياسى أو ذاك. وقد لا يفيدنا " التبسيط المخل" للقضايا الدولية والاستراتيجية الحيوية رغم تعقيدها عبر وسائل الإعلام لا تجد فيها تلك الأمور سوى وقت ومساحة محدودين، لأن المبرر الأساسى لوجودها هو كسب المال، والحصول على الجمهور، ثم يأتى الإعلام فى المقام الثانى. كذلك قد لا تقيدنا الاتجاهات الهروبية التى مازالت قوية فى الثقافة الاجتماعية والتى ربما يمكن فهمها بالمنطق الماضى لفكرة الحدود Frontier والتى قد تميل إلى العزلة. ولكن هذا الاتجاه لا يتفق مع معالم اليوم الأكثر تعقيدا واندماجا مع الثقافات والإيديولوجيات الأخرى.

هكذا تحدث بول كيندى عن مبررات تنبؤه بالتدهور النسبى للقوة الأمريكية فى العقود القادمة. بقيت لنا جولة أخيرة مع تأملاته النهائية حول الحرب ودورة القوة النسبية، والحروب الكونية والقوانين العامة لصعود وسقوط القوى العظمى.

من الحرب المتوازنة إلى الحرب غير المتوازنة !

يعد موضوع صعود القوى العظمى وتدهورها من مشكلات فلسفة التاريخ البارزة، التي عني بالتصدي لها - كل بطريقته - المؤرخون والفلاسفة وعلماء الاجتماع. وليس من شك في أنه موضوع بالغ الصعوبة، لأنه يحتاج في معالجته إلى إلمام دقيق بتاريخ العصور الماضية، بالإضافة إلى أنه لا يكفي فيه أن يمارس الباحث تأملاته الفلسفية لكي يصل إلى صياغة قوانين عامة تفسر ظاهرة الصعود والتدهور، ولكن لابد له - إن أراد أن يكسب دراسته مصداقية علمية - أن يعتمد على مجموعة متكاملة من المؤشرات الكمية والكيفية لكي يقيس قوة الدول العظمى التي يتعرض لها بالبحث .

ويلفت النظر أن عددا من أعظم العقول الغربية قد عني عناية خاصة بالمشكلة، ولعل من أبرز الفلاسفة والمؤرخين الذين أسهموا في دراسة موضوع الصعود والتدهور، الفيلسوف الألماني اشبنجلر في كتابه الشهير "أفول الغرب" والمؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي في كتابه "دراسة للتاريخ" . وهناك مدارس فكرية شهيرة تعرضت بعمق للمشكلة من أبرزها "مدرسة فرانكفورت" التي صاغ فلاسفتها النظرية النقدية" وكان أبرزهم أدورنو و هوركهايمر وماركيوز، كما أن فكرة التقدم اهتم بالتصدي لها فلاسفة مشهورون من أبرزهم جان بول سارتر وميشيل فوكو .

ونستطيع أن نجد عرضا عميقا للإبداع الفكري في هذا المجال في أفضل مرجع في الموضوع، وهو كتاب "فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي" الذي صدر عام ١٩٩٧ للمؤرخ الأمريكي آرثر هيرمان،

الذى ترجمه الأستاذ طلعت الشايب ترجمة رائعة، وصدر عن المجلس الأعلى للثقافة فى المشروع القومى للترجمة عام ٢٠٠٠.

ولو رجعنا للفصل الأول من الكتاب وعنوانه "التقدم والاضمحلال والتفسيخ" لوجدناه يصوغ مشكلة البحث بدقة بالغة. فالمؤلف يقرر منذ البداية " أن فكرة الاضمحلال هى فى واقع الأمر نظرية عن طبيعة ومعنى الزمن، وكذلك أيضا فكرة التقدم. كما أن مفهوم التاريخ كتقدم أصبح اليوم فى موضع الشك بالنسبة للمتقنين، وللمؤرخين بخاصة. فقد أصبحوا يناقشون أصول وتاريخ "فكرة التقدم" وكيف كانت بمثابة "أسطورة" ثقافية قوية فى الفكر الغربى.

والواقع أن آرثر هيرمان قد استطاع أن يضع مشكلة التقدم والاضمحلال وضعا صحيحا وفى إيجاز بليغ، غير أنه بالرغم من صحة ما قاله من أن المفكرين الغربيين أصبحوا يشكون اليوم فى مقولة التقدم ويعتبرونها أسطورة، إلا أنه لم يؤصل هذه المقولة. وبيان ذلك أن الشك فى فكرة التقدم فى مجال التاريخ الإنسانى بلوره على وجه الخصوص فلاسفة "ما بعد الحداثة" الذين وجهوا سهام النقد العنيف الى مشروع "الحداثة" الغربى الذى تبلور منذ عصر التنوير، واستمر يوجه المسار الغربى حتى الستينات من القرن العشرين. هذا المشروع قام على عدة أسس أهمها الفردية والعقلانية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا، وتبنى نظرية "خطية" LINEAR عن التقدم الإنسانى، بمعنى أن التاريخ يتقدم من مرحلة تاريخية الى مرحلة أخرى. غير أن فلاسفة ما بعد الحداثة يقولون أن هذه الفكرة الأخيرة هى محض خيال .

قواعد المنهج

وتبدو خاتمة كتاب بول كنىدى وكأنها مقال موجز فى "قواعد المنهج" الخاصة بصعود وسقوط القوى العظمى، وهو يوجزها فى مجموعة مترابطة من الأفكار والمبادئ .

*الفكرة الأولى أنه " فيما يتعلق بالنظام الدولى فإن الثروة والقوة، أو القوة الاقتصادية والقوة العسكرية مرتبطتان دائما، ويجب أن ينظر إليهما على هذا الأساس. وحيث أنهما مرتبطتان، وحيث أن كل

المجتمعات عرضة للاتجاه الحتمى نحو التغيير، فإنه لا يمكن أن تظل الموازين الدولية ثابتة "

*والفكرة الثانية أنه " ليس من المؤكد أن وجود قوى صاعدة " وأخرى "هابطة " فى نظام عالمى مضطرب لابد أن يؤدى دائما الى الحرب "

*والفكرة الثالثة هى أنه "مهما كانت احتمالات الصراعات النووية أو التقليدية بين الدول الكبرى، فإنه من الواضح أن تحولات هامة فى التوازنات تحدث، وسوف تستمر ربما بصورة أسرع من ذى قبل. والأكثر من ذلك، أنها تحدث على صعيدين منفصلين ولكنهما متفاعلان، هما الإنتاج الاقتصادى والقوة الاستراتيجية ."

*والفكرة الرابعة أن " القوى الكبرى الحالية فى النظام الدولى مضطرة لمواجهة التحديات المزدوجة التى واجهت كل أسلافها وهى : أولا ، نمط النمو الاقتصادى المتفاوت الذى يؤدى الى أن يصبح بعضها أغنى (وأقوى عادة) بالنسبة للأخريات. ثانيا ، مجال التنافس الخارجى والخطير أحيانا، الذى يضطرها للاختيار بين الأمن العسكرى الأكثر إلحاحا والأمن الاقتصادى الأطول مدى. وأخيرا يرى بول كنىدى أن كلا من القوى الكبرى اليوم منغمسة فى الصراع مع معضلات الصعود والهبوط. وهذه المعضلات تؤثر عليها عوامل شتى، أبرزها معدلات النمو الإنتاجى والمتغيرات فى الساحة الدولية، والتكلفة المتصاعدة للأسلحة ومع متغيرات موازين القوى. ويخلص الى أن هذه متغيرات لا يمكن أن تحكمها دولة واحدة أو فرد واحد. وهكذا فالدول الكبرى جميعا- إذا أعدنا صياغة ملاحظة " بسمارك " الشهيرة - يقول كنىدى " تسير فى مجرى الزمن الذى لا تستطيع أن تخلقه ولا أن توجهه، ولكن يمكنها أن تسير فيه الى حد كبير"

نموذج التوازن ونموذج التوازى

وبالرغم من أن اجتهادات بول كنىدى تتسم بالعمق وتستند إلى ثقافة تاريخية ممتازة، إلا أنها صيغت فى الواقع فى إطار نموذج الحرب القديم الذى سقط فى نهاية القرن العشرين، وشهدنا صعودا

لنموذج جديد من الحرب، لم يتوقعه بول كنيدي ولا غيره من خبراء الاستراتيجية.

وقد أبرز هذا التحول الخطير في نموذج الحرب تقرير بالغ الأهمية أصدرته مؤسسة " راند " الأمريكية والتي هي مركز العقل الإستراتيجي الأمريكي منذ سنوات قليلة، وعنوانه "في معسكر أثينا " الإعداد للصراع في عصر المعلومات" وفي هذا التقرير رصد منهجي دقيق لبروز نموذج جديد للحرب، ويعرض هذا التقرير لإطار نظري جديد عن الحروب المقبلة. ويقرر أن الصراع ستغير من طبيعته الثورة المعلوماتية، مما سيتيح لأشكال جديدة من الأعمال الحربية أن تظهر وتتصدر المسرح ومن أبرزها أعمال الإرهاب، وهذا التطور من شأنه أن يدفع بصانعي القرارات والمستشارين أن يعيدوا النظر في تنظيم القوات المسلحة وعقائدها العسكرية واستراتيجياتها. ويقرر التقرير أن عددا من الأفكار الواردة به طرحت في دوائر البنتاجون في عامي ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ .

ويلقى التقرير الضوء على عدد من الأفكار الأساسية الجديدة لعل أهمها أن المعلومات والاتصالات وما يطلق عليه مكونات الفضاء المعلوماتي cyber ، والتي يمكن بشكل عام تعريفها على أساس الربط الوثيق بين الموارد التكنولوجية والتنظيمية والفكرية لمجتمع ما. وستدور الصراعات حول المعرفة : من يعرف ماذا ومتى وأين ولماذا، وحول درجة أمن المجتمع، والمعرفة عن الذات والخصوم. والفكرة الثانية أن الثورة المعلوماتية لا تتعلق فقط بالتكنولوجيا ولكنها تتعلق أيضا بالتنظيم. ومن ثم فالفاعل بين التكنولوجيا والتنظيم هو الذي سيحدد اتجاهات الاستراتيجية .

والفكرة الثالثة الهامة أن الثورة المعلوماتية ستقود الى تقوية الشبكات networks في مجال التنظيم على حساب الأشكال الهرمية التدريجية التقليدية. ومن هنا فالجماعات الإرهابية مستخدمة الثورة المعلوماتية تتمحور حول شبكات منفصلة ومتصلة معا مما يصعب مهمة كشفها ومعرفة قادتها.

والفكرة الرابعة أن مسرح الصراع سيعاد صياغته بالكامل سواء من ناحية الخصوم، أو أنواع التهديدات، أو الوسائل.

والتحديات القائمة على المعلومات لن تكون مركزة، وإنما ستتسم بالانتشار والتعدد مما يجعل من الصعب تعقب مصدر التهديدات .
والفكرة الأخيرة أنه سيظهر نمطان جديان للحرب الأول هو الحرب التي تعتمد على الفضاء المعلوماتي cyberwar والثاني هو حرب الشبكات netwar التي ستركز على الصراعات المنخفضة الكثافة، التي تقوم بها جماعات إرهابية أو جماعات مسلحة غير منتظمة إذا ما قورنت بالنمط الأول من الحروب والذي عادة ما يدور بين الدول.

وقد عرض الأستاذ محمد حسنين هيكل لهذا التطوير في الفكر الإستراتيجي الأمريكي من حيث الإدراك الكامل للعقل الإستراتيجي الأمريكي لعملية الانتقال الحاسمة من نموذج الحرب المتوازنة الى نموذج " الحرب غير المتوازنة " ، (راجع مقال هيكل، حريق أمريكي وعالمي، مجلة وجهات نظر، عدد ٣٣ ، أكتوبر ٢٠٠١)
ويعتمد هيكل في تعريفه للحرب غير المتوازنة على تقرير رئاسة أركان حرب القوات الأمريكية وبتوقيع رئيسها الجنرال " شيلتون " وهو يعرفها كما يلي :

"الحرب غير المتوازنة هي محاولة طرف يعادى الولايات المتحدة أن يلتف من حول قوتها ويستغل نقط ضعفها معتمداً في ذلك على وسائل تختلف بطريقة كاملة عن نوع العمليات التي يمكن توقعها. وعدم التوازي يعنى أن يستعمل العدو طاقة الحرب النفسية وما يصاحبها من شحنات الصدمة والعجز لكي ينتزع في يده زمام المبادرة وحرية الحركة والإرادة. وبأسلوب يستخدم وسائل مستحدثة، وتكتيكات غير تقليدية وأسلحة وتكنولوجيات جرى التوصل إليها بالتفكير في غير المتوقع وغير المعقول، ثم تطبيقه على كل مستويات الحرب. من الاستراتيجية إلى التخطيط إلى العمليات يعرض أفق عليه بدائل طار لديها خيال لا يخطر على البال منطقياً ولا يطرح نفسه عملياً في التقديرات التي نستطيع تصورها "

ويصور تعليق الأستاذ هيكل على هذه الفقرة الانطباع الفوري الذي يتولد لدى أى قارئ لها، وهي أنها تكاد أن تكون وصفاً لما حدث يوم الحادى عشر من سبتمبر بعد وقوعه لا قبله! ويشير الأستاذ هيكل

الى أن هذا التشخيص الإستراتيجى الأمريكى الدقيق والمبكر وجد طريقه إلى مجموعة إجراءات تضمنها التوجيه الرئاسى الذى سبق أن وقع عليه كلينتون وأعاد التوقيع عليه الرئيس بوش. والإجراء الأول المقترح يطلب " تعظيم قوة الإدراك النظرى والتأقلم مع احتمالاته تنظيميا"

وأهمية هذا الإجراء أنه يدعو لتعظيم ملكة الخيال لتصور ما لا يمكن تصوره! وورد فى التقرير للجنرال تيفانى فى شرح هذه الفكرة " أنه إذا كان العدو فى الحرب غير المتوازية مهياً لأن يفكر فيما لا يجوز التفكير فيه، كذلك يجب أن يفعل المكلفون بمواجهته . وإذا كان يستعير فى عملياته الهجومية صفحات من "كتاب الجنون". فإن الدفاع ضده يمكن أن يستعير فصولاً كاملة من نفس الكتاب !

وهكذا انتقلت الحرب فى بداية الألفية الثالثة من عصر العقل إلى عصر الجنون. غير أن هذه تفرقة خادعة حقاً، فهل كان إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما ونجازاكي عملاً من أعمال العقل، أم كان فى الواقع ذروة من ذرى التفكير المجنون!

المؤرخ واستشراف المستقبل العالمى

هل يستطيع المؤرخ بحكم تدريبه الأكاديمى وامتلاكه لخاصية المنهج التاريخى، وقدرته على تحليل الوثائق لتسجيل ما يطلق عليه "الحقائق التاريخية" أن يكون فى نفس الوقت باحثا مستقبليا؟ ونعنى بالسؤال فى الواقع استناد المؤرخ إلى تتبعه لمجرى التاريخ فى الماضى لكى يستشرف آفاق المستقبل.

هذا سؤال تقليدى أثير من قبل مرات عديدة. وهو يرتبط بمقولات معروفة، بعضها يعارض هذا الدور الذى قد يصطنعه لأنفسهم بعض المؤرخين، على أساس أن التاريخ لا يعيد نفسه. غير أن هناك آراء أخرى تذهب إلى عكس الرأى السابق، على أساس أن استخدام منهج المشابهة التاريخية قد يكون مفيدا فى التنبؤ بالمصير التاريخى لدول راهنة أو لإمبراطوريات معاصرة. ويأتى إلى الذهن مباشرة - فى مجال حديثنا الممتد عن صعود وسقوط القوى العظمى - المشابهة بين مصير الإمبراطورية الرومانية ومصير الإمبراطورية الأمريكية الحالية، بالرغم من الفروق الجسيمة - بطبيعة الحال - بين روما وواشنطن العاصمة، بالإضافة إلى الاختلاف العميق فى السياق التاريخى، وتحول الأوضاع فى مجال السياسة والاقتصاد والثقافة، وقبل ذلك فى حالة العلم والتكنولوجيا.

ومن الفريق الأول من المؤرخين إشعيا برلين فيلسوف السياسة الشهير، ومؤرخ تاريخ الأفكار المرموق. وقد أبدى رأيه فى الموضوع فى سياق حوار ممتد أجراه معه الباحث الإيراني المقيم فى كندا رامى جهابجلو فى كتاب بعنوان "مناقشات مع إشعيا برلين" الصادر عن دار

نشر فونكس فى بريطانيا عام ١٩٩٣. فحين سألته عن المستقبل فى القرن الحادى والعشرين أجاب: لا تسألنى إلا عن القرن العشرين الذى كاد أن ينقضى، فلست نبيا حتى أتنبأ لك بما سيحدث فى القرن الحادى والعشرين!

ونفس الموقف المتحفظ إتخذه المؤرخ البريطانى المقتدر ايريك هوبزباوم حين كتب كتابه الشهير "عصر النهايات القصوى تاريخ وجيز للقرن العشرين" حيث إعتذر لخوضه فى تاريخ القرن العشرين مع أنه مؤرخ متخصص أساسا فى القرن التاسع عشر! غير أن هوبزباوم تولى إلى حد ما عن تحفظه، حين أجرى مع صحفى إيطالى حديثا مطولا نشر فى كتاب بعنوان "رهانات القرن الواحد والعشرين".

وينتمى بول كيندى المؤرخ الذى اهتمنا بعرض نظريته فى سقوط وصعود القوى العظمى، إلى أصحاب الاتجاه الذى يرى فى المؤرخ قدرة على استكشاف المستقبل. ويبرز ذلك كتابه الذى سبق أن أشرنا إليه وهو "صعود وسقوط القوى العظمى من عام ٥٠٠ إلى عام ٢٠٢٠" وكان قد كتب الكتاب حول عام ١٩٨٥، ويعنى ذلك أنه قد مدّ بصره ليستكشف آفاق خمسة عشر عاما كانت قادمة فى هذا الوقت. غير أن بول كيندى لحقته تغيرات متعددة حين تعرض لمناقشات نقدية من قبل مجموعة من المؤرخين والعلماء، حين ذكر أحدهم له فى ندوة علمية لمناقشة الكتاب "قد كان من الأفضل لو وجهت بعض جهودك العلمية لمناقشة الأوضاع الحاضرة!"

يقرر كيندى أن هذه الملاحظة غيرت مجرى تفكيره. فقد أدرك أنه لا ينبغى أن يقنع بالخوض فى أحداث الماضى، ولكنه ينبغى عليه أن يتصدى أيضا لمشكلات الحاضر. وهكذا أخذ هذا المؤرخ المشهور يقرأ فى ميادين علمية لم يسبق له أن ركز عليها كالاقتصاد والإدارة والبيئة، لكى يخرج بعد ثلاث سنوات من الدراسة الشاقة بكتابه "الإعداد للقرن الحادى والعشرين"، حيث درس بخبرة المؤرخ ووعى الباحث المعاصر، عديدا من المشكلات مثل المشكلة السكانية ومشكلات البيئة، والتطور العلمى، والإبداع التكنولوجى، وغيرها من التحديات الهامة ونحن على مشارف الألفية الثالثة.

المؤرخ محلا للحاضر

وكان ذلك فى الواقع إيذانا بأن بول كيندى لن يقنع بالبحوث التاريخية التقليدية، ولكنه سيخوض فى مشكلات الحاضر والمستقبل. لكل ذلك لم أفاجا كثيرا حين طالعت مقالة بالغة الأهمية له فى التعليق على أحداث الحادى عشر من سبتمبر فى أمريكا، وهو صاحب نظرية تدهور القوة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية فى العقود القادمة. وقد نشرت للمقالة ترجمة ممتازة فى جريدة "الشرق الأوسط" وذلك فى عدد الثلاثاء الصادر فى ١٨ سبتمبر ٢٠٠١.

ويبدأ بول كيندى مقاله بعبارة افتتاحية مثيرة حين يقرر "فى الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح يوم الثلاثاء الموافق الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ - وليس اليوم الأول من عام ٢٠٠٠ - دخلت أمريكا، بكل معنى الكلمة، القرن الواحد والعشرين!" ذلك أن ما جرى من وقائع إرهابية خطيرة "كان حدثا ملحميا حول مجرى الحياة". ويضيف كيندى أنه قبل الحادث الخطير "كان بوسع الأمريكيين أن يبتهجوا بثروة بلادهم الهائلة، وموقعهم الجغرافى، ومواردها المادية، وبراعتها التكنولوجية، ونفوذها العسكرى المطلق، وكلها مجتمعة جعلت من الولايات المتحدة البلد الأكثر قوة ونفوذا فى العالم منذ إمبراطورية روما، بالمقارنة مع الدول الأخرى. فقد انهار الاتحاد السوفيتى وتعالى خليفته روسيا من التمزق البطئ، وتبخر "التحدى" اليابانى، ويعتنق العالم الرأسمالية من الطراز الأمريكى.."

ويشير إلى المقارنة بين حادث سبتمبر وموقعة بيرل هاربر، حيث فاجأت الطائرات اليابانية الأسطول البحرى الأمريكى وأنزلت به خسائر فادحة. غير أن الولايات المتحدة - لوضوح العدو وتحده ولفارق القوة العسكرية والاقتصادية بينها وبين اليابان - استطاعت أن ترد على اليابان بضربة ساحقة، وحقت عليها انتصارا غير مشروط، بعد أن ألقت القنبلة الذرية على هيروشيما وناجازاكي.

ولكن ما أبعد المشابهة بين الحادثين فى الواقع. فالولايات المتحدة الأمريكية تم غزوها من الداخل بطائرات مختطفة من خطوط أشهر شركاتها للطيران وهما أمريكان إيرلاينز، ويوناييتد إيرلاينز.

الجديد، مع أن الفكر الإستراتيجي الأمريكي بادر بتحديد معالم نموذج الحرب القادمة، والتي تقوم أساسا على الإرهاب، مما يستدعى تغييرا جوهريا في نمط التفكير، وإدراكا عميقا لتغييرات العصر.

ويقرر كيندى أنه تحت وطأة الأحداث الخطيرة في يوم الهول العظيم، لم يجرؤ أحد حتى الآن أن يسأل الرئيس بوش أو وزير الدفاع عن الكيفية التي كان يمكن لإنفاق ٨٠ مليار دولار على درع مضاد للصواريخ البالستية أن يتم بها الدفاع عن مركز التجارة العالمي. والملاحظة الرئيسية التي يخلص إليها كيندى من تحليله، هي انه من الصعب تجنب الاستنتاج بأن خطر الهجمات الإرهابية لن يزول، كما أنه لا يمكن تحقيق نجاح كبير في منع حدوث هذه الهجمات، فالجنى - كما يقول - خرج من عنق الزجاجة وهو يحمل روح الانتقام وأصبح تفجير السيارة الآن تفجير طائرة.

وأهم ما يشير إليه كيندى أن خطورة الهجمات الإرهابية لا تتمثل فقط في العدد الكبير من الضحايا الأبرياء، ولا في الخسائر الاقتصادية والمالية المهولة، ولكن في تأثيرها السلبي على نمط أسلوب الحياة الأمريكي ذاته. فالثقافة الأمريكية "تحتفى بالضربات السريعة والحاسمة والانتصارات الواضحة المحددة. والكثير الكثير من الحريات: التحرر من الحكومة والتحرر من الضرائب، والتحرر من الهيمنة الدولية، والحرية في قيادة السيارات التي تسرف في استهلاك الوقود، والحرية في المطالبة ببتروول رخيص. والحرية في أن يتمتع المرء بالأمن والسلام إزاء المشاكل الخارجية".

"إن المشكلة الحقيقية والتي لم يعالجها بصراحة سياسة أمريكا هي أنهم لم يقولوا أن هذا العدو الجديد يمكن أن يلحق ضررا بالأمريكيين أكبر من الضرر الذي يمكنهم الحاجة به"

هكذا تكلم بول كيندى المؤرخ الذي لم يستطع أن يكبح جماح تنبئه بالمستقبل، والذي تحت وقع الأحداث الخطيرة التي مثلت البداية الحقيقية للقرن الحادى والعشرين، لم يتردد في تحليل الحاضر، مؤكدا الصلات العضوية الوثيقة بين ثلاثية الماضى والحاضر والمستقبل.

اليابان فى خضم الحوار الحضارى

لا أنكر أننى ترددت كثيراً فى قبول الدعوة التى وجهتها لى الدكتورة كيوكوسا كاى الأستاذة بمعهد الاقتصاديات النامية فى طوكيو باليابان للاشتراك فى المؤتمر الدولى عن مشروع دراسة المجتمعات الإسلامية معقبا، ومحاضرا فى ندوة علمية عن "الحركات الاجتماعية والحيوية اليابانية فى الشرق الأوسط فى عصر العولمة".

ويرجع ترددى فى قبول الدعوة إلى أنه سبق لى أن زرت اليابان فى مناسبات علمية أكثر من ست مرات. كانت المرة الأولى حوالى عام ١٩٦٣ وكنت أيامها باحثا بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وأوفدنى أستاذى الراحل الدكتور أحمد خليفة ممثلا للمركز فى دورة تدريبية هامة عن حقوق الإنسان استغرقت شهراً كاملاً فى معهد يابانى تشترك فى إدارته الأمم المتحدة. فى هذا التاريخ المبكر ركزت الأمم المتحدة على قضية حقوق الإنسان من مختلف جوانبها القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية متبعة فى ذلك منهجا علميا رصينا قبل أن تصبح قضية حقوق الإنسان هذه الأيام - وللأسف الشديد - مهنة من لا مهنة له، ومصدرا للارتزاق ومورداً للإثراء غير المشروع.

كان هذا الشهر الذى أمضيته فى بلدة يابانية صغيرة اسمها "فوتشو" تبعد عن طوكيو حوالى عشرين كيلوا مترا فرصة نادرة لى لكى أتعلم فى دراسة الشخصية اليابانية، وأغوص فى ثنايا المجتمع اليابانى محاولا سبر أغواره. وفى سبيل ذلك اطلعت على نوعين من المراجع العلمية الموثقة، الأولى كتبها باحثون غربيون والثانية كتبها

باحثون يابانيون، حتى أقارن بين نظرة الغير إلى اليابان، ومفهوم الذات اليابانية. ومن أبرز المراجع من الفئة الأولى كتاب الأنثروبولوجية الأمريكية الشهيرة "روث بندكت" وعنوانه "السيف وزهرة الكريزانتيم". وقد حاولت بهذا العنوان المثير والبالغ من أن تلخص المعالم الرئيسية للشخصية القومية اليابانية والتي تقوم على أساس العنف الشديد من ناحية، والرقعة البالغة من ناحية أخرى. ذلك أن الثقافة اليابانية كانت تتميز في مجال التنشئة الاجتماعية بتدريب الأطفال والشباب وتعليمهم وفق نظم شبه عسكرية صارمة.

وما زالت آثار هذه العادات اليابانية باقية حتى اليوم. فمن يزور اليابان سيلاحظ فوراً أن تلميذات المدارس يرتدين زياً موحداً أشبه بلبس البحارة الأزرق، في حين أن التلاميذ يرتدون بدلة شبه عسكرية. وقد أدت هذه النزعة العسكرية إلى ظهور نظام فاشي في ظل الإمبراطورية قبل الحرب العالمية الثانية، تجلت سماته في غزو مناطق من كوريا والصين وفرض نظام للقهر الشديد القسوة على شعوب المناطق المحتلة. بالإضافة إلى انضمام اليابان إلى دول المحور التي كانت تتشكل أساساً من ألمانيا وإيطاليا في مواجهة الحلفاء الأوروبيين الذين انضمت إليهم الولايات المتحدة الأمريكية في المواجهة التاريخية التي وقعت في الحرب العالمية الثانية، والتي انتهت بهزيمة ساحقة للعسكرية اليابانية، بعد أن ألقت الولايات المتحدة الأمريكية - بلا أدنى مبرر عسكري - القنبلة الذرية على هيروشيما وناجازاكي.

غير أنه بجانب هذه السمات العنيفة في الشخصية اليابانية والتي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ترويضها عقب الحرب العالمية الثانية، هناك سمات تكشف عن الرقعة اليابانية البالغة ويبدو ذلك في أن اليابانيين برعوا في فن تنسيق الزهور، الذي يكشف عن حب نادر للطبيعة بما فيها من جبال وأنهار.

والطريف أن روث بندكت كتبت هذا الكتاب أثناء الحرب العالمية الثانية بتكليف من الحكومة الأمريكية بغير أن تزور اليابان مرة واحدة! لقد أجرت بحثها العميق حقاً "عن بعد" In absentia بلغة العلم الاجتماعي، وتعنى هذه المنهجية أن الباحث وإن لم يقيم ببحث ميداني مباشر في منطقة البحث، فإنه يتجه - كما فعلت روث بندكت -

لتحليل الأدب الياباني والحكايات والأساطير، بالإضافة إلى دراسة المقررات الدراسية، والأهم من ذلك كله دراساتها لعينة من المواطنين الأمريكيين من أصل ياباني الذين كانوا مقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرتهم بمثابة "إخباريين" Informants عن ثقافتهم بحكم سابق عيشهم في الوطن الأم. وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء المواطنين الأمريكيين لاقوا مصيرا تعسا أثناء الحرب، إذ جمعتهم السلطات الأمريكية في معسكرات شكا في ولائهم، وخوفا من ضلوعهم مع اليابان في حربها ضد الحلفاء.

غير أنه بالإضافة إلى هذه المراجع الغربية عن اليابان، أطلعت على عدد وفير من المراجع التي كتبها علماء اجتماعيون يابانيون عن مجتمعاتهم، ومن أبرزهم عالمة الاجتماع اليابانية "ناكانيه" في كتابها الهام "المجتمع الياباني". وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنها قدمت فيه نظرية سوسيولوجية متكاملة تذهب فيها إلى استحالة تطبيق النظريات السوسيولوجية الغربية لفهم المجتمع الياباني. ذلك أن هذا المجتمع لا يصلح لكى تطبق عليه نظرية الطبقات الاجتماعية الماركسية، ولا نظريات التدرج الاجتماعي الوظيفية والسائدة في علم الاجتماع الأمريكي. وذلك لأن تشكيل المجتمع الياباني وانقسامه إلى فئات اجتماعية لها خصوصية خاصة. ولعل أهم ما يميز الانتماء في المجتمع الياباني أن الياباني حين يقول "نحن" فهو لا يقصد طبقة اجتماعية ينتمى إليها، وإنما يقصد الشركة أو المؤسسة التي يعمل بها. ذلك أن توحد الفرد الياباني مع "مؤسسته" ظاهرة قد تكون نادرة حقا في العالم المعاصر. ومن هنا جاء التقليد الياباني من أن العامل أو الموظف الياباني يعمل عادة طوال عمره في نفس المؤسسة، ومن هنا لا نجد ما يسمى ظاهرة "الحراك المهني" الواسع الذي نجده في مجتمع كالمجتمع الأمريكي، حيث يتحرك الأفراد وينتقلون من عمل إلى عمل، ومن شركة إلى أخرى سعيا وراء الأجر الأعلى.

كان عام ١٩٦٣ هو عام تعرفي لأول مرة على اليابان. وكانت المرة الثانية حين انعقدت في طوكيو اجتماعات "لجنة علم الاجتماع القانوني" المنبثقة عن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع حيث أتيحت لي أن أعرف على عدد من أساتذة القانون اليابانيين البارزين.

غير أن الزيارة البارزة لليابان كانت عام ١٩٩١ حين كنت أمينا عاما لمنتدى الفكر العربى بعمان، حيث نظمت الحوار العربى اليابانى الأول فى طوكيو، وكان حدثا فريداً فى الواقع لأنه سمح بتبادل الرأى بين عدد من المثقفين العرب والمثقفين اليابانيين حول عدد من المشكلات الهامة، وأهمها مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى وكيفية حله، بالإضافة إلى تدعيم علاقات الحوار الفكرية بين اليابان والعالم العربى. وقد شاركنى فى تنظيم هذا الحوار من الجانب اليابانى أستاذة جامعية مرموقة هى الدكتورة أوجاتا التى أصبحت من بعد مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

المجتمع الإسلامى والعولمة

وهكذا حين تلقيت الدعوة لزيارة اليابان مرة سابعة قلت لنفسى المسافة طويلة، والسفر شاق، وما الذى ستضيفه الزيارة لمعرفتى السابقة عن اليابان؟ غير أننى فى النهاية قبلت لأينى أردت فى الحقيقة أن أطلع على الجهود اليابانية فى مجال دراسة المجتمعات الإسلامية فى هذا المشروع الطموح الذى يتبناه معهد اقتصاديات الدول النامية. واليابان معروفة منذ فترة طويلة باهتمامها العلمى العميق بتطورات المجتمعات الإسلامية والعربية.

ولديهم باحثون علميون متخصصون فى كل بلد عربية. وقد أتيح لى أن أتفاعل علمياً مع باحثيهم المتخصصين فى دراسة المجتمع المصرى، فوجدتهم ممن يأخذون أمورهم مأخذ الجد ويتعمقون فى الدراسة بعد اتقانهم للغة العربية، ويعرفون الشخصيات السياسية والفكرية معرفة عميقة، من خلال دراسة مواقفهم السياسية وتحليل إنتاجهم الفكرى، بالإضافة إلى المقابلات المباشرة التى يجرونها معهم. وهذا المشروع اليابانى الطموح لدراسة المجتمعات الإسلامية والذى شارك فيه أكثر من مائة باحث من مختلف الجنسيات، يكشف عن الموضوعات التى طرحت للنقاش والتى توزعت بين سبعة محاور. والمحور الأول عن "التيارات الإسلامية والعولمة فى العالم الإسلامى

المعاصر" والثانى عن "المجال العام والمجال الخاص فى المجتمع الإسلامى اليوم: العلاقات بين الجنسين والميديا الجديدة" والثالث عن "الموانئ والتجار والعلاقات الثقافية العابرة للحدود" والرابعة عن "الحركات الصوفية والأولياء فى المجتمعات الإسلامية" والخامس عن "حركات الاحتجاج الاجتماعى وبناء الأمة فى المجتمعات الإسلامية" والسادسة عن "العقود والتوثيق: البحث التاريخى فى المحاكم الشرعية" والسابع عن "الدراسات القطاعية الإسلامية والأساليب المعلوماتية الجغرافية الحديثة".

ومن استعراض عناوين هذه المحاور يبدو حرص الاستشراق اليابانى على الدخول فى حوار حضارى عميق مع العالم الإسلامى والعربى، إدراكا من الأكاديميين اليابانيين أنه لا يمكن تجاهل الدائرة الحضارية الإسلامية والعربية. ومن هنا أهمية التعمق فى دراساتها. إستمر هذا المشروع الرائد أربع سنوات كاملة، عقد أثنائها ندوات علمية شتى فى بلاد مختلفة، ودعيت فى الجلسة الختامية للتعقيب عليه. وكانت أبرز ملاحظاتي النقدية أن المشروع غلب عليه للأسف الإغراق فى التاريخ الحديث للعالم الإسلامى والعربى ولم يعر التاريخ المعاصر التفاتا كبيرا، مع أهميته البالغة لفهم التفاعلات المعقدة اليوم بين العالم الغربى والعالم الإسلامى والعربى كما أثبتت أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما تلاها. فقد ثارت نعرات عنصرية فى خطابات الرؤساء الغربيين تكشف عن مكنون اللاشعور التاريخى لديهم بالإضافة إلى تصاعد وتيرة صراع الحضارات على السنة الساسة والكتاب. ومن ناحية أخرى كانت ملاحظتي النقدية الثانية أن المشروع يركز على البحوث التاريخية الجزئية micro ولكنه لا يزخر - كما كان ينبغى أن يكون عليه الحال - بالبحوث التاريخية الكلية macro التى ترسم الخريطة المعرفية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات الإسلامية والعربية المعاصرة. بالإضافة إلى ذلك كله ذكرت أننا فى حاجة إلى تبنى منهج شامل فى كتابة التاريخ يقوم على أساس التفاعل بين متخلف مناهج العلوم الاجتماعية، كما فعل من قبل المؤرخ الفرنسى الكبير "برودل" فى كتابه الكلاسيكى "البحر الأبيض المتوسط فى عصر فيليب الثانى". حيث تبرز الكتابة التاريخية

باعتبارها الوسيلة المثلى للكشف ليس فقط عن سطح المجتمعات بما يدور فيها من تفاعلات، ولكن عن أعماقها وأغوارها البعيدة، مما يجعل القارئ يدرك منطق تغيرات "الموجات الطويلة" التي تحكم مسار تطور المجتمع الإنساني.

الحدثاء العالمفة والأزمة الثقافية

فى المؤتمر الذى شاركت ففه والذى نظمه معهد اقتصادفات الدول النامفة فى طوكفو وكان موضوعه "الحركات الاجتماعية والحوفة السفسافة فى الشرق الأوسط فى عصر العولمة" فى التاسع من أكتوبر الماضف؁ قدم الباحث اليابانى فففى ناجا ساوا بحثا لافتا للنظر عنوانه "أزمات الحدثاء العالمفة والحركات الاجتماعية الراففكالفة: اليابان ومصر".

وترد أهمة هذا البحث إلى أنه فعقد مقارنة بفن الحركات الإسلامفة فى مصر والحركات الراففكالفة للفرمن المتطرف فى اليابان قبل الحرب العالمفة الثانية فى الثلاثففات. وفى بداية بحثه تساءل: هل مشكلة الفقر فى صعف مصر هى التى أدت إلى ظهور الحركات الإسلامفة المتطرفة فى السبعففات؁ كما أن الفقر الذى ساد بعض مناطق اليابان أدى بالمثل إلى ظهور الحركات الفمفنفة المتطرفة فى الثلاثففات؟

ومع أنه قرر أن الفقر قد فكون له صلة بالتطرف إلا أنه فحفظ على المنهج الاختزالى الذى فرد الظاهرة فقط إلى الفقر؁ مقررًا أن أعضاء الجماعات المتطرفة فى كلتا الحالففن؁ فشخصون أزمة المجتمع باعتبارها فى المقام الأول أزمة ثقاففة؁ وذلك من خلال رؤففهم المتحفزة للعالم والمنطق ففر العقلانى لتفكفرهم. وهم فلبأون إلى القفام بأفعال سفسافة راففكالففة ففمثل فى الإرهاب بكل صوره المعنوى والمادى فى ضوء تفسفراتهم. وإن كان هذا لا فنفى أهمة إبراز الصلة بفن الظروف الاقتصادية والحركات الففنفة.

والواقع أنه سبق لى أن أعددت بحثا حين كنت أمينا عاما لمنتدى الفكر العربى فى عمان وكان عنوانه "الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدنى العربى: جدل التنوير والتحرر" ذهبت فيه إلى أهمية اصطناع منهجية التحليل الثقافى لتحليل أزمة المجتمع العربى المعاصر، انطلاقا من تشخيصى الأساسى من كون هذا المجتمع يمر بأزمة ثقافية لها تجلياتها البارزة، وأسبابها العميقة.

ومن أجل إظهار التشابهات والاختلافات بين الباحثين العرب والباحثين اليابانيين فى تشخيص مشكلات المجتمع العربى المعاصر، رأينا أنه من المناسب أن نستعيد الخطوط الأساسية لبحثنا القديم الذى كتب حوالى عام ١٩٩٠، قبل أن نعرض عرضا تحليليا شاملة للبحث الهام الذى قدمه فى المؤتمر الباحث اليابانى إيجى ناجا ساوا .

إطار نظرى لدراسة الظواهر الثقافية

وإذا كنا انطلقنا من فرضية أساسية مفادها أن المجتمع العربى يمر بأزمة ثقافية، فإنه من الضرورى منذ البداية أن نقدم تعريفا لمفهوم الأزمة. وفى هذا الصدد يمكننا أن نعتمد على تعريف الفيلسوف الألمانى الشهير هابزماس والذى يذهب إلى أن الأزمة "تظهر حين لا يعطى نسق اجتماعى سوى إمكانيات قليلة لحل المشكلات التى تواجهه، بما لا يسمح باستمرار وجود النسق" وغنى عن البيان أن هذا التعريف العام للأزمة، لا يمنع من أن لكل أزمة ثقافية أسباب عامة قد ترد إلى تحولات عميقة فى النظام العالمى، وفى مجال الحضارة الإنسانية مثل الثورة العلمية والتكنولوجية، أو فى مجال إعادة صياغة الاقتصاد الكونى على أسس جديدة مثل العولمة، وأسباب خاصة لا بد من البحث عنها فى كل مجتمع على حدة، وضعا فى الاعتبار تاريخه الاجتماعى الفريد بكل مكوناته.

وهناك منهجيات متعددة يزخر بها ميدان التحليل الثقافى، ولكننا أثرنا أن نتبنى منهجية خاصة "بالأزمة الثقافية"، لأنها هى التى تصلح لتطبيقها على الوضع الراهن للثقافة العربية. وهذه المنهجية سبق أن اقترحها وطبقها عالم الاجتماع الألمانى هانز بيتر درايتزل فى دراسة

له بعنوان "فى معنى الثقافة" نشرت عام ١٩٧٧ فى كتاب جماعى
حرزه نورمان بيرنبوم بعنوان "اجتياز الأزيمة".

فى الإطار النظرى المقترح مبدأ نظرى هام، ينطلق منه أى باحث
نقدى فى علم الاجتماع، وهو ضرورة تحليل العلاقات بين الثقافة وبناء
القوة فى المجتمع Power Structure، ومن ناحية أخرى يحدد
الإطار الوظائف المحددة للثقافة فى أى مجتمع، والتي تهدف أساسا
للحفاظ على أنماط الإنتاج السائدة وعلى عملية إعادة الإنتاج.

وفى هذا الصدد هناك ثلاثة وظائف يمكن التمييز بينها:

- الوظيفة الأولى تتمثل فى أن ثقافة مجتمع ما تمد أعضائه
بتبريرات لشرعية نمط الإنتاج السائدة ونمط التوزيع.

- الوظيفة الثانية للثقافة، أنها تمد الفرد - من خلال إجراءات
وطقوس التنشئة الاجتماعية المقبولة - ببنية دافعية تربط بين هويته
والنمط السائد للإنتاج.

- الوظيفة الثالثة للثقافة أنها تمد أعضاء المجتمع بتفسيرات رمزية
للحدود الطبيعية للحياة الإنسانية.

والفكرة الرئيسية التى ننطلق منها فى بحثنا، هى أن المجتمع
العربى قد وصل إلى نقطة ثبت منها أن النسق الثقافى عاجز عن القيام
بهذه الوظائف، ومن هنا تأكيدنا بأننا نواجه فى الوقت الراهن أزمة
ثقافية عربية.

تحليل الأزيمة إذن هو المدخل الذى يقترحه درايتزل للتحليل
الثقافى، ولذلك نراه يتعمق فى مختلف جوانب الأزيمة، فيتحدث عن
ثلاثة أزمات: أزمة الشرعية، وأزمة الهوية، وأزمة العقلانية العملية.
غير أن بعض علماء التحليل الثقافى يرون أن التركيز على مدخل
الأزيمة فقط، فيه قصور نظرى واضح، لأنه لا يستوفى شروط النظرية
النقدية.

فالنظرية النقدية - عند بريان فاى - فى كتابه الهام "العلم
الاجتماعى النقدى" دار نشر جامعة كورنيل، ١٩٨٧، تهدف إلى تفسير
النظام الاجتماعى بطريقة تصبح هى ذاتها الفاعل الذى يؤدى إلى
تغييره. وبالتالي أى نظرية نقدية - لكى تستحق هذا الوصف - لابد
أن تتضمن سلسلة مترابطة من النظريات الرئيسية والفرعية والتي لا

تقع بوصف الأزمة أو تحليلها، وإنما ترتقى لمستوى رسم سبل تغيير النظام الاجتماعى من خلال تعليم الجماهير، وتحديد سبل ومسارات الأفعال القادرة على الخروج من الأزمة، والانتقال بالمجتمع إلى حالة مغايرة. فالهدف الأسمى من النظرية النقدية هو "التحرر" Emancipation، وهذا التحرر لن يتم سوى عبر سلسلة طويلة، أولى حلقاتها هي "التنوير" من خلال القضاء على "الوعى الزائف"، وثانى حلقاتها هي تدعيم قوى الجماهير. وفى ضوء هذه المسلمات جميعا يضع بريان فای التخطيط التالى للنموذج الكامل للنظرية النقدية، والذى يتضمن أربع نظريات رئيسية:

أولا : نظرية عن الوعى الزائف:

١ - تبرز أن طرق فهم الذات بواسطة مجموعة من الناس هي زائفة (بمعنى عدم قدرتها على أن تضع فى الاعتبار خبرات الحياة لأعضاء الجماعة) أو لكونها غير متسقة (لأنها متناقضة داخليا)، أو للسببين معا. وهذا التحليل يشار إليه أحيانا "بالنقد الإيديولوجى".

٢ - تشرح النظرية كيف اكتسب أعضاء الجماعة هذه الأفهام السائدة وكيفية استمرارها.

٣ - معارضة هذه الافهام، بفهم مغاير للذات، وإثبات أن هذا الفهم أرقى من الفهم السائد.

ثانيا : نظرية عن الأزمة:

٤ - تحدد ماهية الأزمة الاجتماعية.

٥ - تثبت كيف أن مجتمعا ما واقع فى مثل هذه الأزمة. وهذا قد يقتضى دراسة ضروب عدم الرضاء الاجتماعى، وأنه لا يمكن القضاء عليها، إذا ما استمر تنظيم المجتمع على ما هو عليه، وكذلك أفهام الناس السائدة.

٦ - تقدم عرضا تاريخيا لنمو هذه الأزمة فى ضوء سيادة الوعى الزائف، وبالنظر إلى الأسس البنيوية للمجتمع.

ثالثا: نظرية عن التعليم:

٧ - تقدم عرضا للشروط الضرورية والكافية لتحقيق التنوير الذى تهدف إليه النظرية.

٨ - تبرز كيف أنه بالنظر إلى الموقف الاجتماعي الراهن، فإن هذه الشروط تعد مستوفاة.

رابعاً: نظرية عن فعل التغيير:

٩ - تعزل هذه الجوانب من المجتمع، التي ينبغي تغييرها، إذا ما أريد حل الأزمة الاجتماعية، والقضاء على ضروب عدم الرضاء لأعضاء الجماعة.

١٠ - تفصيل خطة للفعل، يحدد فيها من هم "الفاعلين" الذين سيتحملون مسؤولية التغيير الاجتماعي المأمول وعلى الأقل فكرة عامة عن الطريقة التي سيعملون بها.

وفى تقديرنا أن النموذج النظرى الذى يقدمه بريان فاى يتسم بالشمول، والترابط العضوى بين مختلف نظرياته، وأهم من ذلك أنه يؤكد على المسؤولية السياسية للعالم الاجتماعى، والذى ينبغي أن يكون ناقدًا اجتماعيًا حتى يستحق هذا الوصف، وهو بهذه الصفة لا يقنع بوصف الظواهر الاجتماعية وتفسيرها، وإنما يركز فى نفس الوقت على دور المثقف باعتباره "مثقفاً عضوياً"، إذا استخدمنا مصطلح المفكر الماركسى "جرامشى" المعروف، فى تنوير الجماهير من خلال خطابه الذى لا بد له أن يكون قادراً على الوصول إليها، ليس ذلك فقط، بل عليه أن يقترح سبل العمل للتغيير.

وبناء على ذلك حين ندعو لنظام ثقافى عربى جديد، فهذه الدعوة فى حد ذاتها، لا قيمة لها، إن لم تحدد من هم "الفاعلون الاجتماعيون" الذى سيتولون مهمة صياغة هذا النظام الجديد، وأبعد من ذلك أهمية اقتراح وتحديد استراتيجيات العمل للتغيير الاجتماعى، لصالح الجماهير العريضة.

فى ضوء هذا الإطار النظرى، وبغير الالتزام بصياغته الصورية، نتقدم لتشخيص الأزمة الثقافية فى المجتمع العربى، قبل أن ننقل إلى تحليلها مركزين على مدخل الأزمة، وإن كنا فى نفس الوقت سنلمس كافة الموضوعات التى يتعرض لها هذا الإطار.

الأزمة الثقافية العربية

أشرنا من قبل فى مقالنا "الحدائث العالمية والأزمة الثقافية" إلى أن هناك اتجاهًا يسود بين عدد من الباحثين يركز على الصلة بين أزمة الحدائث العالمية والأزمة الثقافية فى مجتمعات متعددة. وفى تقديرنا أن المجتمع العربى يمر فى الوقت الراهن بأزمة ثقافية. والأزمة الثقافية العربية متعددة الجوانب، فهى أزمة شرعية وأزمة هوية، وأزمة عقلانية فى نفس الوقت. ومما يلفت النظر - من وجهة نظر مقارنة - أن هذه الأزمات سائدة أيضا فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. غير أن ذلك لا يعنى أن أسباب هذه الأزمات فى الدول الغربية المتقدمة هى نفسها أسبابها فى المجتمع العربى. ومرد ذلك إلى التاريخ الاجتماعى الفريد لكل منطقة ثقافية فى العالم، والذى يجعل الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية لها أسبابها الخاصة. فى ضوء ذلك نبدأ بالحديث عن أزمة الشرعية فى الوطن العربى.

أزمة الشرعية

ركز الباحثون العرب فى العقد الأخير على الديمقراطية باعتبارها أحد المخارج الأساسية للخروج من أزمة الثقافة العربية، بالإضافة إلى أنها مرغوبة لذاتها كنظام سياسى، بعد أن ظهرت الآثار المدمرة للحصاد المر للتسلطية العربية بكل أشكالها، والتى سادت الوطن العربى فى العقود الأربعة الأخيرة.

ومن المظاهر البارزة لاهتمام الباحثين العرب بالموضوع، أعمال ندوة "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في قبرص، وذلك في الفترة من ٢٥ نوفمبر إلى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٨٣. وتضمن المجلد الذي ضم أعمال الندوة مجموعة ممتازة من البحوث التي حاولت أن تستكشف مختلف جوانب أزمة الديمقراطية.

وموضوع شرعية النظم العربية موضوع يثير مشكلات نظرية ومنهجية وتاريخية متعددة، ليس هنا مجال الخوض فيها. غير أنه لا بد من أن نتفق أولاً على تعريف للشرعية، وتحديد لمصادرها، قبل أي حديث على سيادة الدولة التسلطية في الوطن العربي بأنماطها الملكية والجمهورية على السواء، وظاهرة تآكل شرعية هذه الدولة في الوقت الراهن.

تعريف الشرعية- كما ورد في بحوث الندوة- هي "قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة، بما في ذلك استخدام القوة".

أما عن مصادر الشرعية فهناك اتفاق بين العلماء الاجتماعيين على أن النموذج الذي صاغه ماكس فيبر، يكاد يكون حتى اليوم النموذج الشامل لمصادر الشرعية، والتي حددها في ثلاثة أنماط نموذجية: التقاليد، والزعامة الملهمة (الكاريزما)، والعقلانية القانونية. وإذا تتبعنا التاريخ الحافل للنظام السياسي العربي منذ الخمسينات حتى اليوم، بما فيه أنظمة ملكية وأنظمة جمهورية، سنلاحظ تساقط بعض النظم الملكية مثل النظم الملكية في مصر (١٩٥٢) وتونس (١٩٥٦) والعراق (١٩٥٨)، واليمن (١٩٦٢)، وليبيا (١٩٦٩) مما يعنى في الواقع تآكل شرعيتها السياسية، ونشوء أنظمة جمهورية محلها مؤسسة على شرعية جديدة هي شرعية الثورة في الغالب الأعم. وهذه النظم السياسية العربية الراديكالية، والتي أسست شرعيتها على أساس تحقيق الاستقلال الوطني، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الشاملة، وخاضت في سبيل ذلك معارك شتى داخلية مع القوى السياسية المنافسة انتهت بتصفيتها والقضاء عليها، هذه النظم نجدها منذ الثمانينات تواجه مشكلة تآكل شرعيتها السياسية، والذي هو

حصيلة فشلها الذريع فى الحفاظ على الاستقلال الوطنى، ومواجهة تهديدات الأمن من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وفشلها فى التنمية، وعجزها عن تحقيق قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية. وكان رد فعل بعض هذه الأنظمة لإنقاذ شرعيتها المتهالكة تطبيق استراتيجيتين:

١ - النزوع إلى تعددية سياسية مقيدة لتخفيف الضغط عن النظام السياسى، وإتاحة الفرصة للأصوات المعارضة أن تعبر عن نفسها، وذلك فى حدود الدائرة الضيقة التى رسمتها للمشاركة، والتى لا تتضمن إمكانية تداول السلطة.

٢ - ممارسة القمع المباشر ضد الجماعات السياسية التى لم يعترف بحقها فى المشاركة السياسية، أو التى لم تقبل بفكرة التعددية السياسية المقيدة، وتهدف إلى الوصول إلى السلطة، وأهمها الجماعات الإسلامية الاحتجاجية، ومن أبرزها حركة النهضة فى تونس، وجبهة الإنقاذ الإسلامى فى الجزائر.

أما النظم الملكية فبعضها أدرك باقتدار تحول حركة التاريخ فى اتجاه التعددية السياسية، ففتح الباب واسعا أمامها، كما هو الحال فى الأردن، وبعضها ما زال يعتمد على شرعية "التقاليد"، وأبرزها النظام السعودى الذى بدأ فى توسيع دائرة المشاركة بإنشاء مجلس استشارى. نحن إذن أمام سيادة نمط الدولة التسلطية فى الوطن العربى، بأنماطها الملكية والجمهورية على السواء، والتى تواجه ظاهرة تآكل شرعيتها فى الوقت الراهن.

وقد أدت ممارسات الدولة التسلطية العربية فى العقود الأربعة الأخيرة إلى مجموعة مترابطة من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية أبرزها:

- شيوع اللامبالاة السياسية بين الجماهير المقموعة، وبروز ظاهرة الاغتراب على المستوى المجتمعى والفردى.

- ظهور الثقافات المضادة للدولة التسلطية، وازدياد حركيتها السياسية، وخصوصا منذ بداية السبعينات، والممثل البارز لها على الإطلاق هى حركات الإسلام الاحتجاجى، التى تدعو إلى الرفض القاطع للدولة العلمانية الوضعية والعمل على قلبها لإنشاء الدولة

الإسلامية، بالإضافة إلى مهاجمة النموذج الثقافى الغربى، باعتباره لا يعبر عن تقاليد الأمة الإسلامية، والعمل على تسييد نموذج إسلامى متكامل فى الثقافة والاقتصاد والسياسة.

- بروز تيار علمانى ديمقراطى مضاد للتسلطية، يسعى إلى إحياء المجتمع المدنى، من خلال تشكيل الأحزاب السياسية المعارضة، وتكوين جمعيات حقوق الإنسان، وتفعيل المؤسسات الاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة.

والواقع أنه يمكن القول أن النظام السياسى العربى يمر فى الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة، حافلة بالصراعات السياسية والاجتماعية والسياسية، ومفتوحة لاحتمالات مختلفة، وهذه المرحلة الانتقالية من السلطوية إلى التعددية السياسية تختلط فيها العوامل المؤثرة عليها، بين العوامل الدولية، والتأثيرات القادمة من النزوع العالمى نحو التعددية، والعوامل الداخلية المتعلقة بتركيب السلطة، ودرجة نضج الطبقات الاجتماعية، ودور المؤسسة العسكرية، ودور المثقفين والطلّاع الديمقراطية والثورية فى إحداث التغيير.

غير أنه مما يلفت النظر أننا بازاء معركتين مزدوجتين فى الواقع. الأولى بين الدولة التسلطية والمجتمع المدنى البازغ بمختلف توجهاته وإيديولوجياته، والثانية داخل المجتمع المدنى ذاته بين التيار العلمانى الديمقراطى على تنوع اتجاهاته، وبين التيار الإسلامى الأصولى، الذى ظهر على الساحة السياسية أكثر تنظيماً، وخصوصاً فى مجال الاتصال بال جماهير وقدرته على تعبئتها.

والحقيقة أن عملية تأسيس مجتمع مدنى حديث تجابه مجموعة مترابطة من التحديات، التى إن لم تواجه بفاعلية، فإن العملية ستتعثّر فى الأجل المتوسط.

وأبرز هذه التحديات هى ضرورة النظر للديمقراطية ليس باعتبارها مجرد نظام سياسى، بقدر ما هى أسلوب للحياة، ينبغى أن يبسط نطاقه على كل مجالات المجتمع، وفى كل المؤسسات، فى المدرسة والمصنع والنقابة والحزب السياسى، والنادى الفكرى والمؤسسة الثقافية.

ومن ناحية أخرى، فهناك فجوة عميقة بين ثقافة النخبة، والثقافة الشعبية. هناك من قبل النخبة اتجاهات استعلائية إزاء الثقافة الشعبية، وجهل بها، وعجز عن التواصل معها، ورفض لشرعيتها الثقافية، وإذا لاحظنا سيادة الأمية في الوطن العربي، لأدركنا خطورة هذا التحدي، الذي يمكن أن يجعل النخبة منعزلة عن جماهيرها.

ولا شك أن دور المثقفين حاسم في إحداث التغيير الاجتماعي، كما أثبتت ذلك الخبرة التاريخية في العالم وفي الوطن العربي على السواء. غير أن هذا الدور يقتضى تحول المثقف من مثقف منعزل إلى مثقف عضوى قادر على الالتحام مع الجماهير.

وفى تقديرنا أن هذه قضية بالغة الأهمية تحتاج منا إلى تفكير منهجى للوصول إلى حلول مناسبة لها. فقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن المثقفين العلمانيين لم يستطيعوا - لأسباب شتى - الوصول إلى الجماهير العريضة. ولابد أن نضع فى مقدمة هذه الأسباب العقبات التى تضعها النظم السياسية العربية المختلفة أمام تواصل المثقفين عموماً مع الجماهير من خلال تقييد حركة الأحزاب السياسية، والتضييق على نشاطات مؤسسات المجتمع المدنى. وقد أدى ذلك فى الواقع إلى ترك الساحة خالية أمام الناشطين من الإسلاميين الذين نجحوا فى التواصل مع قطاعات جماهيرية واسعة بسبب انفرادهم بالساحة ومخاطبتهم للمخزون التراثى الكامن فى وجدان الجماهير. وربما أيضاً لطرحهم شعارات مجملّة قد تكون غامضة فى ذاتها مثل شعار "الإسلام هو الحل" اجتذب المخيلة الشعبية بوعود مزعومة للحل النهائى لمشكلاتهم الاقتصادية والروحية.

ولو تأملنا الموقف الراهن بعد أحداث ١١ سبتمبر، وسخط الشارع العربى والإسلامى على الولايات المتحدة الأمريكية لحربها غير المشروعة ضد أفغانستان، فإننا نلاحظ صعوداً فى شعارات الخطاب الإسلامى، الذى يريد تصوير الصراع وكأنه حرب دينية بين الإسلام والغرب. وفى تقديرنا أنه إن لم تتحرك القوى الديمقراطية والعلمانية على إتساع العالم العربى لممارسة النقد ضد السياسات الأمريكية، والتركيز على حوار الحضارات من ناحية، بدلاً من الانجذاب الفج إلى

شعارات الصراع بين الحضارات، فإن مصير التقدم العربى الإسلامى
فى عصر العولمة يصبح فى خطر.
ليس هناك حل لأزمة شرعية النظم السياسية العربية إلا بفتح
المجال أمام المشاركة السياسية وتوسيع آفاق الديمقراطية.

أزمة الهوية

يمكن القول إن من أبرز علامات أزمة الثقافة في المجتمع العربي أزمة الهوية. ومن المعروف أن طرق التنشئة الاجتماعية تعد أساسية بالنسبة لأي ثقافة، ونعني بها الطريقة التي تنتقل بها المعايير التقليدية والقيم في مجتمع ما من جيل إلى جيل.

وتقوم التنشئة الاجتماعية بوظيفة إنتاج شعور بهوية الفرد وهوية الجماعة، بالإضافة إلى تخليق بنية دافعية داخل الفرد، وظيفتها قبول الفرد وتكييفه مع النموذج السياسي والاقتصادي السائد في المجتمع، (كالنموذج الرأسمالي أو الاشتراكي).

وفي مجال التنشئة الاجتماعية والهوية، هناك اتجاهات نظرية متصارعة، حول غلبة العناصر المادية، وأهمها نوعية نمط الإنتاج السائد على غيره من العناصر. ويميل الاتجاه الماركسي التقليدي إلى التركيز على البناء التحتي (نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج) على حساب البناء الفوقي (القيم والأعراف والتقاليد والأفكار الفلسفية). وهذا الاتجاه بالرغم من تأكيده على الطابع الجدلي للعلاقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي، إلا أنه في صياغة ماركسية شهيرة يقرر ومع ذلك في "التحليل النهائي" فإن البناء التحتي هو الذي يحدد البناء الفوقي.

وفي مواجهة هذا الاتجاه المادي في التفسير، نجد الاتجاه المثالي الذي يعطي من شأن القيم والأعراف والعادات والأفكار على حساب العوامل المادية.

وقد أدت خبرات تاريخية متنوعة، وبروز ظواهر مثل الإحياء الديني في مجتمعات تختلف اختلافات أساسية في أبنيتها التحتية، إلى

إعطاء الجوانب المعنوية أهمية قصوى، ويصل بعض ممثلي الاتجاه الذى يعلى من شأن هذا الجانب إلى أن البناء الفوقى فى لحظات تاريخية معينة - ونتيجة لعوامل شتى - يكون هو الحاسم فى رسم مسيرة التطور الاجتماعى.

والحقيقة أن الحديث عن الهوية فى المجتمع، يحتاج إلى بلورة مفاهيم محددة قادرة على استكناه جوهر مشكلة الهوية. وفى تقديرنا أن المفهوم الأقدر على ذلك هو مفهوم "رؤية العالم" Vision du monde. وسنرى من خلال عرضنا أن هذا المفهوم يدور بشأن تحديد معناه نفس المعركة التى دارت بين الاتجاهات المثالية والاتجاهات المادية.

وأهم الخصائص النظرية للمفهوم كما حددها كينث بولدنج فى كتابه الهام "الصورة" The image، يمكن إجمالها فى النقاط التالية:-
١ - الصورة المكانية، وهى الصورة التى لدى الفرد عن وضعه أو موضعه فى المكان المحيط به.

٢ - الصورة الزمانية، وهى الصورة التى يكونها الفرد عن مجرى الزمن ومكانه فيه.

٣ - الصورة العقلانية، وهى الصورة التى لدى الفرد عن الكون من حيث هو نسق من الانتظامات والعلاقات.

٤ - الصورة الشخصية، وتتعلق بمكان الفرد فى عالم الأفراد أو الأشخاص، والأدوار، والنظم التى تحيط به.

٥ - صورة القيمة، وتتألف من الأحكام المتعلقة بما هو خير وشر، وبالنسبة للعناصر والأجزاء المختلفة من رؤية العالم ككل.

٦ - الصورة الوجدانية، وهى الصورة التى تصبغ فيها الأجزاء المتنوعة من رؤية العالم بصبغة عاطفية انفعالية. وهذه الصورة تتعلق بما نحب ولا نحب من أجزاء الكون، وتتعلق أيضا بمشاعر الخوف والرغبة والألم والسعادة ونحو ذلك.

٧ - الصورة من حيث هى مقسمة إلى جوانب شعورية ولا شعورية ودون شعورية. ومعنى ذلك أن الأفراد ليسوا على وعى كامل بكل جوانب رؤى العالم التى لديهم، حيث توجد درجات متفاوتة من الشعور بتلك الجوانب.

٨ - الصورة منظورا إليها من خلال بعد التأكد أو اليقين وعدم التأكد، والوضوح والغموض. فهناك بعض الجوانب، وخاصة الوجدانية الانفعالية من رؤى العالم والتي قد تكون غير مؤكدة أو واضحة في ذهن الأفراد، بينما تمتاز بعض الجوانب الأخرى بالرسوخ والتأكد.

٩ - الصورة منظوراً إليها من خلال بعد الواقعية أو عدم الواقعية، ويعنى ذلك مدى اتفاق رؤية العالم أو الصورة الذهنية مع بعض جوانب العالم الخارجى، كما هى عليه فى الواقع.

١٠ - الصورة منظوراً إليها من خلال بعد الخصوصية أو العمومية، بمعنى معرفة إذا ما كانت رؤية العالم تكون رؤية فردية ذاتية أو شخصية، أو جمعية يشترك فيها جميع الأفراد، ويذهب بولدنج إلى أن الرابطة الأساسية لاي مجتمع أو ثقافة فرعية أو نظام هى الصورة العامة Public image التى تشير إلى الخصائص الجوهرية لرؤية العالم أو الصورة العامة التى يشترك فيها أفراد ذلك المجتمع. وفى تقديرنا أن ما ذكره "بولدنج" عن أبعاد المفهوم، تعد أشمل صياغة فى التراث العلمى المعاصر.

فى ضوء ذلك كله، ينبغى أن نلتفت إلى مجموعة من الملاحظات النظرية الهامة:-

١ - تتعدد رؤى العالم فى أى مجتمع، بتعدد طبقاته الاجتماعية وثقافته الفرعية، وجماعاته الإثنية.

ومن هنا تبرز ظاهرة الصراع الثقافى بين رؤى متعددة للعالم فى نفس المجتمع.

٢ - تنجح الطبقات المسيطرة فى أى مجتمع - من خلال إشاعة الوعى الزائف - فى تسييد رؤيتها للعالم.

٣ - شرعية مفهوم سائد للعالم قد تتآكل، نتيجة ضغوط خارجية أو داخلية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

٤ - بالرغم من أنه يمكن صياغة "نماذج مثالية" لرؤى العالم المتصارعة فى المجتمع، إلا أنه يمكن أن نشاهد اختلاطاً بين عناصر مفهوميين متضادين.

على سبيل المثال تسرب عناصر دينية إلى الرؤية العلمانية للعالم، أو تسرب عناصر وضعية إلى الرؤية الدينية للعالم.

٥ - يمكن لرؤية معينة للعالم أن تتحول عبر الزمن من المركز إلى الأطراف، بمعنى إقصاؤها من مركز الاهتمام لتصبح رؤية هامشية (مثلا تراجع الرؤية الدينية للعالم لحساب الرؤية العلمانية)، وذلك نتيجة لتطورات وعوامل تاريخية شتى، وقد تعود رؤية محددة للعالم، من الأطراف إلى المركز مرة أخرى. ويمكن أن نشير هنا إلى حركة الإسلام الاحتجاجي الذي عادت رؤيتها للعالم إلى قلب الساحة السياسية العربية نتيجة تآكل شرعية النظم السياسية المعاصرة.

وجدير بالإشارة إلى أن أزمة الهوية ظاهرة ملموسة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمعات الاشتراكية على السواء.

وترد المشكلة إلى أن ممارسة العقلانية العملية وبسطها إلى حدودها القصوى، ونعني ارتفاع معدلات الضبط الاجتماعي في المجتمع، ووضع القيود أمام حركة الفرد في المجتمع، بحكم الصيغة التنظيمية للاقتصاد، ونمط النظام السياسي، قد أدت إلى نتائج سلبية، لأنها زادت معدلات الإحباطات الانفعالية العميقة الجذور، بدلا من أن تقلل منها، مما أدى إلى عدم الاستقرار النفسي لأعداد متزايدة من الناس، وإحساسهم بعدم اليقين. ومن ناحية أخرى، من أسباب أزمة الهوية، وجود الشباب كعامل اجتماعي واقتصادي وسياسي مستقل.

ومن المعروف تاريخيا أن الشباب كانوا دائما طليعة الحركات الاجتماعية والعنصر الفعال في الانتفاضات والثورات.

واليوم نجد أن الشباب - حتى في الأوقات "السوية" - يمثلون جماعة اجتماعية لها ثقافتها الفرعية الخاصة. وقد أدى طول فترة التعليم إلى أن يكون لدى الشباب وقت فراغ طويل، ما داموا متحالفين من المسؤوليات في العمل والأسرة. وهذه المراهقة الممتدة تؤدي إلى ما أطلق عليه "إركسون" - "تشنت الهوية" Identity diffusion. وفي ظل تضائل الفرص لتحقيق الذات اقتصاديا نتيجة للأزمة الاقتصادية في المجتمع، فإن أزمة الهوية لدى الشباب أصبحت مظهرا أساسيا من مظاهر المجتمع المعاصر.

وتتبلور أزمة الهوية في المجتمع حين تتحول إلى حركات سياسية واجتماعية احتجاجية. وقد استطاعت المجتمعات الرأسمالية - بمقدرة فذة - على احتواء حركات الاحتجاج الراديكالية وتحويلها إلى حركات ثقافية من خلال ما أطلق عليه "ماركيوز" "التسامح القمعي" Repressive tolerance.

أما في المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات السلطوية عموما فهناك سبل القمع المباشر.

وإذا نظرنا إلى المجتمع العربي، فإننا سنجد الدولة التسلطية العربية تمارس كلتا الاستراتيجيتين: "التسامح القمعي" ما دامت حركات الاحتجاج لا تهدد شرعية النظام، ومن ثم تسمح لخطاب هذه الحركات أن يأخذ طريقه إلى المستهلكين الثقافيين، باعتباره يعبر عن رؤية خاصة للعالم تختلف مع رؤية العالم التي يصدر عنها النظام. ولا يخلو الحال من استخدام سلاح مصادرة الكتب لمنع تداول بعض الكتب "الخطرة" كما حدث في مصر الناصرية، حين صودرت كتب سيد قطب وأهمها "معالم على الطريق" والذي كفر فيه المجتمع بأسره باعتباره مجتمعا جاهليا ودعا إلى الانقلاب عليه بالقوة المسلحة. ولكن في أحوال أخرى إذا زادت ثورية الحركة المحتجة، وتبنت صراحة أساليب التعبئة الجماهيرية والعنف لقلب النظام، هنا يستخدم القمع المباشر. في مصر الناصرية ثم القمع العنيف للإخوان المسلمين عامي ١٩٥٤، ١٩٦٥ والذي انتهى بإعدام عدد من قادة الإخوان على رأسهم سيد قطب، والذي خرجت من معطفه جماعات الجهاد والتكفير وغيرها من حركات الإسلام الاحتجاجي.

والواقع أن المجتمع العربي المعاصر يزخر بصراع رؤى العالم، والتي تكشف بجلاء عن أزمة الهوية. وتحديد مؤشرات هذا الصراع وأنماطه يحتاج إلى مناقشة أكثر تفصيلا.

البعد الثالث للأزمة الثقافية

بعد تشخيصنا للأزمة الثقافية العربية ذكرنا أنها أزمة مثلثة الأبعاد، أزمة شرعية وأزمة هوية وأزمة في مجال اتخاذ القرار أو ما يطلق عليه العقلانية العملية. ولا شك أن هناك علاقات وثيقة بين هذه الأبعاد الثلاثة. فأزمة شرعية النظم السياسية تؤدي إلى إحباط الجماهير فتتولد أزمة هوية، يفاقمها الخلل في اتخاذ القرار الذي يضاعف من دوره أزمة الشرعية والهوية.

ولسو ولينا وجوهنا إلى المجتمع العربي المعاصر لوجدناه يزخر برؤى متعارضة للعالم. ولعل أبرز هذه الرؤى على المستوى السياسى "الرؤية التسلطية للعالم" والتي تؤمن بالوحدانية أسلوبا فى الحكم، من خلال الجماعة، الانقلابية أو الحزب الواحد، وهى بذلك ترفض الصراع السياسى بل وتقمعه قمعا مباشرا، وترى أن التعددية من شأنها إضعاف الدولة والنظام، بل إنها على الصعيد الثقافى تحرص على تسييد رؤيتها للعالم ونفى كافة الرؤى المتعارضة معها، من خلال السيطرة الكاملة على أجهزة الثقافة والإعلام، والتي لا يتاح فيها لغير أنصار النظام التعبير عن آرائهم، من خلال خطاب دعائى تبريرى وغوغائى.

وتتناقض هذه الرؤية "الرؤية الليبرالية للعالم" والتي تؤمن بالحوار، والتعدد الفكرى، والتعددية السياسية والحزبية، وتداول السلطة بين مختلف التيارات والأحزاب السياسية، وفقا لانتخابات حرة ونزيهة، وهى لذلك ترفض القمع السياسى، وتدين حكم الفرد المطلق، وترفض صيغة الحزب الواحد. وعلى الصعيد الثقافى ترى ضرورة تنوع

الآراء والرؤى وصراعها في إطار سلمى، فهذا هو الضمان لازدياد ثراء التجربة الاجتماعية.

وإذا ركزنا على الجانب الثقافي لوجدنا صراعا بين "الرؤية العلمانية" من ناحية والتي تنطلق من ضرورة فصل الدين عن السياسة، و "الرؤية الدينية السلفية" والتي ترى أن الإسلام دين دولة، وأن هذا الفصل المزعوم الذي تراه العلمانية، ليس سوى تعبير عن مجتمع غربي، ولا علاقة له بالمجتمع الإسلامي.

وهذا الصراع صراع سياسى داخل المجتمع العربى فى الوقت الراهن، ونتيجته ستحسم إلى وقت طويل مستقبل المجتمع المدنى العربى.

ويمكن القول أن تعجل بعض الحركات الإسلامية الاحتجاجية الصدام مع النظام السياسى الذى يتحول ببطء من التسلطية إلى التعددية، يمكن أن يوقف أو يبطئ المد الديمقراطى، مما من شأنه أن يعطل مسيرة إحياء المجتمع المدنى فى ظل الديمقراطية.

ولعل هذا يكشف عن الضعف فى ممارسة التيارات السياسية المعارضة، والتي تتعجل القضاء على النظام لاستلام السلطة، بغير أن يكون لها مشروع سياسى عصى قادر على أن يخلق لها قاعدة شعبية جماهيرية تؤمن بمبادئها ومنطلقاتها. ويبدو أن هذه الممارسة تحتاج إلى وقت وإلى اتباع استراتيجية النفس الطويل، وهى قد لا تتفق مع اتجاهات زعماء هذه الحركات، الذين تغرهم أحيانا بعض الانتصارات الجزئية فى مجال الانتخابات هنا أو هناك، فيظنون أنهم قد اقتربوا من تحقيق الغاية، والتي هى استلام السلطة.

ولا نريد أن ننهى هذه الفقرة بغير العودة للسياسى مرة أخرى، فنركز على الصراع بين "رؤية العالم القطرية" إن صح التعبير و "رؤية العالم القومية". وتبدو أهمية هذا الصراع، لو ربطناه بحرب الخليج، والتي قسمت المثقفين العرب بل والشعوب العربية، حول القضية الأساسية وهى شرعية الغزو العراقى، وهل تتحقق الوحدة العربية بالقوة المسلحة، أم بالديمقراطية.

خلاصة القول أن أزمة الهوية فى المجتمع العربى لها أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية بالغة العمق، تستحق أن ندرس أصولها،

ومظاهرها وتجلياتها، ونستشرف آفاق حلها، وقد يساعد على حلها أصحاب الرؤى المتصارعة لخطابهم السياسى، أخذاً فى الاعتبار حقائق العالم المعاصر، والتغيرات الاجتماعية والثقافية العميقة التى حدثت فى المجتمع العربى فى العقود الأخيرة.

فليس هناك مستقبل أمام الخطاب التسلطى الصريح، بعد أن سقطت الشمولية والتسلطية فى أبرز نماذجها العالمية، مخلية المجال للتعددية السياسية. كما أن الخطاب التعددى - فى صورته البيوتوبية - التى تظن وهما أن الليبرالية تعنى أن تخلق الدولة مسؤوليتها من كل التزام إزاء المواطنين، وتركهم فريسة لآليات السوق، يحتاج إلى أن يتعلم حتى من خبرة الخطاب الليبرالى الرأسمالى، الذى أضاف بجسارة واقتدار بعد العدالة الاجتماعية إلى بعد الحرية السياسية، واعتبرهما هما ركيزتا العدل. ويمكن الرجوع فى هذا الصدد إلى الفيلسوف الأمريكى الذى حقق هذه الثورة النظرية فى مجال الفكر السياسى الليبرالى، وهو جون رولز، صاحب كتاب "نظرية فى العدل" والذى اعتبر أهم إنجاز نظرى منذ كتابات جون لوك وتوماس هوبز.

وإذا نظرنا من ناحية أخرى إلى الخطاب العلمانى والخطاب الدينى السلفى، فس نجد أنهما مواجهان بمطلب ملح، هو إعادة تعريف ما يعد علمانياً من ناحية، وما بعد مقدساً من ناحية أخرى.

فالعلمانى الذى لا يضع القيم الروحية التى تحرك البشر فى استراتيجيته الثقافية، مقصر تقصيراً شديداً فى فهم الواقع، بل وفى احترام وجدان ومشاعر الجماهير، والإسلامى السلفى الذى يظن أنه يمكنه أن يقنع بالمطلقات، من خلال رفع الشعارات الغامضة، وبدون أن يركز على حل المشاكل الحياتية للجماهير العريضة، بطريقة تتسم بالواقعية والكفاءة، ستتآكل جماهيريته بعد أجل قصير، بعد أن تكتشف الجماهير الخديعة التى تتمثل فى إطلاق الوعود بغير القدرة على الإنجاز.

وأخيراً فالخطاب القومى الودوى يحتاج إلى إعادة صياغة شاملة ليدخل فيه بعد الديمقراطية، لى يلتحم به التزاماً عضوياً، فقد مضى الزمن الذى كانت تقبل فيه فكرة تحقيق الوحدة بالقهر والقوة والغزو.

كما أن الخطاب القطري عليه أن يجدد نفسه ليدرك، أننا نعيش في عصر التكتلات الكبرى لا الأقطار الشطايا. فلتتجدد هذه الخطابات ولتتصارع في إطار ديمقراطي، فلعل ذلك يكون بداية حل أزمة الهوية.

أزمة العقلانية العملية

ومما لا شك فيه أن أزمتي الشرعية والهوية تعكسان بوضوح أزمة العقلانية العملية.

العقلانية العملية Instrumental Rationalism هي من إفرازات العقلانية كمذهب فلسفي ومبدأ عملي لتنظيم الحياة والمجتمع في المجتمعات الرأسمالية. ومن هنا يمكن القول أن العقلانية والفردية هما المبدآن اللذان يميزان الرأسمالية. ولذلك اهتم ماكس فيبر بشرح وتحليل العقلانية، من خلال تحليله الثقافي للرأسمالية، بحيث أصبحت بحوثه في هذا المضمار مراجع أساسية حتى اليوم.

غير أن قدرة المجتمعات الرأسمالية على عمليات الضبط السياسي والاجتماعي والثقافي، تأكلت مع الزمن، ومن هنا ظهور أزمتي الشرعية والهوية. وإذا أضفنا إلى ذلك سقوط الوهم الرأسمالي المتعلق بأنه لا حدود للنمو، وأنه يمكن استغلال الطبيعة إلى ما لا نهاية، لأدركنا كيف أن العقلانية العملية دخلت في أزمة عميقة، تبدو مؤشراتنا في التحليل الثقافي النقدي لمقولات العقلانية العملية نفسها، كما يفعل الفيلسوف الألماني هابرماس في بحوثه المتعمقة، وفي ظهور الحركات الإيكولوجية النشطة، والتي من أبرز أمثلتها في أوروبا حزب الخضر في ألمانيا، داعية إلى إعادة صياغة علاقة الناس بالطبيعة وفق تفسيرات جديدة للحدود الطبيعية للحياة الإنسانية.

هذا الموضوع يثير مشكلات فلسفية واجتماعية وسياسية بالغة العمق، وليس هنا مجال الإحاطة بها. وما يعيننا هو أن النظم السياسية العربية وخصوصا التي أرادت القيام بعمليات تنمية بطريقة ثورية، لم تجد أمامها لكي تتبناه أساسا لقراراتها، سوى نموذج العقلانية العملية الغربي الرأسمالي أو الماركسي الاشتراكي، والذي هو تنويع آخر على نفس اللحن، بكل ما في هذا النموذج من سلبيات بارزة، وخصوصا

فيما يتعلق بالتعامل مع الموارد الطبيعية. وهكذا رأينا أن نموذج التحضر الغربى المرتبط بالتصنيع أصبح هو النموذج السائد على حساب الزراعة، فى الوقت الذى تضيع فيه كل عام آلاف الافدنة الخصبة الصالحة للزراعة فى بلاد مثل مصر وسوريا والعراق، نتيجة استخدامهما للبناء، نجد قرارات تصدر لاستصلاح الاراضى الصحراوية، التى تتكلف بلايين الجنيهات.

وإذا انتقلنا من تبنى نموذج العقلانية العملية الغربى، إلى عملية صنع القرار، لاكتشفنا أن جانبا من سلبيات هذا النموذج يتم تحاشيه فى المجتمعات الغربية، نتيجة ديمقراطية عملية صنع القرار، وممارستها تحت رقابة الصحافة والرأى العام. ونذكر أن هناك حدودا لهذه العملية وخصوصا قوة جماعات الضغط، وتزييف الوعى من خلال الإعلام، ولكن ما من قرار استراتيجى خطير فى مجال التنمية، يمكن مع ذلك تمريره بواسطة إرادة حاكم فرد مطلق كما هو الحال عندنا فى الوطن العربى، أو بواسطة حزب واحد تتحكم فيه مجموعة قليلة العدد. وقد أدت عملية الانفراد بإصدار القرار فى مجال التنمية إلى خلق تنمية مشوهة وغير متوازنة، لم تؤد فى النهاية إلا إلى إفقار الجماهير العريضة، وسقوط اقتصاديات أغلب أقطار الوطن العربى فى حبال الديون، التى أصبحت هى الصورة المثلى للاستعمار الاقتصادى والسياسى الجديد. ولا نحتاج إلى ضرب أمثلة على حالات تبديد الثروة العربية سواء بواسطة النظم السياسية "الثورية" أو بواسطة النظم السياسية المحافظة.

إن كل هذه الظواهر التى أوصلت النظام العربى إلى حالة فاضحة من حالات العجز الاقتصادى والضعف السياسى، إنما هى انعكاس لأزمة العقلانية العملية، والتى انعكست على احتكار عملية صنع القرار.

وفى النهاية يمكن القول أن الترابط الوثيق بين أزمة العقلانية العملية وباقى الأزمات يبدو فى كون صياغة حلول خلاقة لمواجهتها لا يمكن أن تتم بغير حل أزمة الشرعية وأزمة الهوية. وهكذا فى مواجهة مطلب تأسيس نظام ثقافى عربى جديد نجابه بأزمات ثلاث فى نفس الوقت، تحتاج فى حلها إلى جهد تنويرى ثقافى وصراع سياسى

ديمقراطية، من أجل أن تسود في المجتمع العربي رؤية للعالم:
عصرية، وعلمانية، وديمقراطية، وقومية، وعالمية.
رؤية ينبغي أن تأخذ في الحسبان أن عهد الانغلاق الثقافي قد
انتهى، وأن هناك الآن وعيا كونيا يتشكل، لن يؤدي إلى القضاء على
التنوع الثقافي، ولكنه في نفس الوقت لابد له أن يترك طابعه على
مسار التاريخ في كل الدوائر الحضارية في العالم.

القسم الثانى

تشریح ظاهرة العداء

بين الإسلام والغرب

الأسئلة المفتوحة والإجابات الغائبة!

ليس هناك من شك في أننا نعيش في مرحلة تاريخية يمكن أن نطلق عليها بكل بساطة مرحلة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ . وهذه "الما بعد " تكشف عن عدم قدرتنا - كباحثين ومفكرين - على التوصيف الدقيق لسمات المرحلة، والتكيف الموضوعى لاتجاهاتها الراهنة، وبالتالي العجز عن التنبؤ بمساراتها. وهذا الاتجاه الفكرى يعكس فى الواقع بشكل بارز حكمة العبارة التقليدية التى شاعت عقب سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة، وانهيار النظام الثنائى القطبية، من أننا نعيش فى عالم يتسم بعدم اليقين وعدم قدرتنا على التنبؤ بمساره.

وقد بدأ تقليد استخدام "الما بعد " بكتاب عالم الاجتماع الأمريكى الشهير دانييل بل "المجتمع ما بعد الصناعى" والذى صدر منذ أكثر من ثلاثة عقود. كان هذا العالم يمتلك فى الواقع بصيرة نفاذة حين أدرك منذ وقت مبكر حقا، أن التحول الرئيسى فى بنية المجتمع العالمى، يتجه ببطء - وإن كان بثبات - من نموذج المجتمع الصناعى ، الذى هو النتاج الرئيسى للثورة الصناعية ، إلى نموذج لمجتمع جديد هو نتاج الثورة العلمية والتكنولوجية. غير أنه وإن كان أشار بعمق إلى السمات الرئيسية لهذا النموذج البازغ، إلا أنه لم يستطع أن يعطى له الاسم المناسب. وبالتدريج، ومع تعمق ثورة الاتصالات الكبرى، التى عبر عنها البث الفضائى بواسطة الأقمار الصناعية، ونشأة وذيوع شبكة الإنترنت، وبروز قدرة البشر فى كل أنحاء المعمورة على الاتصال الحر غير المقيد بالحدود ولا بالحواجز ولا بالقيود، برز اسم

هذا النموذج المجتمعي الجديد والذي هو مجتمع المعلومات العالمي، والذي يتحول ببطء إلى نموذج مجتمع المعرفة.

وهكذا عبر حقبة زمنية كاملة، اكتشفنا - نتيجة التفاعلات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والمعرفية - أن النموذج الذي خلف المجتمع الصناعي هو مجتمع المعلومات العالمي.

غير أن سقوط النظام الثنائي القطبية وظهور النظام الأحادي القطبية الذي تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالمرشح العالمي، بحكم قوتها العسكرية الفائقة، ومبادراتها التكنولوجية، وقوة اقتصادها، أدى في الواقع إلى بروز فراغات إيديولوجية وفكرية كبرى، بحكم سقوط النماذج القديمة في السياسة والاقتصاد والفكر، ومرورنا بمرحلة أزمة النموذج الذي يستطيع تفسير الوقائع السياسية والاقتصادية والثقافية التي تقع كل يوم أمام أبصارنا. شهدنا ثورة الملل والأعراق، وبروز الحروب الأهلية، وما دار فيها من دعوات للتطهير العرقي، وما أدت إليه من تدخل سياسي لوقفها بالقوة المسلحة، ورأينا كيف برزت ظاهرة العولمة بتجلياتها الاقتصادية والتي تشير إليها منظمة التجارة العالمية، التي أصبحت هي المعيار والمرجع في مجال التبادلات الاقتصادية والتجارية، وما أحدثته من إحفاف بالدول النامية على يد الدول الصناعية المتقدمة التي تريد فرض هيمنتها على السوق، وتابعنا المعارك الفكرية الكبرى حول "نهاية التاريخ" التي بشر بها المفكر الأمريكي الياباني الأصل فوكوياما، زاعما أن الرأسمالية ستكون هي دين الإنسانية إلى أبد الأبد. ورأينا كيف أن صمويل هنتجتون عكر المناخ الثقافي العالمي بنظرية عن "صدام الحضارات" والتي أراد منها التنظير للإدارة الأمريكية، بل والإيحاء لها أن تمارس ما يمكن أن نطلق عليه "الحروب الثقافية"، للحفاظ على المصالح الأمريكية، ضد كل منافسيها، وأولهم الأوروبيون لو تجاسروا على تحدى هذه المصالح.

وفي إطار التغيرات الكبرى التي لحقت بالعالم بعد انهيار عصر الحرب الباردة، ظهرت "ما بعديات" متعددة، منها على سبيل المثال - "ما بعد الماركسية" وهي تعنى بكل بساطة أن الماركسية كنظرية معرفية وكمذهب سياسي فات أوانها، وأنه آن أوان التفكير في

الإيديولوجية التي ستخلفها. بل ظهرت عبارة "ما بعد الشيوعية"، وهي تشير إلى تحول المجتمعات التي كانت تطبق فيها الماركسية الستالينية إلى نمط جديد من المجتمعات، يصعب تحديد سماته ومعالمه في الوقت الراهن.

ولعل خير ما يعبر فكريا عن تيار "ما بعد الماركسية" كتاب عالم الاجتماع الماركسي "أرونسون" والذي صدر بنفس العنوان، متضمنا نقدا ذاتيا باعتباره ماركسيا سابقا، وفي نفس الوقت يعرض فيه مشروعا راديكاليا جديدا لتغيير العالم. كما أن الكتابات التي تتحدث عن "ما بعد الشيوعية" ربما يعبر عنها مرجع نادر حقا هو كتاب عالم السياسة الاسترالي "سلي هولمز" والذي صدر بنفس العنوان عام ١٩٩٧ عن دار نشر "بولتي برس" الإنجليزية وهو يدرس فيه بعمق التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية التي لحقت بالمجتمعات الشيوعية السابقة.

غير أنه من الطريف أنه - بالرغم من دعاوى فوكوياما عن نهاية التاريخ وزعمه أن الرأسمالية انتصرت انتصارا نهائيا وحاسما على الماركسية - رأينا مفكرين يتسمون ببصيرة نفاذة لم تخذعهم هذه الدعاوى، وتحذثوا بكل جسارة عن مرحلة "ما بعد الرأسمالية" على أساس أنها مجرد مرحلة مؤقتة في تاريخ الإنسانية لابد أن تعقبها مراحل أخرى! وهكذا نشر المفكر الشهير "ليستر ثورو" كتابه "مستقبل الرأسمالية" عام ١٩٩٦ عن دار نشر بنجوين ليتحدث عن ما بعد الرأسمالية! وإذا تركنا كل هذه "الما بعديات" السياسية، نستطيع أن نقول أننا نعيش منذ ما يقرب من ثلاثة عقود في عصر "ما بعد الحداثة". وهي هذه الحركة الفكرية النشطة التي وجهت سهام نقدها الحادة للحداثة الغربية التي قامت في أوروبا منذ عصر التنوير، واستندت إلى عدة أسس أساسية هي الفردية والعقلانية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا، وتبنى الوضعية في مجالات البحث الاجتماعي، التي تعنى عدم بحث ما لا يمكن قياسه، والإيمان بحتمية تقدم التاريخ الإنساني من مرحلة إلى مرحلة. هذه الحركة فندت كل مبدأ من هذه المبادئ في ضوء التحليل التاريخي الدقيق الذي يثبت مساوئ الفردية وسلبات العقلانية وسوء استخدام العلم والتكنولوجيا، مما أدى إلى

كوارث بشرية لا حدود لها، بالإضافة إلى عجز الوضعية عن استكناه الجوانب الروحية للإنسان، وسقوط مزاعم التقدم التاريخي، بعد نشوب الحرب العالمية الأولى والثانية، وما شهدناه من ظهور النازية والفاشية، وما خبرناه مؤخراً من الحروب الأهلية، وبرز دعوات التطهير العرقي، ووضوح العنصرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

غير أن ما بعد الحداثة ليس مجرد حركة فكرية - كما يرى بعض الباحثين - بل إن هناك مجتمعات معاصرة يمكن أن نطلق عليها "مجتمعات ما بعد الحداثة" بحكم الممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة فيها، والتي تكشف عن تحول الاتجاهات وتغير الأذواق وبرز حساسيات جديدة، أصبحت تؤثر بعمق على السلوك الإنساني، وتشكل بصورة جديدة الفضاءات الاجتماعية.

ما بعد ١١ سبتمبر

طبال بنا الحديث عن بروز "الما بعديات" المتعددة ونحن بصدد تحليل ماذا حدث في العالم بعد هذا التاريخ الذي سيؤرخ به في المستقبل. وإذا كنا قد أشرنا عن عجزنا كباحثين ومفكرين عن رسم ملامح ما بعد ١١ سبتمبر، إلا أنه بدأت بوادر التفكير المنهجي في دوائر فكرية متعددة في العالم، لتحليل الحدث ذاته، ونعني الهجوم الإرهابي الساحق على الولايات المتحدة الأمريكية في هذا اليوم، ومحاولة إلقاء الأضواء على بنية المجتمع الدولي في الحقبة الماضية التي أعقبت سقوط عصر الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة بالساحة العالمية، وكذلك تحليل الخطاب السياسي والحضاري الذي أعقب الحدث، وخصوصاً على ألسنة القادة الغربيين وفي مقدمتهم الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير والرئيس الفرنسي جاك شيراك، بالإضافة إلى خطاب الباحثين والكتاب والإعلاميين الغربيين، وكذلك خطاب هذه الفئات جميعاً من العرب في إطار السجال الحضاري الدائر.

ولعل من أبرز المحاولات الفكرية العربية الجادة التي تصدرت بموضوعية وجسارة فكرية لتحليل الحادى عشر من سبتمبر وما بعده، هى الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت بعنوان "التطورات الأخيرة فى الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية"، والتي ضمت مجموعة منتقاة من السياسيين والمفكرين العرب، ونشرت أعمالها فى العدد الأخير من مجلة "المستقبل العربى".

ويلفت النظر أن إدارة الندوة أدارت النقاش حول ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول "حول السلوك الخارجى الأمريكى قبل إعلان الحرب" وضم تسعة أسئلة. والمحور الثانى حول "مؤشرات بناء أو إقرار نظام دولى جديد" وتضمن ثمانية أسئلة، والمحور الثالث والأخير عن "الانعكاسات العربية" وضم عشرين سؤالاً.

وحين نتأمل هذه الأسئلة لابد أن يتبادر إلى الذهن مسألة الموضوعية فى صياغتها. ذلك أنه فى المواقف التاريخية الحساسة التى يدور فيها صراع حاد وعنيف بين الثقافات، كما هو دائر الآن بعد أحداث سبتمبر، تصبح الذاتية فى مجال رؤية الحدث وتحليل مختلف أبعاده مسألة بالغة الخطورة. لأن هذه الذاتية ليس من شأنها أن تسعى إلى الفهم المتعمق لأسباب وقوع الحدث، ولا لدلالاتها، ناهيك عن الإدراك الصحيح للمنطق الكامن وراءها.

وربما تصدق هذه الملاحظات - أكثر ما تصدق - على المحور الأول من الأسئلة، الذى دار حول "السلوك الخارجى الأمريكى قبل إعلان الحرب".

وذلك أنه يمكن القول - إن شئنا أن ننظر للمسألة من وجهة النظر المنهجية - أن الأسئلة صممت سلفاً لكى تكون الإجابات عبارة عن إدانة مطلقة للولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك حرم واضعوا الأسئلة أنفسهم من محاولة فهم دوافع السلوك الخارجى الأمريكى من مختلف زواياه وأقطاره.

وهذه الملاحظة المنهجية أبداها أحد الأساتذة المشاركين فى إجابته على المحور الأول حين قرر أن طريقة السؤال تشير إلى صيغة الجواب.

وأياً ما كان الأمر، يمكن القول أن هذه الندوة أطلقت فى الواقع عدداً من الأسئلة المفتوحة البالغة الأهمية، وهى تستحق منا التحليل

المتعمق، حتى لو غابت إجابات عديدة. لأننا في الواقع مازلنا في
مرحلة طرح الأسئلة، التي قد يكون من الصعوبة بمكان العثور على
إجابات لها!

موضوعية الأسئلة وأحادية الرؤية

إذا كنا في مقالنا الماضى "الأسئلة المفتوحة والإجابات الغائبة" قد ركزنا على أحد جوانب محاور الأسئلة التى دارت حولها مناقشات ندوة "التطورات الأخيرة فى الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية" التى نظمها فى بيروت مركز دراسات الوحدة العربية فى الأول من أكتوبر ٢٠٠١، فإننا نريد اليوم أن نتوقف عند الإجابات البارزة لأعضاء الندوة حول السلوك الخارجى الأمريكى قبل إعلان "الحرب" ضد الإرهاب.

وقد بادر أحد أعضاء الندوة (محمد الأطرش) الوزير السورى السابق والاقتصادى فى إجابته، بوضع الأساس الذى قامت عليه إدانة أعضاء الندوة للولايات المتحدة فى سلوكها الخارجى قبل الحادى عشر من سبتمبر. وهو يقرر ابتداء أن الإرهاب الذى وجه إلى الولايات المتحدة فى هذا التاريخ وراح ضحيته عدة آلاف من الأبرياء ينبغى إدانته، غير أنه سارع بربط هذا الإرهاب - على سبيل المشابهة - بالإرهاب الإسرائيلى الذى ينبغى إدانته أيضا لأن إسرائيل "قد قامت على الإرهاب والتطهير العرقى ومازالت تمارس الإرهاب حتى الوقت الراهن".

ويبدو صدق هذه المقولة من تتبع السلوك الإسرائيلى تجاه السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطينى المستمر منذ بداية انتفاضة الأقصى وعقب الزيارة المشثومة التى قام بها آريل شارون للمسجد الأقصى، وهو فى حراسة ألف جندى إسرائيلى مدجج بالسلاح، قبل أن يتولى رئاسة الوزارة فى عهد باراك.

وهذا السلوك الإرهابي طوره شارون بعد أن أصبح رئيسا للوزراء، معبرا في ذلك عن الاتجاه اليميني المتطرف الغالب لدى الشعب الإسرائيلي في الوقت الراهن. وهذا التطور المدمر تمثل في حرب مكشوفة تستخدم فيها الطائرات والدبابات ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، بعد أن تم إعادة احتلال الضفة الغربية وغزة. يتم كل ذلك في ضوء صمت أمريكي مريب لا يقطعه سوى بعض الاحتجاجات الأمريكية الرقيقة، والتي ليست سوى إعطاء العذر لشارون لكي يمضي إلى غايته بحجة "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، ضد الهجمات الانتحارية الفلسطينية، والتي لم تقم إلا كرد فعل، حتى لو بلغ حد الشطط، ضد القهر الإسرائيلي المنظم للشعب الفلسطيني. وقد بلغ النفاق الأمريكي مداه في الامتناع عن إدانة "إرهاب الدولة الإسرائيلية" والذي يتمثل في الاغتيال المخطط للقيادات السياسية والنضالية الفلسطينية، بوصفها بأنها "قتل مستهدف"، وكأن هذه العبارة الملتوية من شأنها أن تلغي الحقيقة المتمثلة في أن إرهاب الدولة الإسرائيلية هو أبشع أنواع الإرهاب الذي ينبغي إدانته، لأنه لا يصدر عن جماعات متطرفة إسرائيلية، بقدر ما يصدر عن الدولة الإسرائيلية ذاتها بكل أجهزتها.

لكل ذلك لم يكن مستغربا أن يمضي (محمد الأطرش) في إدانة ليس الإرهاب الإسرائيلي فقط، ولكن للإرهاب الغربي بعامته والأمريكي بخاصة تجاه العراق. وهو يركز نقده في نقطتين جوهريتين. تتمثل الأولى في كوننا نحن العرب تبدو مشكلتنا مع أمريكا في المعايير المزدوجة التي تطبقها، فهي تفرض على العرب الذين يحاولون تحرير أراضيهم اقسى العقوبات، في حين أنها تكافئ إسرائيل المحتلة لأراضي عربية والممارسة للإرهاب بكل أنواع الدعم. أما النقطة الجوهرية الثانية فهي أن السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية قبل الحادي عشر من سبتمبر اتسم بتجاهل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويؤكد محسن العيني السياسي اليمني المعروف هذه النقطة، فيقرر أنه "بعد سقوط جدار برلين، وتفكك الاتحاد السوفيتي، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، وتحدث الرئيس

السابق بوش عن نظام عالمى جديد، ولكن العالم شهد الحروب الإقليمية والاضطراب والفوضى وعدم الاستقرار فى أكثر من مكان، والأزمات الاقتصادية والمظاهرات المعادية للعولمة".

ويضيف العينى "تقدمت أمريكا على أساس أن العصر الأمريكى قد بدأ، فتجاهلت الأمم المتحدة وقلصت دور مجلس الأمن الدولى، وأضعفت مركز الأمين العام، واستهانت بالمجموعات الدولية، وتحملت من اتفاقيات سبق الالتزام لها" ويدلل على ذلك بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من جدار الصواريخ وتجاهلها للمعاهدة التى سبق أن وقعت بها بهذا الصدد، وكذلك انسحابها من معاهدة كيوتو والخاصة بالمناخ، بالإضافة إلى موقفها فى مؤتمر ديربان الخاص بمناهضة العنصرية، وانسحابها منه مع إسرائيل دعماً لمواقفها العنصرية.

ولم يفت العينى - من باب الموضوعية فى التقويم - أن يشير إلى أنه بالرغم من موقف أمريكا الظالم فى قضية فلسطين "فقد شهدنا مواقف خفت قليلاً من المرارة .. أيزنهاور وموقفه من العدوان الثلاثى على مصر .. بوش وبيكر وقبلهما كارتر وإظهار اهتمامهم بالمنطقة".

ويخلص فى النهاية إلى "أن أمريكا كدولة عظمى تخلت عن مسئوليتها بل وحتى فى حالات كثيرة أصبحت طرفاً مشجعاً على رفض الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ التعاون الدولى وأبسط ما تتطلبه العدالة والتعاون الدولى".

وتبرز على وجه الخصوص مداخله غسان سلامة وزير الثقافة اللبنانى والمفكر العربى المعروف، بحرصه على التمييز الدقيق بين تحديد المشكلة سياسياً والبعد عن إدخال المفاهيم الحضارية والثقافية، مثل التركيز على موضوع صراع الحضارات الذى اهتمنا به نحن العرب أكثر من اهتمام الدوائر الفكرية الغربية ذاتها، بعد أن أسقط المفكرون الغربيون المستشرقون الفكرة وازدروها. وهو يشير إلى مجموعة من العلاقات البارزة لما حدث بعد الحادى عشر من سبتمبر. وأهم علاقة كما يقول هو "أننا الآن دخلنا بحزم وصرامة كما لم ندخل يوماً فى نظام القطب الواحد" ذلك أن القرار الأول لمجلس الأمن

الدولى صدر خلال ساعات بعد ١١ سبتمبر، فقد اتخذ فى سبع ساعات وهذا لاسابقة له وبالإجماع.

ويقرر غسان سلامة أنه مندهش لعدم اهتمام العالم بمنظومته وتفصيلاته، فهو يضع لائحة طويلة من الأسباب التى سمحت للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فى أمور شتى، ويضع برنامجاً زمنياً لا يتجاوز التسعين يوماً، ويضع سلسلة من الأسباب المهمة والقابلة للاجتهد إلى حد كبير لاستعمال القوة العسكرية، وفق منظومة الفصل السابع. ويقرر سلامة أن هذا القرار لا سابقة له على الإطلاق، وهو يتجاوز القرارات الـ ١٢ التى اتخذت بحق العراق عام ١٩٩٠ بكثير وبأشواط.

ومن العلامات البارزة على دخولنا مرحلة القطب الواحد فى المدى القصير رضوخ مجلس الأمن الواضح والصريح لمنظومة الإدارة الأمريكية والاستعداد الواضح لدى دول مثل روسيا أو مثل الهند للتعاون والتعاطف مع الموقف الأمريكى، والتحول الملحوظ فى موقف باكستان باستعمال مجالها الجوى وتقديمها المساعدات فى حال الهجوم على أفغانستان. غير أن سلامة يلفت النظر إلى مسألة بالغة الأهمية هى أننا إذا أمعنا النظر وكان هدفنا التنبؤ بالأشهر أو بالسنوات القادمة فربما نصل إلى نتيجة معاكسة تماماً، وهى أننا الآن أنهينا مرحلة القطب الواحد! والحجج التى تؤيد هذه النتيجة قوية، وهى تتمثل فى أنه أولاً للمرة الأولى تدخل أراضى الولايات المتحدة الأمريكية فى الكرة الأرضية وتصبح جزءاً منها! ويقصد من ذلك أن الفكر الاستراتيجى الأمريكى لم يكن يقوم كإى فكر استراتيجى على فكرة الهجوم والدفاع، ولكن على ثنائية أخرى خاصة به وحده، وهى هل تتدخل الولايات المتحدة - بحكم بعدها عن مواقع الصراع فى العالم بالجغرافيا والسياسة - أو لا تتدخل فى الصراعات الدولية. حدث ذلك فى الحرب العالمية الأولى حين تساءل الرئيس ويلسون هل يتدخل لمصلحة الحلفاء أولاً؟ وكان الاتجاه فى الحرب العالمية الثانية هو عدم التدخل فى الصراع بين دول الحلفاء ودول المحور إلى أن حدثت واقعة بيرل هاربور الشهيرة.

يقول غسان سلامة "الفكر الاستراتيجي الأمريكي كان قائما على فرضية أن أراضي الولايات المتحدة الأمريكية فيها مناعة، وكأنها تضعها خارج الكرة الأرضية. اليوم صارت الأرض الأمريكية جزءا من الكرة الأرضية. هناك تطبيع للأرض الأمريكية وتطبيع للمشاكل الأمريكية، وهذا أمر يحصل للمرة الأولى بهذا الوضع".

ويضيف سلامة في مرات سابقة كانت أطراف شتى تطالب الولايات المتحدة باعتبارها "المرجع" أن تتدخل، حدث ذلك من أطراف عربية في حالة الغزو العراقي للكويت، وحدث ذلك في البلقان حين طالب مسلموا البوسنة والهرسك وكوسوفو الولايات المتحدة للتدخل. بعبارة أخرى كانت الضحية "تطلب من المرجع" التدخل، اليوم أصبح "المرجع" لأول مرة وهو الولايات المتحدة الأمريكية هو بذاته "الضحية"، بعد أن اقتحم الإرهاب في الحادي عشر من سبتمبر عقر دارها لأول مرة في التاريخ، في نيويورك وواشنطن، وذلك من شأنه أن يغير إلى حد كبير من موازين القوى. ويصل غسان سلامة إلى ذروة تحليله العميق حين يقرر أنه ردا على الأسئلة التي تطرحها الندوة "يجب التمييز بصورة جذرية بين ما هو راهن، وبين ما سيحصل في الأسابيع المقبلة وبين تحليل النظام الدولي على المدى الطويل. أنا فرضيتي أن أشكال القطبية المتفردة ستبرز بقوة جدا خلال الأسابيع والأشهر المقبلة. لكن إذا نظرنا إلى التحولات العميقة الضمنية في النظام الدولي، فإننا سنشهد على العكس تماما إعادة توزيع للقوة الدولية، ومستوى أعلى من استقلالية القرار عند القوى الأخرى في المنظومة الدولية".

وفي تقديرنا أن هذا التنبؤ من أهم ما قيل في الندوة وهو يحتاج إلى مناقشة تفصيلية بعد أن نفرغ من جولة أخرى من جولات عرض وتحليل أعمال هذه الندوة الهامة.

وترجع أهمية هذا الرأي إلى أن هناك تحليلات بدأت تظهر عن شكل العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، والانتقال من مرحلة القطب الأوحـد إلى عصر الإمبراطورية. وهذه ليست إشارة إلى الإمبراطورية الأمريكية القادمة كما قد يتبادر إلى الذهن، ولكنها إشارة

إلى نظام عالمى لحكم العالم يتجاوز كل السیادات الوطنیة، وتشترك
فى إدارته قوى دولية متعددة.
هذا موضوع یحتاج إلى تحلیل متعمق سنقوم به فى المستقبل.

رؤية نقدية للسلوك الخارجى الأمريكى

كيف تعامل العقل العربى مع الأحداث الإرهابية المروعة التى ضربت مواقع أمريكية مؤثرة فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١؟ سؤال يبدو أنه من المبكر أن نطرحه، ذلك لأن العملية التاريخية الكبرى التى أعقبت هذا التاريخ مازالت تتشكل تحت أبصارنا، وتحمل الأيام لنا كل صباح أنباء جديدة عن التطورات العسكرية والسياسية والاقتصادية المثيرة التى تحدث فى كل بلاد العالم. وذلك لأن آثار الحدث الجلل لم تقف عند حدود الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تجاوزتها لتؤثر على الأوضاع السياسية والاقتصادية وبل وحتى المناخات الثقافية فى كل أنحاء المعمورة.

وقد تعددت المقالات الصحفية العربية المتسعة والتى أعقبت الحدث مباشرة، بكل حمولاتها العاطفية، واندفاعاتها السياسية مستتدة إلى مشاعر العداء المشروعة ضد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة فى دعمها للعدوان الإسرائيلى المستمر على الشعب الفلسطينى.

غير أننا - بعد أن هدأ إلى حد ما الصخب المدوى الذى أعقب الحدث - نشعر بأننا فى حاجة شديدة إلى طرح الأسئلة الصحيحة عن الحدث ووقائعه وما تضمنته من أبعاد سياسية وأمنية وتكنولوجية وتخطيطية وتعبوية، وضعا فى الاعتبار التميز الفائق فى التخطيط والتنفيذ، وعن الخطاب السياسى الذى أعقب وقوع الحدث مباشرة، ونعنى أساسا الخطاب الأمريكى والبريطانى والفرنسى، بالإضافة إلى

الخطاب العربى والإسلامى. ولا شك أن دائرة الأسئلة لابد أن تمتد لتشمل نتائج الحدث الراهنة والمستقبلية.

ومما لا شك فيه أن الندوة التى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت فى الأول من أكتوبر ٢٠٠١ وشاركت فيها نخبة من المفكرين العرب، تكاد أن تكون أول جهد فكرى عربى حاول أن يثير من أحداث سبتمبر بطريقة منهجية. وقد تمت فى هذه الندوة مناقشة محاور ثلاثة رئيسية: المحور الأول ودارت أسئلته حول "السلوك الخارجى الأمريكى قبل إعلان الحرب"، والمحور الثانى ودارت أسئلته حول "مؤشرات بناء أو إقرار نظام دولى جديد". والمحور الثالث ودارت أسئلته حول "الانعكاسات العربية".

السلوك الأمريكى قبل الحدث

كانت إدارة الندوة موفقة فى طرح مجموعة من الأسئلة المتنوعة حول السلوك الأمريكى الخارجى قبل الحدث. وذلك لأن الحدث وقع فى إطار جبهة واسعة وعريضة من الممارسات والقرارات والسياسات الأمريكية التى بدأت تتضح معالمها على وجه الخصوص بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية عصر الحرب الباردة، وصاغت الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القطب العالمى الأوحد، الذى انفرد بالساحة العالمية.

والواقع أن مسألة القطب الواحد وممارساته تشير إلى الاتجاه الغالب على مداخلات أعضاء الندوة ردا على أسئلة المحور الأول، والتى تكاد هى بذاتها أن تكون تفكيكا للبنية الإمبراطورية الأمريكية فى جوانبها السياسية، وخصوصا فيما يتعلق بعلاقات أمريكا بالعالم. ويكفى أن نشير ونحن بصدد تحليل التوجهات الرئيسية لأسئلة المحور الأول إلى نص السؤال الأول كعينة لأسئلته.

يقول السؤال الأول: "هل كانت أمريكا تتجه نحو مزيد من الانفرادية فى اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الدولية أم نحو مزيد من المشاركة والتشاور؟"

وقبل أن نعرض لإجابات المشاركين على المحور الأول، يهمننا أن نشير إلى الملاحظات النقدية التي أبدوها بعضهم سواء إزاء صياغة الأسئلة ذاتها، أو فيما يتعلق بالنظرة العربية للولايات المتحدة الأمريكية وكأنها كتلة واحدة صماء لا تتمايز فيها الاتجاهات السياسية، ولا تتنوع النظريات الفكرية.

ومن أبرز المداخلات النقدية مداخلة الدكتور فواز جرجس وهو أستاذ جامعي يدرس في إحدى الجامعات الأمريكية. يقول في مداخلته: "يبدو أن هناك منهجا معيناً أخذ في عين الاعتبار بوعى أو بغير وعى فى صياغة الأسئلة. طبيعة الأسئلة تحدد طبيعة الأجوبة، هنا بالذات تكمن أهمية أن تكون الأسئلة أكثر شمولية وجدلية. اللافت أن لهجة الاتهام تغلب على الإطار العام لورقة الأسئلة وكأننا نريد التأكيد على أطروحات بديهية مازلنا نجترها. يشير الإطار العام لورقة الأسئلة إلى أن الولايات المتحدة لسياساتها الأحادية الجانب وغطرستها وعدائها للقضايا العربية الإسلامية خصوصا، جنت على نفسها هذه الكارثة الإنسانية. هناك إحياء ضمنى أن ما حصل له أسبابه المبررة والمنطقية، وأن المسؤولية اليوم ملقاة على عاتق الولايات المتحدة لكى تتفادى جر الشعوب الأخرى، وبخاصة الشعوب العربية الإسلامية، إلى مقاومة سياساتها الجائرة."

ويضيف فواز جرجس فى إشارة بالغة الأهمية لضرورة النقد الذاتى العربى "ليس هناك أى إشارة إلى مسؤولية الاستبداد السياسى العربى عن تفريغ وإنتاج ظواهر التطرف والإرهاب. ليس هناك أى إشارة إلى أن المجتمعات العربية الإسلامية هى الضحية الأولى لمثل هذه الظواهر وليس الغرب أو الولايات المتحدة." ألا يجدر التذكير بأن تلك الظواهر تشكل الخطر الأكبر على المجتمعات العربية والتطور السياسى، وليس لها علاقة بالتفكير العقلانى لموازن القوى والصراع السياسى المعترف به؟

"هل تكمن المصلحة العربية للدول والشعوب العربية فى الانجرار وراء الأقلية التى تجرنا إلى الانتحار الجماعى؟ هل تكمن المصلحة العربية للدول والشعوب العربية فى إعطاء الأعذار للأصوات المعادية

لنا فى الخارج، أم فى التعاون الكلى والشامل مع الشرعية الدولية فى محاولة لتجفيف ينابيع التطرف؟

هل يمكن أن تشكل المجزرة الإنسانية فى الولايات المتحدة فرصة لنا للدخول فى حوار عميق وصريح مع المجتمعات والدول الغربية، للتأكيد على انخراطها الكلى فى العالم والحاجة إلى إيجاد بدائل وخيارات أخرى لصياغة سياسات غربية أكثر عدلاً وإنصافاً لقضاياها؟

والواقع أن أهمية مداخله فواز جرجس أنها أثارت ثلاثة موضوعات أساسية، هى أهمية الطرح الموضوعى للأسئلة حتى لا نحصل على إدانات مسبقة للولايات المتحدة كأجوبة، مع أن هناك حاجة قصوى لتوسيع دائرة شمول الأسئلة سعياً وراء فهم أعمق للسلوك الأمريكى الخارجى، بالإضافة إلى إثارته أهمية ممارسة النقد الذاتى العربى، وأخيراً ضرورة ممارسة حوار حضارى مع المجتمعات الغربية لصياغة نظام دولى أكثر عدلاً وإنصافاً لقضاياها.

أحادية النظرة العربية

غير أنه بالإضافة إلى هذه المداخله الهامة، نجد مداخله نقدية أخرى للدكتور بول سالم أستاذ العلوم السياسية فى لبنان، والذى حذر من مخاطر الرؤية الأحادية الجانب للولايات المتحدة الأمريكية. ويبدأ بول سالم مداخلته بقوله "أريد أن أضئ ناحية مختلفة قليلاً، أولاً أننا نتصور خطأ الولايات المتحدة وكأنها شئ موحد وفيها سياسة موحدة وقرار واحد. والولايات المتحدة قارة والسياسة فى الولايات المتحدة حلبة أكثر مما هى قرار بمؤسسة أو بقيادة أو بشخص". ويستترسل ليقول أننا نتوهم أن هناك شيئاً موحداً وأن هناك سياسة واضحة كثيراً، مع أن هذا القول لا يتسم بالدقة وخصوصاً فى المرحلة التى أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتى وقبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر. ذلك أن الولايات المتحدة ظلت عشر سنوات تبحث عن سياسة خارجية وسياسة أمنية. ولا يعنى ذلك غياب الممارسات الدولية الأمريكية التى تتابعت عبر السنوات، ولكنه يعنى أنه لم تكن وحدة

فى الرؤية الأمريكية التى كانت ولم تزل فى الحادى عشر من سبتمبر مفقودة.

ويفسر بول سالم هذا الوضع على أساس أن الفلسفة الوحيدة التى اخترعتها أمريكا هى الفلسفة البراغماتية، التى تأخذ مجموعة من مواقف وأحداث ومصالح، وتتعاطى معها كمصالح متفرقة ومواقف متفرقة. ويمكن بعد ذلك أن تجمع كل هذه المواقف فى تصور سياسى ما وليس العكس. بعبارة أخرى - وفق بول سالم - ليست هناك سياسة موضوعة تترجم كل مواقف أمريكا.

وبالرغم من أن جورج بوش الأب أطلق أثناء حرب الخليج الدعوة لنظام عالمى جديد إلا أنه لم يصدر فى الواقع عن فكرة محددة لهذا النظام، ولا استطاع المفكرين الأمريكيين أن يضعوا ملامح واضحة لهذا النظام المقترح. وربما يفسر ذلك خفوت الدعوة لهذا النظام فى عهد كلينتون، مما يؤكد أنه لم تكن هناك سياسة خارجية واضحة.

وينهى بول سالم مداخلته الهامة بقوله "لا شك أن الولايات المتحدة فى التسعينات وبعد حدث ١١ سبتمبر غير ملتزمة بدور الأمم المتحدة، بل بشكل جذرى مهمة بمصالحها المتفرقة حول العالم، فإذا تطابقت مع أجواء الأمم المتحدة واستطاعت أمريكا أن تخرج سياساتها من خلال الأمم المتحدة كان أجدى، وإلا فإن أمريكا كعملاق ستعمل ما هو فى مصلحتها. ما هو دور أمريكا؟ أمريكا لا تعرف ولم تكن تعرف فى التسعينات، أهى بوليس العالم، أهى دولة كبيرة بين الدول لها هموم التجارة العالمية والانكفاء إلى التسلية والحياة الترفيفية؟ أم هى إمبراطورية؟"

وإذا كنا نوافق على رأى بول سالم من أن الرؤية العربية لأمريكا رؤية أحادية الجانب، غير أننا لا نوافقه على أن أمريكا لا تعرف ما هو دورها فى العالم. ذلك أن الإدارات الأمريكية منذ عهد كلينتون وحتى عهد بوش عنيت عناية شديدة بصياغة المعالم الرئيسية لسياسة خارجية وأمنية أمريكية تضمنتها ووثائق رسمية هامة ومنشورة. وفى هذه الوثائق تحديد دقيق لمصادر التهديد للأمن الأمريكى وفى مقدمها خطورة الإرهاب العالمى، مع تحديد لكيفية مواجهة هذه التهديدات. وإذا كانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد كشفت عن عمق الفجوة

بين الإدراك النظري لخطورة التهديدات والمواجهة العملية لها كما ظهر من التقصير الأمنى، والمخاطر التي الأمريكي الفادح، فذلك لا يمنع من التأكيد أن هناك خطاباً سياسياً أمريكياً رسمياً يحدد ملامح السياسة الأمريكية، ولا يمنع ذلك من وجود خطابات سياسية أمريكية أخرى معارضة أو مختلفة. ومعنى ذلك أنه على عاتق المفكرين والباحثين العرب رسم خريطة معرفية سياسية دقيقة تبرز التضاريس الحقيقية لبانوراما الفكر السياسى والامريكى، هذه الخريطة المعرفية هى الخطوة الأولى لصياغة سياسات عربية فعالة لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، وخصوصا فى عصر ما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، التى خلقت أوضاعا دولية جديدة وغير مسبقة.

تحليل ثقافى للسلوك الخارجى الأمريكى

حين نتابع قراءة أعمال الندوة الهامة التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت وذلك فى أكتوبر الماضى عن "التطورات الأخيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها العربية"، لابد لنا أن نتوقف أمام المداخلات العميقة لثلاثة ساسة مرموقين من أعضاء الندوة. لدينا أولاً مداخلتة الأستاذة لىلى شرف وزيرة الإعلام الأردنية السابقة، ومداخلتة الأستاذ طاهر المصرى رئيس الوزراء الأردنى السابق، وأخيراً مداخلتة الأستاذ سليم الحص رئيس وزراء لبنان السابق. وكلهم فى الواقع لديهم خبرات سياسية عميقة، وكان لكل منهم دور بارز فى إدارة شئون بلادهم.

ويلفت النظر فى مداخلتة لىلى شرف قيامها بتحليل ثقافى للخطاب الأمريكى وخصوصاً فيما يتعلق بصراع الحضارات. وهى تبدأ أولاً بتتبع السلوك الخارجى الأمريكى منذ بدء انحلال الاتحاد السوفيتى وصعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى صدارة المسرح الدولى وتصاعد دورها المهيمن فى السياسة الدولية، والذى عبر عنه الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش بالدعوة إلى تأسيس نظام عالمى جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كان صوت هذه الدعوة قد خفت لأسباب متعددة، ربما تكون على رأسها غموض الفكرة وعدم امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لخطة متكاملة تبين قيم هذا النظام الجديد وأسسها، إلا أنها عادت - وإن كان بشكل عملى - فى عهد الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن لهذه الدعوة، وربما كانت التطورات الدولية الخطيرة التى حدثت بعد الحادى عشر من سبتمبر والسياسات

والممارسات الأمريكية التي أعقبت الأحداث خير معبر عن الصعود لخطاب الهيمنة الأمريكية الذي سبق لجورج بوش الأب أن عبر عنه. وفي تحليل ليلي شرف لأطروحة عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتجتون عن صراع الحضارات فإنها ترى " أنها تحمل وجهين: الأول أنها تجد منطلقاتها من الوجدان الجمعي للمجتمع الأمريكي .. أما الوجه الثاني فيبدو وكأن هذه الأطروحة هي أسس نظرية ولكنها عملية أيضا لاستراتيجية أمريكية تتعامل عبرها مع العالم في العصر الجديد وقواه التقليدية والناشئة، أكثر منها دراسة نظرية فلسفية حول تطور المسار التاريخي أو رياضة فكرية في التاريخ والاجتماع يتحاور فيها المثقفون والمختصون .."

وفي تقديرنا أن قراءة ليلي شرف لنظرية هنتجتون تتسم بالدقة. وذلك لأن صاحبها يخاطب بها في الواقع صانع القرار الأمريكي، وكأنه يدعو لتبنيها لتكون الأساس الأيديولوجي الذي يمكن للسياسة الأمريكية أن تستند إليه في نمط تعاملها مع دول العالم. ومما يلفت النظر حقا أنه ظهر مفهوم "الحروب الثقافية" عقب حرب الخليج على يد بعض المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين، على أساس أنها ستكون هي سمة الحروب في القرن الحادي والعشرين. غير أن الفكرة كانت غامضة حقا، إلى أن جاء هنتجتون وقدم لها صياغة متكاملة وطرحها أولا في مقال ثم وسعها في كتاب، أصبح مثار جدل فكري في الدوائر الفكرية العلمية في الشرق والغرب على السواء. وتركز ليلي شرف على مشكلة الفراغ الإيديولوجي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والذي كان يمثل "العدو" بالنسبة للعالم الغربي عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا. ولكن ماذا تفعل الولايات المتحدة الأمريكية بغير عدو؟

إن وجود "عدو" مسألة أساسية - كما تقرر ليلي شرف - بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لأنه كما تقول "أمر ضروري للحمة المجتمع الأمريكي القائمة على شحذ الوجدان الجماعي المستمر - ومنذ الطفولة - بأن النظام الأمريكي الذي يسمح للفرد بنعمة الحرية الشخصية والحركة الاقتصادية والرفاه والعدل مهدد دائما بعدو ما يريد أن يقضي على ما يسمى بنوعية حياتنا Our way of life. ولم يكن

البحث عسيرا على ما يبدو، وكان الإسلام مرشحا بلا منازع، والمسلمون في طليعتهم العرب الذين عملت الحركة الصهيونية طوال خمسين عاما على تشويه صورتهم وصورة حضارتهم في الوجدان الغربي"

ويبدو صدق هذا التحليل الثقافي النافذ من تحليل مضمون الخطاب السياسى الأمريكى عقب الأحداث مباشرة. فقد ترددت فيها عبارات تكشف عن سيادة هذه النزعة المتضخمة عن الذات والتي تنظر في نفس الوقت بطريقة دونية للآخر. ألم ترد عبارات في هذا الخطاب مبناها أن الإرهابيين وما يمثلونه من ثقافة واتجاهات إزاء الغير، يحقدون على الأمريكيين لثرائهم، ويحاولون الاعتداء على أسلوب الحياة الأمريكى والقضاء عليه؟

ومن ناحية أخرى تلفت ليلى شرف النظر إلى تعاظم الكلام في الخطاب السياسى عن "المصالح الأمريكية"، بل إن هناك تصريحات محددة فحواها أن المصالح الأمريكية لها أولوية المطلقة على باقى المصالح، حتى لو أدى ذلك إلى مصادمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم كله. ويبدو صحة هذا التحليل بالنسبة لموضوعين كانا مثار خلاف شديد.

الموضوع الأول يتعلق بمشروعية الدرع الصاروخى الذى رصدت له الولايات المتحدة الأمريكية ٨٠ بليون دولار. وهذا المشروع اعترضت عليه روسيا وغيرها من الدول الأوروبية، على أساس أن فيه مخالفة صريحة لأحكام المعاهدة الدولية الخاصة بخطر انتشار الصواريخ. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت على مشروعتها، بل وصرحت أنها تستطيع - بكل بساطة - الانسحاب من المعاهدة.

أما الموضوع الثانى فهو انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة كيوتو الخاصة بضبط المناخ العالمى. ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية وقعت على المعاهدة بعد ضغوط دولية متعددة، باعتبار أنها المصدر الرئيسى لانبعاث الغازات الضارة فى العالم، ونتيجة لإحساسها بأنها ستتكلف نفقات باهظة فى مجال تكييف مصانعها حتى تتفق مع المعايير العالمية المرغوبة. غير أن الولايات

المتحدة الأمريكية سرعان ما انسحبت من المعاهدة بعد تسلم الرئيس بوش الابن مقاليد الإدارة الأمريكية الجديدة. لقد كان الموقف الأمريكي فى كلتا القضيتين، درع الصواريخ ومعاهدة كيوتو، ترجمة عملية للاتجاه السائد فى السياسة الخارجية الأمريكية، وهو أن المصالح الأمريكية لها الأسبقية الكاملة على كل المصالح. ولا شك أن إشارت ليلى شرف الموفقة حول ممارسة "غطرسة القوة" بشكل مكشوف، مثل الكلام عن "تأديب" بعض الدول أو فرض العقوبات عليها، بالإضافة إلى تهميش دور الأمم المتحدة والعمل الخارجى خارج إطار الشرعية الدولية، كل ذلك يكشف عن مضامين السلوك الخارجى الأمريكى فى العقد الأخير.

ضد صراع الحضارات

وتميزت مداخلة الأستاذ طاهر المصرى بدعوته القوية إلى ضرورة عدم الانزلاق نحو صراع جديد فى العالم هو صراع الحضارات، الذى تروج له العديد من الجهات اليمينية والصهيونية فى الغرب والولايات المتحدة بالذات. وصراع الحضارات له صبغة دينية أكيدة، ويهم الأطراف اليهودية والصهيونية إبراز تلك الصفة حتى يصبح الغرب والمسيحية فى مواجهة الإسلام والعرب. وستكون فى صف الغرب بطبيعة الحال وسترسخ نفسها بوصفها قاعدته الأساسية فى المنطقة".

ويشير الأستاذ المصرى إلى الهجمة على الإسلام والعروبة عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر والتى قادتها إسرائيل والمؤسسات اليهودية والصهيونية فى العالم. وقد أخذت هذه الحملة - كما يقول - أبعادا خطيرة تؤثر على جاهزية الغرب فى الدخول فى صراع الحضارات.

ويخلص المصرى من عرضه إلى عناصر الصراع بين الغرب والشرق متفجره ومدمرة للجميع وقد تأخذ أشكالا متعددة. ويقرر "لنا فى التاريخ عبرة. فالقرن التاسع عشر كان قرن الصراع بين القوميات، وكان القرن العشرون قرن الصراع بين العقائديات، وليس

مستغرباً أبداً أن يكون القرن الواحد والعشرون قرن الصراع بين الحضارات أو الأديان".

أما الأستاذ سليم الحص في مداخلته الهامة فقد قرر أولاً أنه لا يعتقد أن السياسة الأمريكية تأخذ بأطروحة صدام الحضارات إلا في قضية فلسطين. "أما في القضايا الأخرى فكانت تحالفاتها ومصادماتها متنوعة ولا تتقف عند حدود الفصل بين الحضارات المفترضة".

وهذه فكرة هامة لا بد أن نتأملها. ذلك لأن كل الشواهد العملية تشير إلى أن الذي يوجه السياسة الأمريكية هو طابعها البراجماتي النفعي. ويدل على ذلك تحالفاتها مع دول إسلامية متعددة في عصر الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي. ومن هنا قد لا تصلح فعلاً أطروحة صراع الحضارات لتفسير السلوك الخارجي الأمريكي في الحقبة القادمة. إن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة لديها القدرة على تغيير أقنعتها بسرعة، بحيث تتحالف اليوم مع عدو الأمس، وبالعكس تتصادم في يوم آخر مع صديق الأمس. المسألة تتوقف على ادراك النخبة الحاكمة الأمريكية للمصالح الأمريكية في لحظة تاريخية محددة.

غير أن سليم الحص يشير إلى مسألة أخرى هامة، هي الفجوة الواسعة بين المبادئ التي تتنادى بها الولايات المتحدة داخلياً وبين ممارساتها على الصعيد الدولي. "إنها ترفع شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا تطبقها خارجياً إلا حينما يناسبها ذلك وبالكيفية التي تتفق مع مصالحها الآنية. وتشهد بذلك المواقف الأمريكية من الصراع العربي الإسرائيلي في تجلياته اللبنانية والسورية والفلسطينية حيث القرارات الدولية حبر على ورق وحيث القيم الإنسانية مطبقة بصورة انتقائية.

من العرض السابق يتضح أن شخصيات بارزة في النخبة العربية المثقفة تجمع - من خلال ممارسة التحليل الثقافي - على إدانة السلوك الخارجي الأمريكي ليس فيما يتعلق بالوطن العربي فقط، ولكن حتى بالنسبة إلى حلفائها بل والعالم كله، تحت تأثير غطرسة القوة، والإحساس أنها كقوة عظمى وحيدة قد امتلكت إلى الأبد فضاء الساحة الدولية.

قراءة استراتيجية للسلوك الخارجى الأمريكى

إذا كنا قدّمنا فى مقالنا السابق ونحن بصدد تحليل مناقشات ندوة "التطورات الأخيرة فى الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية" التى نظمها فى بيروت مركز دراسات الوحدة العربية فى الأول من أكتوبر الماضى، الرؤية النقدية لأعضاء الندوة للسلوك الخارجى الأمريكى فى مرحلة ما قبل سبتمبر وكذلك تحليلهم الثقافى الناقد له، فإننا نريد اليوم أن نعرض للقراءة الاستراتيجية العميقة للسلوك الأمريكى التى قدمها بعض أعضاء الندوة البارزين.

ولعل مداخلة الدكتور عبد الله بلقزيز أستاذ الفلسفة فى جامعة الحسن الثانى بالمغرب تعد نموذجاً لهذه القراءة الاستراتيجية اللافتة للنظر. وهو يبدأ بعبارة افتتاحية تحمل فى طياتها مفتاح تحليله للسلوك الأمريكى حين يقرر "لم تكن السنوات العشر الأخيرة التى أعقبت نهاية الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفيتى هى اللحظة التاريخية الفارقة التى فضحت السياسة الأمريكية، وألقت ضوءاً على رؤيتها للعالم ولللاقات الدولية، ولموقعها الذى أرادته متميزاً ورئيساً وحاكماً فيها. لكن هذه السنوات كانت - بالتأكيد - أفضل حيز زمنى أفصحت فيه الغطرسة الأمريكية عن نفسها وعن تطلعاتها الإمبراطورية التى جاوزت - فى مطالبها - كل أهداف إمبراطورية أخرى فى التاريخ الإنسانى!".

بعبارة أخرى أراد الدكتور بلقزيز أن يؤكد أن السنوات التى أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتى هى التى كشفت عن عمق الهيمنة الأمريكية على العالم بأسره، والتى سبق أن مارسها فى عصر الحرب

الباردة، حين قادت العالم الغربى "الحر" كما كان يطلق عليه فى حملة شرسة ضد الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية. وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية - كما يقرر الدكتور بلقزير - "باسم الخطر الشيوعى.. هيمنتها على سائر دول المنظومة الرأسمالية، فى المراكز والأطراف، وصارت قراراها السياسى، وأجبرتها على أن تتصوى فى إطار استراتيجيتها الدولية، بل فرضت عليها تبعية مطلقة على صعيد سياساتها الدفاعية، سواء تحت مظلة "حلف شمال الأطلسى" أو فى صيغة اتفاقات تعاون" عسكرى، وضعت أراضى وقواعد دول عديدة من العالم تحت تصرف العسكرية الأمريكية! وباسم الدفاع عن "العالم الحر" خاضت أمريكا حروبها العدوانية فى كل العالم، إما مباشرة كما فى كوريا وفيتنام، أو بالوساطة كما فى الصين وكوبا ومصر وفلسطين وسوريا وأنغولا ونيكاراجوا والشىلى .. إلخ، وأطلقت يد أجهزتها الاستخباراتية لهندسة الانقلابات العسكرية ضد النظم الوطنية والتحررية، ولدعم وتكريس الديكتاتوريات والفاشية فى دول الجنوب! وفى تقديرنا أن تركيز الدكتور بلقزير على التاريخ الواقعى للممارسات الأمريكية السياسية والعسكرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية مسألة بالغة الأهمية، لأنها ترصد المسيرة الأمريكية فى استمراريتها بالرغم من لحظات الانقطاع الخادعة والتي برزت فى بعض المراحل التاريخية. ويبدو مصداق ذلك فى انه حين انتهت الحرب الباردة، رفعت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان الرئيس جورج بوش الأب الدعوة لنظام عالمى جديد "لتأسيس وضع طبيعى فى العلاقات الدولية تحكمه الشرعية وسلطة القانون الدولى، وتستند فيه هذه العلاقات إلى مرجعية الأمم المتحدة. ثم سرعان ما تبين - كما يقرر الدكتور بلقزير - "أن الكوابح التى لجمت السياسة الأمريكية عن غرائزيتها فى حقب الحرب الباردة، انهارت تماما لتطلق تلك الغرائزية من كل عقال، ولترفع من معدل الشعور الظفراوى الأمريكى إلى حد جنونى!"

فى هذه الحقبة تصاعدت الاتهامات العربية للولايات المتحدة الأمريكية على أساسها أن تكيل بمكيالين وتطبق معايير مزدوجة فى مجال حقوق الإنسان، لأنها تتغاضى عامدة عن الخرق الإسرائيلى

المستمر واليومي لحقوق الإنسان الفلسطيني، في حين أنها ترفع عقيرتها منددة بخرق حقوق الإنسان في بعض بلاد العالم الثالث، وفي مجال الدول العربية على وجه الخصوص.

ومن هنا اكتشفت البشرية أن "النظام الدولي الجديد" ليس نظاما للتوازن في المصالح، أو نظاما لقانون دولي ترعاه الأمم المتحدة أو نظاما للسلم والاستقرار، وإنما هو نظام هيمنة القطب الأمريكى الواحد على سائر الأقطاب، ونظام التسلط السياسى والعسكرى القائم على السلطة المرجعية للحلف الأطلسى، ونظام الحرب المفتوحة ضد أية قوة تعترض على مشيئة البيت الأبيض، أو حتى تضع علامة استفهام على سياساته" لكل ذلك - يخلص عبد الله بلقزيز - ليس عبثا أو مصادفة أن يلتئم إجماع دولى عفوى اعتراضى ضد السياسة الأمريكية يتخذ أحيانا صورا صريحة، ويتخفى أحيانا أخرى وراء أقنعة متعددة.

ويدعم التحليل السابق نواف الموسوى مسؤول العلاقات الدولية في حزب الله بלבnan والذي يرى أن مفتاح فهم السلوك الخارجى الأمريكى يتمثل فى الهيمنة أو الانتقائية. وإن كان يلفت النظر بذكاء إلى أن ما يثار بين الفينة والأخرى من مقولات "صراع الحضارات" وما إلى لك من إثارة للعنصريات فى وسائل الإعلام، لا يعدو أن يكون جزءا من المناخ الذى تبنه الجهات المعنية بتنفيذ القرار الأمريكى. وهو يرى " أن تلك المقولات لا تعكس مناحى السياسات الأمريكية، فضلا عن أن تعكس حقائق الصراعات والنزاعات". وهو يحذر من الوقوع فى شرك تلك المقولات لأن الخوض فيها هو هدف الشرك المعد وهو إشغال النخب باهتمامات تصرف عن الاهتمام الرئيسى وإشاعة مناخات الضغط والتحريض فى الاتجاهين.

ويرصد معن بشور رئيس المنتدى القومى العربى فى لبنان صور ردود الفعل المختلفة لخطرة القوة الأمريكية ويوجزها فى صورتين. فى الصورة الأولى ويقصد بها على مستوى الحكومات والأنظمة حيث نجد أن انصياعا كاملا للأوامر الأمريكية هو الطابع الرئيسى لموقف العديد منها، وهو كما يقرر ".. وفر قوة استثنائية لواشنطن تفوق قوتها الناجمة عن انهيار الخصم الرئيسى لها فى مطلع التسعينات، كما

وفّر لهذه الأنظمة والحكومات قدرات كبيرة لممارسة أعلى درجات القمع والاستبداد بحق شعوبها في ظل غطاء أمريكي بالدرجة الأولى". أما الصورة الثانية من ردود الفعل فتبرز اعتراض شعوب متعددة على السياسات الأمريكية وفي مقدمتها الشعوب والجماهير العربية التي تختزن أعلى مشاعر الاحتقان والإحساس بالقهر والرغبة بالتحدي.. وهذه المشاعر هي المصدر الرئيسي لكل أشكال العنف والتمرد".

الدوائر الحضارية

ومن ناحية أخرى يركز المفكر الفلسطيني المعروف الدكتور أحمد صدقي الدجاني - كما هو معروف - في بحوثه المنشورة كلها - على الدوائر الحضارية في العالم اليوم كنقطة انطلاق لتحليله الاستراتيجي للموقف العالمي.

وهو يركز عصارة فكره في عدد من النقاط أبرزها:

١ - "استمرار أمريكا في اعتماد استراتيجية عدائية تجاه الأمة العربية ومشروع إنهاضها تقوم على عرقلة هذا المشروع والعمل على إفشاله".

٢ - ويشير إلى تركيز هذه الاستراتيجية بعد نهاية عصر الحرب الباردة على دائرة الحضارة الإسلامية باعتبارها العدو "بعد زوال خطر الشيوعية، وطرحت فكرة صدام الحضارات، وباشرت حملة ضد الإسلام بمساعدة الصهيونية، لدفعه بالإرهاب، وذلك في إطار حملة لتشويه الحضارة الإسلامية".

٣ - تبني الإدارات الأمريكية المتعاقبة سياسة دعم الكيان الإسرائيلي مادياً ومعنوياً.

٤ - الجهد الأمريكي المستمر لتحويل الكيان الإسرائيلي إلى أكبر قاعدة عسكرية خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

٥ - دعمت أمريكا السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي العربية المحتلة في حرب عام ١٩٦٧..

٦ - عملت أمريكا تنفيذاً لمتطلبات استراتيجيتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على إقامة "نطاق الشرق الأوسط" الإقليمي في دائرة

الحضارة الإسلامية ضمن إقامة "النظام العالمى الجديد" الذى رفع شعاره جورج بوش عام ١٩٩٠.

٧ - حاولت الولايات المتحدة فى نطاق سعيها لإقامة نظام الشرق الأوسط إلى محاولة فرض حل عنصرى لقضية فلسطين ينهى الصراع العربى الصهيونى، وهكذا عملت على إبرام اتفاق أوسلو بين "إسرائيل" وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الخاص لإقامة حكم ذاتى مؤقت فى الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك عام ١٩٩٣.

٨ - عملت الولايات المتحدة فى عهد الرئيس كلينتون لاستكمال خطوط هذا الحل العنصرى. وركزت فى عامها الأخير على الوصول لاتفاق بشأن الموضوعات الأربعة الخاصة بما سمي بالوضع النهائى، وهى الأرض بمياهاها والمستعمرات الاستيطانية وعودة اللاجئين الفلسطينيين والقدس.

٩ - تبنت إدارة جورج بوش الجمهورية خطوطا سياسية تنطلق من الاستراتيجية الأمريكية وتتفق مع سياسات الإدارات السابقة وأطلقت يد حكومة أرييل شارون لإنهاء الانتفاضة بالقوة.

١٠ - تابعت بريطانيا القيام بدورها المساند للسياسة الأمريكية بالكامل.

١١ - تشهد أمريكا فى الوقت الحالى تحركا مكثفا لما يعرف بالصهيونية المسيحية التى يؤمن بإقامة إسرائيل ودعوة اليهود إلى أرض الميعاد.

١٢ - تشهد الولايات المتحدة وبريطانيا على المستوى الشعبى فيهما بروز قوى تعارض استراتيجيتها الخاصة باعتماد القاعدة الاستعمارية الصهيونية ركيزة لهما والسياسات المنبثقة عن هذه الاستراتيجية. ومن هذه القوى الأمريكيون من أصل عربى والأمريكيون المسلمون من أصول أقدام مسلمة آسيوية وأفريقية.

ويخلص الدكتور الدجاني من تحليله المركز إلى انه "تستنتج مما سبق أن الولايات المتحدة وبريطانيا تستهدفان الأمة العربية بالعداء وتعملان على مواجهة مشروع إنهاضها. وهما فى هذه المرحلة من الصراع العربى الصهيونى تحاربان بقوة سعيها لتحقيق التحرير

والاستقلال، وتتنيان سياسة دعم الكيان الإسرائيلي قاعدة استعمار
استيطاني عنصري لهما في المنطقة".

ويختتم الأستاذ عصام نعمان الوزير اللبناني السابق مداخلات
أعضاء الندوة بصدد المحور الأول من محاورها بالتنبيه إلى أنه منذ
الحادي عشر من سبتمبر فإن تحديات كبرى تواجه العرب والمسلمين
في مطلع القرن الحادي والعشرين، ويتساءل ترى كيف ستكون
استجاباتهم لها؟ ويشير في تحليله للسلوك الأمريكي إلى المفكر
الأمريكي المعروف نعوم شومسكي وخصوصاً في كتابه "إعاقة
الديمقراطية" والذي يسرد فيه مسيرة الهيمنة الأمريكية من عام ١٩٥٠
حتى اليوم.

ما سبق خلاصات مركزة لأبرز مداخلات الندوة عن السلوك
الخارجي الأمريكي، التي واصلت حواراتها حول مؤشرات بناء أو
إقرار نظام حولي جديد. وقد تتاح لنا فرصة مقبلة لنطل على الرؤية
العربية للمقولات النظرية لهذا النظام ولممارساته الفعلية بعد الحادي
عشر من سبتمبر..

الإسلام والغرب

دعتنى كلية الآداب بجامعة عين شمس فى إطار موسمها الثقافى لإلقاء محاضرة يحضرها الأساتذة وطلبة الدراسات العليا موضوعها "الإسلام والغرب: إشكالية الموضوعية والنقد الذاتى" وقد رحبت بالدعوة لأسباب متعددة، لعل أهمها أهمية الموضوع المطروح، وخصوصا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، بالإضافة إلى علاقتى الوثيقة بعدد من أبرز أساتذة الكلية، والتى نشأت أساسا فى رحاب المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ عام ١٩٥٧ حيث تزامنا فى أنشطة بحثية متعددة.

وإذا كان الموضوع المقترح يمثل موضوعا للبحث والنقاش جرى الاهتمام به على أصعدة شتى وفى بلاد متعددة عربية وأجنبية، إلا أن التركيز على بعدى الموضوعية والنقد الذاتى يعد اهتماما جديدا فى هذا المجال.

وإذا حاولنا تفكيك هذا العنوان الفرعى لقلنا أن الموضوعية فى هذا المجال تعنى أمرين متلازمين: موضوعية صورة الغرب عن الإسلام والمسلمين، ومن ناحية أخرى موضوعية صورة المسلمين عن الغرب. بالنسبة للجانب الأول هناك مجالات متعددة للبحث التاريخى الذى يحاول تعقب لحظات التفاعل الأولى بين الغربيين والمسلمين، ونوع الإدراكات التى كونوها عن هؤلاء المسلمين، المختلفين عنهم ديانة وثقافة ولغة وعادات وتقاليده. وبالنسبة للجانب الثانى فإن هذه الدراسات التاريخية ذاتها لابد أن تدرس وتحلل إدراكات الأجيال الأولى من المسلمين عن الغرب والغربيين الذين يختلفون عنهم اختلافات شتى.

ولعل السؤال الذى ينبغى إثارته هنا: ماذا تعنى موضوعية الصورة عن الآخر؟

المشكلة الحقيقية فى إجابة هذا السؤال أنه لا بد أولاً أن نتعرض لمعنى الموضوعية. وهذا موضوع معقد فى الواقع، لأنه يمثل مشكلة نظرية ومنهجية كبرى شغلت العلم الاجتماعى منذ بداياته فى منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن. لقد كان التوجيه الرئيسى للمدرسة الوضعية فى علم الاجتماع والتي كان علمها البارز فى فرنسا عالم الاجتماع الشهير دور كايم أنه على الباحث - حين يتصدى لبحث ظاهرة أو مشكلة اجتماعية - أن يتحرر من أهوائه ونزعاته ويتعامل مع الظاهرة أو المشكلة باعتبارها واقعة اجتماعية، عليه أن يدرسها بحياد تام. غير أن الممارسة الفعلية للعلم الاجتماعى فى بلاد غربية متعددة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن أهواء الباحث ونزعاته، أو بعبارة أدق إيديولوجيته غالباً ما كانت تؤثر على طريقة وضع المشكلة والمناهج التى استخدمها لدراسته، ووسائل جمع البيانات، ونوعية عيناته، وأخيراً طريقته فى تحليل البيانات وتفسيرها.

وهناك أمثلة صارخة على عدم الموضوعية فى مجال دراسة الطبقات الاجتماعية وخصوصاً فى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك فى مجال علم الاجتماع، وفى مجال دراسة الذكاء فيما يتعلق بتأثير الوراثة أو التنشئة الاجتماعية من ناحية، وفيما يتعلق بارتفاع معدلات ذكاء البيض مقارنة بذكاء السود من ناحية أخرى، وذلك فى مجال علم النفس فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل الذى يشهد على صعوبة تحلى الباحث العلمى الاجتماعى بالموضوعية الكاملة وخصوصاً فى بحث الموضوعات الحساسة والشائكة، أن المسئولين فى الولايات المتحدة الأمريكية حين أرادوا تبنى سياسة اجتماعية رشيدة فيما يتعلق بالعلاقات بين البيض والسود فى المجتمع الأمريكى، والتي كانت عبر التاريخ الأمريكى الحديث علاقات متفجرة أدت إلى حرب أهلية فى لحظة من لحظات تطورها، لم يجدوا بداً سوى الاستعانة بباحث أجنبى لكى يقوم بدراسة شاملة لمشكلة السود الأمريكيين فى المجتمع الأمريكى، وذلك تقديراً منهم أن هذا الباحث الأجنبى لن يكون منخرطاً فى دائرة التحيز السائدة فى

المجتمع، ولن يكون بالضرورة من أنصار البيض أو السود. وتم اختيار باحث اقتصادى سويدي شاب لهذه المهمة البحثية البالغة الأهمية، وهو جونار ميردال الذى أصبح من بعد من أشهر علماء الاجتماع فى العالم، بعد أن نشر تقريره البحثى عن المشكلة التى كلف ببحثها وصدرت فى كتاب بعنوان: "معضلة أمريكية" وقد طبع منه أكثر من خمس وعشرين طبعة، لأنه فى الواقع يعد من كلاسيكيات البحث العلمى الاجتماعى فى القرن العشرين. ونشر ميردال بعد ذلك كتابا متعددة من أبرزها ثلاثيته الشهيرة: "دراما آسيوية" والتى تعد معينا لا ينضب فى مجال سوسيولوجيا التنمية فى العالم الثالث.

كيف حل جونار ميردال مشكلة الذاتية والموضوعية؟

استطاع ومنذ وقت مبكر حقا أن يصل بحدسه العميق إلى الحل الذى قد يبدو غريبا للوهلة الأولى، إلا انه يتطابق فعلا مع الوضع النظرى والمنهجى للعلم الاجتماعى الذى لا يتعامل مع مواد مصمتة شأن العلم الطبيعى، ولكنه على العكس من ذلك يتعامل مع البشر ومع المجتمعات والثقافات بكل ما تحفل به من تنوعات، وشرائح وطبقات، من شأنها أن تخلق عديداً من التوجهات الإيديولوجية فى المجتمع وخصوصا فيما يتعلق بالحرية السياسية من جانب والعدالة الاجتماعية من جانب آخر - ولا نبالغ لو قلنا أن موضوعى الحرية والعدالة كانا هما المحركان لتاريخ البشرية منذ البدايات الأولى للمجتمعات الإنسانية. ومن هنا كان من المنطقى أن يختلف الناس والمجتمعات اختلافات جسيمة فيما يتعلق بكيف يمكن ممارسة الحرية، وما هو السبيل لتحقيق العدالة.

لقد شهدنا فى مصر - على سبيل المثال - أن التحدى الأكبر الذى واجهه النظام الليبرالى والذى يمكن القول أنه بدأ مسيرة فعلية منذ صدور دستور عام ١٩٢٣ حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ كان هو مشكلة الحرية والعدالة. الحرية بالمعنى الواسع للكلمة كان معناها أساسا التخلص من الاحتلال الإنجليزى، بالإضافة إلى تحقيق الحرية السياسية الكاملة لمختلف فئات الشعب بغير قيود ولا حدود، أما العدالة فقد كانت تعنى فى المقام الأول العدالة الاجتماعية فى مجتمع زادت فيه الفجوة

الطبقية بين من يملكون ومن لا يملكون إلى درجة هددت السلام الاجتماعي.

وكان من الطبيعي أن تختلف الأحزاب السياسية والمتقنين المصريين اختلافات شتى حول الحرية والعدالة وكيف يمكن الوصول إليهما. في هذا الإطار يصبح الحديث عن موضوعية التناول السياسي أو العلمي لكل من أوضاع الحرية والعدالة في المجتمع يحتاج إلى تحديد. فماذا تعنى الموضوعية في موضوع العدالة الاجتماعية في هذا السياق التاريخي المحدد على سبيل المثال؟

كانت هناك دعوات للقيام بإصلاح زراعى محدد لترميم النظام الاجتماعي القديم حتى لا ينفجر تحت وطأة الصراع الطبقي الذي احتدم في مصر وخصوصا في الفترة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٢ ، وهناك على الطرف الآخر كانت هناك دعوات أكثر راديكالية تدعو للانقلاب الكامل على النظام القديم، والقيام بإصلاح زراعى شامل، وتأميم المصانع فى ضوء نظرية اشتراكية تعادى تطرف الملكية الفردية وتدعو إلى الملكية الاجتماعية.

فى ضوء هذه الأوضاع العملية التى يمكن أن تسود فى أى مجتمع وخصوصا فى لحظات التحول التاريخى، صاغ جونار ميردال نظريته البسيطة والنافذة معا "الموضوعية هى أن تعلن ذاتيتك منذ البداية!" وفى ضوء ذلك على الباحث العلمى الاجتماعى الذى يتبنى الماركسية كإطار معرفى له، أن يعلن ذلك منذ بداية بحثه، حتى يكون القارئ على بصيرة من انه سيطالع دراسة أو بحثا يتبنى المنظور الماركسى. وكذلك لو كان الباحث يتبنى الليبرالية كإطار مرجعى عليه أن يعلن ذلك منذ البداية.

غير أن الباحث حتى ولو لم يعلن عن "ذاتيته" بمعنى توجهه النظرى الأساسى منذ البداية، فإن القارئ المدرب صاحب النظرة الفاحصة يستطيع أن يكتشف المرجعيات الفكرية لصاحب الخطاب، وذلك فى ضوء تحليل المفاهيم والمصطلحات التى يستخدمها، بالإضافة إلى طريقة تفسير البيانات التى يجمعها. فليس هناك باحث ماركسى - على سبيل المثال - لا يستخدم مصطلحات الصراع الطبقي، أو يتحاشى الحديث عن طبقة المستغلين وطبقة البروليتاريا

التي يقع عليها الاستغلال. وفي نفس الوقت يتحاشى الباحث الليبرالي غير الماركسي استخدام مفاهيم الطبقة والصراع، ويتحدث بدلا من ذلك عن الشرائح الاجتماعية وتقريب الفوارق بين الطبقات.

لكل باحث علمي اجتماعي لغته، وهذه اللغة يمكن كشف شفراتها من خلال التحليل النقدي للمفهوم والمصطلح والمنهج ونظرية التفسير. في ضوء هذه المقدمات جميعا التي نخشى أن تكون قد طالت أكثر مما ينبغي، يمكن القول أن على كل طرف من الأطراف، المسلمون من ناحية (بالرغم من تعدد انتماءاتهم) والغربيون من ناحية أخرى (الذين أيضا يتوزعون على جبهة عريضة من التنوع والاختلاف) أن يكشف عن "ذاتيته" منذ البداية، إذا أراد الحوار عن العلاقات بين الإسلام والغرب. وهذه "الذاتية" تعني ببساطة الكشف عن الأفكار الأساسية التي كونها كل طرف عن الآخر. لقد ساد في الخطاب الاستشراقي الغربي على سبيل المثال ومنذ نشأة الاستشراق اتجاهات معادية للإسلام باعتباره ديناً قام وانتشر بحد السيف. فهل مازال الغربيون يعتقدون في صحة هذه المقولات القديمة أو لا؟ وهل مازالوا يعتبرون الإسلام ديناً يحض بطبيعة تعاليمه على العنف، أم أن نظرتهم له اختلفت الآن؟ وهل يعتقدون أن المسلمين المعاصرين ميالين للعنف والإرهاب؟

ومن ناحية أخرى هل مازال المسلمون المعاصرون يعتقدون أن الحضارة الغربية حضارة مادية تفتقر إلى الروحانيات، أو أنها كما يقول الخطاب الإسلامي المتطرف حضارة كافرة وملحدة؟ وهل مازالوا يعتبرون المجتمعات الغربية منحلة ويشيع فيها الفساد الأخلاقي؟

إن الكشف عن التوجهات الرئيسية لكل طرف من أطراف الحوار هو الخطوة الأولى في سبيل الوصول إلى موضوعية معقولة لصورة كل طرف عن الطرف الآخر، غير أن ذلك يستدعي بالإضافة إلى ذلك ضرورة ممارسة كل طرف للنقد الذاتي، الذي يبرز الشجاعة الأدبية المطلوبة في مجال الاعتراف بالأخطاء الثقافية في التعامل مع الآخر.

وفي هذا المجال لا يكفي الاعتراف بالأخطاء، كما قرر مرة جان بول سارتر في كتابه "نقد العقد الجذلي"، وإنما ينبغي تكييفها وإعطائها الوصف الصحيح.

اكتشاف الآخر

منذ عصر الفتوحات الإسلامية الذي دفع بجيوش المسلمين إلى قلب أوروبا بدأت عملية اكتشاف الآخر تأخذ أبعاداً متعددة، وتنتقل من المشاهدات السطحية والانطباعات السريعة إلى محاولة النفاذ إلى عمق ثقافة الآخر للكشف عن نسق القيم الذي يعتنقه، وانعكاساته على السلوك الإنساني في حالة الحرب وحالة السلم على السواء. وتزخر المكتبة العلمية الغربية بمراجع موثقة عن ادراكات كل طرف للآخر، ونعني إدراك المسلمين للغرب وإدراك الغربيين للمسلمين.

وفي هذا المجال يبرز على وجه الخصوص كتاب المستشرق اليهودي الشهير برنارد لويس "الاكتشاف العربي لأوروبا" ويتميز باعتماده أساساً على ما ورد في كتابات المؤرخين العرب الذين سجلوا بشكل دقيق إدراكاتهم للغربيين وقيمهم وسلوكهم. وفي الجانب المقابل تتميز كتابات كلود كاهن المؤرخ الفرنسي والأستاذ بالسوربون، وله كتابات عميقة حقاً عن إدراك الغربيين للمسلمين والذي تشكل نتيجة التفاعل الحضاري العميق.

غير أنه يمكن القول أن عملية اكتشاف الآخر تجددت في العصر الحديث بمناسبة الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت، الذي لم يجرى باعتباره غازياً فقط، ولكن - بالإضافة إلى ذلك - باعتباره مستكشفاً، فقد حضر إلى مصر ومعه مجموعة منتقاة من العلماء في كل فروع العلم، بالإضافة إلى إحضاره مطبعة لكي يطبع منشورات الحملة، بالإضافة إلى خطبه السياسية الموجهة للمصريين.

ويبدو أن نابليون خطط منذ البداية للقيام بأوسع وأعمق دراسة في عصره عن مصر، مما يدل على اهتمامه الشديد بوضعها الاستراتيجي الفريد وموقعها في خطته الاستعمارية للسيطرة على الشرق. وهكذا خرجت إلى العالم هذه الموسوعة الفريدة ونعني كتاب "وصف مصر" بأجزائه المتعددة، والتي تضمنت وصفا دقيقا للثقافة المصرية والمجتمع المصري آنذاك.

والحملة الفرنسية بما قامت به من جهود علمية "لاكتشاف الآخر" ونعني المسلمين والمصريين، أثارت في الواقع جدلا محتدما يتعلق بموضوع آخر وإن كان بالغ الأهمية، ويتعلق ببداية التحديث في المجتمع المصري. ذلك أن الحملة بالرغم من أنها لم تعمر سوى ثلاث سنوات، إلا أنها اعتبرت لدى عديد من المستشرقين بل ومؤرخي الفكر المصريين أنها هي التي حركت بحيرة المجتمع المصري المملوكي الراكدة، وأطلقت شرارة التحديث، بحكم خطابها العصري الذي يتحدث عن الجمهورية والدستور والقانون والمواطن. بالإضافة إلى انبهار النخبة المصرية ومن بينهم مشايخ الأزهر بالتقدم العلمي والتكنولوجي الفرنسي من خلال زياراتهم لمعامل الحملة الفرنسية، والتي حرص الفرنسيون أنفسهم على أن تتم بشكل دوري، لإبهار المصريين واثبات تقدمهم الحضاري.

كان التيار الغالب لدى المستشرقين ومؤرخي الفكر المصريين هو أن الحملة الفرنسية هي التي شكلت بداية التحديث في مصر والذي بدأ بالتدريج عقب رحيل الفرنسيين. غير أنه برز في العقود الأخيرة تيار آخر مضاد يتزعمه المؤرخ الماركسي الأمريكي بيتر جران، والذي دافع عن فكرة مضادة مفادها أن الحملة الفرنسية كانت إجهاضا في الواقع لموجة تحديثية وطنية مصرية وأصيلة نبعت من داخل المجتمع المصري. ويدلل على ذلك بدراسته للنصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث خلص من دراسة عدد كبير من المخطوطات، بالإضافة إلى الدراسة المتأنية للوقائع، إلى أنه حدث في مصر في هذا الوقت صعود لطبقة رأسمالية تجارية متتورة، ورافق هذا الظهور عملية إحياء فكري وعلمي وثقافي، كان من رموزها البارزة الزبيدي صاحب "تاج العروس" والشيخ حسن العطار والذي درس حياته دراسة

مستقيضة. ومما له دلالة أن الشيخ العطار الذي أصبح من بعد شيخا للأزهر هو أستاذ زفاعة رافع الطهطاوى، وهو الذى طلب منه أن يسجل ملاحظاته عن فرنسا والمجتمع الفرنسى حين أوفده محمد على ليكون إماما لبعثة الدارسين المصريين الذى ذهبوا لتلقى العلم، وهكذا ظفرنا بكتابه الثمين "تخليص الإبريز فى وصف باريز".

وهكذا فى مقابل كتاب وصف مصر الذى حاول فيه علماء الحملة بتكليف من نابليون "اكتشاف الآخر" جاء كتاب الطهطاوى محاولة وإن كانت فردية ولا يمكن أن تقارن بجهود كتيبة العلماء الفرنسيين من كل التخصصات لاكتشاف الآخر الفرنسى. ولا شك أن كتاب الطهطاوى كان له - بما زخر به من مشاهدات وملاحظات وتحليلات بالغة الذكاء - دورا أساسيا فى تعريف النخبة المصرية بالمجتمع الفرنسى، من زاوية النموذج المعرفى الذى ينهض على أساسه، والذى استند فى الواقع إلى مشروع الحداثة الغربى، والذى كان شعاره الأساسى أن "العقل هو معيار الحكم على الأشياء". ذلك لأن فرنسا - مثلها مثل عديد من الأقطار الأوروبية فى هذا الزمان - كانت قد قطعت مع الكنيسة بكل تراثها فى الاستبداد والتحكم باسم النص الدينى على مصائر البشر، ورفعت شعار العلمانية بمعنى الفصل بين الدين والدولة. واهتم الطهطاوى بالإضافة إلى ذلك بوصف النظام الدستورى الفرنسى وتوقف طويلا أمام فكرة "الدستور" باعتبارها عقدا بين الحاكم والمحكوم، وركز على مبدأ سيادة القانون، والمواطنة من حيث الحقوق والواجبات الملقاة على عاتق المواطنين.

والتحليل النقدى الدقيق لكتاب الطهطاوى من شأنه أن يكشف عن استراتيجية الكتابة عنده، والتي تتمثل فى محاولة إلbas بعض الأفكار الفرنسية عمامة إسلامية تتمثل فى التدليل على صدق بعضها عن طريق المشابهة مع بعض المبادئ الإسلامية، ويسوق لذلك بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

كان الطهطاوى فى الواقع مضطرا إلى "تهريب" بعض المعانى لأنه كان مدركا أنه يكتب لمجتمع تقليدى ليس من السهل عليه أن يتقبل بعض الأفكار الفرنسية.

كانت رحلة الطهطاوى فى الواقع علامة على تجديد عملية اكتشاف الآخر فى العصر الحديث من قبل المسلمين والعرب، والذين جعلوا الغرب قبلة لهم، باعتبار أنه كان يمثل فى الواقع النموذج الحضارى المتكامل للتقدم.

ومما يلفت النظر أن هناك رحلة أخرى قام بها شيخ أزهرى آخر إلى روسيا فى ظروف معينة، بناء على طلب الدولة الروسية التى رغبت فى الاستعانة بجهود عالم أزهرى مصرى لتدريس اللغة العربية ومبادئ الإسلام فى المعاهد العلمية الروسية. وهكذا وقع الاختيار على الشيخ محمد عياد الطنطاوى والذى ولد فى إحدى القرى التابعة لطنطا، والذى درس فى القاهرة، واختلط بالأجانب وأصبح مشهورا بينهم. وحين تقرر ذهابه إلى روسيا قابله محمد على وطلب منه أن يتعلم اللغة الروسية حتى يتعرف المصريين على جوانب التقدم عند الروس، وأعطاه خطابا مهورا بإمضائه يتضمن موافقته على سفره.

ومن المهم أن نعرف أن الشيخ الطنطاوى كان صديقا للطهطاوى وبينهما رسائل متبادلة. وقد كتب الشيخ الطنطاوى عن رحلته إلى روسيا كتابا عنوانه "تحفة الأذكياء بأخبار بلاد روسيا"، رحلة الشيخ الطنطاوى إلى البلاد الروسية ١٨٤٠ - ١٨٥٠. وقد نشر الكتاب وقدم له أستاذ أردنى من جامعة اليرموك هو الدكتور محمد عيسى صالحية، وذلك فى عمان عام ١٩٩٢، ونشرته مؤسسة الرسالة. غير أن كتاب الطنطاوى لا يرقى فى الواقع إلى كتاب الطهطاوى، بالإضافة إلى أنه ظل مجهولا لفترة طويلة، وهكذا لم يقدر له أن يلعب دورا فى مجال اكتشاف الآخر "الروسى" هذه المرة، ولم يؤثر فى إدراك النخبة المصرية.

لقد حرصنا على الإشارة إلى جهود الطنطاوى لتأكيد أن عملية اكتشاف الآخر كانت نشطة فى بداية النهضة العربية الحديثة، ويشهد على ذلك أن أجيالا متتابعة من "الرحالة العرب" ذهبوا إلى الغرب وأقاموا فى بلاده وعادوا وكتبوا عن مشاهداتهم وتحليلاتهم للمجتمع الغربى.

ولعل أفضل مرجع فى هذا الصدد هو كتاب الأستاذة اللبنانية نازك سابا يارد "الرحالون العرب وحضارة الغرب فى النهضة العربية

الحديثة"، المنشور في بيروت، مؤسسة نوفل، عام ١٩٧٩. والكتاب كان رسالتها للدكتوراه.

وقد طبقت الباحثة منهجا مبتكرا، لأنها اختارت أن تقسم عملية الاكتشاف العربى للآخر إلى حقب تاريخية متتابعة، وقررت دراسة خطاب هؤلاء الرحالة العرب الذين ينتمون إلى أجيال مختلفة وأديان مختلفة، فبينهم المسلم وفيهم المسيحي، وكان ذلك إدراكا ثاقبا منها أن نظرة الرحالة المسلم قد تختلف عن نظرة الرحالة المسيحي في تركيزه على بعض قيم أو جوانب المجتمع الغربى.

وهكذا يمكن القول أن الغربيين من ناحية والمسلمين والعرب من ناحية أخرى حاول كل طرف منهما أن يكتشف الآخر بطرق متعددة، وبعض المحاولات كانت علمية خالصة كما كان الحال بالنسبة لكتاب وصف مصر، وهناك محاولات أخرى اعتمدت على الوصف والمشاهدة وتسجيل الانطباعات، وفي أحسن حالاتها كانت تتضمن تحليلات رصينة مبنية على ثقافة جيدة. وقد يكون من المهم أن نعرف بشئ من التركيز المجالات المتعددة التى لفتت أنظار الرحالين العرب من مختلف الأجيال فى المجتمع الغربى المتقدم، والذي كان يمثل نموذج التقدم الحضارى، الذى طمح هؤلاء الرواد فى أن يصوغوا على غرارهم نموذجا حضاريا إسلاميا أو عربيا.

ولا شك أن الدراسة النقدية لكتابات هؤلاء الرواد من شأنها أن تكشف عن مدى موضوعيتها فى الاقتراب من ثقافة الآخر. وفى هذا المجال نستطيع أن نرصد تأثير الخلفية الشخصية لكل رحالة على أحكامه عن الغرب.

ومن هنا تتبغى التفرقة بين الوقائع التى يسجلها الكاتب وأحكامه التقييمية. ومن ناحية أخرى من المهم رصد الصور النمطية الثابتة التى يكونها الرحالة عن الغربيين ومقارنتها بمحكات واقعية للكشف عن جوانب التحيز وأبعاد الموضوعية.

ونفس هذه الملاحظات تنطبق على كتابات الرحالة الغربيين عن البلاد العربية والإسلامية والتى هى أيضا خليط من الموضوعية والتحيز.

رؤى شرقية ومفاهيم غربية

تثبت الشواهد التاريخية والأعمال الفكرية والأدبية أن رحلة أجيال متعددة من المفكرين والساسة العرب إلى مختلف البلاد الغربية كانت هى أداتهم الرئيسية لاكتشاف الآخر. وتبدو أهمية الرحلة فى أنها تختلف اختلافا أساسيا عن مجرد "القراءة" عن أحوال الآخرين. فالرحلة بحسب التعريف تتضمن المشاهدة المباشرة بالإضافة إلى القراءة فى مصادر الفكر الأوروبى بلغاته الأصلية، وليس عن طريق الترجمة التى قد تكون أحيانا تشويها للنص، أو انتقائية لا تقدم النصوص كما كانت فى الأصل.

وقد ذكرنا فى مقالنا الماضى "اكتشاف الآخر" أن الباحثة اللبنانية الدكتور نازك سابا يارد وكتابها الهام "الرحالون العرب وحضارة الغرب فى النهضة العربية الحديثة" (بيروت، مؤسسة نوفل، ١٩٧٩) هى المرجع الفريد الذى رصد وحلل الصراع بين رؤى الرحالة العرب، والنظريات والممارسات الغربية التى كانت سائدة فى الحقب التاريخية التى قاموا فيها برحلتهم إلى الغرب.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الباحثة قسمت الرحالين العرب حسب الحقب التاريخية التى قاموا فيها برحلاتهم إلى الغرب. الحقبة الأولى من عام ١٨٢٦ حتى عام ١٨٨٠، والحقبة الثانية من عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩١٨، والحقبة الثالثة والأخيرة ما بين الحربين العالميتين. وحرصت فى اختيارها للرحالين فى كل حقبة على أن يضموا بين صفوفهم رحالين مسلمين ورحالين مسيحيين، على أساس أن نظرة الرحالة المسلم قد تختلف - نتيجة لأسباب شتى - عن نظرة الرحالة المسيحي.

وقد اختارت نازك سابا يارد أربعة رحالين في الحقبة الأولى وهم: رفاعة رافع الطهطاوى المصرى (١٨٠١ - ١٨٧٣)، وخير الدين التونسي (١٨١٠ - ١٨٩٠) وأحمد فارس الشدياق اللبناى (١٨٠٤ - ١٨٨٧) وفرنسيس مراش الحلبى (١٨٣٦ - ١٨٧٣).

ويضيق المقام بطبيعة الحال عن التعريف المفصل لكل شخصية. ولذلك نقنع ببعض الإشارات الضرورية. رفاعة الطهطاوى غنى عن التعريف فهو رائد الفكر العربى الحديث، الذى أوفده محمد على إماما لبعثة الدارسين فى فرنسا، وكتب ملاحظاته عن الغرب فى كتابه الشهير "تخليص الإبريز فى وصف باريز" (للكتاب تحقيق ممتاز ودراسة هامة للدكتور محمود فهمى حجازى).

أما خير الدين التونسي فهو من رجال الدولة التونسية البارزين، وطوف فى آفاق الغرب وزار بلاداً غربية متعددة بتكليف من أحمد باى تونس (١٨٣٧ - ١٨٥٥) وسجل ملاحظاته عن الغرب فى كتابه الشهير "أقوم المسالك فى معرفة أحوال الممالك".

أما أحمد فارس الشدياق فهو أديب فى المقام الأول سجل ملاحظاته عن الغرب فى كتابه "المخبأ فى فنون أوروبا" كما أنه سجل فصولا عدة من سيرته الذاتية فى كتابه "الساق على الساق فيما هو الفاريق".

أما فرنسيس بن فتح الله مراش فهو كاثوليكي حلبى، سافر عام ١٨٦٦ ليدرس الطب وأقام فيها حوالى سنتين، ثم عاد إلى حلب وفى هذه المرحلة كتب "رحلة إلى باريس" التى سجل فيها ملاحظاته عن الغرب.

العيون الشرقية والحضارة الغربية

التفتت نازك سابا يارد بذكاء إلى أن جميع هؤلاء الرحالين العرب نظروا إلى الحضارة الغربية بعيون شرقية، مستندين فى ذلك إلى موروثهم التاريخى الحضارى والفكرى والدينى، مما أدى إلى صراع فكرى وحضارى بين أفكارهم والأفكار الغربية فى بعض الأحيان. وهذا الصراع مرده أحيانا إلى عدم قدرتهم على تقديم النموذج المعرفى الغربى كما هو، والذى كان يقوم أساسا على أن العقل هو محك الحكم

على الأشياء وليس النص الدينى، لأنهم كانوا يوجهون خطابهم إلى مجتمعات عربية تقليدية مازالت سطوة الدين فيها بالغة القوة. وقد عمد بعضهم - كما فعل الطهطاوى - إلى "أسلمة" بعض الأفكار الغربية، إن صح التعبير، من خلال التقريب بينها وبين بعض المبادئ الإسلامية حتى ييسر قبول مواطنيه لهذه الأفكار. وأحيانا قام الصراع لأن التراث الدينى الإسلامى والمسيحى كان يقف أحيانا حائلا بينهم وبين قبول بعض الأفكار الغربية.

وأيا ما كان الأمر فإن نازك سابا يارد تفرد فقرتين لتحليل رؤية الرحالين الأربعة للغرب، الفقرة الأولى عن بواذر اتصالهم بمبادئ الثورة الفرنسية، والثانية عن صراعهم مع أفكار الحرية والمساواة. وفى تقديرنا أن تأثير مبادئ الثورة الفرنسية على المفكرين العرب عموما من قام بالرحلة منهم إلى الغرب ومن لم يقم كان قويا غلبا. فقد فتحت لهم هذه المبادئ آفاقا واسعة للتفكير فى مبادئ جديدة من شأن الأخذ بها نقل مجتمعاتهم الراسفة فى أغلال الاستبداد إلى آفاق الحرية والتقدم. وسنعتمد فى عرضنا لهذين الموضوعين أساسا على كتاب الباحثة اللبنانية المرموقة.

تقرر نازك سابا يارد أن الفكر الإسلامى الكلاسيكى سبق له أن بحث فى الحرية بمعناها الفردى والاجتماعى والميتافيزيقى والصوفى. وتشير إلى أن بعض الفلاسفة أمثال الفارابى والغزالى بحثا معنى الحرية، ولكن هذه الحرية كانت مختلفة عن الحرية السياسية والمدنية بالمفهوم الغربى الحديث. وتقرر أن الفكر الإسلامى لم يتعرف إلى هذه الحرية على الأرجح إلا بعد الثورة الفرنسية. وتستدل على ذلك أنه يتضح من مؤلفات الجبرتى وعبد الله الشرقاوى والأمير حيدر الشهابى ونقولا الترك، أنهم جميعا عرفوا مبادئ الثورة الفرنسية وطابعها العلمانى العقلانى.

أما الجيل اللاحق، جيل الطهطاوى وخير الدين والشدياق ومرآش فقد شاهدوا عن كثب ما حققته هذه الثورة، بل وقرأوا بعض مؤلفات فلاسفتها الفرنسيين.

وقد وضحت المؤثرات الغربية فى موقف الرحالين من الحرية والمساواة فى مؤلفاتهم عن رحلاتهم إلى الغرب. فقد وصف

الطهطاوى مثلاً ثورة الشعب الفرنسى على الملك شارل العاشر سنة ١٨٣٠، لأنه خالف الدستور، وترجم مواد هذا الدستور مبينا ما تنص عليه من تساوى المواطنين جميعاً إزاء القانون وفى الحقوق والوظائف والرتب. وأوضح أنها تكفل حرية الفرد وحرية الملكية الفردية وحرية العبادة، والقول والكتابة، والطبع والنشر "بشرط ألا يضر ما فى القانون".

ومن ناحية أخرى أبرز خير الدين التونسى أن الثورة الفرنسية نقلت الإنسان إلى مجتمع جديد زالت فيه العبودية وحقق الحرية والمساواة إزاء القانون.

وقد حاول الطهطاوى وخير الدين أن يثبتا أن الحرية والمساواة ليستا غريبتين عن العرب والإسلام. وحاول رفاة على وجه الخصوص أن يقرب فكرة الحرية السياسية والاجتماعية الغربية فى فكرة "العدل" التى نصت عليها الشريعة.

غير أنهما من ناحية أخرى، أغفلا كل ما يناقض الحرية والمساواة فى الإسلام، ولذلك لم يتعرضا على الإطلاق لقضية الرق، ولم ينتقدا بيع الرقيق الذى كان شائعاً فى عصرهما.

غير أن الشدياق ومراش هاجما الرق هجوما عنيفاً. وهنا يبدو الاختلاف بين رؤية الرحالة المسلمين والرحالة المسيحيين. وفى نفس الوقت رفض كلا من الطهطاوى وخير الدين مفهوم الحرية الغربى الذى لا تحده حدود، وبذلك لم يقبلا الأسس الفلسفية التى تستند إليها حرية الثورة الفرنسية. فالإسلام - كما تقرر نازك - يؤكد أن حرية الإنسان محدودة، ولا سلطة حقيقية إلا عليه وحده. ولذلك رفضا سيادة الإنسان وإحلال سلطة العقل البشرى محل السلطة الإلهية.

ومن هنا تخلص الباحثة إلى حكم هام حين تقرر أن الطهطاوى وخير الدين المسلمان بالرغم من أنهما "عرفا الحقائق التاريخية والاجتماعية والسياسية التى سببت الثورة الفرنسية، لم يبيينا أساسها الفلسفى ولا إلام ترمز أو دلالتها بالنسبة لمجرى التاريخ العالمى، إذ يناقيا هذا مبادئ الإسلام الدينية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن أن ثقافتهما لم تؤهلتهما لتحليل التاريخ تحليلاً فلسفياً".

أما مراش المسيحي فلم يختلف موقفه من الحرية عن موقف أدباء الثورة الفرنسية. إلا أنه أيضا أراد أن يوفق بين دينه والحرية التي آمن بها، فقرر في كتابه "غابة الحق" أن مملكة الحرية لم تقم إلا منذ قيام مملكة الروح القديمة، والدين يحتل مكانة أساسية في هذه المملكة الروحية".

أما الشدياق فقد إتخذ صراعه الفكري من فكرة الحرية الغربية صورة تختلف عن الرحالة الثلاثة، إذ قرر أن "الحرية إنما تكون حميدة مفيدة إذا ما روعي فيها مصلحة عمومية على أخرى خصوصية لا بالعكس". وأفاض في شرح أن مساوئ الحرية قد تكون أكثر من حسناتها.

من العرض السابق الذي اعتمدنا فيه أساسا على كتاب نازك سبابا يارد يتبين أن رحالة الحقبة الأولى سواء كانوا من المسلمين أو المسيحيين، قد تأثروا جميعا بمبادئ الثورة الفرنسية من خلال مشاهداتهم الواقعية وقراءاتهم المباشرة في مصادر الفكرية في لغاتها الأصلية.

ومن الطبيعي أن يختلف تأثر كل رحالة منهم عن الآخر، وضعا في الاعتبار خلفيته الثقافية، ودرجة انفتاحه الفكري على الآخر، وقدرته على استيعاب الأفكار الغربية، والتي نشأت في سياق اجتماعي وتاريخي مغاير للسياق الذي جاء منه. ومن هنا - كما أشرنا - إن كانوا جميعا تأثروا بهذه المبادئ الثورية في عصرها والتي أثرت في مجمل بلاد العالم الغربي، إلا أنه كان لكل منهم تحفظاته على بعض المبادئ، أو على اتساع نطاقها بصورة رأوها غير مقبولة في ثقافتهم، أو في المعارضة الصريحة لبعضها مع مبادئ دينية مستقرة، وسواء كانت هذه المبادئ إسلامية أو مسيحية.

أردنا من هذا العرض الوجيز أن نتبين أن اكتشاف الآخر ليس عملية سهلة ميسورة، بل إنها تتطوى على إشكاليات معرفية كبرى، وعلى مشكلات واقعية جسيمة.

ينطبق ذلك على بداية عصر النهضة العربية، كما ينطبق على اكتشاف الآخر الآن. وكأن مرور التاريخ لم يقض بعد على العواطف المتأججة، ولا على جوانب التحيز في رؤية الآخر. هذا التحيز الذي يشترك فيه - للأسف الشديد - الغرب والشرق على السواء.

تشكيل الوعي القومى وبلورة الحس الوطنى

هل يمكن أن تتطور الحضارات فى انعزال عن بعضها البعض، أم أن التفاعلات الثقافية العميقة بينها شرط أساسى للتطور؟ تقول سجلات التاريخ إجابة على هذا السؤال المحورى أنه ليست هناك حضارة تطورت أساليبيها، وأعادت تشكيل رؤاها عن العالم بما يتناسب مع إيقاع العصر، وما يتطابق مع منطق الحقبة التاريخية، إلا من خلال تواصلها الإيجابى مع حضارات الآخرين. ولعل المثال الأبرز فى العصر الحديث هو تجربة اليابان، التى لم يتح لها أن تسعى فى مضمار التقدم إلا من خلال تفاعلها مع الحضارة الغربية، واقتباسها أساليبيها، واستخدامها أدواتها، وإن كان فى سياق حرصت فيه النخبة اليابانية على أن توفق توفيقا خلافا بين الأصالة والمعاصرة. وإذا ذكرنا اليابان فلا بد أن نذكر مصر بالضرورة، ذلك لأنها سبقت اليابان فى مجال التحديث بأكثر من عقدين من السنين، غير أن اليابان أكملت الشوط، وأصبحت رائدة حقا فى عديد من ميادين العلم وحقول التكنولوجيا، غير أن مصر تعثرت نتيجة أسباب شتى ليس هنا مقام الإفاضة فيها.

غير أن حالة مصر تستحق التوقف عندها فى هذا المقام قليلا، نظرا للجدل الذى أثير حول بدايات التحديث فيها، وهل كان للحملة الفرنسية بقيادة نابليون دور حاسم فيه، أم أن الحملة - كما قال بعض المؤرخين - أجهضت نهضة وطنية اقتصادية وثقافية قادتها طبقة رأسمالية تجارية مصرية متنورة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر؟

وفى تقديرنا أن هذا الحكم السلبي على التأثيرات الثقافية للحملة الفرنسية قد يتناقض مع القانون الحضارى العام الذى صغناه فى صدر المقال، وأكدنا فيه أن الحضارات لا تتقدم بغير التفاعل الثقافى العميق مع حضارات أخرى. وفى ضوء ذلك نذهب إلى أن تأثير الحملة الفرنسية وإن بدا خافتا فى البداية لم يلبث أن تعمق بعد الاحتكاك المباشر للنخبة الفكرية المصرية مع ثقافة الغرب. ولعل رفاعة الطهطاوى يعد النموذج البارز للتفاعل الحى الخلاق بين الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية. ليس الطهطاوى فقط، ولكن معه أيضا كوكبه من المفكرين والأدباء، ذكرنا منهم من قبل خير الدين التونسي، وفرنسيس مراثى، وأحمد فارس الشدياق.

الأمة والوطن والقومية

وفى مجال الصراع فى الفكر السياسى بين المفاهيم التى كان يعتنقها الرحالة الأربعة وما شاهدوه فى الغرب من مفاهيم أخرى وممارسات ثرية ومتنوعة، فقد لفت نظر هؤلاء الرحالة الرواد ثلاث قضايا رئيسية فى مجال الفكر السياسى وهى قضية الأمة والوطن والقومية. غير أنهم اهتموا أيضا بقضية الدولة ونظام الحكم وأخيرا قضية القانون والشرعية.

وقبل أن نخوض فى التحولات الفكرية التى أصابت الرحالة الأربعة بعد احتكاكهم بالمفاهيم الغربية ومشاهداتهم للممارسات الواقعية، ينبغى أن نلفت النظر إلى أن الحديث والنقاش والجدل حول مفاهيم الأمة والوطن والقومية لم يتوقف منذ عهد الطهطاوى وزملائه حتى الآن! فمازلنا فى الوطن العربى نختلف اختلافات شتى حول هذه المفاهيم وفقا للإيديولوجيات التى يتبناها كل واحد منا. فالعروبي يتشبه بمفهوم الأمة العربية الواحدة، غير أن الإسلامى لا يقبل هذا الانتماء الضيق، ويركز على أننا أمة إسلامية واحدة، وقد يتطرف بعض الإسلاميين ويدعون إلى استعادة نظام الخلافة الإسلامية من جديد، وتنصيب خليفة إسلامى واحد يحكم المسلمين جميعا المتوزعين على قارات العالم. ويرفض الإسلاميون أيضا فكرة الوطن ويعتبرونها

أضيق من أن تسع مفهوم الأمة الإسلامية. ويجاريهم في ذلك العروبيون الذين يضيقون ذرعا بما يطلقون عليه "الدولة القطرية"، ويعتبرونها هي أس المصائب والعقبة أمام تحقق الوحدة العربية!

ومعنى ذلك أن مرور أكثر من قرن من الزمان لم يحسم خلافاتنا حول الأمة والوطن والقومية، ولذلك لا ينبغي أن نندهش كثيرا لتخلف المسيرة العربية في مجال التقدم، مادامنا مازالنا نختلف حول الأساسيات التي ينبغي أن تشكل الوعي السياسي العربي الإيجابي الفعال الذي لا بديل له إن أردنا أن نخوض معركة التقدم، وهي فعلا معركة بكل ما في هذه الكلمة من معنى. إذ أنها تفترض حشد القوى الحية في الأمة وفق رؤية استراتيجية واضحة، والنزول إلى ميدان الممارسة في ضوء "تكتيكات" فعالة، قادرة على تحقيق الأهداف القومية التي تم الاتفاق عليها سلفا.

وإذا رجعنا إلى كتاب "الرحالون العرب وحضارة الغرب في النهضة العربية الحديثة" للباحثة اللبنانية نازك سابا يارد الذي نعتبره في هذا المجال المتن الذي نهتمش عليه، لوجدناها تعرض عرضا مشوقا ودقيقا لعمليات الصراع الفكري التي دارت في أذهان الطهطاوي وخير الدين التونسي وفرنسيس مراش وأحمد فارس الشدياق، فيما يتعلق بالمفاهيم الغربية الجديدة التي احتكوا بها، وهي مفاهيم الأمة والوطن والقومية.

وذلك - كما تقول - لأن الإسلام والذي كان نظامه هو السائد في عصر الخلافة العثمانية لا يفصل بين الديني والدنيوي، لأنه نظام مدني جامع لأفراد الأمة الإسلامية. وقد استمرت نظرة المسلمين التقليدية إلى الدولة حتى القرن التاسع عشر، على أن الدولة هي الأمة الإسلامية. وتقول نازك أنه يلوح أنهم لم يعرفوا "القومية" أو "الوطنية" بالمفهوم الغربي الذي كان شائعا في بلاد أوروبا التي زاروها.

لكل ذلك واجه الجيل الأول من الرحالة وعلى رأسهم الطهطاوي وخير الدين التونسي، مشكلة التنازع بين مفهومي الأمة الإسلامية والوطن. ولم يكن التخلي عن الإيمان بالأمة الإسلامية والإيمان بالوطن مسألة هينة ميسورة، ومن هنا ما نلاحظه من تذبذب

لدى الطهطاوى فى مؤلفاته المتعددة بين المفهومين الإسلامى والوطنى.

ونجد أيضا فى كتابات خير الدين التونسى إيمانا عميقا بالأمة الإسلامية التى تجمع بين أبنائها وحدة الدين وبالخلافة الإسلامية، ولعل موقفه من تأييد الخلافة الإسلامية يرجع إلى تقديره أنها تحمى المسلمين من مطامع الدول الغربية. غير أنه فى مواضع أخرى يعترف بأن الدين قد لا يكون الرابط الأوحد بين أفراد الرعية، إذ لا بد من رابطة الجنس أيضا.

وتقول نازك " أما مراش والشدياق المسيحيان فمن المستبعد أن يكون مفهومهما للوطن مبنيا على الإيمان بالأمة الإسلامية الموحدة" وهى تصل إلى نتيجة هامة حين تقرر "ولكن فكرة الوطن بالمعنى الذى كان شائعا فى أوروبا القرن التاسع عشر بدأت تتكون فى ذهن رحالينا، وتزاحم فكرة الأمة الإسلامية فى كتابة المسلمين منهم، وذلك على أثر ما شاهدوه فى الغرب وقرأوه من كتب" "وبدأ يتبلور فى ذهن الطهطاوى تحديد الوطن بالمفهوم السياسى القومى وعلى غرار المفكرين الأوروبيين فى عصره، أوضح أن بين أفراد الوطن الواحد روابط البنية والقريحة وروابط اللغة والأرض والعادات والأخلاق والمصلحة والحقوق والواجبات المشتركة فضلا عن الرابط الدينى".

وفى تقديرنا أن هذه الإشارة البالغة الأهمية لتحول إدراك الطهطاوى إزاء "الوطن" وتحديده بالمفهوم السياسى القومى، تؤكد أنه إقترب اقترابا مباشرا من فكرة "الشخصية القومية" التى لم تتبلور فى العلم الاجتماعى المعاصر إلا منذ عقود قليلة. والشخصية القومية كما حددنا تعريفها فى كتابنا "الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر" (القاهرة، ١٩٧٣) هى السمات الأساسية التى تميز شعبا من الشعوب والتى تتسم بثبات نسبي.

وهذا التعريف كما نرى يقترب اقترابا واضحا مما ذكره الطهطاوى عن روابط البنية والقريحة التى تربط بين أفراد الوطن الواحد، بالإضافة إلى روابط اللغة والأرض والعادات والأخلاق.

وننفت نازك سابا يارد بذكاء إلى أنه إذا كان الطهطاوى وخير الدين قد اتفقا التعصب الدينى واضطهاد من يخالف دين الملك، تأثرا

بالممارسات الغربية، إلا أنهما على الرغم من ذلك لم يؤمنا بمنح غير المسلمين ما للمسلمين من حقوق مدنية وسياسية، أى أنهما - كما تقول - لم يؤمنا بوطنية علمانية إذ يناقض ذلك الإسلام، ويقتضى فصل الدين عن الدولة.

ولا نعتقد أن نازك كانت موفقة في هذا الحكم. لأن "الإسلام" إذا قرئ قراءة صحيحة لا يميز في التعامل بين المسلم وغير المسلم، كما أن الحقوق السياسية والمدنية أصبحت في الوقت الراهن ثابتة لكل مواطن. فقد أصبحت "المواطنة" في العصر الحديث وفي كافة الدول، هى أساس منح الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأساس تحديد الواجبات الملقاة على المواطن أيضا.

وإذا تتبعنا الجدل المعاصر الذى دار بين أنصار الإسلام السياسى والمتقنين العلمانيين حول هذا الموضوع، لعرفنا أن الاتجاه المتطرف الذى كان ما يزال يتشبث بمفاهيم "أهل الذمة" قد خضع بعد طول ممانعة إلى أن هذا المفهوم كان يتعلق بعصور إسلامية ماضية، وأنه لا يصلح للتطبيق في العصر الحاضر.

ومن هنا اتفق الجميع على أن مفهوم المواطنة هو الذى ينبغى أن يسود ويكون هو الأساس في منح الحقوق المتساوية لكل المواطنين وتحميلهم بالواجبات في حدود الدستور والقانون، كما بينا بوضوح في كتابنا الذى صدر مؤخرا عن دار نشر المركز القبطى للدراسات الاجتماعية "المواطنة في زمن العولمة".

أما بالنسبة لمراش والشدياق فقد أضحت "الوطنية" علمانية. فقد أكد الشدياق أن وحدة اللغة والجنس والأرض شرط أساسى للإحساس برابطة وطنية، وأن وحدة الدين لا تكفى. ومن ناحية أخرى افتخر مراش بعروبته وأكد أن نصرانيته لا تجعله أقل عروبة من المسلم.

غدير انه إذا طالعنا كتابات هؤلاء الرحالة الرواد لأدركنا أنهم يتراوحون بين الإعجاب بالنموذج الحضارى الغربى والسخط الشديد على السياسة الغربية في نفس الوقت لمواقفها العدائية إزاء الشعوب الإسلامية والعربية على وجه الخصوص. وهى تماما نفس المشكلة التى واجهت أجيالا من الساسة والمفكرين العرب فى المراحل التاريخية التى أعقبت عصر هؤلاء الرحالة، والتى عبرنا عنها فى

بحث سبق أن قدمناه لمؤتمر دولى عقد فى روما منذ سنوات بعيدة
وكان موضوعه "اللقاء بين الحضارة الغربية والحضارة العربية"
وكان عنوان البحث "الغرب باعتباره النموذج والعقبة" فى نفس
الوقت !

ترى ألم نزل نمارس نفس المشاعر إزاء الغرب فى الوقت
الراهن؟ إعجاب لا شك فيه بمظاهر التقدم الغربى، ورفض قاطع
للهيمنة الغربية فى نفس الوقت، وبحث دؤوب الخلاص من التبعية
وسعى إلى الاستقلال بكل صورته وأنماطه؟

من رفاعة الطهطاوى إلى فرد هاليداي!

اكتشاف الآخر عملية ممتدة فى الزمان، وهى لا تتوقف أبداً، وذلك لسبب بسيط هو التفاعل الإنسانى بين الأمم والشعوب والثقافات فى أوقات السلم ومعارك الحرب على السواء. غير أن ذلك لا ينفى أن هناك لحظات تاريخية فاصلة تشتد فيها الحاجة إلى الاكتشاف المكثف للآخر إن صح التعبير.

لقد برزت الحاجة إلى اكتشاف الغرب لدى المفكرين العرب فى بداية النهضة العربية الحديثة، عقب غزو نابليون لمصر فى حملته المعروفة، وبروز تقدم النموذج الحضارى الغربى إذا ما قورن بوضع التخلف الذى كانت ترسف فيه المجتمعات العربية فى هذا الحين. ولهذا كان سؤال النهضة الأولى لماذا التخلف وكيف نكتسب أسباب التقدم. وهذا هو الذى يفسر التراث الخصب لأدب الرحلة فى الفكر العربى الحديث. وهو إن بدأ فى رحلة رفاعة رافع الطهطاوى حين أوفده محمد على حاكم مصر إلى فرنسا إماماً للبعثة العلمية التى أرسلها لاكتساب أعضائها أسرار الفنون والعلوم والصنائع الغربية، إلا أنه سرعان ما أصبحت تقليداً شارك فى ترسيخ قواعده أجيال من الرحالة العرب، الذين ينتمون إلى المشرق والمغرب على السواء، كما سبق أن بينا فى مقالاتنا الماضية، استناداً إلى الدراسة الرائدة للباحثة اللبنانية نازك سابا يارد فى كتابها المرجع "الرحالون العرب وحضارة الغرب فى النهضة العربية الحديثة" (بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٧٩).

كانت هذه اللحظة التاريخية التي اشتدت فيها رغبة العرب في اكتشاف الآخر، لأسباب حضارية تتعلق بالبحث عن أسباب التقدم والقضاء على جذور التخلف.

ونحن نمر في الوقت الراهن - على المستوى العالمى - بلحظة تاريخية مثيرة نحاول - مسلمين وغربيين - أن نكتشف الآخر. الغربيون معنيون عناية شديدة باكتشاف الإسلام كدين، واستكناه طبيعة المسلمين كبشر، واستطلاع ماهية الثقافة الإسلامية وسماتها البارزة، وتحليل دوافع البشر الذين يسلكون في ضوء قيمها وتوجيهاتها.

والمسلمون المعاصرون معنيون أيضا - بحكم المعارك الضالعين فيها - سواء كان ذلك في فلسطين مع الدولة الإسرائيلية المدعومة أمريكيا، أو في إيران أو في لبنان أو حتى في كشمير، باكتشاف الآخر الغربى وتحليل طبيعة الإيديولوجيات التي يتبناها، ودوافع السلوك التي تصوغ الاستراتيجية الغربية إزاء العالم الإسلامى.

وإذا كان الطهطاوى يمثل رمزا في لحظة تاريخية ماضية على عملية الاكتشاف العربى والإسلامى للغرب، فيمكن القول أنه في الحقبة التاريخية المعاصرة هناك طابور طويل من المستشرقين الغربيين الذين ينتمون إلى تخصصات شتى في العلم الاجتماعى كالتاريخ واللغة والسياسة والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والاقتصاد، تصدوا لعملية اكتشاف الآخر الإسلامى والعربى. بل إن هناك أدباء حرصوا باستخدام الأسلوب الأدبى الحديث الذى يجمع بين التحقيق الصحفى والعرض الأدبى، على الدخول فى معمعة اكتشاف الآخر، ولعل من أبرزهم الروائى القادم من ترينداد "نايپول" الذى حصل فى العام الماضى على جائزة نوبل فى الآداب، وخصوصا فى كتابه الشهير "بين المؤمنين"، والذى خصصه لعرض ثقافة وأحوال المسلمين فى رحلة طويلة قام بها فى عديد من البلاد الإسلامية.

غير أننا نختار من بين من تصدوا لاكتشاف الآخر الإسلامى باحثا بارزا هو "فرد هاليداي" الأيرلندى الأصل أستاذ العلاقات الدولية فى مدرسة لندن للاقتصاد، وذلك لأسباب شتى. أولها أن له خبرة طويلة بالعالم العربى والإسلامى، ولعل ما يؤكد هذا كتابه القديم الذى جلب له شهرة ذائعة وهو "الجزيرة العربية بغير سلاطين". غير أن

أهم من ذلك كله روح الموضوعية التي يتسم بها في كتاباته والتي تتمثل في قدرته الفذة على ممارسة النقد الذاتي نيابة عن الفكر الغربي، وعدم ترده في إدانة السياسات الغربية المتحيزة ضد العالم العربي والإسلامي، بالإضافة إلى عدم ترده في الإشارة إلى السلبيات البارزة في أداء المجتمعات العربية الإسلامية.

غير أن السبب الرئيسي في اختيارنا له كرمز لمحاولة اكتشاف الآخر في الوقت الراهن هو أنه أول باحث غربي ألف كتابا عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي تمثلت في الهجوم الإرهابي الخطير على الرموز الاقتصادية والعسكرية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية. ونحن نعرف جميعا أن هذا الحدث الإرهابي فجر مشاعر عدائية صارخة ضد المسلمين والعرب، تجلت في لغة الخطاب السياسي والثقافي الغربي، بالإضافة إلى إساءة معاملة المواطنين من أصل عربي أو إسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هنا تكتسب تحليلات هاليداي عن طبيعة العداء بين الإسلام والغرب أهمية خاصة لأنها تأتي بعد حدث تاريخي له طبيعة استثنائية. وقد ضمن هاليداي هذه التحليلات في كتابه المثير "ساعتان هزتا العالم" وله عنوان فرعي: ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الأسباب والنتائج" الذي نشرته دار "الساقى" الشهر الماضي، وتقوم حاليا بعرض فصوله جريدة "الشرق الأوسط". وإذا تصفحنا الكتاب بعناية لأدركنا أن هاليداي يعتمد فيه في الواقع على سابق دراساته عن العالم العربي والإسلامي، لذلك اهتمنا - في مجال الاكتشاف المعاصر للآخر - على الفصل الثاني عشر من كتابه وعنوانه "الإسلام والغرب: الصراعات الثقافية والعلاقات الدولية" لأنه يكاد أن يكون أهم فصول الكتاب قاطبة.

مقولة الصراع بين الإسلام والغرب

يحاول هاليداي منذ البداية أن يتفحص نقديا مقولة الصراع بين الإسلام والغرب باعتبارها من سمات الحقبة التي تلت نهاية الحرب الباردة، والتي أثرت في مجال العلاقات الدولية والسياسات الداخلية للدول على السواء. وهو يقرر أنه منذ عام ١٩٩٠ بدأ يتبلور فيها

خطاب سواء في الشرق الأوسط أو في الغرب، يذهب إلى أن هناك كتلتان متصادمتان، ويعني الإسلام والغرب. وفيما يتعلق بالجانب الإسلامي فإن هذا الخطاب سائد في الشرق الأوسط وكذلك في الدول الإسلامية الأخرى ويمكن سماعه في أندونيسيا ونيجيريا وبنجلاديش، وموضوعه الأساسي هو المجابهة مع الغرب. وتختلط في هذا الخطاب أوصاف تدين الغرب مثل الاستعمار أو الإمبريالية أو العولمة أو جاهلية المجتمع الغربي، مع موضوعات صراع محددة مثل قضية فلسطين أو مشكلة كشمير. أما في الغرب فالخطاب يشير إلى التهديد والخطر الذي يمثله ما يطلق عليه الإسلام، سواء كان ذلك دولا إسلامية بعينها، أو ما يحدث داخلها على الغرب.

والملاحظة الهامة التي يؤكد بها هاليداي أن منطلقات كلا الخطابين الإسلامي والغربي على السواء تقوم على أسس زائفة. ولكن ذلك لا يمنع من تأثير الخطاب على السياسة بالرغم من زيف منطلقاته، ومن هنا أهمية دراسة موضوعاته وأسبابه. ولعل ما يدفع إلى ذلك أن من يتبنون الخطاب في كلا الجانبين، وسواء كانوا شخصيات مثل الخميني في إيران أو مؤسسات سياسية مثل حزب الله في الشرق الأوسط، أو الأوساط اليمينية في دوائر صنع القرار الاستراتيجي، فإن المواقع الهامة التي يشغلونها هنا وهناك، والتي تتيح لهم التأثير العميق على عمليات صنع القرار السياسي، تجعل من الأهمية بمكان ضرورة التحليل النقدي لخطاب العداء المتبادل.

والسؤال الأساسي هنا: هل يستطيع الباحث الغربي أن يكون موضوعيا ومحايذا وهو يحاول نقد الخطاب الغربي والخطاب الإسلامي على السواء؟ ويجيب هاليداي على هذا السؤال أن تبني موقف وسط حافل بالمخاطر، ويستند إلى مثل أمريكي طريف مبناه أنك إذا سرت في منتصف الطريق فأنت معرض لأن يكتسحك من على يمينك ومن على يسارك على السواء! وهو يشير بذلك إلى دقة موقعه كباحث غربي يسعى حقا إلى التناول الموضوعي لظاهرة العداء المتبادل بين الإسلام والغرب.

وأيا ما كان الأمر فإن هذا العداء بين ما يسمى "الإسلام" وما يطلق عليه "الغرب" وكأن كل منهما وحدة واحدة صماء لا تمايز فيها، يرد

إلى موضوع أهم هو جزء من المناخ الثقافى لعصرنا وهو علاقة الماضى بالحاضر، وقوة الثقافة والقيم المستمدة من حضارات قديمة على العلاقات المعاصرة بين الشعوب والأمم.

ولا شك فى أن هذه الإشارة الذكية لها مصداقية وخصوصا لو حللنا الخطاب السياسى والثقافى المعاصر فى كل من البلاد الإسلامية والبلاد الغربية. فى العالم الإسلامى هناك ميل لاجترار الأمجاد الماضية للحضارة الإسلامية فى عصر ازدهارها، حين كانت هى المنبع الذى استقى منه الغرب أسباب التقدم فى العلوم والفلسفة والفنون. وهذا الميل إلى تذكر الفردوس المفقود، محاولة يائسة لتعويض الإحساس بالإحباط من الواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى المزرى فى المجتمعات الإسلامية المعاصرة. ومن جانب آخر فإن الغرب المتقدم تكنولوجيا وعلميا، والمزدهر اقتصاديا، يلجأ أحيانا لتفسير ما يعتبره من السلوك المتطرف للمسلمين أو بعض أحزابهم وحركاتهم وفصائلهم على الأقل، إلى الذاكرة التاريخية التى تشير إلى تأثير ذكرياتهم عن الحروب الصليبية على اللاشعور السياسى الغربى. ألم يشير الرئيس جورج بوش فى خطابه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى أن الحملة ضد الإرهاب ستكون حملة "صليبية"؟ وهو إذا كان قد اعتذر من بعد عن هذا التوصيف المؤسف الذى يثير ذكريات العداء بين الغرب المسيحى والشرق المسلم أيام الحروب الصليبية، إلا أن زلات اللسان لها دلالاتها النفسية، كما تؤكد ذلك مبادئ التحليل النفسى، على أساس أنها تكشف عن مكنونات اللاشعور.

غير أن هناك حجة أخرى فى خطاب العداء كما يقرر هاليداي وهى زائفة فى نظره، مبناها أننا نشهد تحولا فى طبيعة الصراع، ذلك أن العلاقات بين الدول كانت فى الماضى - كما تذهب هذه الحجة - تتحدد على أساس القوة أو فى ضوء المصالح الاقتصادية أو بحسب الاعتبار الإقليمية، إلا أنه فى الوقت الراهن، فإن الخطاب والأفكار والميديا من ناحية، وصراع الحضارات من ناحية أخرى، أصبحت لها قوة جديدة غير مسبوقة. ويرد أنصار هذه الحجة ذلك إلى أسباب شتى أهمها سقوط الشيوعية، والعولمة، وصعود أهمية شبكه الإنترنت. وهذه الظواهر جميعا هى ما يطلق عليها "التحول الثقافى".

وإذا أضفنا إلى ذلك حججا أخرى مستمدة من بحوث العلم الاجتماعي المعاصر، وأهمها ما يتعلق بالتأثير الحاسم للثقافات على العلاقات الدولية، وخصوصا في نظرية "صراع الحضارات" التي صاغها هنتجتون، لأصبحت خريطة العداء بين الإسلام والغرب تجد تفسيراتها في هذه العوامل التي سبق أن أشرنا إليها.

وفي تقديرنا أن خطاب العداء بهذه المنطلقات التي يصدر عنها سواء في ذلك الخطاب الإسلامي عن الغرب، أو الخطاب الغربي عن الإسلام، يستحق وقفة نقدية متكاملة.

أوهام العداء بين الإسلام والغرب

ينطلق فرد هاليداي في كتابه الهام "ساعتان هزتا العالم: ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الأسباب والنتائج" في مجال تفنيد أوهام العداء بين الإسلام والغرب من عدة منطلقات نقدية. ولعل أهم هذه المنطلقات ضرورة التقييم الموضوعي للدور التاريخي الذي تلعبه الأفكار والثقافات والحضارات. ولعل ما يؤكد هذا الدور المتعاضم في أبحاث العلاقات الدولية المعاصرة بالتحليل الثقافي للظواهر السياسية، بعدما تبين أن المناهج التقليدية في علوم السياسة والاقتصاد لم تعد قادرة على وصف وتفسير عديد من المشكلات الدولية، نظرا لكونها محملة بأبعاد ثقافية ينبغي سبر غورها، وإبراز علاقاتها المتشابكة بهذه المشكلات.

ولنأخذ على سبيل المثال الظواهر التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، ونزعات الانفصال عن الدول القومية سواء في نطاق الاتحاد السوفيتي السابق، أو في مجال الدول الاشتراكية. فبعض هذه النزعات اتجهت الى تأكيد الهوية الثقافية في سعيها الى الانفصال أو الاستقلال عن الدولة الأم، كما أن نزعات أخرى في سعيها لتأكيد هذه الهوية قدمت مطالب سياسية لتحقيق الحكم الذاتي.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول أن العولمة باعتبارها أبرز ظواهر العصر لا يمكن فهم مختلف أبعادها، بغير تحليل ثقافي عميق، ويشهد على ذلك سبيل من الدراسات العلمية التي تناولت موضوع ثقافة العولمة من جانب وعولمة الثقافة من جانب آخر، وتأثير ذلك كله على

الجوانب السياسية للعولمة. والتحليل الثقافى لم تعد أهميته مقصورة على دراسة الظواهر السياسية أو الدولية، بل إنه أصبح أحد أدوات البحث فى عالم الاقتصاد الجديد، الذى يتحول لى يصبح "اقتصاد المعرفة". ويشهد على ذلك دراسات عميقة قام بها المفكر الأمريكى الشهير فوكوياما صاحب كتاب "نهاية التاريخ" الشهير فى كتاب أساسى عنوانه "الثقة" يحلل فيه بعمق شديد تأثير القيم الأخلاقية على السلوك الاقتصادى، بالإضافة الى كتاب لعالم الاجتماع الأمريكى البارز "إتزيونى" يعالج فيه نفس الموضوع، ونقصد علاقة الأخلاق بالاقتصاد. وأيا ما كان الأمر فإن هاليداي يشير الى أن التحليل الثقافى اكتسب أهمية استثنائية بعدما نشر صمويل هنتجتون كتابه الذائع الصيت الذى أثار جدلا عالميا وهو "صراع الحضارات". ويقرر أن فكرته الأساسية التى يصدر عنها وإن كانت تبدو فى الظاهر فكرة وجيهة ، إلا أنها فى الواقع مختلف بشأن صوابها بشدة. وهذه الفكرة مبناها أن الصراع بين الدول أمر لا يمكن تجنبه فى عالم يضم بين جنباته دول ذات سيادة. والثقافة - من وجهة نظره - هى الشئ الوحيد الذى ينبغى أن نناقش حوله فى مجال هذا الصراع. وقد وجدت طروحات هنتجتون قبولا لدى فئات سياسية متعددة فى دول شتى من أول السعودية حتى اليابان، وخصوصا لدى التيارات المعادية للحدث، وعند الذين يركزون تركيزا مبالغا فيه على الخصوصيات الثقافية المغلقة، ولدى دعاة القومية المتطرفة بالإضافة الى أصحاب النزعات الأصولية. ويتساءل هاليداي لماذا وجدت هذه الطروحات هذا الاستقبال الايجابى ؟ ويجيب لأن هنتجتون يقول أن الشرق منفصل عن الغرب، ويتميز عنه وبالتالي لابد أن يحدث صراع بينهما .

ولعل فى هذه المعادلة التبسيطية ترديد لصدى بيت الشعر الشهير للشاعر الإنجليزى روديارد كبلنج "الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقى الاثنان أبدا" !

وهاليداي محق فى قوله أن من يريد معادلة جاهزة لتفسير "الصراع الأبدى" بين الشرق والغرب لن يجد أفضل من طروحات هنتجتون! غير أن البديل لهذه التعميمات الزائفة عن التاريخ والثقافة، هو التحليل الرصين للظواهر المتعددة التى تحدث داخل المجتمعات،

والعلاقات التي تنشأ بين الدول. بعبارة أخرى المهمة الأولى هي عزل الظواهر المتشابكة عن بعضها البعض، والسعى للتفسير الموضوعي لنشأتها وتطورها وزوالها. وليس معنى ذلك أننا نستطيع صياغة تفسيرات وحيدة لظواهر متعددة، ذلك أن خبرة العلم الاجتماعي تقرر أن التفسيرات عادة ما تتعدد بصدد أحداث تاريخية بارزة أو ظواهر عالمية مشهودة. ينطبق ذلك على الثورة الصناعية، كما ينطبق على الثورة المعلوماتية، التي تتعدد التفسيرات بصدد نشوئها وتطورها، وتتنوع التنبؤات فيما يخص مستقبلها، سواء في المستقبل المنظور أو في المدى البعيد. ونفس الاعتبارات تنطبق في مجال الشرق الأوسط على ثورة الاستقلال التركية، أو في مثال قريب لنا الغزو العراقي للكويت.

غير أن أهم ما ينبغي أن نركز عليه في التحليل العلمي الرصين هو عدم القناعة برصد ما يقوله الناس، ولكن التركيز أيضا على ما يفعلونه، وقد نكتشف أن هناك فجوات واسعة بين القول والفعل! ولكي يدلل هاليداي على مقولاته المنهجية التي تتمثل أساسا في رصد سلوك الناس لمعرفة ماذا يفعلون في الواقع، بدلا من تحليل النصوص الإيديولوجية سواء كانت ماركسية لينينية أو إسلامية، فهو يحلل حالتين نموذجيتين. الحالة الأولى قيام الثورة الإيرانية (١٩٧٨ - ١٩٧٩) والحالة الثانية الغزو العراقي للكويت.

بالنسبة لحالة الثورة الإيرانية كان هناك حديث كثير عن الإسلام، وارتفعت شعارات الله أكبر، وتم الاستناد في الخطاب السياسي إلى آيات القرآن. ولكن - يتساءل هاليداي - ماذا حدث بالفعل؟ يقول هاليداي استطاع قادة الثورة دفع أكثر من ثمانية ملايين إيراني إلى الشوارع، مما مثل أكبر مظاهرات معارضة في التاريخ، ولم يلبث الجيش الإيراني الذي كان تعدادده في هذا الوقت ٤٠٠,٠٠٠ ألف ضابط وجندي أن انهيار، واستطاعت مجموعة من رجال الدين أن تسيطر على الدولة. وقد رفعت الثورة ثلاث شعارات رئيسية: الاستقلال، والحرية، والجمهورية الإسلامية. الشعارين الأول والثاني شعارات علمانية في الواقع، والشعار الأخير خليط من الفكر العلماني (فكرة الجمهورية أساسا) والفكر الديني وذلك في صفها بالإسلامية.

ويبقى السؤال الرئيسى: بغض النظر عن الشعارات،، ماذا فعلت الثورة بنقابات العمال؟ وماذا فعلت بأوضاع النساء؟ وما الذى فعلته بالنسبة للأقليات العرقية؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات الهامة لا يمكن إطلاقا التماسها من تحليل النصوص ولكن من خلال تحليل الأفعال الملموسة. ومن الطبيعى أن بعض الفئات والتيارات يمكن أن تصوغ هذه الأسئلة وتحدد الإجابات بطريقة إسلامية، غير أن الأفعال ذاتها قد لا يكون لها أى علاقة بالمعاني والمدلولات الإسلامية.

ويصل هاليداي الى نتيجته الرئيسية حين يقرر أنه مهما كانت طبيعة الخطاب، وسواء كان ماركسيا لينينيا أو حداثيا أو سلطويا أو ليبراليا، فليس المهم ما يقوله أصحاب الخطاب على تنوعهم، ولكن ما يفعلونه على أرض الواقع.

وهو ينتقل الى الحالة النموذجية الثانية وهى الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠، ويقرر أن هناك أصواتا متعددة وصفت هذا الصراع باعتباره صراعا بين الإسلام والغرب. ولو حللنا خطاب صدام حسين لوجدناه فى بعض المواضع يستخدم مصطلحات لينين فيهاجم الامبريالية، غير أنه فى موضع آخر يستخدم لغة إسلامية ويشير الى الرسول عليه السلام، ويصف المعركة بأنها "جهاد" فى سبيل الله !

وبعيدا عن هذا الصخب فى الخطاب العراقى، يبقى السؤال لماذا غزا صدام الكويت؟ يقرر هاليداي لأنه ببساطة أراد أن يختطف ثروة جيرانه لأن الدولة العراقية كانت تمر - فى هذا الوقت - بمرحلة إفلاس حادة، نتيجة تورطها فى الحرب الإيرانية - العراقية العقيمة والمدمرة. ويقرر هاليداي لمثل هذا السلوك أشباه متعددة فى التاريخ الحديث. فقد احتلت إنجلترا مصر عام ١٨٨٢ لى يساعدها ذلك فى مواجهة مشكلة ديونها. وفى عام ١٩٠٢ قصفت إنجلترا وغيرها من الدول فنزويلا لنفس السبب. وليس فى مثل هذا السلوك طابع عرقى أو إسلامى أو ماركسى أو غير ماركسى بالذات، فدوافعه بكل بساطة مباشرة وعلمانية، والفعل تحركه فى هذه الحالات وغيرها عقلانية عادة ما تتبع من دوافع نفعية بحثة وأحيانا انتهازية.

ويشير هاليداي بإعجاب الى كتاب الباحث الأنثروبولوجي الشهير "مايكل جليسنان" "التعرف على الإسلام" الصادر عام ١٩٨٢. ذلك أن هذا الباحث المرموق اهتم أساسا بدراسة سلوك المسلمين الفعلي ولم يحفل كثيرا بتحليل النصوص: وبناء على هذه الملاحظة يقرر أنه لا يمكن فهم ديناميات الاقتصاد السعودي أو الماليزي على سبيل المثال، على أساس الرجوع للكتب الخاصة بالاقتصاد الإسلامي التي ملأت رفوف المكتبات أو الاقتصاد التوحدي، والمصطلح الأخير يفترض وحده مقدسة في الأسواق المالية، مع أن هذه الأسواق في الممارسات الفعلية لا علاقة لها البتة بهذه الكتابات الإيديولوجية، وإنما هي تعمل بدقة بالغة وفق مفاهيم وآليات الاقتصاد الرأسمالي العالمي!

والحقيقة أن هذه الملاحظات النقدية التي يسوقها هاليداي تتسم بالعمق. وقد سبق لي في مجال "التحليل الثقافي" لحرب الخليج أن نشرت دراسة في الموضوع ضمها كتابي "الوعي التاريخي والثورة الكونية" الصادر عام ١٩٩٥ عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ركزت فيها في تحليل خطاب صدام حسين على ما أطلقنا عليه "البعد الإعلامي في حرب الخليج: احتكار الصورة واغتصاب اللغة!" وقررنا فيه أنه إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت بحكم تفوقها التكنولوجي وهيمنتها احتكار صورة الحرب وإذاعتها على العالم أساسا من خلال محطة سي. إن. إن، فإن صدام حسين قد اغتصب اللغة العربية، واصطنع خطابا إسلاميا للتغطية على دوافعه الحقيقية لغزو الكويت، بالإضافة الى اصطناعه خطابا قوميا يثير فيه أهمية تحقيق الوحدة العربية ولو بالقوة المسلحة!

وختمت هذه الدراسة بعبارة دالة مفادها أننا في الواقع "وقعنا بين الاحتكار الغربي للصورة، والاحتصاب السلطوي العربي للغة!"

وفي تقديرنا أن الملاحظات السابقة بصدد أولوية رصد السلوك الفعلي على تحليل النصوص لها أهمية بالغة وخصوصا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ذلك أنه تصاعدت صيحات في الوطن العربي تدعو لإرسال بعثات ثقافية للغرب لشرح مبادئ الإسلام السمحة، وبيان أنها تستنكر العنف والإرهاب. وفات أصحاب هذه الدعوات أن

الغرب لا يهتم بالنصوص حتى لو كانت مقدسة، ولكنه يركز أساساً -
خطأً أو صواباً - على سلوك المسلمين الفعلي!
ما سبق كان بدايات النقد الموضوعي لأوهام العداة بين الإسلام
والغرب، بقى أن ننتقل من تحليل الخطاب إلى دراسة السلوك الفعلي
للدول !

تحليل السلوك الدولي

إذا كنا قد خالصنا في مجال فهم العلاقة بين الإسلام والغرب إلى أن تحليل الخطاب الإيديولوجي أو السياسي الذي تتبناه الدول لا يصلح بمفرده أساساً لفهم العلاقات بين الدول أياً كانت توجهاتها، فإن التركيز على السلوك الفعلي للدول قد يكون هو السبيل الأمثل لفهم السياسات الدولية بكل تعقيداتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

وقى تقديرنا أن التركيز على بعد واحد في محاولة فهم العلاقات بين الإسلام والغرب، ونعني الخطاب من ناحية أو السلوك الفعلي من ناحية أخرى، لن يكون مجدياً في بناء نظرية متماسكة تؤدي إلى التفسير الحقيقي لهذا التفاعل المتشابك. فليس هناك سلوك فعلي لأي دولة - في مجال السلم أو في مجال الحرب على السواء - بغير خطاب مصاحب، يحاول أن يشرح الأسباب والدوافع، ويقدم الدولة للعالم باعتبارها كياناً عقلانياً يصدر في تصرفاته عن منطق متماسك كامن في خطاب ما. كما أنه من ناحية أخرى فإن الخطابات الإيديولوجية أو السياسية - مهما كانت صحة منطلقاتها - والتي لا يمارس أصحابها سلوكاً فعلياً مؤثراً في البنية الاجتماعية أو في البيئة العالمية، تفقد مع الزمن كثيراً من فاعليتها، وقد يؤثر ذلك على مصداقيتها الفعلية.

في ضوء هذه الملاحظات النظرية علينا - إذا أردنا أن ندرس العلاقات بين الإسلام والغرب - سواء كانت علاقات تعاون أو صراع، أن نخوض في غمار الخطابات الإيديولوجية والسياسية الصاخبة التي عادة ما تصدر عن الدول، لكي نصل إلى رصد السلوك

الفعلى للدول، وتشريح دوافعها الحقيقية بعيدا عن صخب الخطاب.

ولنأخذ على سبيل المثال الخطاب الأمريكى المهيمن الذى صاغته الإدارة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١. هذا الخطاب اتخذ له عنوانا مدويا هو محاربة "الإرهاب العالمى" وتجفيف منابعه ووقف نموه فى كل ركن من أركان الكرة الأرضية، بالوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية، وأبعد من ذلك من خلال التدخل الثقافى فى مجال تعديل السياسات التعليمية فى بعض الدول. وخصصت الولايات المتحدة بلايين الدولارات لشن الحملة ضد الإرهاب، وتدخلت عسكريا بالفعل فى أفغانستان، ونجحت فى القضاء على نظام طالبان. غير أن العالم سرعان ما اكتشف أن الحرب ضد الإرهاب والذى هو العنوان الدال للخطاب السياسى الأمريكى منذ ١١ سبتمبر، ليست سوى خطاب إيديولوجى يخفى الدوافع الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية، وهو مد خطوط الأمن القومى الأمريكى - كما تتصوره الإدارة الأمريكية - إلى أعماق آسيا تحقيقا لأهداف الاستراتيجية الأمريكية التى ترمى فى الواقع إلى تحييد الصين باعتبارها قوة صاعدة فى النظام الدولى قد تهدد فى المستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى بناء قواعد عسكرية لها فى أعماق الدول التى كانت مندمجة من قبل فى الاتحاد السوفيتى، حتى تكون أشبه بأبراج مراقبة ثابتة لتتبع التحركات الروسية.

ولو حللنا خطاب الرئيس بوش الأخير المتعلق بحالة الاتحاد، لوجدناه يبلور شعارا إيديولوجيا له حمولات أخلاقية زاعقة، حين تحدث عن "محور الشر" الذى ينبغى مواجهته ولو بالوسائل العسكرية فى الوقت الملائم، والذى يضم كوريا الشمالية والعراق وإيران. ويلفت النظر بشدة التصريحات الإسرائيلية المصاحبة والموجهة ضد إيران باعتبارها خطرا محتملا على الأمن الإسرائيلى وكذلك ضد العراق، ولا تخرج كوريا الشمالية من الدائرة لأنها متهمه بإمداد دول عربية وإسلامية بتسليح صاروخى متقدم.

وهذا التحليل الذى قدمناه، كمجرد مثال لأهمية تجاوز الخطاب السياسى للدول ورصد وتحليل سلوكها الفعلى يؤكد ما قدمناه من قبل،

عن أولوية تحليل السلوك لفهم طبيعة العلاقات المعقدة فى المجتمع
الدولى فى حالات السلم وفى فترات الحرب على السواء.

أى إسلام وأى غرب؟

وإذا انتقلنا من مجال تحليل الخطاب إلى ميدان تحليل السلوك،
فلا بد لنا من تفكيك كل من مفهومي "الإسلام" و"الغرب" لكي نصل إلى
فهم متعمق لسلوك الدول الإسلامية والغربية بعيدا عن صخب خطاباتها
السياسية التى تتبناها.

وفى هذا المجال ينطلق فرد هاليداي من ضرورة التركيز - فى
مجال تحليل السلوك الواقعى - على الفاعلين الرئيسيين فى العلاقات
الدولية وهى الدول. ذلك أنه وإن كنا نعيش فى عصر العولمة بكل ما
يتضمنه ذلك من الحركات الطليقة للأفكار عبر الحدود بفضل الثورة
الاتصالية الكبرى وفى قلبها شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى تدفقات
رؤوس الأموال، وحركة السكان والهجرة، فنحن مازلنا فى عالم تهيمن
عليه الدول التى تلعب دورا مركزيا فى صياغة السياسات المختلفة
وتطبيقها. وحين نتحدث عن الدول فنحن لا نشير فقط إلى كيانات
قانونية، ولكن أيضا إلى هياكل إدارية لها جيوش ووزارات وسياسات
عمالة وما إلى ذلك، وهذه الدول تقسم العالم. ولدينا فى الوقت
الحاضر حوالى ١٩٥ دولة، وكل دولة من هذه الدول لها نسق خاص
من القيم وتاريخ محدد، وهو ما يشار إليه عادة بالقومية.

وهكذا نخلص إلى نتيجة أساسية مفادها أننا حين نحلل سلوك
الدول فى مجال العلاقات الدولية، فليس هناك لا "إسلام" واحد ولا
"غرب" واحد.

هناك ٥٥ دولة إسلامية أعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى.
وهناك دول مثل أثيوبيا والهند توجد فيها جاليات إسلامية كبيرة.
وهناك حوالى ١٦ مليون مسلم فى روسيا. وهناك حوالى ٦٠ دولة
المسلمون فيها يمثلون أقلية. وكل دولة من هذه الدول لها مصالحها
المستقلة، كما أن لها تعريفاتها الخاصة لتقاليدها القومية. وبالتالى
لكل منها طريقته فى الارتباط بالتقاليد الإسلامية، وذلك فيما يتعلق

بمجالات الواقع وليس بطنين الخطاب. ولكل منها أيضا سياساتها الخاصة في مجال العمالة، وبالبنية السياسية، ووضع المرأة، ومعاملة الأقليات. بعبارة أخرى كل دولة كيان مستقل له ذاتيته الخاصة التي اكتسبها من تاريخه الاجتماعي الفريد. وتلك مسألة واضحة وجلية. فالتاريخ الاجتماعي للسعودية مثلا يختلف اختلافا بينا عن التاريخ الاجتماعي لمصر، وهو بذاته الذي يؤدي إلى اختلافات جسيمة في كل من البنية السياسية والاجتماعية لهما، بالرغم من أن كليهما بلدان إسلاميان. ومن هنا فالحديث المطلق عن "الإسلام" وكأنه كتلة واحدة لا يغنى في مجال فهم العلاقات الدولية " ونفس المسألة تنطبق في الحديث عن "الغرب" وكأنه كتلة واحدة صماء. ولعله مما يؤكد ذلك أن دولا إسلامية حاربت بعضها كما حدث في الحرب العراقية والإيرانية التي امتدت من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨. كما أنه كانت هناك صراعات بين مصر والسودان، ومصر وليبيا، والمغرب والجزائر. ومن هنا فالانتماء إلى أمة إسلامية واحدة، لا يعنى بذاته وحدة في التوجهات، ولا انسجاما في السلوك.

وينطبق ذلك على الغرب أيضا، كما يؤكد هاليداي. فليس هناك "غرب" واحد لا من زاوية العلاقات الدولية، ولا من جانب المفاهيم السياسية، وأهم من ذلك ليس هناك غرب واحد لو ركزنا على مجال القيم السياسية، وهي أهم المتغيرات في مجال المقارنة بين الدول. وإذا كان الناس يقولون أن مفاهيم "حقوق الإنسان" و "السيادة" هي مفاهيم غربية، فإن ذلك لا يعنى بالضرورة أنها نبعت من "الغرب" باعتباره كتلة صماء لا يمكن التمييز بين مكوناتها. على العكس من ذلك فقد نبعت هذه المفاهيم من الصراعات التي دارت بين دول غربية متعددة، وهي تتعلق بالحركات التي دعت إلى حق الناس في التصويت، وحق النساء في المشاركة السياسية، وحق إنشاء النقابات العمالية للدفاع عن مصالح أعضائها.

في ضوء ذلك كله لابد من تفكيك ما يطلق عليه "الإسلام" من ناحية و "الغرب" من ناحية أخرى، سعيا إلى فهم أعمق لطبيعة التفاعلات المتشابكة بينهما.

وإذا أردنا تدليلاً إضافياً على ذلك، يمكن لنا أن نناقش قضيتين جوهريتين هما الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فيما يتعلق بالديمقراطية يمكن التأكيد أنه ليست هناك نظرية غربية مقننة ومتكاملة عن الديمقراطية الغربية، وإن كان هذا لا ينفي أن هناك مثلاً ديمقراطياً تسعى كل دولة غربية إلى تطبيقه على أرض الواقع. بعبارة أخرى هناك سمات أساسية للديمقراطية الغربية لعل أبرزها تداول السلطة، وإجراء انتخابات دورية منظمة للمجالس التشريعية والمحلية، وضمان حرية التفكير وحرية التعبير. غير أن ذلك لا يعني أن الممارسات الديمقراطية متماثلة في كل البلاد الغربية. وذلك لأن التاريخ الاجتماعي الفريد لكل قطر غربي غالباً ما يكسب هذه الممارسات سمات فريدة لا تتكرر. فالديمقراطية الإنجليزية تختلف في التطبيق عن الديمقراطية الفرنسية، وكذلك الحال بالنسبة للديمقراطية الأمريكية.

ولو ولينا وجوهنا للممارسات الديمقراطية في البلاد الإسلامية لوجدنا تفاوتات لا نهاية لها. فقد نجد بلاداً إسلامية تحاول أن تطبق نموذج الديمقراطية الغربية بدرجة كبيرة أو صغيرة بحسب الظروف والمراحل التاريخية وطبيعة البناء السياسي، في حين نجد دولاً إسلامية أخرى تتشبهت بصيغة الشورى بحسبانها المفهوم الإسلامي للديمقراطية. غير أن الاختلافات القليلة أو الجسيمة بين دول العالم المختلفة، وسواء كانت تنتمي إلى الدائرة الغربية أو إلى الدائرة الإسلامية، لا تنفي أن هناك في الوقت الراهن مجموعة قيم أساسية سائدة في المجتمع الدولي تركز في المقام الأول على الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. وذلك لدرجة أن شرعية النظم السياسية في المستقبل المنظور ستحدد بالنظر إلى مدى احترامها لهذه القيم. ومما لا شك فيه أن تعميق موجات العولمة سيكون له آثاره في مجال بلورة قيم سياسية وثقافية عالمية لا تنزع بالضرورة إلى القضاء على الهويات الثقافية أو على التباين في مجال القيم السياسية، ولكن تتجه إلى محاولة صياغة نسق عالمي. هل هذا هدف مثالي؟ نعم.

ويصعب تطبيقه في مجال السلوك الفعلي للدول التي تحكمها رؤاها الخاصة لكيفية تحقيق أمنها القومي، ولكن هذا الاتجاه يؤكد سعي الإنسانية الدؤوب لتحقيق الحرية والعدل في عالم تسوده الآن موجات الفوضى والاضطراب.

نظريات متصارعة ولغات متعددة

إذا كان المشهد الأول من مشاهد المواجهة بين الإسلام والغرب قد كشف الستر عن هذا الصراع الحضاري الموهوم، حيث خلصنا إلى أن الصراع في الواقع هو بين دول لها مصالح متعارضة، وذلك بعد أن أثبتنا أنه ليس هناك كيان مطلق اسمه الإسلام، ولا وحدة كلية اسمها الغرب، فإن المشهد الثاني أكثر إثارة. ذلك لأنه يتضمن تفكيكا لعدد من النظريات التي تتعلق بالقومية والدين والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما أنه يكشف عن تعدد اللغات وتضارب الاستعارات التي توظف عادة لإذكاء الصراع بين الدول والجماعات السياسية.

وينطلق فرد هاليداي في فصل من أعمق فصول كتابه "ساعتان هزتا العالم: ١١ سبتمبر الأسباب والنتائج" من حقيقة أساسية مفادها أننا لا نستطيع أن نخوض في مجال تحليل الأفكار أو كشف الغموض عن الرموز، إلا إذا حددنا على وجه الدقة المصالح المتضاربة للدول في صراع ما. بعد ذلك يمكن أن نمارس عملية تفكيك الإيديولوجيات السياسية سواء في منطقة الشرق الأوسط، أو في أي منطقة أخرى في العالم.

غير أنه ليس هناك نهج وحيد يمكن تبنيه للقيام بعملية التفكيك. وإذا أخذنا - على سبيل المثال - موضوع القومية فسنجد بصدده اتجاهات نظرية شتى في مجال رصد نشأتها التاريخية وبنيتها، والوظائف التي تقوم بها في الوقت الراهن.

ومع ذلك يمكن القول أن ميدان البحث فى القومية يسيطر عليه اتجاهان أساسيان متعارضان. والجدل الذى يدور بين أنصار كل اتجاه من هذين الاتجاهين يمكن أن يضىء لنا الجوانب المعتمدة فى المواجهة بين الإسلام والغرب.

هناك أولا الاتجاه الذى يتبناه أغلب دعاة القومية وحوالى ٩٩,٩% من مجموع الإنسانية المعاصرة، ويتضمن ذلك بعض العلماء الاجتماعيين وعدد كبير من المؤرخين. وهذا الاتجاه مفاده أن القومية وجدت منذ مئات السنين وقد يكون منذ آلاف السنين. وهذه الوجهة من النظر يطلق عليها النظرية المبدئية Primordialism.

ونقطة الانطلاق هنا أن الأمم وجدت منذ آلاف السنين، ولكل منها هوية وثقافة متميزة ولغة محددة. والقومية هى الحركة والإيديولوجية التى تحدد مصير الأمة، والتى وجدت من قبل، وهذه هى النظرية البدائية عن القومية. والغرض من القومية - وفق هذا النظر - هو تقديم التبرير التاريخى لنشوء ودوام الأمة، وحراسة نقاء لغتها، والدفاع عنها ضد كل أنواع العدوان ضدها.

وهناك من ناحية أخرى وجهة النظر المضادة التى يطلق عليها الاتجاه "الحداثى" Modernist، وهذا الاتجاه يذهب إلى أن القومية بحسبانها حركة وإيديولوجية هى فى الحقيقة نتاج الثورات الصناعية والسياسية فى القرنين الآخرين. بل وأبعد ذلك يذهب إلى أن التأكيد الذى يمارسه الاتجاه الأول عن النشأة التاريخية القديمة للأمم مسألة خادعة، ذلك أنه يحاول قراءة الماضى ليعالج مشكلات الحاضر، بالإضافة إلى توظيفه لتحديد الأصول العرقية للأمة، وتعريف لغتها وتحديد إقليمها وحدودها، بالإضافة طبعا إلى إنشاء وتكوين تاريخها. ويضرب هاليداي مثلا "بقطر" الذى يقول - مع احترامى للشعب القطرى - هى ليست سوى نقطة من الرمال على شاطئ الجزيرة العربية، غير أنها اليوم كدولة أصبح لها تاريخها القومى الخاص وهويتها الوطنية والتى صيغت لتحقيق أهداف حديثة ومعاصرة.

ولكن من المهم أن نؤكد أن "الاتجاه الحداثى" لا ينكر التاريخ، بل إنه يؤكد على أهمية كتابة تاريخ دقيق لوصف كيف تكونت ونمت الأمم، غير أنه ينكر التاريخ باعتباره معطى، وكأنه كتب من قبل بدون

تحقيق وبدون تدقيق. وذلك لأنه فى منطق أنصار هذا الاتجاه ليس التاريخ هو الذى يحدد هوية الدولة ولكن الاهتمامات المعاصرة للدول وخصوصها هى التى تحدد الهوية، وبعد ذلك يمكن زيارة التاريخ للتحقق.

ونفس الاتجاه فيما يتعلق بالقومية يمكن تطبيقه على الدين. إن النقطة الجوهرية فى هذا المجال بالنسبة لكل الأديان، أن الماضى ليس مجموعة من التوصيات التى يمكن تطبيقها لإدارة شئون الحاضر، وذلك لأن أى دين ليس كتاباً توجيهياً لتسيير شئون الحياة الحديثة. ويمكن القول أنه وراء مجموعة من المبادئ والرموز الرئيسية فى كل دين، فإن الماضى يمثل مجالا كبيرا لخيارات متعددة، يمكن للإنسان أن يختار منها لمواجهة المطالب الحديثة. ويشبه هاليداي الاتجاهات المتعارضة فى النظر للدين تشبيها طريفاً، فيقرر أن أصحاب الاتجاه "المبدئى" ينظرون للدين وكأنه قائمة طعام تم اختيار أصنافها بشكل ثابت ونهائى ولا يتغير، فى حين أن أنصار الاتجاه الحدائى ينظرون للموضوع وكأنه ليست هناك قائمة جاهزة للطعام، وإنما عليك أن تطلب ما تريد من مجموعة متنوعة من الأصناف، ولا قيد عليك فى عملية الاختيار.

وأيا كان تخصصك العلمى والمهنى وسواء فى مجال الإدارة أو ضوابط التعامل مع البيئة، تستطيع أن تستشير "القائمة" الموضوعية سلفاً، فإن لم تجد ما تريد يمكنك أن تلجأ إلى "القارئ الأيديولوجى" ليجده لك. وأنت دائماً تستطيع أن تختار فإن لم تجد تستطيع أن تخرع. وفى هذا المجال يمكن أن نشير إشارة مباشرة إلى محاولات بعض المجتهدين الإسلاميين التعسف فى تأويل النصوص الإسلامية لإثبات إنها تحتوى على كل شئ. ويكفى أن نشير إلى كتب عديدة تتحدث عن "الإدارة فى الإسلام" و "الاقتصاد فى الإسلام" و "البيئة فى الإسلام" بل وهناك كتب عن الإحصاء الإسلامى تذهب إلى أن وظيفته الأساسية هى إحصاء عدد الحجاج إلى بيت الله الحرام سنوياً!

ونظراً لموضوعية هاليداي البارزة ضرب مثلاً ليس من بلد إسلامية ولكن من بريطانيا ذاتها، لبيان هذا المنحى فى الرجوع للماضى لتبرير مواقف سياسية راهنة، مما يؤكد ما قررناه من قبل فى

دراسة لنا عن "وحدة المنهج فى دراسة المجتمعات المعاصرة" نشرت فى كتابنا الأخير "الحوار الحضارى فى عصر العولمة" (نهضة مصر، ٢٠٠٢). وفى هذه الدراسة أكدنا أنه على عكس رأى بعض المستشرقين - نستطيع أن نطبق نفس المنهج العلمى لدراسة المجتمعات المختلفة متقدمة كانت أو نامية. فليست هناك مناهج خاصة لدراسة المجتمعات العربية والإسلامية تختلف عن تلك التى تستخدم لدراسة المجتمعات الغربية المتقدمة.

يقرر هاليداي أنه منذ عام ١٩٩٠ بدأ الناس علانية فى الاحتفال بعيد سان جورج (القديس جورج) فى يوم ٢٣ أبريل من كل عام. ويعرف الناس جميعا أن هذا القديس يعتبر هو الحامى لإنجلترا، وأخذ الناس منذ هذا الوقت يعبرون عن احتفالهم به برفع الإعلام التى ترمز إليه على سياراتهم، وبتصميم الملصقات التى تعبر عن مشاعرهم الفياضة، وكان لهذا السلوك أكثر من سبب. ويرى هاليداي أنه ربما كان ذلك تعبيرا عن معارضة الجمهور الإنجليزى للاتحاد الأوروبى وعدم رغبتهم فى الانضمام إليه، ومن هنا هرعوا لتأكيد هويتهم الخاصة مستندين فى ذلك إلى سانت جورج. وبغض النظر عن الأسباب، فإن المجتمع الإنجليزى كله من القمة إلى القاع لجأ إلى اصطناع رمز وهى عملية حدائية تتمثل فى إعادة اختراع هوية قديمة تحقيقا لأهداف سياسية راهنة، وإن كانت تحت ستار العودة إلى الماضى. ويسخر هاليداي من هذا الأسلوب فى العودة إلى الماضى لتبرير موقف معين فى الحاضر، مقرر أن سان جورج تقليديا كان هو القديس الذى يحمى "الرعاة" (رعاة الأبقار والأغنام) وهؤلاء كادوا أن ينقرضوا فى إنجلترا اليوم!

ويقرر هاليداي أنه يمكن النظر إلى الدين من نفس المنظار. وليس لهذا أى علاقة بموضوع العقيدة. فمبادئ الإسلام - على سبيل المثال - كما يشير - خمس هى الإيمان بالله وبالرسول، وصوم رمضان، والزكاة، والحج والصلاة. غير أن الاتجاه الحدائى لا ينظر إلى العقائد إطلاقا، ولكنه يحلل التوظيفات السياسية والاجتماعية للدين. ويقرر أن هذه العملية تتم فى الوقت الراهن فى كافة الأديان السماوية، فى اليهودية والمسيحية والإسلام، ذلك أن هناك حركات تحاول تأويل هذه

الأديان لتحقيق أغراض سياسية واجتماعية. فهذه الحركات تغوص في غمار الأديان، كما يفعل دعاة القومية، ويصوغون سياسات للتطبيق على الحاضر، وهذه الاتجاهات لها تفسير حدائى قد لا يقبله غالبية الناس.

هذا التفسير يذهب إلى أنك إذا نظرت إلى المبادئ السياسية والاجتماعية الرئيسية التى يقال أن للدين علاقة بها، فإنك لن تجد نموذجاً وحيداً للتفسير، بل ستجد نماذج شتى، يمكن أن تختار من بينها، وفقاً لنمط التأويل ونوع القراءة التى ستقوم بها للنصوص. وبالتالي يمكن القول أن شعاراً مثل "الإسلام هو الحل" فارغ من المضمون فى الحقيقة، لأن الإسلام - بعيداً عن العقائد الثابتة - له قراءات شتى.

ويقرر هاليداي أنه تطبيقاً لهذا النهج فى التحليل، لو أخذنا النظم السياسية المطبقة فى الدول الإسلامية سنجد بعضها عبارة عن ديكتاتوريات عسكرية كما هو الحال فى ليبيا والباكستان، وهناك نظم ملكية كالنظام الأردنى والنظام المغربى تزعم انحدارها مباشرة من صلب الرسول عليه الصلاة والسلام، وهناك نظم أخرى كالنظام السعودى والعمانى لا تذهب هذا المذهب. وهناك نظام دينى فى إيران يقوم على أساس مذهب "ولاية الفقيه" الذى يستطيع تفسير كلمات الله سبحانه وتعالى.

وهكذا يمكن القول أن قضية التأويل الدينى فى كافة الأديان السماوية تحتاج إلى تحليل نقدى نظراً لاتجاه عديد من الحركات السياسية والاجتماعية لتوظيف قراءات معينة للنص الدينى فى سبيل تحقيق أغراضها، حتى ولو كانت مضادة للمجتمع، ومخالفة لمسار التقدم الإنسانى.

ونستطيع أن نطبق هذا التفسير على الإنتاج الفكرى لزعماء بعض الجماعات الإسلامية. والقراءة الفاحصة لهذا الإنتاج تكشف على الفور عن التأثير المدمر للقراءات المنحرفة للنصوص الدينية، والتى كانت أساساً لعمليات الإرهاب. ولعل ما نشره بعض زعماء هذه الجماعات مؤخراً من كتب تتضمن نقداً ذاتياً لهذه القراءات المضللة دليل على خطورة الأفكار فى مجال التأثير على السلوك الفعلى للجماهير.

مشكلة الفجوة بين القول والفعل

يبدو أن حديثنا المتصل عن أوهام العداء بين الإسلام هكذا على الإطلاق والغرب هكذا بالتعميم، قد أثار ردود أفعال متعددة لدى كثير من القراء. بعضهم يوافق على أن تعميم القول عن هذا العداء لا يصمد للتحليل الدقيق ولا للنقد الصارم، على أساس أن تعارض المصالح بين الدول هو الذى ينبغى أن نلتفت إليه وندرسه، بغض النظر عن الخطاب الذى تتبناه دولة ما. ذلك أنه من اليسير رصد الفجوة الواسعة بين القول والفعل فى مجال السلوك الدولى. وقد سبق لنا أن ضربنا مثلا للخطاب السياسى الأمريكى الراهن وخصوصا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وعنوانه الدال "الحرب ضد الإرهاب على مستوى الكون".

والحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتفرد بهذا السلوك. ذلك أن عديدا من الدول ومن بينها الدول العربية تسلك هذا السلوك وخصوصا فى مجال السياسات الداخلية فيها. وعلينا أن نقارن مثلا خطاب عديد من هذه الدول عن الديمقراطية ونقارنه بالممارسة الفعلية البائسة، أو لنأخذ خطاب حقوق الإنسان الذى تتبناه بعض الدول، ونقارنه بالتطبيق الذى يزخر بمخالفات عديدة لحقوق الإنسان العربى السياسية والاقتصادية والثقافية.

غير أن هناك قراء فى مجال الحديث عن العداء بين الإسلام والغرب، لا يوافقون على رأينا فى كون هذا العداء - بهذه الصورة الإطلاقيه - عداء وهمى، بل إن بعضهم يجتهدون لتفنيد هذا رأى. وقد اعتدت منذ زمن طويل أن اهتم اهتماما خاصا بردود أفعال القراء، وخاصة من يوجهون ملاحظات نقدية لما أكتب. وفى هذا

المجال تلقيت خطاباً من القارئ الكريم "هيمن أحمد يونس" من كليوباترا بالإسكندرية، تعود أن يرأسنى بين الحين والحين. وقد أثرت اليوم أن أترك له المجال بنشر خطابه كاملاً مع تعقيب وجيز على ملاحظاته النقدية الأساسية.

"الأستاذ الفاضل.. تحت عنوان أوهام العداء بين الإسلام والغرب، كانت مقالتيكم الأسبوعية بجريدة الأهرام بتاريخ ٧ فبراير الجارى. وحول ما جاء بمقالتيكم أرجو أن يسمح لنا أستاذنا الفاضل، بالتعليق، وسوف أحاول الاختصار ما أمكننى الأمر من ذلك.

أولاً: - كان عنوان المقال أوهام العداء بين الإسلام والغرب. ويحق لى أن أسأل أستاذنا الفاضل هل هناك عداء بالفعل أم أن ذلك وهم كما كان عنوان المقال؟ وما هو الدليل على كون ذلك الرأى السائد بين العامة من الناس أمثال كاتب هذه الكلمات أن ذلك العداء موجوداً بالفعل؟

الأمر الثانى الذى نشير إليه هل عادى المسلم الغرب؟ وما هى مظاهر ذلك العداء وأسبابه؟ وما هو المعيار الذى نحدد به ذلك العداء إن كان وهماً أم حقيقة؟ وإذا أخذنا نفس المعيار هل يمكن القول بأن الغرب قد عادى الإسلام؟

ثانياً: - لقد أورد أستاذنا رأى "هاليداي" فى تحليل الفعل بدلاً من القول. وإن كان الفعل أو السلوك الإنسانى له أسبابه العديدة التى يعلمها أستاذنا جيداً. وأن الفعل أو السلوك الإنسانى لا ينتج من فراغ! فهل إذا طبقنا ذلك المنهج على علته لنرى فعل المسلم الحديث والغربى الحديث، سنجد أن هناك عداءً أو وهماً؟

ثالثاً: - لقد كان هناك مثال الثورة الإيرانية وغزو العراق للكويت عام ١٩٨٩. ويمكن لنا القول أن هناك إغضاء لا ندري ما سببه للعديد من العوامل أو الأسس التى تكون السلوك لدى الإنسان المسلم. يمكن أن نذكر منها الأسس أو العناصر التالية التى يمكن أن تكون مكوناً للفعل كما ذكر أستاذنا الفاضل فى مقاله:

١ - إن من الأمور التى تلفت نظرنا نحن العامة هى بعض الشعارات التى يصر أصحاب الأقلام التى ندين لها بالاحترام على وضع البعض منها فى مربع العلمانية والبعض الآخر فى مربع

الإسلامية أو الدينية. ومن تلك الشعارات شعارات الثورة الإسلامية في إيران. لأنه في تصور كاتب هذه السطور الشخصى أن نظام الحكم الذى يمكن أن يطلق عليه إسلامى أو غير إسلامى يتحدد فى أمرين: أولهما مدى قرب أو بعد ذلك النظام من حيث أسسه الفكرية عن ما أجمع عليه علماء الدين قديمهم وحديثهم، وثانيهما التطبيق العملى لتلك الأسس على أرض الواقع. هل سعى من يطبق تلك الأسس إلى وضعها على أرض الواقع أم أن هناك انفصلاً حاداً بين القول والفعل! ولقد ظهر ذلك الانفصال فى كثير من نظم الحكم التى استقر لها الأمر بعد نجاح ثورتها على النظم السابقة لها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الثورة البلشفية فى الاتحاد السوفيتى السابق، وثورة يوليو بمصر.

٢ - استبعاد أثر العامل الدينى فى سلوك الإنسان المسلم. ولعلنا نحن العامة لا نجد لذلك الاستبعاد تفسيراً أو تبريراً. ولقد ظهر ذلك بوضوح تام فى المسألة الإيرانية حيث ثار الشعب الإيرانى ضد الشاه رغم محاولته للإصلاح من القمة إلى القاعدة وليس العكس، واستبعد العامل الدينى وأثره فى سلوك المواطن الإيرانى. وكان أكثر وضوحاً فى المحاولة الفجة التى حاول بها الإعلام العراقى استخدام العامل الدينى فى تحريك الشارع العربى ضد وجود القوات الأجنبية الغير مسلمة فى الأراضى السعودية، رغم أن ذلك النظام الذى اتسم بالعلمانية المفرطة والمتشددة، قد استخدم أقصى درجات العنف فى كبح والقضاء على أى معارضة له. نذكر مذبحة قرية حلبجاء التى استخدمت فيها الغازات السامة، ومحاولته الفاشلة فى التبرير الدينى للغزو، والحرب المدمرة مع إيران (قادسية صدام ... وإطلاق لقب عبد الله المؤمن).

٣ - تطبيق الأسس والمعايير التى لا تنطبق على بعض الثقافات والمجتمعات دون تفريق بين الموروث الثقافى لتلك المجتمعات. ومن تلك الأسس معيار العلمانية رغم أنه معيار نشأ فى الدول الغربية وكان نتيجة لمقدمات عديدة نتج عنها فصل الدين عن الدولة.

رابعاً: - إذا أخذنا معيار الفعل بدلاً من القول وتم تطبيقه على سياسات الدول الغربية عامة تجاه الدول العربية، فهل لنا أن نقول أن

ذلك العداء وهماً أم حقيقة. رغم أن هناك المقولة الشهيرة للسياسى البريطانى المعروف أن لا توجد صداقات دائمة ولكن توجد مصالح دائمة! والقاعدة المعروفة أن الغاية تبرر الوسيلة، وكل ذلك قد نشأ فى الغرب وكان نتاج الموروث الثقافى الغربى. سنجد بعض الأمثلة الصارخة نذكر منها التالى:

أ - وعد بلفور الشهير بين القول والفعل وتفسيره!
ب - التدخل الأوروبى المتأخر فى مذابح البوسنة والهرسك! بين حرية الإرادة وشعارات الحرية وحقوق الإنسان وما تم على أرض الواقع. ومقولة الرئيس بوش الأب بعدم وجود بترول فى تلك المنطقة!
ج - الحروب التى نتج عنها احتلال الدول الأوروبية لمعظم أجزاء العالم ومنها العالم العربى والإسلامى، وما نتج عنها، ونذكر منها دخول القوات الفرنسية إلى الأزهر الشريف إبان ثورة القاهرة الثانية ضد الحملة الفرنسية.

وأخيراً يمكن لنا القول لأستاذنا الكريم أن ذلك المقياس لم يكن صائباً لأنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل فصل القول عن الفعل أو العكس، لأن الفعل قد يكون قد تم تحت غطاء غير حقيقى أو شعار غير حقيقى. ولكن ذلك لا ينفى مطلقاً أن هناك اتصالاً بينهما. ولعل ما يحدث الآن فى أفغانستان من محاربة للإرهاب رغم أن هناك فى الدول الأوروبية من يقيم فيها من زعماء للإرهاب المعروفين لدى الجميع لدليلاً على ما نقوله.

ويتبقى فى هذه الرسالة الطويلة أن نتقدم لكم بوافر الشكر على تقبلكم للرأى الآخر.

ولكم وافر الشكر والتقدير"

وفى تقديرى أن بعض الملاحظات النقدية التى وردت فى خطاب الأخ هيمى أحمد يونس يحتاج إلى مناقشة، لأنه فقط عن طريق الحوار نستطيع أن نصل إلى جلاء الحقيقة، مع اعترافى أن الحقيقة نسبية، وليست هناك حقيقة مطلقة.

ويهمنى فى المقام الأول أن أحيى منهج القارئ فى خطابه، والذى يقوم فى المقام الأول على إثارة التساؤلات، ويطلب التدقيق فى

التعرف على مظاهر العداء بين الإسلام والغرب لو كان موجودا، قبل التأكيد أنه واقع أو مجرد وهم من الأوهام.

ولقد حرصنا على فكرة أساسية مبناهما انه لا يجوز التعميم على "الإسلام" أو "الغرب" لأن الدول الإسلامية لكل منها سياسة داخلية وخارجية تختلف اختلافات جسيمة فيما بينها، فبعضها يتحالف تحالفا عضويا مع عدد من أبرز الدول الغربية، فأين العداء هنا؟ وبعضها يعادى بعض الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب سياسية واعتبارات دولية معروفة.

وقد تكون العراق نموذجا بارزا لذلك. في لحظة تاريخية معينة وخصوصا أثناء الحرب العراقية الإيرانية كانت هناك علاقات تعاون وثيقة بين العراق وعديد من الدول الغربية على رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. غير انه حين غزا العراق الكويت، انقلبت العلاقة إلى عداء سافر.

وهكذا يمكن القول، وأن العلاقات بين الدول قد تنتقل من التعاون الإيجابي إلى العداء السافر وفق تغير المصالح كما يدركها كل طرف من أطراف العلاقة.

جذور العداء ضد المسلمين

هل سادت في أوروبا موجة عداء ضد الإسلام باعتباره ديناً، أو ضد جماعات محددة من المسلمين وفي ظروف معينة ينبغي تجايلتها وإيرازها؟ هذا هو السؤال المحورى الذى يضعه فرد هاليداي فى بداية مناقشته النقدية المثيرة لجذور العداء ضد المسلمين.

لقد سبق لنا أن أشرنا إلى أن الخطاب الغربى عن "التهديد" الإسلامى حافل بالزيف والمبالغة والافتقار إلى الحقائق. ومن هنا يحق السؤال إذا كان هذا هو الوضع الحقيقى، فلماذا إذن ساد هذا الخطاب واتسعت دوائره إلى الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر؟

يطبق هاليداي منهج التحليل الثقافى لى يصل إلى إجابات سليمة. وهو من ثم يرتد ببصره إلى الإنتاج الفكرى والأدبى الغربى القديم لى يبحث عن الإشارات الأولى التى تكشف عن العداء المبكر إزاء الإسلام والمسلمين. ويضرب مثلاً بالشاعر الكبير دانتي وخصوصاً فى إشارته إلى "التركى الفظيع". ولا ننسى أن الإمبراطورية العثمانية بحكم زحفها على مناطق شاسعة من أوروبا تركت من خلال ممارسات نظام حكمها السلطوى جراحاً غائرة فى الذاكرة التاريخية الأوروبية. وقد ذهب بعض المنظرين الثقافيين - من خلال فحصهم للكتابات التى تلت كتابات دانتي - إلى أن الغرب دائماً كان يكره المسلمين. غير أن هذا - حتى لو كان صحيحاً - لا يقدم تفسيراً لهذه الاتجاهات العدائية كما يؤكد هاليداي.

ذلك أننا لا نستطيع الزعم بأن ما حدث فى الماضى يحدث فى الحاضر، إلا إذا حدثت عملية "إعادة إنتاج" لهذه الاتجاهات العدائية. وإعادة الإنتاج هنا تعنى بكل بساطة أن الناس يلقتون من خلال وسائل التشيئة الاجتماعية المختلفة، بالإضافة إلى التأثير الغلاب لكل أجهزة الميديا (الصحف والإذاعة والتلفزيون) هذا العداء. ذلك أن الناس فى الغرب لا يولدون ومعهم هذا التحيز ضد المسلمين، ويعنى ذلك أن مفردات خطاب العداء ومنطقه الكامن يتسرب إليهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة من قبل الأجهزة الأيديولوجية والدوائر السياسية والثقافية التى لها مصلحة مؤكدة فى تأجيج هذا العداء ضد المسلمين.

ولكن لماذا يعاد إنتاج هذه الاتجاهات المعادية للمسلمين؟

يمكن القول أن القوالب النمطية الثابتة عن المسلمين Stereotypes فى الغرب ليست وحيدة البعد، ولكنها تتميز بالتعدد والتنوع.

وهناك تفسير يتسم بالسذاجة المفرطة يرد جذور هذه المشاعر العدائية فى الوقت الحاضر إلى نهاية الحرب الباردة. ويذهب هذا التفسير السائد إلى أن الغرب كان يجابه عدوا رئيسيا هو الشيوعية، وحين سقط الاتحاد السوفيتى الممثل البارز لهذه الإيديولوجية ومعه بلاد الكتلة الاشتراكية، فقد احتاج إلى عدو يحل محل العدو الذى اختفى، ومن هنا تم التركيز على الإسلام باعتباره العدو الجديد. ويحاول هاليداي تنفيذ هذا التفسير على أساس أن الشيوعية كانت عدوا فعلا للغرب، على أساس التهديد الحقيقى الذى مثله الاتحاد السوفيتى له. وذلك لأن الشيوعية أرادت فعلا كما يظهر من كتابات وممارسات لينين وستالين غزو العالم والقضاء على النظام الرأسمالى. ويشهد على ذلك أن خلفاؤهما صنعوا خمسة وأربعين ألف سلاحا ذريا، بالإضافة إلى حشد جيش بالغ الضخامة لتحقيق هذا الهدف. وبالرغم من أن الشيوعية فشلت فى تحقيق أهدافها، فقد كانت تمثل تحديا للغرب، ومن ثم يمكن القول أن التهديد الشيوعى كان حقيقيا.

غير أنه لا يمكن إجراء مشابهة بين التهديد الشيوعى للغرب والذى كان تهديدا ملموسا وما يقال عن التهديد الإسلامى. ولعل السؤال الذى يطرحه هاليداي بذلك قبل التصدى لتقنيده تهمة التهديد الإسلامى

للغرب هو: هل حقا تحتاج كل المجتمعات الى اصطناع تهديدات معينة موجهة الى أمنها حتى تمارس النظم التي تحكمها سياساتها ؟ وهو يضرب مثلا بغزو الأسبانيين والأوربيين لأمريكا. ويتساءل حين قام هؤلاء بالغزو هل كانوا مهددين حقا، من قبل منافسين لهم، أم أنهم بكل بساطة كان سعيهم مرده الى الرغبة العارمة في تحقيق التراكم الرأسمالي ، من خلال بسط الفضاء الأوربي عن طريق زرع المستوطنات الأوربية في أرض العالم الجديد خلاصا من المشكلات السكانية في العالم القديم ؟ وهل هناك في الغرب الراهن ما يشير الى أنه بحاجة حقا الى اختلاق عدو ؟

يقرر هاليداي ساخرا أن الغرب ليس بحاجة الى اختلاق عدو بقدر حاجته العارمة الى جنى الأرباح ! ويدلل على ذلك بأن العولمة ليست في حقيقتها إلا تحويل العالم كله الى سوق شامل للبيع والشراء على أساس أن الدول الغربية الصناعية المتقدمة هي التي من خلال تفوقها التكنولوجي الكاسح الكاسب الأكبر من هذه العملية الكونية الواسعة النطاق.

وتبلغ سخرية هاليداي الذروة حين يقتبس - للتدليل على صدق تفسيره - عبارة وردت في الخطابات الفلسفية لفولتير نصا تضمنه الخطاب السادس يقول "في السوق ليس هناك محمديا (يقصد مسلما) ولا مسيحيا ولا يهوديا. إن الكافر الوحيد في السوق هو المفلس !". أما بالنسبة لمصطلح كراهية الإسلام Islamophobia فهو أيضا - في نظر هاليداي - مضلل. لأن الخطاب يقصد المسلمين ولا يقصد الإسلام. غير أن هذا التوضيح لن يحل المشكلة، لأن السؤال يبقى ولماذا هذا العداء ضد المسلمين؟ إذا حاولنا أن نلقى ببصرنا في أرجاء المعمورة، لاكتشفنا أنه في صربيا على وجه التحديد نجد أشد الاتجاهات عداوة وتطرفا ضد المسلمين أكثر من أي بلد آخر في أوربا. ويرد ذلك الى أزمة الإيديولوجية الشيوعية وحاجة الحكومة الصربية السلطوية وزعمائها المستبدين الى طريقة لتعبئة الناس. ومن هنا لجأ الصرب الى النظريات التأميرية لإشباع الحاجات السياسية للناس.

ويمكن أن يرد جزءا من حملة العداء للمسلمين الى الأحداث والوقائع التي تمت في الثمانينات والتسعينيات. ففي إسرائيل - على سبيل المثال - صعد اليمين الصهيوني المتطرف الذي واجهت سياساته العدوانية والاستعمارية مقاومة شرسة من "حزب الله" في لبنان ومن منظمة "حماس" في فلسطين، كانت له مصلحة في التغطية على جرائمه ضد الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني، بإدعاء أن هناك تطرفا إسلاميا، تمارسه منظمات المقاومة .

وإذا انتقلنا الى فرنسا لوجدنا أن الخطاب المعادى للمسلمين يمكن رده الى مشكلات الهجرة الواسعة المدى التي قام بها المسلمون وخصوصا من بلاد المغرب العربي بحيث وصل عددهم الآن الى خمسة ملايين مسلم. والواقع أن الإسلام في فرنسا يعد هو أكبر الأديان بعد المسيحية. وهناك مشكلات متعددة مردها الى انتشار البطالة بين الفرنسيين واعتبارهم أن المسلمين هم المنافسون لهم في سوق العمل. ولا بد في هذا المجال أن نربط صعود العنصرية الجديدة في أوروبا عموما، وفي فرنسا خصوصا الى هذه الاعتبارات المتعلقة بسوق العمل. ولعل الحزب الذي يمثله "لويون" والذي يدعو الى طرد المهاجرين المسلمين من فرنسا، والإيقاف النهائي لحركة الهجرة ، يمثل الأساس التحتي - إن صح التعبير - لهذا التيار العنصري المعادى للمسلمين.

غير أن لظاهرة العداء ضد المسلمين أسبابا أخرى ثقافية تضاف الى الأسباب الاقتصادية. ولعل أهمها أن المسلمين المهاجرين في أنحاء متعددة من العالم، أخذوا في العقود الأخيرة يعبرون عن أنفسهم ثقافيا، ويمارسون طقوسهم الدينية بشكل علني ملفت، ويحيون طبقا لتقاليدهم، مما جعل سكان عديد من هذه البلاد يمارسون اتجاهات عدائية ضدهم، لأنهم لم يتعودوا العيش مع الذين يعبرون بوضوح عن تمايزهم الثقافي. وقد يعتبرون أن بعض عاداتهم تتسم بالغرابة بل وبالشذوذ والخروج عن مألوف حياتهم. ولعل المعركة التي دارت حول الحجاب في فرنسا ومحاولة منع بعض الطالبات المسلمات المحجبات من دخول المدارس الفرنسية دليل على ما نقول.

ويمكن القول أنه في عديد من البلاد الأوروبية ترد مشاعر العداء ضد المسلمين الى مشكلات الهجرة والبطالة، غير أن هناك أسبابا برزت في العقود الأخيرة، تتعلق بالإرهاب الذي مارسته جماعات متعددة ، ليست كلها إسلامية التوجه، غير أنها مع ذلك جمعت كلها في سلة واحدة باعتبارها موجة إرهابية إسلامية. وللتدليل على ذلك يذهب هاليداي إلى أن الموجات الإرهابية التي قامت بها جماعات فلسطينية وخصوصا في مجال اختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن، كانت توجهاتها علمانية وليست إسلامية، بل إن بعضها كانت توجهاتها ماركسية.

ومن ناحية أخرى فإن هذه الاتجاهات المعادية للمسلمين تجاهلت بتعمد أن هناك جماعات إرهابية أوروبية مثل الألوية الحمراء الإيطالية وغيرها لا علاقة لها بالبتة بالإسلام. ويظل السؤال إذا كان الوضع هكذا لماذا إذن ينسب الإرهاب للمسلمين وكأنهم هم وحدهم الذين يمارسون الإرهاب في العالم؟

وإذا انتقلنا الى الدعاية المضادة للمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا بعد الحادى عشر من سبتمبر، لوجدنا تجاهلا للإرهاب الأمريكى الذى مارسته طوال العقود الماضية ميليشيات اليمين الأمريكى. لماذا إذن لم تنتهم المسيحية التى يدين بها هؤلاء الإرهابيون أنها باعثة على الإرهاب ؟

وأيا ما كان الأمر، يمكن القول أن وراء الاتجاهات المعادية للمسلمين بواعث وأسباب شتى تختلف باختلاف وضع كل دولة أوروبية، وهذه الأسباب ليست كلها فى الواقع أسبابا اقتصاديا تتعلق بالمنافسة فى سوق العمل.

ولكن بعضها على الأقل له علاقة بعدم قبول التنوع الإنسانى الخلاق الذى يكشف عنه تعدد الديانات ، واختلاف الثقافات. ولايعنى ذلك بالضرورة أن سلوك المسلمين سواء داخل بلادهم أو فى المهاجر التى نرحوا إليها يتسم بالكمال. ذلك أن هناك مواضع عديدة للنقد الذى ينبغى أن يوجه لهم سواء على الصعيد السياسى أو الصعيد الثقافى، ولكن تلك قصة أخرى.

تشریح ظاهرة العداء للغرب

إذا كنا فى المقال الماضى قد حللنا جذور العداء ضد المسلمين فى المجتمعات الأوروبية، والحملة الدعائية الضخمة ضدهم فى الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فإن الوجه الآخر من العملة يتمثل فى ظاهرة العداء ضد الغرب السائدة فى البلاد الإسلامية والعربية.

وينبغى منذ البداية أن نسجل مقارقة بارزة تتمثل فى أن سلوك الحكومات العربية والإسلامية مع الغرب يختلف أحيانا اختلافات عميقة مع المشاعر الشعبية الغالبة. فعدد من هذه الحكومات لها علاقات سياسية واقتصادية وثقافية واسعة مع بلاد غربية متعددة. بل إن بعض البلاد العربية عقدت تحالفات رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلاد الأوروبية وخصوصا بعد الغزو العراقى للكويت.

ومن ناحية أخرى يمكن لنا أن نرصد عديداً من برامج المعونة الاقتصادية التى وجهتها دول غربية لكثير من البلاد العربية التى هى فى حاجة شديدة لتمويل برامجها الطموحة فى مجال التنمية. فلماذا إذن هذه الفجوة بين السلوك الفعلى للحكومات العربية والاتجاهات الشعبية العدائية السائدة ضد الغرب وخصوصا ضد سياساته، وأحيانا ضد قيمه الثقافية التى ترى تيارات عربية وإسلامية متعددة أن من شأنها تخريب النسق الأخلاقى وإضعاف الهوية العربية والإسلامية، والقضاء على الخصوصية الثقافية خصوصا بعد زحف موجات العولمة؟

يتصدى فرد هاليداي لتشريح ظاهرة العداء للغرب من خلال تحليل الخطابات العربية والإسلامية التي تتناول الغرب من زاوية هيمنته السياسية واستغلاله الاقتصادي وغزوه الثقافى.

وابتداء يطرح هاليداي سؤالاً رئيسياً: متى بدأت الأصولية الإسلامية؟ ولنلاحظ أولاً أن لفظ "الأصولية"، ابتدعه الخطاب الغربى لوصف حالات التطرف الفكرى الإسلامى والتي انقلبت فى حالات متعددة لتصبح إرهاباً صريحاً موجهاً لبعض الدول الإسلامية بغرض إسقاط نظمها التى توصف بأنها علمانية أو بأنها لا تطبق شرع الله. وبعض صور هذا الإرهاب وجه لأهداف محددة فى بعض الدول الغربية، انتقاماً من سياساتها التى رأت فيها جماعات إسلامية متطرفة أنها موجهة ضد المصالح الإسلامية.

غير أن هذه التسمية "الأصولية" باعتبارها مرادفة للتطرف والإرهاب لا يوافق عليها مفكرون إسلاميون متعددون وخصوصاً من أنصار تيار الإسلام السياسى، على أساس أنها إساءة استخدام توصيف أصيل ومرغوب فى ذاته من وجهة النظر الإسلامية الصحيحة. فما الأصولية فى نظرهم سوى العودة إلى منابع الدين الصحيحة بعيداً عن الشروح عن المتون التى سادت فى عصور الانحطاط، وذلك للاستلزام المباشر من قيم الدين الأصيلة.

وبغض النظر عن هذه الملاحظة الهامة فى ذاتها والتى تكشف عن خلاف شديد فى رأى حول مصطلح "الأصولية" بين الغربيين والإسلاميين، فإن هاليداي يجتهد فى التأصيل التاريخى لنشأة الفكر الأصولى ويتساءل متى بدأ؟ هل عام ١٩٢٨ مع تأسيس الشيخ حسن البنا لجماعة الإخوان المسلمين، أو مع بزوغ الحركة الوهابية فى شبه الجزيرة العربية التى قادها الشيخ محمد بن عبد الوهاب؟ ويقرر أنه بغض النظر عن تاريخ نشوء هذا الفكر الأصولى، فأهم من ذلك أن هذا الفكر وتجلياته العملية وإفرازاته فى مجال سلوك بعض الجماعات الإسلامية أصبح ظاهرة لها دلالة فى الربع قرن الأخير، وربما يمكن تحديد عام ١٩٧٠ وما تلاه، كتاريخ هام، يتفق مع بزوغ الثورة الإيرانية وما بعدها.

ويعدد هاليداي التهم التي يوجهها المسلمون للغرب والتي تكون في الواقع مفردات خطاب العداء للغرب، أو هي بعبارة أخرى الأسباب الكامنة وراء هذا العداء.

ولعل أول هذه الأسباب أن الغرب سبق له أن هيمن على العالم الإسلامي سواء بصورة رسمية من خلال الاستعمار أو بصورة غير رسمية. وفي غير حالات الهيمنة والسيطرة المباشرة فهو يتدخل لغير صالح الشعوب الإسلامية والعربية، كما حدث في الخليج وشمال العراق والجزائر. والسبب الثاني الذي لعله من أهم أسباب العداء هو أن الغرب يحاول تقسيم العالم الإسلامي. ويقرر هاليداي أم من أكثر الكلمات التي تعطى مضمونا سلبيا في الخطاب العربي هو كلمتي التقسيم والانفصال. أما التقسيم فهو يشير إلى ما فعله الإمبرياليون الغربيون بعد الحرب العالمية الأولى، في الوقت الذي كان يسعى فيه العرب للوحدة. فقد عمدت الدول الغربية الاستعمارية وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا إلى منع قيام الوحدة العربية عن طريق اتفاقية سايكس بيكو التي كرسست في الواقع التجزئة العربية. أما الانفصال فهي كلمة تشير إلى انفصال جزء ما من دولة معينة، ولعل أهم ظاهرة انفصالية حدثت هي انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١. ويرى هاليداي أن مشكلة الانفصال تؤرق بال القوميين العرب، وهم يرون أن منطقة الحكم الذاتي للأكراد في شمال العراق عبارة عن تقسيم وانفصال في نفس الوقت.

وسبب آخر من أسباب العداء يتمثل في الإدراك الإسلامي الذي مبناه أن الغرب ينظر بلا مبالاة لمعاناة المسلمين في فلسطين والشيخان والبوسنة وكشمير وغيرها من البلاد.

ومن بين أبرز أسباب العداء للغرب هو ازدواجية المعايير الخاصة بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان، فيما يتعلق بالسلوك الإسرائيلي إزاء الشعب الفلسطيني، والذي يمثل خرقا فاضحا لكل قيم ومعايير حقوق الإنسان. ولا ترد مشاعر العداء هذه إلى مجرد التأييد الغربي لتأسيس دولة إسرائيلية عام ١٩٤٨ وما تلاها من إنكار حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه التاريخية، بل إنها ترجع أيضا إلى التطورات الحديثة في مجال حل الصراع العربي الإسرائيلي. ذلك أنه إذا كان

الفلسطينيون قد تنازلوا - من وجهة نظر كثير من العرب والمسلمين - عن عدد من حقوقهم التاريخية في اتفاقية أوسلو، فحتى هذه الاتفاقية التي لم تعط للفلسطينيين كامل حقوقهم لم تجد طريقها إلى التنفيذ نتيجة للتعنت الإسرائيلي من ناحية، ولعدم ممارسة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى للضغط المناسبة على إسرائيل لإجبارها على التنفيذ.

وإذا انتقلنا من جانب السياسة إلى زاوية القيم فسنجد اتهامات تتعلق بفساد القيم الغربية التي تحاول الدول الغربية بحكم قوتها التكنولوجية والاتصالية أن تغزو بها المجال الثقافي العربي من خلال الفضائيات وشبكة الاتصالات الحديثة. وإذا أضفنا إلى ذلك موجات السياح الغربيين الذين يهبطون إلى الأرض العربية بما يصاحب ذلك من سلوكيات غير مقبولة إسلامياً لأدركنا حجم المشاعر العدائية التي تكنها بعض الشعوب العربية ضد هذا النمط من أنماط التفاعل الثقافي. ويضاف إلى كل ذلك إشاعة الدول الغربية الرأسمالية لأنماط الاستهلاك الغربية التي تؤثر على قطاعات جماهيرية متعددة وفي مقدمتها الشباب، ومعنى ذلك أن العداء يكاد يتوجه إلى أسلوب الحياة الغربي ذاته، والذي يراد - لأسباب تتعلق بالهيمنة الاقتصادية والثقافية - نشره في عديد من البلاد الإسلامية والعربية.

وأخيراً يبرز سبب خاص من أسباب العداء للغرب تتبناه على وجه الخصوص بعض جماعات الإسلام السياسي والتي ترى أن الدول الغربية تدعم النظم الديكتاتورية في العالم الإسلامي.

ويحاول هاليداي في مناقشته لأسباب العداء الإسلامي للغرب، أن يوضح أولاً أن بعض هذه الأسباب يستند في الواقع إلى وقائع تاريخية لا جدال بشأنها. غير أنه يقرر أن بعض هذه الأسباب وخصوصاً ما يتعلق بالهيمنة السياسية ليست موجهة للمسلمين باعتبارهم مسلمين، ولكنه اتجاه عام كان يعكس منطق الاستعمار الغربي في قارات متعددة وبلاد متنوعة تنتمي إلى ثقافات شتى وتعتنق أدياناً مختلفة. ولذلك نجد أنه في بلد مثل الصين نجد نفس الاتهامات الموجهة إلى الدول الغربية على أساس أنها تريد من خلال إشاعة النمط الاستهلاكي الغربي القيام بضرب من ضروب الغزو الثقافي الذي من شأنه إفساد القيم الصينية

الأصيلة. ونفس الانتقادات نجدها في بلاد تدين بالمسيحية، بالإضافة إلى بلاد أمريكا اللاتينية.

ويشير هاليداي إلى أن ظاهرة الاستعمار الغربى بما صحبه من غزو واحتلال طوال القرنين الماضيين لم يكن موجهها على وجه الخصوص إلى البلاد الإسلامية، ولكن هذه البلاد وقعت فى الدائرة الاستعمارية، بحسب أهداف الاستعمار فى كل مرحلة تاريخية. أن ظاهرة الاستعمار - إن أردنا أن نعطي لها الوصف الصحيح - هى التعبير البليغ عن عدم العدالة على المستوى الكونى والذى تم فى إطار النظام العالمى الحديث.

وفى النهاية يلقي هاليداي بالمسئولية على عاتق المثقفين فى العالم الإسلامى وفى الغرب على السواء. ويقرر أن عليهم أن يناضلوا فكريا ضد اتجاهات التطرف سواء فى ذلك أنصار التشدد الإسلامى من اتباع الخومينى، وأنصار العداء للإسلام من اتباع صمويل هنتجتون، صاحب نظرية صراع الحضارات الشهيرة.

وتبدو أهمية عمل الباحثين فى العلم الاجتماعى فى مجال نقد التعميمات الجازمة التى لا تميز بين فكر وفكر وجماعة وأخرى، فليس كل المسلمين إرهابيين، لمجرد أن جماعات ترفع شعار الإسلام قامت بأعمال إرهابية، كما انه ينبغى إبراز الحقيقة التى مؤداها أنه ليس كل الإرهابيين مسلمين. بعبارة أخرى هناك جماعات إرهابية غربية تعمل لتقويض نظم الدول الغربية ذاتها، فلماذا فى مجال الإرهاب لا يركز سوى على ما يطلق عليه "الإرهاب الإسلامى"؟

وأيا ما كان الأمر، يمكن القول أن الحكمة التى يمكن استخلاصها من تحليل العداء الغربى ضد المسلمين، والعداء الإسلامى ضد الغربيين، أن المسلمين - مثلهم فى ذلك مثل غيرهم - يفعلون ما يفعله أبناء شعوب العالم جميعا.

فبعض الجماعات تحاول الحصول على السلطة، والشعوب جميعا تترنو إلى النجاح فى مضمار التنمية، والتقدم فى مجال الرقى الحضارى بكل قيمه المعاصرة، وإن اختلفت نماذج التنمية هنا وهناك، وتتنوعت معايير التقدم الإنسانى، وفق رؤى العالم المتنوعة، والتى تحاول اليوم مؤسسات عالمية جعلها تتناغم فى إطار رؤية موحدة للعالم.

القسم الثالث

خطاب المثقفين

بين تبرير الحرب ومعارضتها

خيانة الكتبة الأمريكيين!

منذ أكثر من خمسين عاما أصدر الكاتب الفرنسي المعروف جوليان بندا كتابا اكتسب شهرة ذائعة عنوانه "خيانة الكتبة". وفيه يفرق المؤلف اللامع بين الكتاب والكتبة ! الكتاب الحقيقيون في نظره هم هؤلاء المثقفين الذين لا يتخلون إطلاقا عن منظورهم النقدي إزاء والمجتمع بكل ما يزخر به من ظواهر سياسية واقتصادية وثقافية. أما الكتبة فهم هؤلاء المثقفين الذين تخلوا عن دورهم النقدي، وتحولوا لكي يكونوا مبررين للسلطة فيما يتعلق بخياراتها وسياساتها في لحظات الحرب وفي أوقات السلم.

وإذا طبقنا هذه التفرقة الذكية بين الكتاب والكتبة على المثقفين الأمريكيين فيمكن القول أنه كان هناك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بكل هولها ووقعها العنيف على الشعب الأمريكي، مثقفين حقيقيين رفعوا صوتهم عاليا ضد هستريا الحرب ضد الإرهاب التي شنتها الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس بوش.

وقد حرصنا في متابعتنا لأصداء أحداث سبتمبر على أن نفرّد مقالة خاصة لعرض آراء هؤلاء المثقفين الأمريكيين الذين لم يتوانوا عن نقد نزعات الانتقام البدائية التي حفل بها الخطاب السياسي الأمريكي، ممثلا في الرئيس الأمريكي وأركان إدارته، أو في الخطاب الثقافي الأمريكي ذاته ممثلا في أصوات عدد من المثقفين والإعلاميين الأمريكيين. وعبرنا عن هذا التيار بأنه في الواقع يمثل "صوت العقلانية الأمريكية" (راجع الأهرام في الأول من أكتوبر ٢٠٠١) وقد بدأنا هذا المقال بعبارة افتتاحية توجز وجهة نظرنا في عدم جواز

التعميم على المجتمع الأمريكي ولا على الشعب الأمريكي ولا على المثقفين الأمريكيين حين قررنا أنه "لا يمكن الحكم بصورة إطلاقية على حضارة ما والإدعاء أنها متقدمة أو متخلفة. كما أنه لا يجوز - إن أردنا أن نكون موضوعيين ونلتزم بقواعد المنهج العلمي في التفكير - أن نعمم الحديث عن شعب معين ونصفه بالسلبية المطلقة، أو بالإيجابية الفاعلة! فكل حضارة إنسانية - كما تعلمنا دروس التاريخ، فيها الإيجابي والسلبي، وكل شعب عادة ما يضم بين جنباته تيارات فكرية وقوى اجتماعية تؤمن بالتقدم، وتيارات وقوى تتطلق من رؤى تقليدية ومحافظة وأحيانا بدائية".

غير أن الأصوات النقدية لبعض المثقفين الأمريكيين سرعان ما ضاعت في صخب الخطاب السياسي الأمريكي الرسمي الذي سيطر على الميديا الأمريكية بكل فروعها، حيث أصبحت هي لسان حال الإدارة الأمريكية، بدون أدنى مراجعة نقدية للمنطلقات الإيديولوجية والسياسات المطبقة للإدارة الأمريكية.

وقد فاجأتنا مجموعة لامعة من أبرز الأكاديميين والمثقفين الأمريكيين بإصدار خطاب موجه إلى الأمريكيين وإلى المجتمع الدولي، يتضمن تبريرهم للحرب التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب ويصفونها بأنها "حرب عادلة". وقد وقع على هذا الخطاب البالغ الأهمية ستون أكاديميا أمريكيا بارزا على رأسهم فرانسيس فوكوياما صاحب كتاب "نهاية التاريخ" الشهير، وصمويل هنتنجتون صاحب نظرية "صراع الحضارات" والتي أثارت جدلا عالميا واسعا، وأميتاي اتزيوني عالم الاجتماع الشهير وهو إسرائيلي الأصل صاحب المؤلفات العديدة عن الأخلاقيات الاجتماعية، بالإضافة إلى أسماء علماء اجتماعيين بارزين مثل تيدا سكوبول وجيمس ولسون، وغيرهم عشرات من أكبر الأسماء في العلوم الاجتماعية.

ويلفت النظر بشدة - كما وضح في مقال إدوار سعيد في جريدة "الحياة" - أن هذا الخطاب الهام الموجه للشعب الأمريكي وللمجتمع العالمي لم ينشر إطلاقا في الولايات المتحدة الأمريكية في الصحف والمجلات المطبوعة، ولكنه نشر فقط على شبكة الإنترنت. ويفسر سعيد ذلك بأنه ربما كان ذلك خوفا من موقعيه بأن يتم تناول آرائهم

بصورة نقدية عنيفة من قبل زملائهم فى المحيط الأكاديمي. وأيا ما كان الأمر، فإن هذا الخطاب فى الواقع يؤكد التفرقة التى وصفها جوليان بندا بين الكتاب والكتبة ! وإذا كان المتقنين الأمريكيين الذين مثلوا صوت العقلانية الأمريكية قاموا بالفعل بدور الكتاب، فإن الستين أكاديميا أمريكا الذين أصدروا هذا الخطاب قد تحولوا فى الواقع إلى "كتبة" كل همهم هو تبرير سلوك السلطة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

أبرز ملامح الخطاب

عنوان الخطاب هو "من أجل ماذا نحارب: خطاب من أمريكا" وقد أصدره فى ١٢ فبراير ٢٠٠١ "معهد القيم الأمريكية" وهو يصف الخطاب بأنه يتضمن "تحليلا دقيقا لمبادئ "الحرب العادلة" الدولية، وقد صادق على هذا التحليل المنظرين البارزين للحرب العادلة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

والخطاب يصف هؤلاء المسئولون عن هجمات ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية أنهم ينتمون إلى "الإسلامية الراديكالية" والتى هى - حسب ما جاء فى الخطاب - "حركة دينية سياسية تتسم بكونها عنيفة ومتطرفة وغير متسامحة والتى تهدد العالم الآن بما فى ذلك العالم الإسلامى". ويضيف الخطاب أن الحركة "تزعّم أنها تتحدث باسم الإسلام غير أنها فى الواقع تخون المبادئ الإسلامية الأساسية والستى تمنع القتل العمدى لغير المحاربين. ويقرر الخطاب أن الحرب ضد الإرهاب من شأنها أن توقف هذا الشر الكونى، وبالتالي تساعد على إقامة مجتمع عالمى مبنى على العدل".

ويتوجه أصحاب الخطاب إلى ما يطلقون عليه "إخوانهم وأخواتهم فى المجتمعات الإسلامية ويقولون لهم: بكل الوضوح نحن لسنا أعداء بل أصدقاء ونأمل أن نشترك معا وكل الشعوب صاحبة الإرادة الطيبة لكى نبني سلاما عادلا ودائما. غير أن هذه الأوصاف العامة لملامح الخطاب لا تغنى عن العرض الدقيق للأفكار التى تضمنها.

ويبدأ الخطاب بمقدمة يذكر فيها أنه في بعض الأوقات فإن أمة ما من الأمم قد تجد من الضروري أن تدافع عن نفسها بقوة السلاح. ونظراً لأن الحرب مسألة بالغة الخطورة، لأنها تتضمن التضحية بالأرواح الإنسانية الثمينة، فإن الضمير يملى على هؤلاء الذين يأمرون بشن الحرب أن يبينوا بوضوح الأساس الأخلاقي الذي يبنون على أساسه قراراتهم ويقومون بأفعالهم، حتى يتضح لهم والمجتمع العالمي المبادئ التي يدافعون عنها.

ويقرر أصحاب الخطاب بعد هذه المقدمة، التي ليس هناك أي خلاف حولها، أن هناك خمسة حقائق أساسية تصدق على كل شعوب العالم بغير تمييز وهي:

١ - أن كل الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق.

٢ - أن الفاعل الرئيسي في المجتمع هو الشخص الإنساني، والدور المشروع للحكومة هي حماية الشروط التي تؤدي إلى ازدهار الظروف الإنسانية وتدعيمها.

٣ - ينزع الناس بصورة طبيعية للبحث عن الحقيقة في فيما يتعلق بالهدف من الحياة.

٤ - حرية الضمير والحرية الدينية هي حقوق لا يمكن خرقها بالنسبة لأي شخص.

٥ - القتل باسم الله يخالف الإيمان بالله وهو يعد الخيانة العظمى لعالمية القواعد الدينية.

ويقرر أصحاب الخطاب "أننا نحارب للدفاع عن أنفسنا والدفاع عن هذه القيم العالمية". ثم ما يلبث هؤلاء الكتبة الأمريكيين أن يطرحوا سؤالاً جوهرياً مبناه ما هي القيم الأمريكية؟

ويبدءون الإجابة بتقرير واقعة مؤداها أنه منذ الحادي عشر من سبتمبر فإن ملايين الأمريكيين يأتوا يسألون أنفسهم ويسألون بعضهم بعضاً لماذا حدث ما حدث؟ ولماذا كنا ضحايا هذه الهجمات التي تعبر عن كراهية عميقة؟ ولماذا نزع هؤلاء الذين يخططون لقتلنا إلى قتلنا؟

ويقررون - من باب النقد الذاتي حتى يسوغون شن الحرب العادلة المزعومة من بعد - "أننا نعتزف بأننا في بعض الأوقات فإن

أمتنا قد تصرفت بعنجهية وجهل مع مجتمعات أخرى. وفي بعض الأحيان فإن أمتنا قد طبقت سياسات خاطئة وغير عادلة. وكثيرا ما فشلت أمتنا في أن تعيش وفقا للمثل العليا التي تؤمن بها. ولا يمكن لنا أن نشجع مجتمعات أخرى أن تطبق المبادئ الأخلاقية بغير أن نعترف في نفس الوقت بفشل مجتمعا في بعض الأوقات أن يطبق نفس المبادئ. غير أننا قد اجمعنا الرأي - وثثق في أن كل الشعوب ذات الإرادة الخيرة في العالم ستفق على أنه لا يمكن بالاستناد إلى تعداد مزايا أو عيوب سياسات خارجية معينة، تبرير المذابح الجماعية لأشخاص أبرياء، ناهيك عن العجز عن فهم هذا السلوك.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه في نظام ديمقراطي كالذي يسود في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستمد الحكومة قوتها من رضا المحكومين عنها، فإن السياسات تشتق في جانب منها - أو هكذا ينبغي أن يكون الأمر - من الثقافة، أي من القيم والأسبقيات التي يضعها المجتمع ككل لنفسه.

ويقرر أصحاب الخطاب أنه بالرغم من أنهم لا يمتلكون المعرفة الكاملة عن دوافع المهاجمين في أحداث الحادي عشر من سبتمبر هم والمتعاطفين معهم، فإن قدر المعرفة الذي حصلوا عليه يسمح لهم بإدراك أن معاناة هؤلاء المهاجمين وأسباب شكواهم تتجاوز فيما يبدو سياسة أمريكية معنية أو مجموعة ما من السياسات. وتتمثل المشكلة في أن القتلة في أحداث سبتمبر لم يصدروا أي بيان يتضمن طلباتهم، أو يعكسوا أسباب معاناتهم، ومعنى ذلك - يقرر أصحاب الخطاب ببراءة مزعومة وسذاجة بارزة في نفس الوقت - أن هؤلاء القتلة مارسوا القتل من أجل القتل!

ثم يضيفون أن قائد تنظيم القاعدة (أسامة بن لادن) وصف أحداث سبتمبر بالضربات المباركة التي وجهت ضد أمريكا باعتبارها "رأس الكفر في العالم". ويعقب أصحاب الخطاب أنه من الواضح أن المهاجمين لا يحتقرون فقط حكومتنا ولكن مجتمعا بالكامل، وأسلوب حياتنا. ومعنى ذلك أنهم لا ينتقدون حكمانا فقط، ولكن ينتقدون القيم التي نعتقها كشعب ومجتمع.

ويخلص أصحاب الخطاب في نهاية هذه البداية إلى سؤال هام: إذا
كان هذا صحيحا فعلينا أن نسأل أنفسنا: من نحن وما هي القيم التي
نؤمن بها؟
سؤال هام يستحق أن نتابع إجابته في مرة قادمة.

التصور الذاتى للقيم الأمريكية

طرح المثقفون الأمريكيون فى خطابهم الذى وجهوه للأمريكيين وللعالَم والذى عرضنا لأبرز قسماته فى المقال الماضى (خيانة الكتبة الأمريكيين، الأهرام، ٢١ مارس) سؤالاً بالغ الأهمية هو من نحن وما هى القيم التى نؤمن بها؟

وحيث يطرح السؤال بهذه الصيغة فهو يمسّ مباشرة ما يطلق عليه فى علم النفس الاجتماعى "مفهوم الذات" Self Concept وهو يعنى التصور الذى قد يقدمه فرد معين أو مجتمع محدد عن نفسه، وأحياناً ما قد تقدمه ثقافة ما عن إطارها القيمى من تصورات ذاتية.

ومفهوم الذات يثير مشكلات نظرية وتطبيقية متعددة. فلدينا أولاً مشكلة مدى تطابق النظرة الذاتية مع الواقع الموضوعى. فكثيراً ما يقع الفرد أو المجتمع أو الثقافة فى صياغة صورة الذات فى شرك التهويل، بمعنى نسبة مجموعة سامية من القيم تدل على الإكتمال الإنسانى للفرد أو المجتمع أو الثقافة. وأحياناً - نتيجة عوامل تاريخية متعددة - قد يقع الفرد أو المجتمع أو الثقافة فى فخ التهوين من الذات. يحدث ذلك أحياناً فى لحظات الهزيمة أو فى عصور التخلف الثقافى. وربما نجد فى الأدبيات الغربية التى صدرت عقب هزيمة حرب يونيو ١٩٦٧ والتى كانت زاخرة بنقد الذات والتى وصلت فى بعض الأحيان إلى جلدها، تعبيرات متعددة تنزع إلى التهوين من الذات نتيجة مشاعر الإحباط واليأس.

والمشكلة الثانية فى مجال مفهوم الذات هو قدرة الفرد والجماعة والمجتمع على تجاوز حدود "الذاتية" وممارسة النقد الذاتى الذى يكشف السلبيات ويعترف بجوانب القصور، سواء فى مجال بعض القيم السائدة، أو فى نطاق السلوك الاجتماعى الممارس.

لنر فى ضوء هذه الملاحظات النظرية كيف أجاب المثقفون الأمريكيون البارزون وفى مقدمتهم فوكوياما وهنتجتون واتزيونى على سؤال من نحن وما هى القيم التى نؤمن بها؟

يقرر الموقعون على هذا الخطاب التاريخى الذى صدر بعد ١١ سبتمبر لتبرير "الحرب العادلة" التى شنتها أمريكا ضد الإرهاب، أن عديدا من البشر ومن بينهم أمريكيون كثيرون من بينهم بعض من وقعوا الخطاب، يرون أن بعض القيم السائدة فى أمريكا غير جذابة وأخطر من هذا أنها ضارة. ولعل أبرزها "النزعة الاستهلاكية" Consumerism كأسلوب للحياة، وكذلك فكرة "الحرية" التى تفهم أحيانا وكأنه ليست هناك قواعد تضبط سلوك البشر، بالإضافة إلى القيمة التى تذهب إلى تصور "الفرد" وكأنه صنع ذاته بذاته، ويسلك بحسبانه كائنا مستقلا استقلالا تاما لا يدين فى إنجازاته إلا بالقليل سواء بالنسبة للآخرين أو المجتمع ذاته. وإذا أضفنا إلى ذلك ظواهر ضعف مؤسسة الزواج وتدهور الحياة العائلية، وغزارة إنتاج أجهزة الترفيه والاتصال التى تمجد بعض هذه القيم السلبية والتى يصل آثارها إلى كل ركن من أركان المعمورة، لأدركنا لماذا يتبنى الناس سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى العالم اتجاهات سلبية إزاء مثل هذه القيم.

ولقد كان أمرا بالغ الأهمية - هكذا يقرر المثقفون الأمريكيون - بالنسبة لنا فى أمريكا وذلك قبل أحداث ١١ سبتمبر أن نبذل الجهد الكافى لكى نتصدى بأمانة لهذه القيم السلبية وما ينتج عنها من سلوك اجتماعى وثقافى لتعديلها وتصويب مساراتها إلى الأفضل.

غير أنه هناك - كما يرى المثقفون الأمريكيون - بالإضافة إلى هذه القيم السلبية قيم أمريكية إيجابية تعتبر فى نظرهم المثاليات الأساسية والتى تحدد الأسلوب الأمريكى فى الحياة. ويضيفون إلى ذلك

أن هذه القيم لها صفة الجاذبية ليس للأمريكيين فقط ولكن بالنسبة لكل البشر في العالم. وهذه القيم أربعة وهى:

أولا الاعتقاد فى أن كل الناس يمتلكون غريزا إحساسا بالكرامة الإنسانية يولد معهم، ومن ثم ينبغى - كنتيجة لازمة - أن يعامل كل شخص باعتباره غاية فى ذاته وليس وسيلة لتحقيق غرض من الأغراض. ويقرر الموقعون على الخطاب أن الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية استندوا إلى أفكار القانون الطبيعى وكذلك على الدعاوى الدينية الأساسية والتي تذهب إلى أن الناس جميعا خلقوا على صورة الرب، ومن ثم أسسوا على ذلك نتيجة هامة مفادها فكرة اعتبرت واضحة ولا تحتاج إلى دليل، وهى أن جميع الناس يمتلكون الإحساس بالكرامة بنفس القدر.

ولعل التعبير السياسى البليغ الذى يترجم هذه الفكرة هو الديمقراطية كنظام سياسى. ويقرر المثقفون الأمريكيون أنه فى الولايات المتحدة الأمريكية - وخصوصا فى العقود الأخيرة - فإن من أوضح التعبيرات الثقافية عن هذه القيمة الفكرة التى مؤداها ضرورة تحقيق الكرامة المتساوية للرجال والنساء والناس جميعا بدون تمييز بسبب السلالة أو اللون.

والقيمة الثانية المستخلصة من القيمة الأولى الاعتقاد فى أن الحقائق الأخلاقية العالمية، وما أطلق عليه الآباء المؤسسون قوانين الطبيعة وطبيعة الله موجودة ويعرفها جميع الناس.

ومن أبلغ التعبيرات فى مجال الاعتماد على هذه الحقائق موجودة فى إعلان الاستقلال وفى خطاب الوداع لجورج واشنطن، وفى الخطاب الذى أرسله من سجنه الدكتور مارتين لوثر كنج.

أما القيمة الثالثة فهى الاعتقاد أن الطرق الفردية والجماعية للوصول إلى الحقيقة ليست معبدة دائما، ولذلك فإن أغلب الاختلافات حول القيم تدعو إلى اصطناع طرق متحضرة، بما فى ذلك الانفتاح على الآراء الأخرى، واتباع الجدل العقلانى للبحث عن الحقيقة.

وتبقى القيمة الرابعة ومفادها حرية الضمير وحرية الدين. وهاتين الحريتين المرتبطتين ببعضهما بصورة عضوية، معترف بهما على نطاق واسع سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى غيرها من

البلاد، باعتبارهما ترجمة للكرامة الإنسانية وكشرط مسبق فى نفس الوقت للحريات الفردية والأخرى.

القيم الأمريكية فى التطبيق

وبعد أن فرغ المثقفون الأمريكيون فى خطابهم من سرد هذه القيم الأمريكية الأساسية علقوا على ذلك بأن أبرز ما يتعلق بها هو أنها تنطبق على جميع الأشخاص بغير تمييز، ولا يمكن أن تستخدم لاستبعاد أى فرد من مجال الاعتراف به وحقوقه أيا كان وضعه سواء بالنسبة للسلالة التى ينتمى إليها أو لغته أو دينه. ولعل ذلك يفسر - كما يقررون - أن أى شخص من ناحية المبدأ يمكن أن يكون أمريكيا بالتجنس. والواقع يؤكد ذلك لأن عديدا من البشر اكتسبوا الجنسية الأمريكية وهم ينتمون إلى سلالات وأديان شتى. وفى تقدير هؤلاء المثقفين الأمريكيين أصحاب الخطاب الذى نعرض له، أنه ليست هناك أمة فى العالم أسست هويتها الجوهرية ودستورها وكذلك وثائقها الأخرى المؤسسة لها وكذلك مفهومها عن ذاتها بطريقة مباشرة وواضحة وصريحة على أساس القيم الإنسانية العالمية غير الأمة الأمريكية. وهذه بالنسبة لهم - كما يقرون - هى أهم سمة تميز الولايات المتحدة الأمريكية.

ويقرر المثقفون الأمريكيون فى خطابهم أن بعض الناس يؤكدون أن القيم الأمريكية التى تم بيانها ليست عالمية إطلاقا، وإنما هى مشتقة على وجه الخصوص من الحضارة الغربية والتى هى مسيحية إلى حد كبير. وينتهون بالتالى إلى أن الزعم بعالمية هذه القيم لا أساس له، لأن فى ذلك إنكار لخصوصية الثقافات الأخرى، وردا على هذا الاعتراض يقررون أنهم لا يتفقون معه. وفى الوقت الذى يعترفون به بإنجازات الحضارات الأخرى، فهم يقررون أنهم يعتقدون فى عالمية الحرية الإنسانية وإمكانية تحقيقها، وأن هناك حقائق أخلاقية أساسية معترف بها فى كل أرجاء العالم. وهم يتفقون مع المجموعة العالمية التى تشكلت من الفلاسفة البارزين والذين ساعدوا فى أواخر الأربعينات على صياغة الإعلان العالمى عن حقوق الإنسان الذى أصدرته الأمم

المتحدة، والذي قرر فى ختامه أن هناك عددا محدودا من الأفكار الأخلاقية الأساسية واسعة الانتشار لدرجة "يمكن اعتبارها متضمنة فى طبيعة الإنسان ذاته باعتباره عضوا فى المجتمع".

ويقرر المثقفون الأمريكيون فى ختام هذه الفقرة الهامة من خطابهم الموجه للأمريكيين وللعالم، أنهم إذا نظروا إلى مجتمعهم فإنهم يدركون أن هناك فجوات متعددة تبدو بين القيم المعلنة والسلوك الفعلى. غير أنهم - وخصوصا فى زمن الحرب والأزمة الكونية - يرون كأمرىكين أن أفضل ما فى هذه القيم الأمريكية لا ينتسب فقط إلى أمريكا، ولكنه فى الواقع تراث مشترك للإنسانية، ومن ثم يمكن أن تصبح هذه القيم أساسا ممكنا للأمل فى تأسيس مجتمع عالمى يقوم على السلام والعدل.

وإذا كانت هذه هى النظرة الذاتية للقيم الأمريكية كما عرضتها مجموعة من المثقفين الأمريكيين فى خطابهم التاريخى، فالواقع أنه تنطبق عليها كل الملاحظات التى سجلناها فى صدر المقال عن مشكلات مفهوم الذات حين يصوغه فرد أو مجتمع ما عن نفسه. وإذا كان من الإنصاف أن نذكر أنه ليس هناك على وجه الإطلاق مجتمع إنسانى كامل، ولا ثقافة معاصرة مثالية، لأنه ستوجد دائما - بسبب قصور البشر - فجوات بين المثال والواقع، إلا أن محك التقييم الموضوعى هو مدى اتساع الفجوة بين القيم والسلوك، سواء بالنسبة لأداء المجتمع نفسه فى الداخل، أو بالنسبة لعلاقة الدولة بغيرها من الدول فى مجال السياسة الخارجية.

ولعل ما يلفت الانتباه بالنسبة للحالة الأمريكية أن الفجوة كانت واسعة وعميقة حقا بين القيم والسلوك فى مجال إنكار حق المساواة بين البيض والسود، الذين خاضوا معركة بطولية لنيل حقوقهم وفقا للدستور الأمريكى ذاته، وكذلك الأمر، بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التى مارست تجاوزات غير ديمقراطية فاضحة فى عديد من بلاد أمريكا اللاتينية من زاوية دعمها للنظم الديكتاتورية، بالإضافة إلى حربها غير العادلة ضد فيتنام التى مارست فيها جرائم متعددة ضد المدنيين.

وهاهى الولايات المتحدة الأمريكية تعود اليوم لممارسة حرب غير
عادلة ضد ما تطلق عليه الإرهاب، موجهة لعدد من دول العالم بغير
سند من الشرعية الدولية، أو من قواعد العدل، فكيف لهؤلاء الكتبة
الأمريكيين أن يصدروا خطابهم لتبرير ما يطلقون عليه الحرب
الأمريكية العادلة؟

هل العقيدة الدينية مشكلة أم هي جزء من الحل؟

هناك إجماع بين الباحثين في مجال الدراسات الثقافية على أنه لا ينبغي على الإطلاق استخدام كلمة "المثقفين" هكذا على وجه الإجمال وبدون التمييز الضروري بين فئاتهم. وهكذا حين ميزنا - في مجال عرض وتحليل ونقد خطاب المثقفين والأكاديميين الأمريكيين إلى الشعب الأمريكي والمجتمع العالمي بصدد أحداث الحادي من سبتمبر - بين الكتاب والكتبة كنا في الواقع نحترم تقليداً علمياً مستقراً في سوسيولوجيا الثقافة. فالكتاب هم المثقفون النقاد الذين لا يتخلون إطلاقاً في التعرض لأي ظاهرة عن المساءلة، أما الكتبة فهم المثقفون المبررون للسلطة سواء في مجال السياسة الداخلية أو في ميدان السياسة الخارجية. وحين تتبرى مجموعة من أبرز العلماء الاجتماعيين الأمريكيين لتبرير الحرب الأمريكية ضد الإرهاب والموجهة في الواقع لعشرات الدول والمؤسسات بدون أي تمييز، وبغير أي ضوابط وينعتونها بأنها "حرب عادلة" فهم في الواقع يقومون بالدور التقليدي الذي قام به "الكتبة" عبر التاريخ، ونعني التخلي عن ضمائرهم المهنية والاجتماعية، ووضع أنفسهم في خدمة السلطة المستبدة لتبرير جرائمها ضد الإنسانية أو ضد المجتمع.

ولسنا في حاجة لمن يذكرنا بضرورة الحوار مع هؤلاء، فنحن من أنصار الحوار حتى مع الشيطان، مع إدراكنا المسبق أن مثل هذا الحوار عقيم وغير منتج، نظراً للتحيز المسبق للكتبة لقرارات السلطة الأمريكية غير الشرعية. وهو تماماً مثل الحوار مع مجرم الحرب شارون الذي بيت النية على إيادة الشعب الفلسطيني، وتصفية السلطة

الفلسطينية. أى حوار يجرى مع شارون؟ اللهم إلا إذا كان حوارا تصادميا لا تغنى فيه الكلمة عن استخدام حق المقاومة المشروع.

دور الدين فى المجتمع

ولأن الذين قاموا بالأعمال الإرهابية فى الحادى عشر من سبتمبر - كما تقرر المصادر الأمريكية الرسمية - هم مجموعة من المسلمين الذين رفعوا شعارات الدين لتبرير أفعالهم، فقد كان منطقيا أن يتعرض خطاب المثقفين الأمريكيين فى فترة هامة منه إلى دور الدين فى تشكيل اتجاهات الناس، وفى تحديد أنماط سلوكهم الفعلى.

وفى تقديرنا أن الخطاب حين ذكر واقعة هامة مفادها أن الأمريكيين بعد الحادى عشر من سبتمبر طرحوا تساؤلات خاصة بالله وبالدين، وهذا اتجاه طبيعى ينزع إليه الناس فى أوقات الأزمات الكبرى، قد وفق تماما حين طرح السؤال: هل العقيدة الدينية - أيا كانت - جزء من الحل أم هى جزء من المشكلة؟

بعبارة أخرى هل العقائد الدينية والتشبث بها والدفاع المستميت عنها يمثل حلا من الحلول الناجعة للمشكلات السياسية والاجتماعية، أم أن هذه الممارسة تعد سببا من أسباب المشكلات التى تواجه المجتمع المحلى أو المجتمع العالمى؟

وينطلق المثقفون الموقعون على الخطاب من تقرير حقيقة مفادها أنهم ينحدرون من تقاليد مختلفة دينية وأخلاقية بما فى ذلك التقاليد العلمانية. ومع ذلك - كما يقررون - فهم مجمعون على الإيمان بأن استدعاء كلمة الله لتبرير قتل آدميين مسألة لا أخلاقية ومضادة فى نفس الوقت للإيمان بالله. ويقررون أن كثيرا من بينهم يؤمنون بالله ويعتقدون أنهم يسلكون تحت رقابته. غير أنهم جميعا لا يعتقدون بأن الله أوحى إلى بعض الناس لكى يقتلوا الأبرياء أو يقهروهم باسمه. ذلك أن هذا المسلك وسواء تم تحت شعار "الحرب المقدسة" أو "الحرب الصليبية"، لا تمثل فقط خرقا للمبادئ الأساسية للعدل، وإنما هى فى الواقع إنكار للعقيدة الدينية ذاتها، لأنها تحول الله سبحانه وتعالى إلى أداة تستخدم لتحقيق أهداف البشر. ويقرر هؤلاء المثقفون أصحاب

الخطاب أن الأمة الأمريكية سبق لها أن خاضت حرباً أهلية عظيمة، وادعى كل طرف من أطرافها أن الله يقف في صفه، غير أن الرئيس العاشر للولايات المتحدة الأمريكية أبراهام لنكولن قرر بهذا الصدد في خطابه عام ١٨٦٥ "أن الله بعيداً عن البشر له أهدافه الخاصة".

ويقرر الموقعون على الخطاب أن الذين هاجموا الولايات المتحدة الأمريكية في الحادى عشر من سبتمبر زعموا صراحة أنهم منغمسون في حرب مقدسة. وعديد من الذين أيدوهم أو تعاطفوا معهم يبدو أنهم تبناوا منطق "الحرب المقدسة". غير أنه لإبراز الطابع الكارثى لهذا النمط من التفكير يقرر أصحاب الخطاب أنهم كأمركيين ينبغي عليهم أن يستدعوا الذاكرة التاريخية الغربية لكي يتذكروا الحروب الدينية المسيحية التي وقعت، والعنف الانفصالي المسيحي الذى فرق أوروبا طوال قرن كامل تقريباً. ويضيفون - من باب النزاهة الفكرية - أنه فى الولايات المتحدة الأمريكية هناك جماعات مارست القتل باسم العقيدة الدينية جزئياً على الأقل. ويؤكدون أنه بالنسبة لهذا النمط من أنماط الشر، فإنه ليست هناك حضارة يمكن أن تبرئ نفسها تماماً منه، وكذلك ليس هناك دين أيا كان أفلت من هذه الدائرة الشريرة.

ويطرح أصحاب الخطاب مجموعة من التأملات تتعلق بالإنسان بحسبانه إنساناً. ويقررون أن الإنسان عادة لديه دافع أساسى للتساؤل بغرض المعرفة. ومن ثم فالتقييم والاختيار والتماس المبررات لتأكيد ما نقره ونحبه من قيم، مسيرة فكرية تميز الإنسان. ولعل أحد الأسئلة الهامة التى تطرحها هذه النزعة للتساؤل هو لماذا ولدنا وما الذى سيحدث لنا حين نموت، مما يدفعنا للبحث عن الأهداف القصوى من الحياة، وهو ما يدفع بكثير من الناس إلى التساؤل عن الله ومحاولة معرفة الحكمة الإلهية.

وبعض الموقعين على الخطاب يعتقدون أن الناس "متدينين" بطبيعتهم، بمعنى أن كل شخص - حتى هؤلاء الذين لا يؤمنون بالله ولا يؤدون الطقوس الدينية - لابد لهم أن يتأملوا فى القيم العليا التى تحكم الوجود، وهم بصدد تحديد اختياراتهم الهامة فى الحياة. وجميع الموقعين يعترفون أنه عبر العالم فإن العقيدة الدينية والمؤسسات الدينية أعمدة هامة للمجتمع المدنى، وهى غالباً ما تنتج ثماراً طيبة بالنسبة للمجتمع، وإن كانت فى مراحل معينة قد تؤدى إلى الانقسام والعنف.

ويطرحون سؤالاً هاماً: كيف يمكن للحكومات والقادة الاجتماعيين أن يستجيبوا لهذه الحقائق الإنسانية والوقائع الاجتماعية؟ ويجيبون أن أحد الحلول المحتملة هو تحريم الممارسات الدينية أو قهر الدين. وهناك حل آخر يتمثل في تبني علمانية إيديولوجية، بمعنى تبني اتجاه قوى ينزع للتشكك الاجتماعي في الدين أو يمارس نزعة عدائية له، وذلك على أساس أن الدين بذاته وخصوصاً التعبيرات العلنية عنه يمثل مشكلة. وهناك اتجاه ثالث هو أن ينظر لدين معين باعتباره الدين الحق الوحيد واعتباره عقيدة رسمية تفرض على كل أعضاء المجتمع، ومن ثم تتبناه الدولة وتدعمه بكل الوسائل والطرق.

ويقرر المثقفون الأمريكيون أنهم مختلفون مع كل هذه الاتجاهات الثلاثة. ذلك لأن القمع القانوني في مجال الدين يخرق الحريات المدنية والدينية، وهو يتعارض مع مبادئ المجتمع المدني الديمقراطي. وبالرغم من أن العلمانية الإيديولوجية قد انتشرت - كما يقررون - في المجتمع الأمريكي في العقود الأخيرة، إلا أنهم يختلفون معها لأنها تنكر الشرعية العامة لجزء هام من المجتمع المدني، إلى جانب أنها بذلك تنزع إلى قمع أو إنكار وجود بعد هام من أبعاد الشخصية الإنسانية ذاتها.

وبالرغم من أن النظم الشيوعية (حكم رجال الدين) ساد في التاريخ الغربي (وإن لم يحدث في التاريخ الأمريكي) في مراحل تاريخية معينة، إلا أن أصحاب الخطاب يختلفون معه لأسباب اجتماعية ولاهوتية في نفس الوقت. من الناحية الاجتماعية هذه النظم التي تؤسس على دين معين يمكن أن تصطدم بمبدأ الحرية الدينية، وهو حق إنساني أساسي. ومن ناحية أخرى فإن السيطرة الحكومية على الدين يمكن أن تؤدي إلى صراعات دينية لا نهاية لها، مما قد يؤدي إلى تهديد حيوية وأصالة المؤسسات الدينية ذاتها. أما من الناحية اللاهوتية، فإن الذين يؤمنون بقوة بحقيقة عقيدتهم الدينية، فإنهم حين يقهرون الآخرين في مجال الاعتقاد الديني، فإنهم في الواقع يخالفون مبادئ الدين الصحيحة، حين يكرهونهم على الاعتقاد بمذهب ديني معين.

ويخلص أصحاب الخطاب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية في أحسن حالاتها تحاول أن تكون مجتمعا يوفق بين العقيدة والحرية، بحيث يسند أحدهما الآخر. والدولة الأمريكية دولة علمانية، بمعنى أن الموظفين الرسميين ليسوا موظفين دينيين، وإن كانوا يقررون - بتأكيد مبالغ فيه في الواقع - أن المجتمع الأمريكي أكثر مجتمعات العالم الغربي تدينا. والأمة الأمريكية - كما يرون - تحترم بعمق الحرية الدينية وحق الاختلاف، بما ذلك حقوق غير المؤمنين، وذلك تحت شعار "أمة واحدة في ظل الله". ويؤكد ذلك أن الشعار المرفوع في المحاكم والمنقوش على عملتها هو "نثق بالله". أما من الناحية السياسية فإن الفصل بين الكنيسة والدولة يهدف إلى تحديد السياسة في مجالها الصحيح، على أساس تحديد قوة الدولة في مجال السيطرة على الدين من ناحية، ودفع الحكومة نفسها إلى أن تلتزم الشرعية وتعمل في ضوء معايير أخلاقية ليست من صنعها.

أما من الناحية الروحية، فإن الفصل بين الكنيسة والدولة، هو الذي يسمح للدين بأن يكون ديناً حقا، وذلك بفصله من القوة القائمة للحكومة. بعبارة أخرى الفصل بينهما يؤدي إلى حماية كل منهما حتى لا يجور على الآخر، وفي ذلك ضمان لإبقاء الحيوية فاعلة في كل من الكنيسة والدولة.

ويقرر أصحاب الخطاب أخيرا أنه بالنسبة للأمريكيين المؤمنين بالعقيدة الدينية فإن تحدى الجمع بين العقيدة الدينية واحترام الحرية الدينية في نفس الوقت لم تكن مجابهة سهلة على الإطلاق. غير أنه في المجتمع الأمريكي الذي يقوم على أساس منظمات دستورية ومتعددة، فإن مجابهة هذا التحدي يحتاج إلى التساؤل والمناقشة والتكيف والوصول إلى حلول وسط. وهو يحتاج إلى إنتاج نمط معين من المزاج يؤدي بهؤلاء المؤمنين بعقائدهم الدينية إلى أن يؤمنوا بالحرية الدينية للآخرين في نفس الوقت.

ويطرح أصحاب الخطاب سؤالا أخيرا وهو : ما الذي يمكن أن يساعد على تقليل الشك وعدم الثقة في مجال الدين، وتخفيض معدلات الكراهية والعنف في القرن الحادي والعشرين؟ والإجابة لديهم هي تعميق الاعتراف بدور الدين في المجتمع من خلال احترام الحرية الدينية بحسبانها. حقا أساسيا لجميع الناس في كل أمة من الأمم.

أوهام الحرب العادلة !

كل ما عرضنا له من قبل من أفكار بسطها خطاب المثقفين الأمريكيين الذى وجهوه للشعب الأمريكى وللعالَم عن أحداث الحادى عشر من سبتمبر عن القيم الأمريكية ودور العقيدة الدينية، لم يكن سوى تمهيد لتبرير نظرية الحرب "العادلة" التى تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب. وينبغى أن نلتفت منذ البداية إلى أن هذه الحرب بدأت أولا بتوجيه الاتهام - بغير دليل يقينى - إلى أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، ومن ثم وجهت آلة الحرب ضده مباشرة، ثم ما لبثت أن اتسعت الدائرة لتشمل دولة طالبان على أساس أنها آوت بن لادن ورفضت تسليمه، وحين بدأت الحرب فسرعان ما تحولت لتضرب فى عمق أفغانستان بغير تمييز بين مقاتلى طالبان والمدنيين، وهكذا وقعت فئات متعددة من الشعب الأفغانى ضحية هذه الحرب العادلة!

غير أن أخطر من هذا كله، التصريحات التى انطلقت من الرئيس بوش وأركان أدارته والتى مفادها أن الحرب ضد الإرهاب مستمرة ولن تتوقف، وأنها ستوجه فى مراحل لاحقة إلى "محور الشر" الذى يتمثل فى كوريا الشمالية وإيران والعراق وقد يشمل أيضا سوريا وليبيا. وهكذا انطلقت الحرب ضد الإرهاب لتصبح هى بذاتها إرهابا عالميا ولا تستند إلى أى شرعية دولية ولا إلى أى معيار قانونى. وهكذا رأينا نائب الرئيس الأمريكى تشينى يقوم بجولة على الدول العربية لإقناعها بضرورة ضرب العراق فى الوقت الذى تحاول فيه الدولة الإسرائيلية العنصرية المجرمة إبادة الشعب الفلسطينى. وقد عاد

تشينى من جولته خاسرا بعد أن رفضت كل الدول العربية بدون استثناء مشروع ضرب العراق بما فيها الكويت.
ويأتى هؤلاء المثقفون الأمريكيون الانتهازيون لكى يبرروا ما أطلقوا عليها الحرب العادلة. وهم يبدأون دفاعهم بتقرير أن الحرب عموما فى نظرهم مسألة فظيعة وهى تكشف عن الفشل السياسى الإنسانى فى تجنبها ويضيفون أنهم يعرفون أن الخط الفاصل بين الخير والشر لا يمكن تحديده بين مجتمع وآخر، ولا بين دين وآخر، ذلك أنه يجرى داخل كل قلب إنسانى. ويقولون أن اليهود والمسيحيون والمسلمون وغيرهم من المؤمنين يعترفون بأن عليهم مسئولية منصوص عليها فى النصوص المقدسة وهى أن يجنحوا فى أفعالهم إلى الرحمة ويفعلون كل ما فى قوتهم لمنع الحرب والعيش فى سلام.
غير أن العقل والتأمل الأخلاقى العميق - كما يقول هؤلاء المثقفون الأمريكيون - يؤديان إلى نتيجة مفادها أنه فى أوقات معينة لابد لمواجهة الشر من وقفه. وهكذا فإنه فى بعض الحالات فإن شن الحرب ليس فقط مبررا أخلاقيا، بل إنه يعد ضرورة أخلاقية وذلك كرد فعل لأفعال كارثية من العنف والكرهية والظلم، والوقت الراهن يعد من هذه الأوقات التى تبرر شن الحرب.

نظرية الحرب العادلة

وينطلق المثقفون الأمريكيون فى خطابهم من بعد إلى عرض أصول الحرب العادلة. ويقولون أنها بشكل عام لها جذور فى عديد من الأديان المختلفة السائدة فى العالم بالإضافة إلى التقاليد الأخلاقية والعلمانية. ويقولون أن كلا من التعاليم اليهودية والمسيحية والإسلامية تتضمن أفكارا عميقة عن تعريف الحرب العادلة. بل إنه يمكن القول أن بعض الناس يؤكدون - باسم الواقعية - أن الحرب ضرورة لتحقيق المصالح الذاتية، ويضربون بالقيم الأخلاقية عرض الحائط.
ولإظهار اتجاههم الإنسانى المزعوم فهم يختلفون مع هذا الرأى على أساس أن القبول به - ونعنى تبرير الحرب فى أى حالة لتحقيق مصلحة ذاتية لمن يشنها - يعد تنازلا عن إمكانية استعمال العقل لحل

الصراعات وقبولا بسيادة انتقاء المعايير فى سجل العلاقات الدولية، وفى ذلك مخاطر متعددة. ومن هنا أهمية تطبيق التفكير الموضوعى الأخلاقى، فى مجال تبرير الحرب، لأن فى ذلك دفاعا عن إمكانية تأسيس مجتمع مدنى، ومجتمع عالمى مبنى على العدل.

ومبادئ الحرب العادلة تذهب - كما يقولون - إلى أن حروب العدوان والتوسع ليست مقبولة إطلاقا. ذلك لأن الحروب لا ينبغى أن تشن لتحقيق أمجاد قومية، أو للانتقام من أخطاء سابقة، أو لتحقيق مكاسب فى مجال غزو أراضى الغير، أو لأى غرض آخر لا يكون هدفه هو الدفاع عن النفس.

ويصل أصحاب الخطاب إلى جوهر فكرتهم فى تبرير ما يطلقون عليها الحرب "العادلة" إلى أن التبرير الأخلاقى الأساسى للحرب هو حماية الأبرياء من وقوع الأذى عليهم. ويسوقون لشرح هذا المبدأ اقتباسات من أوغسطين الذى قرر فى كتابه "مدينة الله" وذلك فى بداية القرن الخامس متبعا فى ذلك أقوال سقراط مبناها أنه أفضل للمسيحي كفرد أن يعانى من الأذى بدلا من أن يقوم بإيقاع الأذى على الغير ولكن هذا لا يعنى إطلاقا من الناحية الأخلاقية أن الفرد ينبغى أن يمتنع عن الدفاع عن ذاته. وعلى ذلك فالحرب مبررة فى حالة الدفاع عن الذات. وقد لا تكون الحرب مبررة فى حالة الأخطار البسيطة والتي يمكن مواجهتها من خلال التفاوض واللجوء إلى العقل، غير أنه إذا ما كان الخطر محدقا بالأبرياء واقعا ومؤكدا وخصوصا إذا ما كان المعتدى تحركه دوافع العداوة، مما يدفعه إلى محاولة إفناء الخصم وتدميره كليا، فإن اللجوء إلى القوة فى هذه الحالة يصبح مبررا أخلاقيا.

والحرب العادلة فى نظر أصحاب الخطاب لا يمكن أن تشن إلا بواسطة سلطة شرعية مسئولة عن النظام العام. وهكذا فالعنف المطلق السراح، والذى يتسم بالانتهازية وبالفرديّة فى اتخاذ القرار ليس مبررا أخلاقيا والحرب العادلة يمكن شنها ضد الأشخاص المحاربين. وقد استقرت السلطات المسئولة عن الحرب حول العالم وسواء كانت يهودية أو مسيحية أو إسلامية على أن غير المحاربين ينبغوا أن يبقوا بعيدا عن الهجوم المباشر وهكذا فإن قتل المدنيين بغرض الانتقام، أو

حتى باعتباره وسيلة لردع العدوان عن طريق إيذاء المتعاطفين مع من قاموا بالعدوان يعد خطأ أخلاقيا. غير أن المثقفين الأمريكيين أصحاب الخطاب - في محاولة مفتوحة منهم لتبرير ضرب المدنيين من أبناء الشعب الأفغانى - يتحفظون على المبدأ السابق، ويقولون أنه فى بعض الظروف، وفى حدود ضيقة، يعد مبررا أخلاقيا فى مجال توجيه الضربات العسكرية أن تمتد دائرتها مما يؤدى إلى موت أو إيذاء المدنيين بغير قصد مسبق. ويعنى ذلك أنه لا يجوز أن يكون قتل غير المحاربين هدفا من أهداف أى فعل عسكرى. وتذهب قواعد الحرب العادلة أيضا إلى ضرورة احترام الغير مهما كان مختلفا عرقيا أو دينيا، ذلك لأن الناس جميعا لهم الحق فى الحياة وفى الحفاظ على كبريائهم الإنسانية.

وبعد هذه المقدمات الطويلة المملة يصل أصحاب الخطاب أخيرا إلى هدفهم وهو تبرير الحرب الأمريكية ضد الإرهاب بكل ما دار فيها من أحداث تتنافى فى الواقع مع قواعد الحرب العادلة التى افاضوا نسبيا فى شرحها. فيقررون أنه فى الحادى عشر من سبتمبر فإن مجموعة من الأفراد هاجموا الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة عمدية، مستخدمين فى ذلك طائرات مدنية مخطوفة كأسلحة أدت إلى قتل أكثر من ثلاثة آلاف شخص من المواطنين الأمريكيين فى أقل من ساعتين فى مدينة نيويورك وبنسلفانيا وواشنطن. وأغلب الضحايا كانوا مدنيين ولم يكونوا محاربين، ولم يكن المعتدون يعرفونهم، إلا باعتبارهم أمريكيين والذين ماتوا فى هذا اليوم قتلوا بطريقة غير قانونية وبنزعة شريرة متعمدة، وهو نوع من القتل لا يمكن وصفه بأقل من أنه كان جريمة.

وهؤلاء الذين ماتوا كانوا ينتمون إلى أجناس شتى، وأديان متنوعة. والأفراد الذين قاموا بهذه الأفعال لم يتصرفوا منفردين، أو بغير عون ومساعدة، أو لأسباب مجهولة لقد كانوا - يؤكد أصحاب الخطاب بغير دليل - أعضاء فى شبكة دولية إسلامية، ينتشر أعضائها فى ٤٠ دولة، أصبحت معروفة الآن للعالم باسم تنظيم القاعدة وهذه الجماعة تمثل جناحا واحدا من حركة إسلامية راديكالية، نمت عبر العقود الأخيرة، وفى بعض الأحيان تسامحت معها بل وشجعتها

حكومات معينة لم تتردد في الإفصاح عن رغبتها في استخدام القتل كوسيلة لتحقيق أغراضها.

وحتى لا يقع أصحاب الخطاب في مزلق التعميم على المسلمين فإنهم يقررون أن مصطلحات "الإسلام" و"الإسلامي" ترتبط بأحد أديان العالم العظيمة التي يؤمن بها أكثر من بليون شخص في العالم، من بينهم عدة ملايين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية. وغالبية هؤلاء من المواطنين المسالمين.

وهكذا فهم يستخدمون مصطلحات "التأسلم" Islamicism والإسلام الراديكالي لوصف هؤلاء المتطرفين الذين يلجأون إلى العنف، وهم الذين يهددون العالم الآن، بما فيه العالم الإسلامي نفسه. وهؤلاء المتطرفون لا يعارضون فقط بعض سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والتي يعارضها أيضا - بعض الموقعين على الخطاب - ولكنهم - يعنى أصحاب الخطاب - يهددون قواعد الحياة في العالم الحديث، والتسامح الديني، وكذلك حقوق الإنسان الأساسية وخصوصا حرية الضمير والحرية الدينية والتي تضمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي ينبغي أن تكون الأساس لأي حضارة هدفها ازدهار الشخصية الإنسانية.

وهؤلاء المتطرفون الذين يزعمون أنهم يتكلمون باسم الإسلام، يخالفون في الواقع مبادئ الإسلام الأساسية. غير أنه أهم من ذلك كله - وبغض النظر عن الدوافع والأسباب التي أدت بهؤلاء إلى تبني هذا الفكر المتطرف - فإنه قد ثبت يقينا من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أنهم يمتلكون القدرة والخبرة بما في ذلك إمكانية استخدام أسلحة كيميائية وبيولوجية وذرية. وقد أعلن هؤلاء نيتهم في تكرار أفعالهم مما يعد نموذجا للعدوان الصريح ضد الحياة الإنسانية، مما يمثل شرا لا بد من استخدام القوة لإزالته.

وينتهي الخطاب إلى هدفه الرئيسي فيقرر "إن القنلة المنظمين الذين يملكون القدرة على الوصول إلى أي مكان يهددونا جميعا ولذلك فباسم الأخلاقيات الإنسانية العالمية، وبوعى منا بالقيود التي ينبغي أن تحيط بشن الحرب العادلة، فإننا نؤيد القرار الذي اتخذته حكومتنا وتجمعنا لاستخدام قوة السلاح ضدهم".

وفى نهاية الخطاب يخاطب موقعوه أخواتهم وإخوانهم - كما يقولون - فى المجتمعات الإسلامية ويقولون لهم: "نحن لسنا أعداء، ولكن أصدقاء، ولا ينبغي أن نكون أعداء، لأن بيننا أشياء مشتركة كثيرة. وحقكم وفرصتكم فى حياة طيبة يماثل حقنا تماما، وهذا هو الهدف الذى نقاتل من أجله. ونعلم أن مشاعر الشك فىنا التى يمارسها بعض منهم عميقة، ونعلم نحن الأمريكيون أننا مسئولون عن ذلك جزئيا. غير أنه لا ينبغي أن نكون أعداء. ونأمل فى أن نشترك معكم ومع كل شعوب العالم من ذوى البنية الطيبة لبناء سلام عادل ودائم".

هكذا تكلم المثقفون الأمريكيون فى خطابهم الهام الذى وقعه أكثر من ستين أكاديميا بارزا، لتبرير الحرب "العادلة" الأمريكية. وهو خطاب يستحق منا أن نتناوله بالتقييم النقدى كخطوة أولى نحو ممارسة حوار حضارى مع المثقفين الغربيين.

نهاية التاريخ وصراع الحضارات !

لم يكن من قبيل الصدفة أن يتصدر فرانسيس فوكوياما وصمويل هنتنجتون أسماء الأكاديميين البارزين الذين بلغ عددهم ٦٠ أكاديميا قائمة الموقعين على الخطاب الذى وجهوه للشعب الأمريكى والمجتمع العالمى، بصدد تبرير الحرب "العادلة" التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب بعد الحادى عشر من سبتمبر.

ويرد ذلك إلى أن كلا من فوكوياما وهنتنجتون يمثلان "الكتبة" أصدق تمثيل. و"الكتبة" فى ضوء تفرقتنا السابقة بينهم وبين "الكتاب" هم هؤلاء المثقفون الذين تخلوا عن دورهم النقدى ووضعوا خبراتهم فى خدمة السلطة، وتحولوا لى يصبحوا مبررين لها ولسياساتها مهما انحرفت عن القيم الأصلية والتوجهات الصائبة، سواء فى مجال السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية.

وقد برز دور فوكوياما على وجه الخصوص وهى أمريكى من اصل يابانى، حين كان يشغل منصب مدير دائرة التخطيط فى وزارة الخارجية الأمريكية. فقد كتب مقالته الشهيرة عن "نهاية التاريخ" والتى أصبحت مثارا لجدل عالمى، وما لبث أن حولها إلى كتاب ترجم لعشرات اللغات.

وقد قام فوكوياما بدور المبشر ببزوغ عصر العولمة، حيث ستسود الرأسمالية فى كل أنحاء العالم، وخصوصا بعد سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية، بالإضافة إلى انتصار الليبرالية التى ستصبح هى بذاتها عقيدة العالم السياسية، وذلك بعد انهيار النظم الشمولية، وتهاوى

مقولات الماركسية، وعجزها عن صياغة مشروع راديكالى لتغيير العالم.

ومعنى ذلك أن فوكوياما وضع ثقافته فى خدمة الدولة الأمريكية التى أصبحت هى القوة الأوحى بعد انهيار النظام الثنائى القطبية. وتقدم صفوف "الكتبة" من بعد عالم السياسة الأشهر صمويل هنتجتون، الذى نشر هو أيضاً فى مجلة "الشئون الخارجية" مقالته الشهيرة عن "صراع الحضارات"، والتى أثارت بدورها جدلاً عالمياً فى الغرب والشرق على السواء، ثم سرعان ما حولها إلى كتاب لقى نفس ذىوع كتاب فوكوياما. وقد وضع هنتجتون خبرته العميقة فى خدمة الدولة الأمريكية التى كانت تبحث عن "عدو" توجه إليه سياساتها الاستعمارية وتسمح للمركب الصناعى العسكرى، وهو المصطلح الذى أطلقه على صناع الأسلحة الأمريكيين الرئيس أيزنهاور، أن يخصص مديروه بلايين الدولارات لصنع أسلحة جديدة ومتطورة لمواجهة العدو الجديد.

واخترع لهم هنتجتون هذا العدو وصوره لهم فى صورة الحضارة الإسلامية التى يمكن أن تخوض حرباً ثقافية مدمرة ضد الحضارة الغربية، وقدم لهم "عدواً" احتياطياً هو الحضارة الكونفشيوسية. أى غرابة إذن فى أن يتصدر أسمى فوكوياما وهنتجتون قائمة "الكتبة" الذين تصدوا لتبرير السياسات الإرهابية التى تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة ما يطلق عليه "الحرب ضد الإرهاب" هكذا بدون تحديد، وبدون مدى زمنى معين تقف عنده؟ بل إن التصريحات الأمريكية تؤكد أنها حرب بلا نهاية، ويمكن أن تمتد إلى محور الشر الذى يضم كوريا الشمالية وإيران وسوريا ولبنان فيما يخص حزب الله وليبيا، وقد تضيف إليها - حسب أهوائها الاستعمارية - دولاً أخرى.

خداع الذات

حرص الكتبة الأمريكيون أصحاب الخطاب على سرد للقيم الأمريكية الأساسية التى يعتقدون أن مجتمعهم يصدر عنها، وأن ثقافتهم تقوم على أساسها. وإذا طالعنا جوهر هذه القيم، لأدركنا أن

النخبة السياسية الحاكمة الأمريكية قد خانتها جميعا وبطريقة منهجية فى مجال التطبيق. والأدلة الثابتة على ذلك متوافرة بالنسبة للسياسة الأمريكية فى عديد من القارات. فقد دأبت الإدارات الأمريكية على استخدام أساليب المخابرات لدعم النظم الديكتاتورية فى عديد من بلدان أمريكا اللاتينية، لدرجة أنها تأمرت لاغتيال الرئيس اليندى فى شيلي لأنه أسس حكما ديمقراطيا نزيها، غير أنه كان معاديا للمصالح الاستعمارية الأمريكية. ولا ننسى فى هذا الصدد أيضا حرب فيتنام التى شنت على فيتنام الشمالية لكون نظامها السياسى تبنى الماركسية نظريا وتطبيقيا، وقد ارتكبت الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه الحرب مذابح ومجازر تعد جرائم ضد الإنسانية. ولم تتورع عن إلقاء القنابل بطريقة "مسحية" بمعنى تدمير مساحات كاملة من الأراضى بكل ما عليها من بشر وشجر وحجر.

ولو راجعنا قائمة القيم الأمريكية التى يزعم هؤلاء "الكتبة" أنها تقود مسارات العمل السياسى فى المجتمع الأمريكى، وقارنا بين نصوصها والممارسات الأمريكية الفعلية، لأدركنا الفجوة الهائلة بين القول والفعل.

وهذه القيم - فيما يزعمون - هى أربع قيم أساسية. أولها الاعتقاد أن كل الناس يمتلكون إحساسا غريزيا بالكرامة الإنسانية يولد معهم، ومن ثم ينبغى - كنتيجة لازمة - أن يعامل كل شخص باعتباره غاية فى ذاته وليس وسيلة لتحقيق غرض من الأغراض. ويضيفون أن التعبير السياسى البليغ الذى يترجم هذه الفكرة هو الديمقراطية كنظام سياسى.

ونريد أن نختبر هذه القيمة المعلنة فى ضوء السياسة الأمريكية إزاء الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وخصوصا فيما يتعلق بمواقفها إزاء الشعب الفلسطينى وقيادته المنتخبة التى تتمثل فى الرئيس ياسر عرفات.

لماذا لم تبادر السياسة الأمريكية - فى إطار انحيازها الأعمى للسياسة الإسرائيلىة العنصرية بل والنازية - أن تتولى مسئوليتها السياسية كراعية لعملية السلام وتحافظ على الكرامة الإنسانية لأفراد الشعب الفلسطينى، الذين تسحقهم هذه الأيام الدبابات الإسرائيلىة وتهدم

بيوتهم على من فيها، وتعتقل المئات من الفلسطينيين في ظروف غير آدمية، بل وتمارس على الكوادر الفلسطينية عقوبات الإعدام الجماعي بغير تطبيق أى إجراءات قانونية؟

وهل مما يحفظ الكرامة الإنسانية ختم المعتقلين على أجسادهم بأختام تميزهم عن غيرهم، فى مسعى خائب يعيد إلى الأذهان الممارسات النازية التى برع فيها هتلر وأركان نظامه من مجرمى الحرب، التى تمت محاكمتهم فى نورمبرج؟

وإذا كانت القيمة الثانية المستخلصة من القيمة الأولى هى الاعتقاد فى أن الحقائق الأخلاقية العالمية وما أطلق عليه الآباء المؤسسون قوانين الطبيعة وطبيعة الله موجودة ويعرفها جميع الناس، فلماذا وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على إرهاب الدولة الإسرائيلية، وأكدت بكل صفاقة وتبجح أنها تعترف بحق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها؟

وهل الدفاع عن النفس يستدعى هدم المنازل بالجرافات، وإفساد المزارع وقتل المدنيين، واعتقال الرجال والنساء والأطفال، واستخدام الطائرات بكل أنواعها لقصف شعب أعزل؟

أما القيمة الثالثة التى يزعم هؤلاء الكتبة الأمريكيون أن مجتمعهم الديمقراطي يصدر عنها فهى الاعتقاد فى أن الطرق الفردية والجماعية للوصول إلى الحقيقة ليست معبدة دائماً، ولذلك فإن أغلب الاختلافات حول القيم يدعو إلى اصطناع طرق متحضرة بما فى ذلك الانفتاح على الآراء الأخرى، واتباع الجدل العقلانى للبحث عن الحقيقة.

ترى هل طبقت الإدارة الأمريكية التى يدافع هؤلاء المثقفون الأمريكيون الانتهازيون عن حربها ضد الإرهاب هذه المعايير للبحث عن الحقيقة فى مجال الصراع الفلسطينى والإسرائيلى؟

والىست الحقيقة واضحة تمام الوضوح، بحكم أن الدولة الإسرائيلية العنصرية احتلت بدون سند قانونى أراضى السلطة الفلسطينية، ومارست تدمير المدن والقرى بدون أدنى تمييز، مما يجعلها حرب إبادة ضد الشعب الفلسطينى.

وهل مما يتفق مع القيم الأمريكية المساواة بين المقاومة المشروعة التي تكفلها المواثيق الدولية للشعوب الخاضعة للاحتلال، وبين الإرهاب الخالص الموجه ضد المدنيين؟ وهل المشابهة الفاسدة التي استخدمها المجرم العنصري شارون في تصريحاته الأخيرة وفي حضور الوزير باول من أن "حرب" إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني إنما هي حرب ضد الإرهاب تماما مثل حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب بعد ١١ سبتمبر مشابهة صحيحة؟ ولماذا لم يعترض السيد / باول على هذا التزييف الصريح للحقائق؟ ولماذا يذهب بعيدا في مجال الانصياع الأمريكي الدليل للسياسة الإجرامية الإسرائيلية، فيقرر في المؤتمر الصحفي أنه لم يستطع أن يحصل من شارون على موعد ينتهي فيه من حربه ضد الإرهاب الفلسطيني (ويقصد حرب الإبادة) ضد الشعب الفلسطيني؟ وهل من باب تطبيق القيم الأمريكية المزعومة الاعتراف علنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها؟ وماذا عن حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، بل والوقوف بكل بطولية ضد حرب الإبادة التي شنتها عليه الدولة المجرمة؟

والقيمة الرابعة التي يزعم الكتبة الأمريكيون أنها تسم ثقافتهم هي حرية الضمير وحرية الدين. وهل من حرية الضمير التعتيم الإعلامي الذي مارسه وسائل الإعلام الأمريكية على مجزرة جنين، التي فاقت في فظاعتها المجازر النازية، بما تضمنته من اعتقالات بالآلاف، وإعدام جماعي، ومقابر جماعية، وتدمير كامل للمعسكر بكل منازل بالإضافة إلى تدمير المدينة القديمة في نابلس.

إن كانت حرية الضمير الأمريكي قائمة فعلا، لاعترضت الإدارة الأمريكية بكل قوة أولا على الممارسات الإجرامية لشارون. ولو كانت هناك حرية للضمير في المجتمع الغربي كله، لاتخذت الإجراءات الفورية لمحاكمة مجرم الحرب شارون وأركان حكومته أمام المحكمة الجنائية الدولية التي قامت فعلا وستمارس أعمالها في يوليو القادم، بالرغم من الاعتراض الشديد على قيامها من قبيل الولايات المتحدة الأمريكية راعية القيم وراعية السلام!

ينبغي أن تبادر الشعوب العربية من خلال مؤسسات المجتمع المدني العربي بالحوار مع مؤسسات المجتمع المدني العالمي لاتخاذ الإجراءات القانونية لمحاكمة مجرم الحرب شارون الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بذلك تخون كل القيم التي يدعى الكتبة الأمريكيون أن الثقافة الأمريكية تقوم على أساسها.

رد الفعل السياسى والبهلوانية الفكرية!

حرصت منذ بداية معالجتى للأصداء العميقة التى أحدثتها هجمات الحادى عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية فى الفضاء الفكرى الأمريكى، على أن أميز بوضوح بين مفردات الخريطة المعرفية الأمريكية، حتى لا نستسهل الحكم عليها بصورة إجمالية. وقررت فى مقالى " صوت العقلانية الأمريكية " أنه " لا يمكن الحكم بصورة اطلاقية على حضارة ما والإدعاء بأنها متقدمة أو متخلفة، كما أنه لا يجوز - إن أردنا أن نكون موضوعيين، ونلتزم بقواعد المنهج العلمى فى التفكير - أن نعمم الحديث عن شعب معين وننعتة بالسلبية المطلقة أو بالإيجابية الفاعلة ! فكل حضارة إنسانية - كما تعلمنا دروس التاريخ - فيها الإيجابى والسلبى، وكل شعب عادة ما يضم بين جنباته تيارات فكرية، وقوى اجتماعية تؤمن بالتقدم، وتيارات تنطلق من رؤى تقليدية ومحافظة وأحياناً بدائية".

ومصادقاً لهذه الملاحظة الهامة حرصت على أن أعرض عرضاً عاماً لأصوات بعض الكتاب الأمريكيين الذين عارضوا حرب الإرهاب الأمريكية، منذ اللحظة الأولى التى أعلن عنها الرئيس بوش بكل ما تضمنه هذا الإعلان من نزعات انتقامية بدائية وغموض حول من هو العدو، وضبابية كثيفة حول أهداف الحرب. والحقيقة أننى لم أدرك وقتها - وربما كان ذلك لأننا كنا فى بداية عملية تاريخية واسعة المدى - عمق الصراع الفكرى الذى دار فى المجتمع الأمريكى بين من أطلقنا عليهم من قبل "الكتبة" الذين برروا للإدارة الأمريكية قراراتها الخاصة بالحرب "والكتاب" ونعنى بهم المثقفون النقديون الذين

عارضوا حرب الإرهاب منذ اللحظة الأولى باعتبارها هي ذاتها ضرب من ضروب إرهاب الدولة!

غير أن ملامح الصراع الفكرى الضارى برزت حين أصدر ستون أكاديميا أمريكيا بارزا خطابا موجهًا للشعب الأمريكى والمجتمع العالمى، يبررون فيها الحرب "العادلة" الأمريكية بكل ما حفلت به من أهوال، واعتداء على حق المدنيين الأفغان فى الحياة الآمنة. وقد قمنا بالتحليل النقدى لهذا الخطاب فى سلسلة مقالاتنا الماضية. غير أنه فى العاشر من إبريل الجارى، والذى سيسجل فى التاريخ الفكرى الأمريكى على أساس أنه تاريخ الجسارة الفكرية والشجاعة الأدبية والنزاهة المعرفية للكتاب الأمريكيين، أصدر أكثر من ١٢٠ أكاديميا أمريكيا بارزا خطابا مضادا لخطاب "الكتبة الأمريكيين" موجهًا للأوروبيين عنوانه "خطاب من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأصدقاء فى أوروبا" داعيا إياهم إلى تشكيل جبهة واحدة للنضال ضد حرب الإرهاب الأمريكية الظالمة.

ويلفت النظر بشدة أنه على رأس الموقعين المؤرخ الأمريكى الشهير هوارد زن الذى سبق له أن أعاد كتابه التاريخ الأمريكى من زاوية المقهورين فى كتابه "تاريخ شعبى للولايات المتحدة الأمريكية" من عام ١٤٩٢ حتى الآن" (الطبعة الثانية ١٩٩٥)، وهو يمثل تيار التاريخ المضاد، الذى يكشف وجه الحقيقة من خلال التوثيق الدقيق لكل الفظائع التى صاحبت إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية. وهوارد زن أكاديمى رفيع المستوى وهو أستاذ شرف العلوم السياسية فى جامعة بوسطن.

أما الاسم اللامع الثانى فهو للروائى الأمريكى الأشهر جور فيدال. وفيدال شخصية مثيرة، فهو روائى وكاتب مقالات ومؤلف قصص سينمائية وسياسى ومؤرخ وممثل، وهو - فى نظر فرد كابلان الذى أصدر كتابا عن سيرته - يمثل ضمير أمريكا. ويلفت النظر أن فيدال أبرز معارضته التامة لحرب الإرهاب الأمريكية فور إعلانها، بل ونشر كتابا كاملا يتضمن نقده العنيف للسياسة الأمريكية عموما عنوانه "حرب دائمة من أجل سلام دائم: لماذا أصبحنا مكروهين لهذه الدرجة؟"

وإذا استعرضنا قائمة الموقعين على خطاب الاعتراض على حرب الإرهاب الأمريكية، لاكتشفنا من بينهم عدداً من أبرز الأسماء اللامعة فى مجالات علم الاجتماع والتحليل الثقافى وعلم السياسة والعلاقات الدولية والطبيعة والكيمياء والتكنولوجيا والإعلام.

وهكذا يمكن القول أن خريطة الصراع الفكرى داخل المجتمع الأمريكى حول شرعية وعدالة حرب الإرهاب الأمريكية قد اتضحت معالمها، فلدينا خطاب "الكتبة" الذى يبرر قرارات الإدارة الأمريكية، ولدينا خطاب "الكتاب" الذى يعارض ويفند الأسباب التى استندت إليها هذه الإدارة.

ويمكن القول أن إرهابيات هذا الخطاب المعارض بدأت مبكراً فى الواقع وبالتحديد فى ١٨ فبراير ٢٠٠٢، حين نشر الكاتب دافيد نورث مقاله الهام "رد الفعل السياسى والبهلوانية الفكرية: الأكاديميون فى الولايات المتحدة الأمريكية يصرون بياناً لتأييد الحرب".

تفنيد دعاوى الكتبة الأمريكيين

ويبدأ دافيد نورث مقالته العاصفة بالإشارة إلى خطاب الكتبة الأمريكيين الذين سعوا إلى تقديم دفاع فلسفى وأخلاقى عن قرار إدارة بوش بشن الحرب على الإرهاب، ويقرر بكل قطع "أن مؤلفى هذا الخطاب والموقعين عليه وفى مقدمتهم فرانسيس فوكوياما وصمويل هنتنجتون لم ينجحوا سوى فى الكشف الفاضح والتعرية الذاتية لنفاقهم وعدم أمانتهم، ومعارضتهم للمبادئ الديمقراطية الأساسية".

ويقرر ساخرًا أن جريدة الواشنطن بوست قد وصفت من وقعوا هذا البيان أنهم "متقفون بارزون" وإذا كان هذا صحيحاً فمعناه بكل بساطة أن الحياة الفكرية فى الولايات المتحدة الأمريكية قد هوت إلى الحضيض! ويتساءل نورث أنه تثار عدة أسئلة فور قراءة البيان وأهمها: لماذا كتب؟ ولأى جمهور؟ وذلك أنه فى الولايات المتحدة الأمريكية فإن المؤسسة السياسية أجمعت عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر على تأييد تعطش الحكومة لشن الحرب، بحيث أصبح من المستحيل بروز نقد موجه للعسكرية الأمريكية فى الميديا. ومن هنا

يصح التساؤل: ما الحاجة لإصدار بيان خاص لتأييد الحرب بواسطة هؤلاء المتقنين أصحاب الأسماء الرنانة؟ ولعل هذا ما دفع بجريدة الواشنطن بوست نفسها أن تلاحظ أنه إذا كان البيان موجهاً إلى أمريكا، بصدد تأييد استخدام القوة العسكرية بعد الحادى عشر من سبتمبر، فإن ما يدعو للاستغراب أن هذا هو الاتجاه السائد فى المجتمع، ولذلك فإن مقاصد أصحاب البيان غير واضحة كما أن الجمهور الموجه إليه غير محدد.

ومن هنا يحاول نورث أن يجد تفسيراً، وهو أن الموقعين على البيان ربما بالحس والخوف من خلال مواجهتهم مع طلبتهم فى قاعات الدراسة، شعروا أن الجمهور الأمريكى ليس مصفوفاً وراء الإدارة الأمريكية لتأييد قرار الحرب كما تزعم وسائل الإعلام. وقد يكون تولد لديهم شعور أن الإدارة الأمريكية فشلت فعلاً فى تقديم حجج مقنعة لقرار شن الحرب.

غير أن البيان - فى نظر نورث - لم يضيف أى شئ ذا بال لتأييد مبررات شن الحرب كما ذهبت إلى ذلك الدعاية الحكومية، التى زعمت أن الحرب هى للدفاع عن أمريكا وعن الحضارة ضد الإرهاب. ولم يبذل البيان أى جهد لاختبار شرعية هذه المقولة. على العكس من ذلك لجأ البيان إلى استعراض عدد من المبادئ الأخلاقية سعياً وراء تأييد أفعال المؤسسة العسكرية الأمريكية.

إن عنوان الخطاب نفسه "لماذا نحارب؟" هو إعادة إنتاج للشعار الشهير الذى رفعه الرئيس روزفلت أثناء الحرب العالمية الثانية "لماذا نحارب؟" غير أن المشابهة بين الشعارين - كما يقرر نورث - تقف عند حدود الصياغات اللفظية، لأنه ليس هناك أى مشابهة بين موقف أمريكا فى الحرب العالمية الثانية وموقفها اليوم ضد الإرهاب.

ذلك أن بيان "الكتبة" الأمريكيين المبرر لحرب الإرهاب قد فشل فشلاً ذريعاً فى بيان الخلفية التاريخية والسياسية للحرب فى آسيا الوسطى، بالإضافة إلى تجاهل المصالح الاقتصادية التى سعت إلى تحقيقها إدارة الرئيس بوش من شن الحرب. وبدلاً من ذلك سرد البيان قائمة بالقيم الأمريكية الأربع الأساسية (عرضناها فى مقالاتنا الماضية) وانتقاها من مصادر شتى متنوعة، من أول ميثاق الأمم المتحدة إلى

أرسطو والبابا جون بول الثانى! وبناء على هذه القيم زعم البيان أن الولايات المتحدة الأمريكية تخوض حربا عادلة! ويتساءل نورث ما هذه الخفة فى إصدار الأحكام والتبسيط فى عرض القضايا؟ وقد لجأ نورث فى تفنيده لحجج أصحاب البيان من المثقفين الانتهازيين إلى نفس المنهج الذى اتبعناه فى مقالنا الماضى "نهاية التاريخ وصراع الحضارات"، إذ أخذ كل قيمة من القيم الأمريكية وعارضها بالسلوك الأمريكى الفعلى، الذى يثبت بلا أدنى جدال أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة قد خانت هذه القيم جميعا! غير أن نورث يرى أهمية للأسئلة التى طرحها البيان وهى: لماذا كنا الأهداف لهذه الهجمات التى تعبر عن كراهية عميقة؟ ولماذا يريد هؤلاء "من ارتكبوا الأفعال الإرهابية" يريدون قتلنا؟

ويجب تكفى للإجابة على هذه الأسئلة مراجعة سجل السياسة الخارجية منذ الرئيس كارتر ومستشاره للأمن القومى برزنسكى اللذان حرصا على تنظيم نضال إسلامى أصولى ضد الحكم الأفغانى الموالى للسوفيت، ويكفى مراجعة سجل الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط طوال النصف قرن الماضى. ومنه تبين ما يلى:

- الانقلاب الذى دبرته المخابرات المركزية الأمريكية فى إيران ضد مصدق وإعادة الشاه إلى الحكم.
- غزو لبنان عام ١٩٨٧، التسليح الكثيف لإسرائيل وتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.
- قصف بيروت بواسطة السفن الحربية الأمريكية عام ١٩٨٣.
- شن الحرب ضد العراق عام ١٩٩١، وفرض العقوبات والحصار عليه والتى أدت إلى ضياع آلاف الأرواح.
- ويخلص نورث إلى أن أى محاولة للإجابة على سؤال "لماذا يكرهوننا" ينبغى أن يبحث هذه السياسات والأفعال للإدارات الأمريكية المتعاقبة.

ويبقى السؤال هل كان ممكنا لهؤلاء "الكتبة" الانتهازيون ممارسة النقد الذاتى السياسى المطلوب؟

تصحيح النقد الذاتى الأمريكى

لم يمر خطاب " الكتبة " الأمريكيين الذين وجهوه للشعب الأمريكى وللعالَم لتبرير الحرب ضد الإرهاب التى أعلنها الرئيس بوش ببساطة. فقد تكفل عدد من "الكتاب" الأمريكيين الذين لم يتخلوا عن دورهم النقدى بمهاجمة الخطاب وما احتواه من "بهلوانية فكرية" كما عبر عن ذلك دافيد نورث فى مقاله العاصفة التى ركزت رسالتها فى تفنيد دعاوى هذا الخطاب التبريرى لسياسات الحرب الأمريكية، والتى هى فى الواقع نوع من إرهاب الدولة.

كانت مقالة نورث فاتحة النقد العنيف لسياسة إدارة الرئيس بوش والستى بلغت ذروتها فى الخطاب المضاد الذى وقعه مائة وعشرين أكاديميا بارزا ونشروه فى العاشر من شهر أبريل ٢٠٠٢. وقبل أن نعرض لهذا الخطاب لاستكمال صورة الصراع الفكرى العنيف داخل المجتمع الأمريكى بين أنصار الحرب ومعارضيه، نريد أن نستكمل النقد الذى وجهه دافيد نورث لخطاب المبررين والذى أنهى فقرته الأولى بتساؤله: لقد حاول أصحاب الخطاب ممارسة نوع من النقد الذاتى بتقريرهم أن الأمة الأمريكية فشلت فى بعض الأحيان أن ترقى ممارساتها فى مجال السياسة الخارجية إلى مستوى القيم والمثل العليا الستى تؤمن بها. غير أن نورث يقرر بوضوح أن هذا النقد الذاتى المزعوم يتسم بالسطحية، وبالتجريد، لأنه لا يتركز على وجه التحديد الحالات التى فشلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية فى أن تتطابق فيها ممارساتها مع قيمها، وكان من شأن هذا التحديد أن يكشف عن السمات الإمبريالية لمستوجهات الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن هؤلاء

"الكتبة" لم يتجاسروا فى الواقع على ممارسة النقد الذاتى الحقيقى والأصيل.

لقد أثر هؤلاء الكتبة أن يبتعدوا عن دائرة النقد الحقيقية للسياسة الخارجية الأمريكية وولوا وجوههم - هروبا متعمدا - تجاه ظواهر هامشية مثل الإسراف فى اتباع "الاستهلاكية" كأسلوب للحياة، أو ضعف مؤسسة الزواج والأسرة، ويؤكد هذا الاتجاه أنهم زعموا أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر لم تكن رد فعل لسياسة محددة أتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية أو لحزمة من هذه السياسات، ولكنها كانت موجهة ضد الأمريكيين - كما يقول الخطاب - "باعتبار ما نحن عليه" ويقصد القيم الأمريكية.

ومن هنا يتساءل أصحاب الخطاب إذا كان صحيحا فمن نحن حقيقة؟

يلتمس الخطاب الإجابة من أدبيات اليمين المسيحى، التى تبدأ من مسلمات مبنية على الدين والتى هى فى الواقع معادية للمبادئ الديمقراطية الأساسية التى بنى عليها دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

ويشدد نورث على أن أمريكا لا تتكون من "نحن" التى يزعم الخطاب أنها موجودة كهوية جمعية مبنية على أساس معايير أخلاقية ومسلمات أدبية تقوم على الدين. ذلك أن هذا الزعم يتعارض مع الدستور ومع التطور التاريخى للحقوق الديمقراطية. وأصحاب الخطاب حين يعلنون رفضهم "للعلمانية الإيديولوجية"، فهم فى الواقع يعنون التفرقة التى أقرها الدستور الأمريكى بين الكنيسة والدولة.

واستخدامهم كلمة "الإيديولوجية" فى وصف العلمانية تهدف إلى الإيجاز. فإن العلمانية ليست سوى رأى بين آراء متعددة، أو بحسبانها مجرد دعوة من الدعوات الفكرية. مع أن العلمانية فى الواقع هى أساس كل ما يمكن اعتباره تقدما تاريخيا فى المبادئ البورجوازية الديمقراطية.

وأهم نقد يوجهه دافيد نورث "للكتبة الأمريكيين" الذين يبررون الحرب الأمريكية ضد الإرهاب بكل مخاطرها على السلام العالمى، أنهم لا يتسمون بالأمانة الفكرية، لأنهم لم يكشفوا صراحة عن وجهة

نظرهم السياسية، وانعكس ذلك على طريقتهم الملتوية فى النقاش وعرض الحجج. فهم لم يكونوا - فى معرض نقدهم العنيف للعلمانية - يدافعون عن الحرية الدينية فى إطار سياق أوسع عن الدفاع عن الحقوق الديمقراطية. ولكنهم كانوا فى الواقع يدافعون عن توسيع إطار النفوذ الدينى داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وحصار الحقوق الديمقراطية عمليا.

ولما تم لهم تشويه العلاقة بين "العقيدة" و"الحرية" طرحوا سؤالاً هو: ما العوامل التى تساعد على تقليل الشك والكراهية والعدوان المبني على أسس دينية وذلك فى القرن الحادى والعشرين؟ ولما كانوا يعارضون العلمانية الديمقراطية والتى تجد تعبيراً عنها فى الفصل الحاسم بين الكنيسة والدولة، فإن الإجابة التى صاغوها على السؤال الذى طرحوه تتسم بالرجعية المفرطة. وتتمثل تلك الإجابة فى مطالبتهم "تعميق وتجديد تقديرنا للدين وذلك بالاعتراف بالحرية الدينية باعتبارها حقاً أساسياً لكل الناس فى كل أمة". ويرى نورث أن هذه إجابة خاطئة تماماً، فقد أثبتت الخبرة التاريخية الواسعة أن الذى وقف ضد النزعات الدينية المتطرفة وضد العنف الطائفة لم يكن سوى التشبث بالمبادئ الديمقراطية والعلمانية، والسعى الدؤوب لاستبعاد - كلما كان ذلك ممكناً - التأثير الاجتماعى الرجعى للدين على الحياة السياسية العامة.

ومن ناحية أخرى، فالزعم أن أحداث الحادى من سبتمبر لم تقع بسبب معارضة سياسات أمريكية محددة، ولكنها وقعت بسبب كراهية المبادئ الأخلاقية التى يزعم أصحاب الخطاب أنها الأساس الذى تقوم عليه الهوية الأمريكية، يقود منطقياً إلى نتائج سياسية يمكن أن توظف كتبرير القمع الداخلى فى المجتمع الأمريكى، ذلك أنه إذا كان الأعداء الأجانب فى للقيم الأمريكية كانوا مستعدين لمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب هذه القيم، فإنه من باب أولى يمكن القول أن المجتمع الأمريكى مهدد من داخله بواسطة المواطنين وغير المواطنين الذين يرفضون أيضاً هذه القيم. ومعنى ذلك أن أصحاب الخطاب لا يبررون فقط الحرب ولكنهم أيضاً يبررون القمع الداخلى أيضاً.

والقسم الأخير من خطاب "الكتبة" الأمريكيين مخصص لتبرير الحرب "العادلة" الأمريكية. والمسلمة الرئيسية التى يصدر عنها أن

الحرب وإن كانت وسيلة مستهجنة لحل الصراعات إلا أن شنها في بعض الأحيان يكون مبررا أخلاقيا، بل قد تكون الحرب ضرورة أخلاقية في حالات رد الفعل على أفعال عنف كارثية تنطوي على الكراهية والظلم، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر هي من تلك الأفعال التي ينطبق عليها هذا التبرير الأخلاقي.

ويقرر دافيد نورث في تفنيده لهذا التبرير، أن تبرير الحروب الإمبريالية على أساس القيم الأخلاقية مسألة قديمة قدم الإمبريالية ذاتها! ومن هنا لابد من التشديد على أن الولايات المتحدة الأمريكية دأبت على اللجوء إلى الحجج الأخلاقية لتبرير حروبها الإمبريالية. وقد سبق للباحث الأمريكي الأستاذ ويليام كيلور في كتابه "عالم القرن العشرين" أن قرر: "أن تحقيق المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية في منطقة الكاريبي على وجه الخصوص وفي أمريكا اللاتينية على وجه العموم، كانت تبرر - كما هو الحال بالنسبة لكل الممارسات الأمريكية في مجال السياسة الخارجية - بمبادئ أخلاقية لها رنين".

ولجوء أصحاب الخطاب التبريري للأخلاقيات المجردة في مجال تبرير شن الحرب ليس سوى استمرار في ممارسة نفس هذا التقليد. وكان أجدر بهم - بدلا من اصطناع التحليل الأخلاقي - أن يحددوا المصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي تحدد مسارات السياسة الخارجية للحكومة الأمريكية.

وقد تكفل بكشف القناع عن انتهازية أصحاب الخطاب الفكرية عدد من أبرز المستشارين لشئون الأمن القومي الأمريكي.

فقد كتب الأستاذ جون ميرشيمر والذي كان مستشارا نافذا في إدارة الرئيسين السابقين ريجان وبوش أنه بغض النظر عن المبادئ الأخلاقية للسياسة الأمريكية التي برع الأكاديميون الأمريكيون في صياغتها فإن "أعضاء النخب السياسة الذين يصوغون سياسات الأمن القومي لا يتحدثون وراء الأبواب المغلقة سوى عن القوة وليس عن المبادئ الأخلاقية. ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تسلك في مجال النظام الدولي إلا على أساس ما عليه عليها المنطق الواقعي. وفي الجوهر فإن هناك فجوة عميقة تفصل بين الخطاب العلني

والسلوك الواقعي للسياسة الخارجية الأمريكية" ويكشف عن هذه الحقائق ما صرح به بريزنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق منذ سنوات من أن الرئيس الأمريكي السابق كارتر قد كذب على الشعب الأمريكي والعالم حين رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتدخل في أفغانستان إلا بعد الغزو السوفيتي لهذا البلد في ديسمبر عام ١٩٧٩. وقد شن كارتر حملة عالمية ضد الاتحاد السوفيتي مؤكدا أن التدخل الأمريكي لم يكن إلا للدفاع عن حقوق الإنسان ضد العدوان السوفيتي.

وقد ظهر بعد ذلك أن كارتر سبق له أن وقع توجيهها رئاسيا سوريا في ٣ يوليو ١٩٧٩ أي قبل ستة شهور من الغزو السوفيتي لأفغانستان لتقديم مدد غير معلن لدعم المعارضة الإسلامية الراديكالية ضد الحكم الأفغاني في كابول والذي كان مواليا للسوفيت. وقد صرح بريزنسكي بهذه الحقيقة في مقابلة صحفية أجرتها معه مجلة "لانوفايل أوبز راتير" الفرنسية ونشرت في يناير عام ١٩٩٨ وقرر بها أنه قال للرئيس كارتر أن تنفيذ هذا التوجيه الرئاسي السري من شأنه أن يثير استجابة سوفيتية عميقة وهو ما كانت تسعى إليه إدارة الرئيس كارتر. وحين سألت المجلة بريزنسكي والآن بعدما حدث في أفغانستان آست آسفا على هذا السلوك الأمريكي؟ إلا أنه أجاب قائلا: "آسف على ماذا؟ لقد كانت هذه العملية السرية فكرة ممتازة. فقد أدت بالسوفيت للوقوع في الفخ الأفغاني. ولذلك ما أن عبرت القوات السوفيتية حدود أفغانستان حتى كتب للرئيس كارتر مذكرة قال فيها: لقد أعطينا السوفيت فرصة لتكون لهم حربهم الفيتنامية! وبعد عشر سنوات كانت هذه الحرب أحد أسباب انهيار الإمبراطورية السوفيتية".

هكذا تحدث دافيد نورث في مجال كشفه للانتهازية الفكرية للكتبة الأمريكيين الذين وقعوا خطاب تبرير الحرب "العادلة" الأمريكية، والذين بسلوكهم المعيب يساعدون في الواقع على تردي الحياة الفكرية الأمريكية، حيث يعلو صوت الأكاذيب ولا يجسر أحد على كشفها، وتشوه الحقيقة ولا تجد في الواقع من يدافع عنها إلا قلة من الكتاب الذين يتسمون بالشجاعة الأدبية والجسارة الفكرية.

نص خطاب المعارضة الأمريكى

إذا كان ستون أكاديميا أمريكيا بارزا على رأسهم فرانسيس فوكوياما وصمويل هنتجتون قد نشروا من قبل خطابا يبرورن فيه "الحرب العادلة" التى تشنها الولايات المتحدة ضد الإرهاب، ومثلوا بذلك أصدق تمثيل دور "الكتبة" الذين يقدمون علمهم وخبراتهم لخدمة السلطة المنحرفة، فإن صوت المعارضة لهؤلاء ولإدارة الرئيس بوش على السواء لم يلبث أن ارتفع عاليا بعد أن أصدر حوالى ١٢٠ أكاديميا ومثقفًا أمريكيًا بارزا خطابا يفند فيه دعاوى "الكتبة" من ناحية، ويفضح فيه السياسات العدوانية للإدارة الأمريكية من ناحية أخرى، وكانوا بذلك نموذجًا "للكتاب" الذين لم يتخلوا عن رسالتهم النقدية. وعلى رأس الموقعين على هذا الخطاب الهام هوارد زين المؤرج الأمريكى الشهير والأستاذ فى جامعة بوسطن والذى سبق له أن نشر كتابا شهيرا يمثل تاريخا مضادا للتاريخ الرسمى لتشويه وتطور الولايات المتحدة الأمريكية كشف فيه عن تزيف التاريخ، وكذلك الروائى الأمريكى المعروف جور فيدال الذى نشر كتابا هاما عن أحداث سبتمبر .

وخطاب المعارضة الأمريكى عنوانه "خطاب من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأصدقاء فى أوروبا" وسيوضح من سياق عرضنا لأبرز أفكار الخطاب لماذا وجهوا الخطاب الى المثقفين الأوروبيين على وجه الخصوص.

مقدمة الخطاب

يتصدر الخطاب عبارة موجزة ترد على خطاب الكتبة الأمريكيين تقرر أن " الفكرة الأساسية الباطلة التي تبناها مؤيدى الحرب هي إقامة التعادل بين " القيم الأمريكية " كما هي مفهومة فى الوطن، وممارسة الولايات المتحدة قوتها الاقتصادية والعسكرية على وجه الخصوص خارج الوطن"

ثم يبدأ الخطاب بعد ذلك فى تنفيذ منطق الإدارة الأمريكية فى شن الحرب ضد الإرهاب من ناحية، والرد على " الكتبة " الأمريكيين من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى حث الأصدقاء الأوروبيين بين المثقفين والسياسيين للوقوف معهم صفا واحداً لنقد التوجهات المنحرفة للإدارة الأمريكية .

ونفصل فى عرض الأفكار الرئيسية لهذا الخطاب الهام أن نترجمه بالكامل حتى يتضح الترابط المنطقى بين أجزائه المختلفة .
يقول الخطاب :

" عقب الهجمات الانتحارية فى الحادى عشر من سبتمبر على مركز التجارة العالمى فى نيويورك وعلى مبنى البنتاجون فى واشنطن، أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش حرباً مفتوحة ضد الإرهاب.

وهذه الحرب ليست لها حدود ظاهرة، سواء فى المكان أو الزمان أو حتى فى التخريب الذى يمكن أن تحدثه. وليس هناك تحديد لأى دولة يمكن أن يشتبه فى كونها تخبئ الإرهابيين " فى أراضيها، أو يعلن عنها باعتبارها جزءاً من محور الشر. "إن إزالة الشر قد يستمر مدة أطول من تلك التى يمكن للعالم أن يتحمل القوة التخريبية التى ستستخدم. إن البنتاجون شرع يقذف قنابل وصفت بأن لها تأثيراً كالزلازل، وهو رسمياً يفكر فى استخدام أسلحة ذرية، وذلك من بين الأسلحة المرعبة التى يطورها بانتظام فى ترسانة أسلحته .

إن الخراب المادى المستهدف لا يمكن قياسه، وكذلك الأضرار الإنسانية ليس فقط فى مجال فقدان الحياة للبشر، بل أيضاً من الزاوية السياسية والمعنوية والكراهية التى لا بد أن يحسها ملايين الناس الذين لا

يملكون سوى أن يراقبوا وهم عاجزون عالمهم وهو ينهار بواسطة دولة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تفترض أن سلطتها الأخلاقية مطلقة ولا يمكن تحديها مثلها مثل قوتها العسكرية .

ونحن باعتبارنا مواطنين أمريكيين علينا مسؤولية خاصة لمعارضة هذا الاندفاع المجنون تجاه الحرب. وأنتم كأوروبيين أيضا تقع عليكم مسؤولية خاصة. فأغلب أقطاركم حلفاء للولايات المتحدة تزعم أنها تسلك دفاعا عن نفسها، ولكن أيضا للدفاع عن مصالح " حلفائها وأصدقائها". ان بلادكم لابد بالضرورة أن تتورط في المغامرات العسكرية الأمريكية. ان مستقبلكم أيضا مهدد.

إن عديدا من الناس الواعين سواء داخل حكوماتهم أو خارجها على وعى بالجنون الخطر لطريق الحرب الذي تتبعه إدارة بوش. ولكن قلة منهم يتجاسرون على الحديث بأمانة. انهم يخشون مختلف صور الردع التي يمكن اتخاذها قبل " الأصدقاء " و " الحلفاء " الذين يقصرون في تقديم المساعدة غير المشروطة.

انهم يخشون أن يوصفوا بأن لديهم مشاعر مضادة لأمريكا، وهو نفس التوصيف الذي يطلق بشكل عبثي على الأمريكيين أنفسهم الذين يعارضون سياسات الحرب والذين يتم اغراق احتجاجاتهم بسهولة في خضم " كورس " الوطنية المتطرفة التي تهيمن على وسائل الإعلام الأمريكية . ان نقدا أوروبيا رصينا وصريحا لسياسة إدارة الرئيس بوش يمكن أن تساعد الأمريكيين المعارضين للحرب في أن يسمع صوتهم .

إن الاحتفال بالقوة وتمجيدها قد يكون أقدم مهنة في العالم أقدم على ممارستها الشعراء ورجال الأدب. ولاشك أن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العالمية العظمى تجذب بالطبع المشاهير الأمريكيين الذين يدفعون بقيادة الأمة السياسيين أن يذهبوا بعيدا في مجال استخدام القوة العسكرية لفرض الفضيلة على عالم منحل. ان هذا موضوع قديم جديد في نفس الوقت، وهو أن الخير الذي يمتلكه القوى ينبغي أن يبسط للضعيف باستخدام القوة .

إن الفكرة الأساسية الباطلة التي يتبناها أنصار الحرب هي إقامة التعادل بين " القيم الأمريكية " كما هي مفهومة في الوطن، وممارسة

الولايات المتحدة لقوتها الاقتصادية والعسكرية على وجه الخصوص خارج الوطن .

إن الاحتفال بالذات وتمجيدها ملمح شهير من ملامح ثقافة الولايات المتحدة، وربما نظر إليها باعتبارها أداة نافعة لتحقيق الاندماج في مجتمع مهاجر. غير أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد دفعت بهذا الاتجاه للأسف الى آفاق جديدة متطرفة . وتأثيره يتمثل في تدعيم وهم ذائع بين مواطني الولايات المتحدة هو أن العالم كله يركز بصره، إعجابا أو حسدا على الولايات المتحدة الأمريكية كما ترى هي نفسها : يسودها الرخاء، وديمقراطية، وكرامة، ومرحبة بمن يأتي إليها ، ومفتوحة لكل الأجناس والأديان، وهي تمثل القيم الإنسانية العالمية، وأنها آخر أفضل أمل للإنسانية .

وفي هذا السياق الإيديولوجي فإن السؤال الذي ثار بعد ١١ سبتمبر هو : لماذا يكرهوننا ؟ " وكانت الإجابة الوحيدة " يكرهوننا لأننا متميزون في كل شئ بشكل بارز، أو بعبارة أخرى يذيع استخدامهما، يكرهوننا بسبب " قيمنا".

إن عديداً من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية لا يدركون أن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج لا علاقة له " بالقيم " التي يتم تمجيدها في الوطن، بل ان هذا التأثير يسهم غالبا في حرمان الشعوب من أفكار أخرى من فرضية التمتع بها إذا كانوا مهتمين بذلك. ولو نظرنا إلى أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، لوجدنا أن قوة الولايات المتحدة استخدمت غالبا لتدعيم بقايا الأنظمة الاستعمارية والحكام المستبدين الذين لا شعبية لهم ، كما استخدمت لتدعيم القوات المسلحة القمعية وتنظيم انقلابات للحكومات المستقلة أو تشل حركة بعضها من خلال استخدام العقوبات، وأخيرا تستخدم القوة الأمريكية لإرسال قاذفات القنابل وصواريخ كروز لتمطر الموت والخراب.

(الحق في الدفاع عن النفس)

١- حق من؟

منذ الحادي عشر من سبتمبر تحس الولايات المتحدة أنها مهددة . ومن هنا زعمت الحكومة الأمريكية أن لها حقا في الدفاع عن النفس "

يسمح لها بشن الحرب بشروطها، وكما تختار، ضد أى قطر تحدده باعتباره عدواً، بغير دليل على إدانة، ويدون استخدام أى إجراءات قانونية. ومن الواضح أن هذا " الحق فى الدفاع عن النفس " لم يكفل أبداً لبلاد مثل فيتنام ولاوس وكمبوديا وليبيا والسودان أو يوغوسلافيا حين ضربت بالقنابل بواسطة الولايات المتحدة. ولن يتوفر هذا الحق بالنسبة لأى بلد ستقذفه الولايات المتحدة الأمريكية بالقنابل فى المستقبل. إن هذا الحق هو بكل بساطة حق الأقوى، أو بعبارة أخرى هو قانون الغابة إن ممارسة هذا الحق " وإنكار حقوق الآخرين جميعاً لا يمكن أن يخدم " القيم العالمية " بل أنه يهدم جوهر النظام العالمى الذى يستند الى قيم عالمية تكفل حق اللجوء الى القانون، وهو حق متاح للجميع على أساس المساواة . إن حقاً يتمتع به طرف واحد فقط، وهو الأقوى، ليس حقاً ولكنه امتياز يمارس فقط للإضرار بحقوق الآخرين.

٢ - كيف يمكن للولايات المتحدة أن " تدافع عن نفسها؟

افترضت الولايات المتحدة الأمريكية أنها فى حالة دفاع عن النفس، ومن ثم شنت حرباً ضد أفغانستان ولم يكن ذلك فعلاً صمم خصيصاً لى يستجيب للأحداث الفريدة فى الحادى عشر من سبتمبر . ذلك أن الولايات المتحدة على العكس مارست ما كانت تمارسه، ونفذت الخطط التى وضعها البنتاجون وهى قصف الأقطار الأخرى، وإرسال القوات العسكرية الى الأراضى الأجنبية وقلب حكوماتها بالقوة. إن الولايات المتحدة الأمريكية تخطط بشكل علنى لشن حرب شاملة - بدون استبعاد استخدام الأسلحة النووية - ضد العراق، وهى بلد ظلت الولايات المتحدة تقصفه بالقنابل لعقد كامل، فى ظل هدفها المعلن وهو إحلال حكومة العراق بقيادة من اختيار واشنطن .

هذه هى الترجمة الحرفية للجزء الأكبر من خطاب المثقفين الأمريكيين المعارضين للحرب " العادلة " الأمريكية ضد الإرهاب التى بررها فريق من " الكتبة " الأمريكيين .

ومن بين الموقعين على الخطاب أسماء علماء ومفكرين معروفين من بينهم ستانلى آرونز وتورمان بيرنباوم ودوجلاس كلنر وهارى

ماجدوف وجيمس بتراس وهم مؤرخون وعلماء اجتماع وفلاسفة
وأساتذة علوم سياسية وعلاقات دولية.
وستتابع في فرصة قادمة ترجمة الجزء الأخير من الخطاب والذي
يتضمن تشريحا للأهداف الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية في
حربها ضد الإرهاب.

إعلاء للقيم أم دفاع عن المصالح؟

نشرنا فى مقالنا الأسبوع الماضى "نص خطاب المعارضة الأمريكى"، وهو الخطاب الذى وجهه للأوربيين ١٢٠ أكاديميا ومتقفا أمريكيا ممن وقفوا بجسارة فكرية نادرة، ونزاهة أخلاقية متميزة ضد دعاوى "الحرب العادلة" التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما تطلق عليه "الإرهاب". وهى الحرب التى سبق لستين مثقفا أمريكيا على رأسهم فرانسيس فوكوياما وصمويل هنتنغتون أن انبروا لتبريرها فى خطابهم الشهير الموجه للشعب الأمريكى وللعالم. وهم بذلك قاموا - كما أكدنا أكثر من مرة - بدور "الكتبة" المبررين لسياسات السلطة المحترفة.

ونواصل اليوم ترجمة النص الحرفى للفقرة الأخيرة والحاسمة لخطاب "الكتاب" الموجه للأوربيين.

ما الذى يتم الدفاع عنه بالضبط؟

الدفاع " كما يستخدم المفهوم بطريقة تقليدية يعنى الدفاع عن الأرض الوطنية. والهجوم الذى حدث فى الحادى عشر من سبتمبر كان هجوما وقع على الولايات المتحدة الأمريكية وضد أرضها. ولم يكن هذا الهجوم تقليديا مارسه قوة كبرى بغرض احتلال الأرض. ولكنه كان ضربة وجهتها جهة مجهولة ضد مؤسسات معينة تم استهدافها. وفى غيبة تصريح صدر بالمسئولية عن الهجوم، فإن الطابع الرمزي للأهداف التى هوجمت قد يكون فيها نفسها تفسير الهجوم.

ذلك أن برج التجارة العالمى يرمز بوضوح للقوة الاقتصادية الأمريكية العالمية، فى حين أن البنتاجون مثل القوة العسكرية الأمريكية. ومن هنا يمكن القول أنه بعيد عن الاحتمال أن يكون الهجوم فى الحادى عشر من سبتمبر كان موجها بشكل رمزى ضد "القيم الأمريكية" كما يتم تمجيدها فى الولايات المتحدة.

بل إن الأهداف الحقيقية - على العكس - يبدو أنها وجهت ضد القوة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية كما تعلن عن نفسها فى الخارج. ووفقا للتقارير فإن ١٥ من ١٩ من المتخطفين الذين تم التعرف على شخصياتهم كانوا سعوديين معادين لوجود القواعد العسكرية الأمريكية على الأرض السعودية.

إن أحداث الحادى عشر من سبتمبر تشير إلى أن الأمة التى تستعرض قوتها فى الخارج هشة فى الداخل، غير أن الموضوع الرئيسى هو التدخل الأمريكى فى الخارج. ومن المؤكد أن حروب بوش تهدف إلى الدفاع عن القوة الأمريكية فى الخارج وتقويتها. ومعنى ذلك أن الذى يتم الدفاع عنه هو الحشد العالمى الأمريكى للقوة، وليست الحريات فى الداخل أو أسلوب الحياة الأمريكى.

والواقع أن الحروب فى الخارج من شأنها أن تهدم أسس القيم المدنية التى يسعى المدنيون إلى تبنيها فى داخل الوطن، أكثر من كونها دفاعا عنها أو نشرها. غير أن الحكومات التى تشن الحروب العدوانية دائما ما تسعى إلى كسب التأييد فى داخل الوطن، من خلال إقناع الناس البسطاء أن الحرب ضرورية للدفاع عن الأفكار النبيلة أو توسيع دائرة تطبيقها.

إن الاختلاف الجوهرى بين الحروب الإمبريالية فى الماضى والممارسة العنيفة للقوة التى تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية، هى فى أدوات التدمير الهائلة المتاحة فى الوقت الراهن.

ولم يحدث من قبل هذه الدرجة من عدم التناسب الخطر بين قوة التدمير المادية والقوة البناءة للحكمة الإنسانية.

والمتقنون اليوم عليهم أن يختاروا بين الانضمام "لكورس" هؤلاء الذين يجدون استخدام القوة الخالصة من خلال صيغهم الخطابية لربطها بالدفاع عن "القيم الروحية"، أو القيام بالدور الأساسى والصعب

والذى يتمثل فى تعرية الاستخدام المجنون للقوة، والعمل مع الإنسانية كلها لخلق وسائل للحوار العقلانى، وإقامة علاقات اقتصادية عادلة، وتحقيق العدل بالنسبة لكل.

إن حق الدفاع عن النفس ينبغى أن يكون حقا إنسانيا جماعيا. إن الإنسانية جميعا من حقها أن تدافع عن حقها فى البقاء ضد "حق الدفاع عن النفس" لقوة عظمى لا مجال لمراجعة قراراتها. إن الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت لمدة نصف قرن وبشكل متكرر، أنها لا تبالى بالموت الجماعى والتخريب الذى تحدثه عملياتها التى تزعم أنها بغرض تحسين أوضاع العالم. وليس هناك طريق سوى ضم الصفوف بالتضامن مع ضحايا القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لكى نستطيع نحن فى البلاد الغنية أن ندافع عن القيم العالمية التى نزع من أننا نتبناها"

تحليل لعناصر الخطاب

بهذه الفقرة النقدية لسلوك الولايات المتحدة الأمريكية فى ممارسة قوتها الاقتصادية وتفوقها العسكرى، ينتهى خطاب "الكتاب" الأمريكيين المعارضين لسياسات "الحرب العادلة" الأمريكية. غير أنهم فى الواقع لم يقنعوا بنقد سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولكنهم بالإضافة إلى ذلك تعرضوا بالنقد العنيف للمثقفين الذين يضعون علمهم وخبرتهم بل وشهرتهم الجماهيرية لتبرير قرارات السلطة الأمريكية المنحرفة. ولا يجدون حلا إلا فى التضامن الإنسانى مع ضحايا سياسات الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن القيم الإنسانية الرفيعة التى تدعو للحرية، وتحض على تحقيق العدل بالنسبة لكافة الشعوب.

ويمكن القول أن الأفكار الرئيسية التى تضمنها خطاب كتاب المعارضة الأمريكيين تتمثل أساسا فى كشف الغطاء عن أهداف حرب الإرهاب الأمريكية التى زعم خطاب "الكتبة" أنها للدفاع عن "القيم الأمريكية" بإبراز أنها فى الواقع للدفاع عن المصالح الأمريكية الاقتصادية والاستراتيجية. وليست مزاعم الدفاع عن القيم إلا ذريعة لتبرير منطق الحرب ضد الإرهاب، والتى يقرر خطاب المعارضة أنها لا يحدها زمان ولا مكان، وبالتالي هى حرب فريدة فى التاريخ.

وإذا أضفنا إلى ذلك البعد الأخلاقي الذي أعطى للحرب على لسان الرئيس بوش وأركان إدارته ووصف محور الشر الذي أطلقه بدون أدنى دليل على مجموعة متنوعة من الدول، برغم أنها إما تساند الإرهاب أو تؤوى إرهابيين، لأدركنا المخاطر القصوى على السلام العالمي من شن هذه الحرب "العادلة" المزعومة.

وقد لمس خطاب المعارضة الوضع الراهن للتوازن الدولي، حيث تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة العالمية عسكريا بدون أن توجد أى قوة أخرى يمكن أن تردعها. وإذا نظرنا إلى الاتحاد الأوروبي لوجدنا أن دوله تصرح أحيانا علنا بأنها عاجزة عن وضع حد لانفراد الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ القرارات الاستراتيجية فى مجال الحرب أو الاقتصاد. فى مجال الحرب وتحت شعار "من ليس معنا فهو ضدنا" نجحت الولايات المتحدة الأمريكية فى استدراج الدول الأوروبية للاشتراك معها فى الحرب التى شنتها ضد الإرهاب. وظنت الدول الأوروبية أنها سيكون لها دور فى تقرير مسار واتجاهات الحرب، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما انفردت بإصدار القرار، وجعلت كافة القوات الأوروبية - وإن كانت أسهمت فى الحرب بشكل رمزى - تحت القيادة العسكرية الأمريكية المباشرة. كما أنها لا تلقى بالا إلى استشارة حلفائها الأوروبيين فى اتخاذ القرارات.

وهذه الاتجاهات الإمبراطورية الأمريكية المغالية، لا تظهر فقط فى مجال الحرب ضد الإرهاب، بل إنها برزت بشكل واضح فى مجالين أساسيين. المجال الأول هو حماية البيئة العالمية التى هدفت معاهدة كيوتو إلى ضمانها، والتى وقعت عليها الولايات المتحدة بعد ممانعة شديدة. - غير أنها سرعان - فى ظل إدارة الرئيس بوش - ما انسحبت منها تماما، مع أن الولايات المتحدة الأمريكية هى أكثر بلاد العالم تعريضا للمناخ الكونى للتلوث. وقد أحدث هذا الانسحاب اعتراضات شديدة من قبل دول العالم وفى مقدمتها الدول الأوروبية. وقد أظهرت استطلاعات الرأى العام فى دول أوروبية متعددة أن الجمهور العام الأوروبى يتبنى اتجاهات بالغة السلبية إزاء الولايات المتحدة لانسحابها من معاهدة كيوتو.

وإذا أضفنا إلى ذلك انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة حظر انتشار الصواريخ، وإصرارها على المضي قدما في مشروع الدرع الصاروخي الذي سيتكلف ثمانين بليون دولار، لأدركنا مدى استخفاف الولايات المتحدة الأمريكية بقضية حفظ السلام العالمي، وضرورة الالتزام بالمعاهدات الدولية التي وقعت عليها.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وقعت على معاهدة منظمة التجارة العالمية، بما يعنى - وهى دولة عظمى - ضرورة الالتزام بأحكامها، إلا أنها فى ظل إدارة الرئيس بوش خرجت على نصوص المعاهدة، حين فرضت الحماية غير الشرعية على الصلب الأمريكى لتحميه من المنافسة العالمية. وفى هذا السلوك ما فيه من استهتار شديد بالمعاهدات الدولية، بل وبمبدأ حرية التجارة ذاته التى ما قامت منظمة التجارة العالمية إلا لحمايته.

وتبقى أخيرا وقد يكون أولا الانتهازية السياسية البارزة للولايات المتحدة الأمريكية فى مجال ازدواجية المعايير، ليس فقط فى حقوق الإنسان، ولكن فى مجال دولة السلام العالمى. فهى تتغاضى عن السياسات العنصرية وجرائم الحرب التى تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى، فى الوقت الذى تتعت فيه أعمال المقاومة الفلسطينية المشروعة بحكم المواثيق الدولية بالإرهاب.

وبعد ذلك كله تتساءل الولايات المتحدة الأمريكية على لسان "الكتبة" الأمريكيين "لماذا يكرهوننا".

والإجابة واضحة، فهذه الكراهية المنتشرة فى كل أنحاء العالم ليست موجهة إطلاقا للشعب الأمريكى، بل إلى الإدارات الأمريكية المتعاقبة التى مارست وتمارس سياسة الهيمنة العالمية فى ضوء تحقيق المصالح الأمريكية على حساب شعوب العالم جميعا.

استجابة المثقفين فى العالم

لم يكن غريبا أن يضع الكتاب الأمريكيون المعارضون للحرب "العادلة" التى شنتها إدارة الرئيس بوش على الإرهاب فى العالم عنوانا لخطابهم هو "خطاب إلى الأوربيين". ومنطق هذا التوجه هو أن الأوربيين هم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فالمثقفين الأوربيين إذا ضموا أصواتهم إلى أصوات المثقفين الأمريكيين فى مجال معارضة الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، فإن هذا من شأنه أن يشكل حلفا ثقافيا فعالا يؤدى إلى رفع الوعي العام للنخبة وال جماهير على السواء فى أمريكا وأوروبا لإدانة الحرب، والدعوة إلى حل الصراعات بين الأمم والشعوب فى ضوء الشرعية الدولية ومبادئ العدالة.

وجه خطاب المثقفين الأمريكيين لأوربا والعالم فى العاشر من شهر أبريل الماضى، وسرعان ما تمت الاستجابة له، ليس من قبل المثقفين الأوربيين وحدهم وإنما من مثقفى العالم فى الثالث والعشرين من أبريل، أى بعد ثلاثة عشر يوما فقط من صدور الخطاب الأول. وسرعة الاستجابة هنا لها دلالات عميقة. فهى تعنى أولا أن الإحساس المرهف للمثقفين، وإيمانهم بحق الشعوب فى الحرية والعدل، يسود فى كل مكان من أرجاء العالم. وإذا كان خطاب المثقفين العالميين قد ركز أساسا - على عكس خطاب المثقفين الأمريكيين - على حل القضية الفلسطينية حلا عادلا، فقد كان ذلك منطقيا لسببين. السبب الأول أن الانحياز الأمريكى للدولة الإسرائيلية العنصرية أحد مصادر الكراهية العميقة للشعوب الإسلامية والعربية لسياسات الولايات المتحدة

الأمريكية، والتي كانت أحد أسباب العنف المدمر الذي وجه لها في الحادى عشر من سبتمبر. وقد يكون ذلك ردا مناسبا على السؤال الشهير الذى وجهه عدد من الساسة والكتبة الأمريكيين عندما صاحوا: "لماذا يكرهوننا؟ والسبب الثانى أن المثقفين العالميين - عكس المثقفين الأمريكيين - تابعوا بدقة لأسباب شتى تحولات الصراع العربى الإسرائيلى. وبإدراك عدد من أبرزهم للكتابة فى الموضوع من زوايا شتى. من أبرزهم جان بول سارتر الذى شارك منذ سنوات بعيدة فى تحرير عدد خاص مجلة "الأزمة الحديثة" عن الصراع وطرق حله، ولو أن سارتر كان مذبذبا فى موقفه، غامضا فى إبراز وجهة نظره. غير أن كاتبا فرنسيا شهيرا هو جان جينيه كتب كتابا عن الصراع أدان فيه الصهيونية وإسرائيل صراحة، وانتصر فيها لوجهة النظر العربية.

خطاب المثقفين والكتاب

وجه المثقفون والكتاب من كل أنحاء العالم خطابا إلى كوفى عنان السكرتير العام للأمم المتحدة. وهم ينتمون إلى ٢٠ دولة. ومن بين الموقعين عدد من أبرز المفكرين والفلاسفة والمؤرخين والعلماء الاجتماعيين، والذين لهم شهرة عالمية وترجمت أعمالهم إلى لغات متعددة. من بين هؤلاء إرنستو لاكرو من الأرجنتين وإيتلين باليبار المفكر الماركسى المعروف، وجاك ديريدا فليسوف التفكيكية، وبير ماشرى وجاك رانسيير من مفكرى اليسار المشاهير، ورشدى راشد المصرى وهو من أبرز مؤرخى العلوم فى العالم من فرنسا، وجاك جودى وشانتال موف من إنجلترا، وموكيا هارباز من الهند، وآهارون شاباتى ومعه ثمانية من أبرز العلماء الاجتماعيين من إسرائيل، ودومينيكو باسيلو من إيطاليا وجونزاليس كازانوفا من المكسيك وإيرنيا كابونوفا من روسيا وجوزيد باكشيكو من السويد، ودنيز كانديتو من تركيا ومارتن برنال صاحب الكتاب الشهير "أثينا السوداء" وإيمانويل فالترشتين صاحب نظرية "النظام العالمى" ومعهما أربعة آخرين من

أبرز العلماء الاجتماعيين فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيرا ريناتا ساليسل من يوغوسلافيا.

ونفضل أن نترجم فيما يلى نص الخطاب الموجه لكوفى عنان لأهميته القصوى، ونظراً لأن موقعه هم من أبرز المثقفين والكتاب من كل أنحاء العالم .

صاحب السعادة

كما لاحظتم عدة مرات فى التصريحات الأخيرة، وآخرها بمناسبة اجتماع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التى انعقدت فى جنيف فى الثانى عشر من أبريل ٢٠٠٢، فإن الصراع الدموى فى فلسطين وإسرائيل قد وصل إلى أبعاد تراجيدية. لقد تم خرق المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومن المحتمل أيضاً أنه تم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يوماً بعد يوم. والشعب الفلسطينى أجبر لى يعيش فى ظروف بالغة المشقة لدرجة لا يمكن حساب نتائجها، وأخضع المجتمع الإسرائيلى لعسكرة متزايدة بغير أن يتحقق له الأمن أو يتحسن. وقد منعت الجمعيات التطوعية ومنظمات الأمم المتحدة من القيام بوظائفها الإنسانية.

وقد منع مستشار الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من دخول المدن المدمرة ومعسكرات اللاجئين بالرغم من تكرار طلبات الدخول. كما أنه تم تجاهل قرارات متعددة ملزمة لمجلس الأمن (بما فى ذلك القرار الذى اتخذ بالإجماع فى الرابع من أبريل عام ٢٠٠٢). ومن الجلى أن التوتر يزداد مما من شأنه أن يهدد السلام فى المنطقة كلها.

وقد ثبت الآن أن المقترحات المتعددة للتفاوض والوساطات التى اقترحت لم تكن فعالة. ولذلك لابد للأمم المتحدة من أن تأخذ المبادرة مرة أخرى. إن الأمم المتحدة بمفردها هى التى يمكن أن تقدم الإطار المناسب لتدخل دولى من شأنه أن ينهى القتال والعمليات القمعية، ويضمن حماية كاملة للسكان المدنيين على كلا الجانبين، ويرفع العقبات من أمام مسار التفاوض، ويفتح آفاقاً جديدة لحل عادل على أساس القرارات التى تم اتخاذها من قبل.

وأولا وفى البداية. فإن الأمم المتحدة ينبغي أن تعيد التأكيد على أنه من الضرورى وبغير أدنى تأخير تواجد دولتين مستقلتين بحقوق متساوية وباحترام متساو لكل من الشعبين، والتي عليهما أن يعيشا جنبا إلى جنب فى أرض فلسطين التاريخية. ومن الناحية العملية فإن ذلك يعنى الاعتراف بالسيادة الفلسطينية داخل الحدود التي كانت موجودة قبل الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ (بما فى ذلك القدس الشرقية). وذلك الحل ينبغي أن يحترم ويتم الإلزام به بواسطة المجتمع الدولى.

وهذا الاعتراف، والذي لم تعد تقف دونه عقبات قانونية، تم التخطيط له سلفا بواسطة اتفاقيات أوسلو كعمل مشترك بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ومن المعروف الظروف التي دمرت هذه الإمكانية وأقامت بدلا منها منطقا للعنف. وهناك الآن طريق واحد من شأن السير فيه وقف شلال الدم وإعادة خلق إمكانيات السلام، وهو الذى يتمثل فى تغيير الاتجاه والبدء من جديد على هدى أساس قانونى وواضح وغير متنازع بشأنه.

إن تأسيس دولة فلسطينية لم يعد يمكن النظر إليه باعتباره جائزة تمنحها القوة المحتلة، ذلك لأن علامات "النية الحسنة" كان من المحتمل دائما الإعلان بأنها غير كافية. وعلى العكس من ذلك كله، فإن تأسيس الدولة هى الخطوة الأولى، وهى الشرط المبدئى الذى يمثل الحد الأدنى، والذي سيجعل من الممكن من بعد الانخراط فى مفاوضات ثنائية وتقديم ضمانات متبادلة.

"إن الفلسطينيين قد اعترفوا بالوجود الشرعى لدولة إسرائيل. وقد وافقوا بالفعل على التنازل عن ٧٨% من الأرض التاريخية التي عاش فيها آبائهم، أو التي ولدوا هم أنفسهم على ترابها. وإن لهم الحق المطلق أن يتحرروا كليا من الاحتلال، وأن يتمتعوا فوراً بدولتهم المعترف بها دوليا ونعنى دولة فلسطين المستقلة.

إن الدولة المستقلة هى بمفردها التي يمكن أن تعقد مسئوليتها عن أفعال مواطنيها، داخل وعبر حدودها. الدولة الفلسطينية المستقلة هى فقط التي تستطيع ضمان أمن الشعب الإسرائيلى، والذي هو فى حد ذاته حقه المطلق.

فقط في هذه الدولة يمكن تنمية وتطوير المؤسسات الديمقراطية، والتي ستسمح لنفسها وللمواطنيها أن يسلكوا طريقا تاريخيا جديدا، والتغلب على مرارات وصدمات الماضي.

وهذه الدولة هي فقط التي يمكن أن تدخل بشكل شرعي في مفاوضات مع جيرانها، وفي مقدمتهم إسرائيل لحل المشكلات المزمنة المتعلقة بالسكان والموارد الطبيعية، والأمن المتبادل والتعويضات، وإدارة الأماكن المقدسة. وهذه الدولة يمكنها أن تجد حلا للصعوبات التي منعت هذين الشعبين من العيش معا بسلام، وهذه الشعوب التي تفصلها اليوم مشاعر الكراهية العميقة والشك، بالرغم من ضرورة تواجد كل منهما بالنسبة للآخر، ومن أجل مستقبل حضارتنا.

وهما لا يستطيعان الانتظار لتحقيق عملية "التسوية" والتي تقطعها بشكل دائم اعتبارات عدم توازن القوى، والحسابات السياسية الداخلية، وسوء استخدام مشاعر المعاناة والخوف، وازدواجية الخطاب بالإضافة إلى الضغوط الأجنبية.

إن العملية ينبغي أن تبدأ من قاعدة معلنة هي المساواة في الحقوق والتي ينبغي أن تلزم كل إنسان.

إن هذه اللحظة التي يبدو فيها أن الحل بعيد عن المنال، هي بذاتها التي ينبغي فيها التأكيد على أن العدل والحق ينبغي إعادة تأكيدهما وتطبيقهما. ولكن لكي يتحقق ذلك لابد من مبادرة سياسية.

"يا صاحب السعادة، إن هذه حالة تستدعي التدخل السريع. وإننا نعلم أنك ملم تماما بالموقف، ولذلك فإنه باسم الإنسانية ومن أجل مصلحة الشعبين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإننا نطلب منك أن تبدأ عملية الاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية على الفور، ولو كان ذلك ضروريا من خلال عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن ندعو حكومتنا في كل قطر من أقطارنا وباسم التحالفات والمعاهدات التي وقعتها، أن تساند بشكل كامل مبادرتك في هذا الصدد".

هكذا تكلم مثقفوا العالم وكتابه من كل الأقطار دفاعا عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وحثا للأمم المتحدة لكي تنفذ قراراتها بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية.

كتابة التاريخ من القمم إلى السفوح!

اهتممت بدراسة التاريخ منذ أمد بعيد، باعتبار هذه الدراسة جزءاً رئيسياً من مكونات إعداد الباحث في العلم الاجتماعي. وكنت منذ منتصف الخمسينات حين التحقت بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية قد تلقيت الدرس الأساسي من أستاذي المرحوم الدكتور أحمد خليفة من أن هناك علماً اجتماعياً واحداً وتخصصات متعددة في نفس الوقت. بمعنى أن الظواهر الاجتماعية تحتاج إلى منهج شامل في دراستها، ومن هنا لابد أن يخوض الباحث العلمي الاجتماعي الناشئ في التاريخ وعلم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا وعلم السياسة، إن كان يريد حقاً أن يكون إنتاجه العلمي يتسم بتكامل المعرفة، مما يعطيه سمة التميز والتفرد في بعض الأحيان، حين يصل إلى ذروة من ذرى الإبداع العلمي، والذي يكشف عنه التوفيق في الوضع الدقيق لمشكلات البحث، والاختيار المناسب للمنهج، والقدرة على صياغة النظريات العامة.

وإذا كنت عنيت بدراسة التاريخ المصري في حقبة المتوالية، إلا أنني اهتمت على وجه الخصوص بنتائج مدرسة التاريخ الاجتماعي المصرية التي كان من أقطابها المؤرخ المعروف الدكتور محمد أنيس وتلاميذه العديدين. وهكذا تابعنا بدقة - نحن الباحثين في العلم الاجتماعي - بحوث رؤوف عباس وعاصم الدسوقي وعلى بركات وغيرهم، الذين طرّقوا ميادين جديدة، وأضاءوا دروباً معتمة في التاريخ المصري، وخصوصاً في مجال دراسة تاريخ الطبقة العاملة المصرية، وتكوين طبقة كبار الملاك. ولا ينبغي أن ننسى في هذا

المقام أن ننوه بالكتاب الفريد "فى أصول المسألة المصرية" للدكتور صبحى وحيدة، والذي يمثل فى الواقع نموذجاً فذا للتاريخ التأويلى بحكم الثقافة الموسوعية النادرة لمؤلفه.

غير أن اهتمامى بالتاريخ تطور بشكل ملحوظ أثناء بعثتى العلمية إلى فرنسا (١٩٦٤ - ١٩٦٧) حين اكتشفت مدرسة "الحوليات الفرنسية" التى قدمت مناهج مستحدثة فى كتابه التاريخ، وفى قلبها المؤرخ المبدع "بروديل" صاحب الكتاب الشهير "البحر الأبيض المتوسط فى عهد فيليب الثانى" والذي صاغ فيه المنهج التكاملى فى الدراسة التاريخية، والذي لا يفرق بين الجوانب المادية والجوانب المعنوية فى تطور المجتمعات الإنسانية. ولذلك ليس غريباً أن نجد فى هذا الكتاب النادر فصلاً بعنوان "تاريخ العقليات فى البحر الأبيض المتوسط"، جنباً إلى جنب مع تاريخ العلاقات الاقتصادية والتجارية بين شعوب المتوسط.

كيف يكتب التاريخ؟

ظلت كتابة التاريخ لأماد طويلة تركز على تاريخ النخب السياسية والاقتصادية والفكرية، أى تاريخ "القمة" بحيث أنها نادراً ما تطرقت إلى تاريخ الناس العاديين الذى يقعون فى "سفوح المجتمعات" إن صح التعبير.

غير أنه حدثت فى العقود الأخيرة ثورة نظرية ومنهجية فى كتابة التاريخ، بحيث أخذ يشتد الاهتمام بتاريخ المواطنين العاديين الذى تجاهلته الكتابات التاريخية التقليدية ردحاً طويلاً من الزمان. وهذه الكتابة الجديدة أصبح يطلق عليها منذ منتصف الستينات "التاريخ من أسفل" *History from below* وقد تكفل الباحث "جيم شارب" فى فصل بنفس العنوان بالتاريخ لصعود هذه الكتابة الجديدة فى كتاب هام صدر عام ٢٠٠١، عنوانه "منظورات جديدة فى الكتابة التاريخية" أشرف على تحريره بيتر بيرك ونشرته دار نشر "بوليتى".

ويؤرخ جيم شارب بدقة لصعود هذا التاريخ الجديد. ويقرر أنه ربما كانت من أولى الإشارات إلى أهمية ممارسته قصيدة كتبها الكاتب

المسرحى الألمانى الشهير برتولد برخت ونشرها بعنوان "أسئلة يطرحها عامل يمارس القراءة" والتي ورد فيها أهمية كتابة تواريخ الناس العاديين بدلا من الانغلاق فى التاريخ للأشخاص الذين يقعون فى القصة. غير أن المعالجة المتكاملة للموضوع جاءت فى مقالة للمؤرخ الإنجليزى إدوارد تومبسون الذى كتب هو نفسه كتابه المعروف "تاريخ الطبقة العاملة الإنجليزية" وذلك فى مقال له نشر عام ١٩٦٦ فى الملحق الأدبى لجريدة التيمز بعنوان "التاريخ من أسفل". ومنذ هذا التاريخ دخل هذا المفهوم فى إطار اللغة التى يستخدمها المؤرخون. وفى عام ١٩٨٥ نشر كتاب بعنوان "التاريخ من أسفل: دراسات فى الاحتجاج الشعبى والإيديولوجية الشعبية" حرره فردريك كرانتز وحفل بفصول شتى فى الموضوع. وتوالت بعد ذلك الدراسات والكتب التى حاولت أن تؤصل الموضوع وترسخ المفهوم.

وأصبح هذا المنظور التاريخى له جاذبية خاصة وخصوصا لشباب المؤرخين الذى يطمحون إلى فتح آفاق جديدة لعلم التاريخ، وطرق ميادين بحث مستحدثة، وقبل ذلك حكاية تاريخ الناس البسطاء من النساء والرجال الذين تم تجاهلهم فى الكتابات التاريخية التقليدية. ولا يعنى ذلك أن هذا المنظور الجديد لا يواجه مشكلات متعددة فى التطبيق، فبالعكس هو الصحيح. ولعل أهم هذه المشكلات هى مدى صحة الأدلة التى يتوصل إليها المؤرخ الجديد فى ضوء المادة التاريخية الأصلية.

غير أنه إذا كان تومبسون فى عرضه لتاريخ الطبقة العاملة الإنجليزية لم يجد صعوبة فى العثور على اليوميات والمذكرات والخطابات والمواد الأخرى التى صاغ على ضوءها تاريخ الطبقة، فإن الرجوع إلى الوراء كثيرا تحوطه صعاب متعددة، لأنه من الصعب العثور على مثل هذه المواد قبل القرن الثامن عشر.

غير أن المشكلات الأخرى لها طابع نظرى، لعل أهمها ما هى الفئات التى يمكن القول أنها تقع فى "أسفل" البناء الاجتماعى؟ وما الذى يمكن أن نفعله بهذا التاريخ حتى لو نجحنا فى كتابته؟

أسئلة هامة ولكننا لا نستطيع - لضيق المقام - أن نخوض فى الإجابة عليها.

هوارد زين مؤرخا راديكاليا

ما سبق كان مجرد مقدمة للحديث عن أشهر مؤرخ أمريكي معاصر هو هوارد زين. والسؤال هنا لماذا أهتم بهذا المؤرخ بالذات؟ والإجابة بسيطة لأنه كان على رأس الموقعين على خطاب الكتاب الأمريكيين المعارضين "للحرب ضد الإرهاب" التي شنّها الرئيس بوش وأركان إدارته. وقد جاء هذا الخطاب الذي وقعه أكثر من ١٢٠ مثقفا وأكاديميا معارضا للرد على خطاب "الكتبة الأمريكيين" الذين دافعوا عن الحرب "العادلة" الأمريكية.

اكتشفت هوارد زين من خلال خطاب المعارضة، وكذلك اكتشفت الروائي الأمريكي الكبير جور فيدال أيضا. ومن باب حب الاستطلاع أردت أن أعرف بعمق على كل من هذين المثقفين الأمريكيين.

رحلة البحث الطويلة قادتني إلى مجموعة حقائق مثيرة. أبرزها أن هوارد زين هو المؤرخ الأمريكي الذي كان أول من كتب التاريخ الأمريكي "من أسفل". وحين استعرضت تاريخ حياته أدركت لماذا كان على رأس الموقعين على خطاب "الكتبة الأمريكيين" المعارضين للحرب. ذلك أن للرجل تاريخاً حافلاً في المعارضة للسياسات الأمريكية، وسنعود في مناسبة لاحقة لاستعراض سيرته الشخصية والفكرية الحافلة.

غير أنه يمكن القول أن أهم إنجاز فكري في حياة هوارد زين هو نشره لكتابه الأساسي "تاريخ شعبي للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٤٩٢ حتى الآن" وهذا الكتاب نشر لأول مرة عام ١٩٨٠ وأعيد نشره عام ١٩٩٥ وبيعت منه أكثر من نصف مليون نسخة وهو رقم قياسي في مجال النشر.

والكتاب يقع في حوالي ٧٠٠ صفحة ويبدأ - وهذا هو المثير في هذا التاريخ الفريد لنشأة وتطور الولايات المتحدة الأمريكية - بعام ١٤٩٢. وهو تاريخ فاصل في التاريخ العالمي، لأنه تاريخ اكتشاف أمريكا وفتحها. وهو التاريخ الذي كتب بصيغ شتى. ويلفت النظر أن عام ١٩٩٢ شهد مؤلفات متعددة حول هذا الحدث العالمي الضخم بمناسبة مرور خمسمائة عام على حدوثه. وفي هذا المجال نشر

الباحث الفرنسي المعروف "تودورف" كتابه العميق "اكتشاف أمريكا" الذي ترجم إلى العربية، وكذلك نشر الكاتب الفرنسي "جاك أتالي" كتابا بعنوان "١٤٩٢" زاهر بالتحليلات العميقة للحدث، ونشر كتاب فرنسي صادر بعنوان "أحوال العالم عام ١٤٩٢" وفيه دراسة مقارنة عميقة لأحوال الأمم والدول الكبرى في هذا العام. كما نشر تاريخ مضاد للتاريخ الرسمي لمؤلف أمريكي كشف اللثام عن الجرائم التي ارتكبتها المكتشف "كريستوفر كولمبوس" ضد أهل البلاد الأصليين وهم الهنود الحمر".

بعبارة موجزة، عمد هوارد زين إلى البداية من البدايات الأولى فقدم تاريخا مضادا للتاريخ الأمريكي الرسمي، وتابع مراحل التاريخ الأمريكي مرحلة إثر مرحلة حتى وصل إلى حرب فيتنام، وبسط نطاق تحليلاته إلى عهد "كارتر وريجان".

والواقع أن هذا الكتاب النادر يمثل مدرسة "التاريخ من أسفل" أبرز تمثيل. ذلك لأنه يكتب التاريخ الأمريكي من زاوية المقهورين والمستغلين في المجتمع الأمريكي. ويكشف الحلقات المنتالية للقهر السياسي والاستغلال الاقتصادي. وهكذا نجد في هذا الكتاب الخطير تاريخ السود، والمرأة، والهنود، والعمال الفقراء من كل الجنسيات، وذلك من خلال أقوالهم هم. ولذلك لم يكن غريبا أن نجد "إريك فونر" في تعليقه على الكتاب الذي نشر بملحق الكتب بجريدة النيويورك تايمز يقرر "أن البروفيسور زين كتب هذا الكتاب بحماس نادرا ما نجده في النثر البارد السائد في التاريخ الأكاديمي، ونص الكتاب زاهر بالاقتباسات ذات الدلالة من أقوال وكتابات زعماء العمل، والمقاومين للحرب، وللعبيد الهاربين من العبودية. وهناك أوصاف حية لأحداث عادة ما يتم تجاهلها مثل الإضراب الكبير لعمال السكك الحديدية عام ١٨٧٧، والقمع الوحشي لحركة استغلال الفيلبيين في بداية القرن. ويمكن القول أن الفصل الذي كتبه زين عن حرب فيتنام، والذي أعاد فيه للحياة مرة أخرى مناطق القصف المفتوحة، والقصف السري، والمذابح التي ارتكبت، والتغطية عليها، لا بد من قراءتها لجيل جديد من الطلبة الذين يواجهون الآن التجنيد في القوات "المسلحة الأمريكية".

هكذا كتب إريك فونر هذا التعليق المنصف والشجاع لكتاب المؤرخ الراديكالي الأمريكي الكبير هوارد زين الذي ستكون لنا معه وقفات طويلة، وخصوصاً موقفه المعارض للحرب الأمريكية ضد الإرهاب التي سبق للكتبة الأمريكيين أن وصفوها بأنها حرب "عادلة"!

مؤرخ الشعب الأمريكى

لا يمكن فهم السياسة الحديثة والمعاصرة بغير قراءة متعمقة للتاريخ. وهذه القراءة المتعمقة قد تأخذ شكل القراءة التأويلية التى تتجاوز الوقائع التاريخية لتصل إلى الآفاق العريضة لدلالاتها وتأثيرها على مجرى التطور الإنسانى. ومثال هذه القراءة الكتاب النادر للمؤرخ الإنجليزى إريك هوبزباوم "تاريخ وجيز للقرن العشرين"، الذى استطاع فيه بعقريّة فذة أن يعطى لتاريخ القرن الماضى معنى ودلالة. وقد تكون القراءة التاريخية قراءة نقدية تحاول من خلال "التاريخ المضاد" أن تكشف أقنعة الزيف عن التاريخ الرسمى وتقدم "التاريخ من اسفل" أى من وجهة نظر المقهورين والمستغلين، كما فعل هوارد زين فى تأريخه للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٤٩٢، تاريخ كشف أمريكا، حتى الثمانينات من القرن العشرين. وقد كتب فى هذا الاتجاه مؤرخ مصرى شاب هو الدكتور خالد فهمى الذى يقوم بتدريس التاريخ فى إحدى الجامعات الأمريكية. فقد أنجز لأول مرة "تاريخا مضادا" للتاريخ الرسمى لمحمد على فى كتابه "كل رجال الباشا: محمد على وجيشه وبناء مصر الحديثة". والذى ترجمه إلى العربية شريف يونس، ونشرته دار الشروق عام ٢٠٠١. فى هذا الكتاب يحاول المؤرخ الشاب حكاية قصة عصر محمد على من السفح وليس من القمة! ونعنى بذلك أنه سجل التاريخ الحقيقى على لسان جندى مفترض من جنود جيش محمد على من أول عملية وضع اليد عليه ليكون جنديا مرورا بفترة التدريب، ثم المعارك الحربية التى شارك فيها. والكتاب بذلك يقدم أول دراسة للتاريخ المضاد عن عصر محمد على.

من هنا أهمية الدراسة النقدية لمناهج دراسة التاريخ لأن من شأنها أن تعلق من شأن الحسّ النقدي للباحثين العلميين وللمثقفين والقراء بشكل عام. ولذلك اهتممت ومعى نخبة من كبار المؤرخين والعلماء الاجتماعيين بمتابعة جلسات "حلقة البحث" الهامة عن "منهجيات البحث التاريخي" التي نظمها محمد حاكم الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في إطار نشاط المركز الفرنسي للبحث والتوثيق بالقاهرة. وقدم عدد من شباب الباحثين في هذه الحلقة قراءاتهم للمنهجيات الحديثة في التاريخ. وقدمت عروض هامة عن مدرسة الحوليات و"مدرسة ما بعد الاستعمار" وتاريخ "الوحدات الجزئية" و"التاريخ النسائي".

في ضوء هذه الملاحظات العامة عن منهجيات التاريخ، نتقدم خطوة أخرى في سبيل التعريف بالتاريخ المثير لهوارد زين، والذي أطلق عليه أحد الباحثين الأمريكيين لقب "مؤرخ الشعب". وهو لقب يستحقه تماماً لأنه في مقدمة المؤرخين الذين حكوا قصة التاريخ الأمريكي منذ اكتشاف أمريكا عام ١٤٩٢ حتى الآن، بالإضافة إلى أنه لم يتردد أبداً في اتخاذ مواقف نقدية حاسمة من كل المغامرات العسكرية التي قامت بها الإدارات الأمريكية المتعاقبة سواء في مجال أمريكا اللاتينية أو في حرب فيتنام، أو في حرب الخليج، أو في الحصار غير المشروع للعراق، وأخيراً علاصوته مع زملائه من الكتاب الأمريكيين المعارضين للحرب الأمريكية ضد الإرهاب التي شنّها الرئيس بوش وأركان إدارته في الخطاب الشهير الذي وجهوه للأوروبيين، والذي سبق لنا أن ترجمنا نصه، حتى يعرف الجميع أن هناك أصواتاً أمريكية ترفض الحرب وتتأدى بالسلام بين الشعوب.

المناضل مؤرخا

أجرى الباحث دافيد باراساميان حديثاً مطولاً مع هوارد زين في الحادي عشر من نوفمبر عام ١٩٩٢ (متاح على شبكة الإنترنت) دعاه فيه إلى أن يرسم الملامح الأساسية لقصة حياته باعتباره في الأصل

مناضلا تحول لى يصبح مؤرخا بعد أن حصل على درجة الدكتوراه فى التاريخ من جامعة كولومبيا عام ١٩٥٨.

ومن هذا الحديث الهام تبين لنا أن المؤرخ الكبير نشأ فى أسرة يهودية هاجرت إلى الولايات المتحدة. أما الأب فقد قدم من النمسا، وكان قد تزوج من أمه التى تنتمى إلى روسيا الآسيوية، ومن سيبيريا على وجد التحديد. كان الأب عاملا فقيرا لاقى الأمرين فى مجال العثور على عمل، وكان كثيرا ما يقع فى براثن البطالة. وكان ينتقل من مكان إلى مكان بحثا عن العمل، ولذلك يقرر هوارد زين أنه لم يكن يحب أن يبقى فى البيت الذى كان مكانا كثيبا، وكان يفضل أن يمضى أوقاته فى الشوارع. وحين أصبح شابا عمل فى أحواض السفن كعامل مدة ثلاث سنوات. وتطوع فى الحرب العالمية الثانية وأصبح طيارا فى سلاح الجو الأمريكى، وعمل فى طائرة قاذفة قنابل. ولا ينسى فى ذكرياته طلعتين جويتين أمر بالاشتراك فيهما إحداهما على مدينة "بلسن" فى تشيكوسلوفاكيا، والثانية على مدينة "رويان" فى فرنسا.

يقول زين انه كطيار عسكرى أمر بإلقاء القنابل على هاتين المدينتين بدون أن يعرف السبب، لأنه فى الجيش لا يجوز طرح الأسئلة عن الأسباب. ولكنه بعد الحرب زار أوربا وزار المدينتين. وبحث واكتشف أن دمارا هائلا لحق بمدينة "بلسن" وأن الغارة على المدينة الفرنسية لم يكن الهدف منها سوى تدمير حوالى ثلاثة آلاف جندى ألماني استسلموا، وكانت الحرب انتهت تقريبا، وأدت الغارات الأمريكية إلى تدمير الجنود الألمان، ومعهم عدد من السكان المدنيين الفرنسيين أيضا. وأدرك هوارد زين بشاعة الحرب من تحليل تجاربه الشخصية.

ومن هنا أصبح من بعد من أكبر المناهضين للحرب. لدرجة أنه حين زار هيروشيما مع وفد أمريكى لمقابلة عدد من ضحايا القنبلة الذرية الأمريكية التى ألقيت على المدينة، وكان مقررا له فى البرنامج أن يلقى كلمة ولكنه - كما يقول - حين رأى ضحايا القنبلة من المشوهين لم يستطع أن يتكلم كلمة واحدة، وضاع صوته فى مهمة غير مفهومة. ولا ينسى أن يذكر زين أن الغارة على روان قامت بها

١٢٠ طائرة أمريكية، ألقت قنابل النابالم الذى كان قد اكتشف حديثا وقتها.

لقد شارك هوارد زين فى الحركات التى كافحت من أجل إلغاء التمييز العنصرى ضد الزوج، كما شارك فى الحركات الاحتجاجية ضد حرب فيتنام، وقام بتدريس التاريخ فى كلية سيلمان من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٣، ثم أصبح أستاذا لعلوم السياسة فى جامعة بوسطن من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٨٨.

المؤرخ مناضلا

لم يتوقف هوارد زين عن النضال الفكرى بعد أن أصبح أستاذا للتاريخ. ويمكن القول أن كل إنتاجه الفكرى بلا استثناء هو محاولة دعوية لكشف الأقنعة عن التاريخ الرسمى المزيف، ومن ناحية أخرى إبداء رأيه النقدى فى السياسات الأمريكية التى اتبعتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

وحين سئل عن التاريخ باعتباره "سلعة تجرى عليها قوانين العرض والطلب" رد ساخرا بأنه كتب مرة مقالا بعنوان "التاريخ باعتباره مشروعا خاصا" وقصد بذلك أن المؤرخين الذين يعملون فى ظل المؤسسة الأكاديمية الرسمية غالبا ما يخضعون لطلبات السوق، والتى تفرضها الجهات التى تفرض كتبها مقرررة معينة على تلاميذ المدارس الثانوية وطلاب الجامعة. وهم يكتبون ما يمكن أن يطلق عليه "التاريخ الآمن" Safe history أى التاريخ الذى لا يمكن أن يجلب مشكلات لكتابه، وخصوصا فيما يتعلق بتأييد الروايات الرسمية عن التدخلات العسكرية الأمريكية الخارجية، سواء فيما يتعلق بأسباب شن الحرب أو أسباب إنهائها.

وفى هذا الإطار يؤكد هوارد زين أن الموضوعية فى كتابه التاريخ مستحيلة لسببين. الأول منهما أنها غير ممكنة، مادام المؤرخ ينتقى ما يشاء من الوقائع التاريخية ويركز عليها، والسبب الثانى أنها غير مرغوبة، ذلك أن المؤرخ عليه أن يبرز منذ البداية انحيازاته الفكرية وتوجهاته الإيديولوجية".

ولا ضير فى ذلك ما دام القارئ سيتاح له فى إطار التعددية الفكرية أن يقرأ تواريخ متعددة، ومن شأن هذا أن تخرج منه "الحقيقة التاريخية" بدلا من أن تتفرد مدرسة واحدة أو اتجاه محدد بحكاية التاريخ من زاوية محددة ضيقة. والواقع أن هوارد زين - ربما من حيث لا يدري - يعيد إنتاج رأى عالم الاجتماع السويدي الشهير جونسار ميردال عن الموضوعية حين قرر فى عبارة أضحت شهيرة "الموضوعية هى أن تعلن ذاتيتك منذ البداية!"

وهو ينقد الإدارات الأمريكية نقد لاذعا لأنها تعمدت فى كل مغامراتها العسكرية أن تخفى الوقائع ليس عن الشعب الأمريكى فقط، ولكن حتى عن الكونجرس. وأخطر من هذا كله أن الحكومة فى حرب فيتنام سيطرت على المعلومات وعمت عليها، واخترعت حوادث لم تقع فى خليج تونكين فى صيف عام ١٩٦٤، حتى تكون هذه الحوادث ذريعة لها للتدخل العسكرى فى فيتنام. وهكذا ذهب الرئيس ليندون جونسون مستندا إلى هذه الأحداث المفبركة ليستصدر منه قراراً يطلق يده فى التدخل العسكرى.

وفيما يتعلق بمحاولات الإدارة الأمريكية السيطرة على كتابة التاريخ يقرر هوارد زين أن أركان الإدارة لم تعجبهم الطريقة التى انتهت بها حرب فيتنام، والتى كانت بالفعل هزيمة ساحقة للقوات المسلحة الأمريكية. ولذلك حاولوا إعادة كتابة التاريخ، وزعموا أنهم خسروا الحرب بسبب وسائل الإعلام الأمريكية التى هاجمتها فى نهاياتها، ونظرا للتأثير البالغ الذى أحدثته الحركة المضادة للحرب التى قامت بها الجماهير الأمريكية وفى مقدمتها الشباب. وقدر أركان الإدارة الأمريكية أنهم كانوا يقاتلون وإحدى أيديهم مكبلة من الخلف! يعنون بذلك أن الرأى العام ثار ضدهم. ويتساءل هوارد زين ساخرا كيف ذلك إذا كانت القوات الأمريكية ألفت بسبعة ملايين طن من القذائف على فيتنام وهو ضعف ما ألقى فى الحرب العالمية الثانية!

لم يكن دعاة الحرب فى الإدارة الأمريكية سعداء بنهاية الحرب، ولا بما حدث فيها بعد أن تكشفت مذبحة قرية "ماى لاي" وتدمير الريف الفيتنامى وموت مليون فيتنامى بالإضافة إلى موت ٥٥,٠٠٠ ألف جندي وضابط.

وفى ضوء ما تكشف من حقائق للجمهور الأمريكى، أثبتت استطلاعات الراى أن الغالبية العظمى لا تؤيد التدخل العسكرى فى اى منطقة فى العالم لأى سبب.

وقد أدى هذا إلى قلق الإدارة الأمريكية ومعها عمد المجتمع العسكرى الصناعى الذين حاولوا باستماتة تغيير هذه الاتجاهات، باعتبار التدخل العسكرى هو أساس السياسة الخارجية الأمريكية.

لقد استخلصت المؤسسة الأمريكية الحاكمة الدروس من حرب فيتنام، فقررت أن تكون حروبها القادمة سريعة وحاسمة قبل أن يفقد الراى العام من عملية الخداع الذى تمارسه، والذى يتجلى فى فبركة الأحداث والتعتيم الإعلامى وتزييف الحقائق.

هكذا تكلم هوارد زين قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر، من خلال عرضه الموسوعى للتاريخ الأمريكى منذ نشأة أمريكا عام ١٤٩٢ حتى الوقت الراهن!

الوعى النقدى بالماضى الأمريكى

لا يمكن فهم السياسات الراهنة التى تنتهجها إدارة الرئيس بوش فى حربها المعلنة ضد الإرهاب، والتى هى أول حرب تعلنها قوة عظمى غير محددة المكان ولا محددة الزمان، بغير التحليل النقدى للماضى الأمريكى. هذه هى المهمة العسيرة حقا التى قام بها المؤرخ الراديكالى الأمريكى هوارد زين أستاذ التاريخ بجامعة بوسطن، ومؤلف الكتاب الشهير "تاريخ شعبى للولايات المتحدة الأمريكية من عام ١٤٩٢" حتى الآن، ويقصد منذ اكتشاف أمريكا على يد كولومبس فى هذا العام الشهير فى تاريخ الإنسانية حتى الوقت الراهن. وهو يمثل كما قررنا من قبل نموذجا بارزا "للتاريخ المضاد" الذى يكشف القناع عن زيف التاريخ الرسمى الذى يحكى الأحداث من وجهة نظر القادة والزعماء والسياسيين، وليس من وجهة نظر الجماهير التى عادة ما تكون موضعا للقهر السياسى والاستغلال الاقتصادى.

يفتح هوارد زين كتابه بفصل افتتاحى عنوانه "كولومبوس والهنود والتقدم الإنسانى". ويلفت النظر بشدة أن الكتاب ليس له مقدمة تشرح منهج المؤرخ. ذلك أنه أثر بعد الدخول مباشرة فى قصة اكتشاف أمريكا على يد كولومبوس أن يعرض لمنهجه فى كتابه التاريخ. وهو منذ البداية يكشف عن الجشع الذى كان يمتلك كولومبوس فى بحثه عن الذهب، لأنه كان قد وعد ملوك أسبانيا الذين مولوا رحلته لكى يغريهم أنه سيعود لهم من رحلة الاكتشاف المثيرة محملا بجبال من الذهب وأكوام من التوابل الشرقية التى كانت أوربا مشغوفة بها فى ذلك الحين. ليس الجشع فقط الذى أبرزه هوارد زين فى مسلك كولومبوس،

ولكن أيضاً الوحشية السافرة التي تعامل بها هو وجنود حملته مع أهل البلاد الأصليين. وهو لم يكتف بأن يأسرهم لكي يأخذهم معه كعبيد إلى أسبانيا، ولكنه وبدون أدنى شفقة أو رحمة راح يعمل فيهم سيوفه هو وجنوده، لكل من أبدى أدنى درجة من المقاومة، وأحياناً على سبيل تمضية وقت الفراغ واللهو بإثارة الفرع لدى السكان وقطع رقابهم.

وهوارد زين في نفس الوقت الذي يبرز فيها السمات البربرية لكولومبس ورجاله، يكشف عن السمات الإنسانية النادرة لأهل البلاد الأصليين. الذين هرعوا إلى الشاطئ حين شاهدوا سفن كولومبس ورحبوا به ورجاله وقدموا لهم الهدايا. لقد سجل كولومبس نفسه في يومياته أن هؤلاء السكان "يتسمون بالسذاجة لدرجة أنهم يتخلون ببساطة عما يملكون، وإذا سئلوا أن يتخلوا عن أى شئ فهم يقدمونه بغير معارضة. بل إنهم مستعدون لمشاركة الغير".

هؤلاء السكان الذين يتسمون بهذه الدرجة الرفيعة من الإنسانية هم أنفسهم الذين خضعوا للقهر الشديد والاستغلال البشع من قبل كولومبس ورجاله، وحين حاولوا المقاومة جوبهوا بأسلحة الغزاة ودروعهم وخيلهم، ولم يكونوا يملكون شيئاً منها. ولذلك سادت ظاهرة الانتحار الجماعي بينهم، بل وكان الآباء يقتلون أبناءهم حتى لا يلاقوا مصيراً مظلماً على يد الأسبان. ولعل هذا ما يفسر أنه في خلال عامين - كما يقرر هوارد زين - فإن الهنود من سكان هايتى الذين كان عددهم ٢٥,٠٠٠ ألف نسمة هبطوا إلى نصف هذا العدد نتيجة القتل على يد الأسبان أو الانتحار.

ويسجل هوارد زين إحصاءات مذهلة عن التناقض المطرد في عدد السكان الأصليين من الهنود، ويقرر أنه في عام ١٥١٥ لم يبق من الهنود سوى ٥٠ ألفاً، وحين جاء عام ١٥٥٠ أصبح عددهم خمسمائة، أما في العام ١٦٥٠ فلم يبق منهم أحداً! ومعنى ذلك أن سياسة مخططة لإبادتهم تم تنفيذها بدقة بالغة.

نظرية فى كتابة التاريخ

ويخلص هـوارد زين من كشفه القناع عن وحشية كولومبوس ورجاله إلى صياغة نظرية فى كتابة التاريخ. ويقول أن المؤرخ عادة ما يختار بصورة عمدية إيديولوجية ما يستند إليها فى كتابة للتاريخ. ويضرب المثل بهؤلاء المؤرخين الذين حين حكوا حكاية كولومبوس واكتشافه أمريكا، ركزوا على جسارته وشجاعته، ولكنهم تجاهلوا فى نفس الوقت وحشيته وجرائم القتل التى ارتكبها وحرب الإبادة التى شنّها ضد أهل البلاد الأصليين.

وكتابة التاريخ الحقيقى ليس الغرض منها محاكمة كولومبوس أو غيره من بعد. ولكن أهميتها تبدو فى دحض الأفكار الخطيرة التى تذهب إلى أن جرائم بعض القادة والزعماء كانت ضرورية لتحقيق التقدم الإنسانى. ينطبق ذلك على الأسباب التى بررت بها الولايات المتحدة الأمريكية إلقاء قنبلتها الذرية على هيروشيما فى نهاية الحرب العالمية الثانية وبغير ما بسبب عسكرى، كما ينطبق على الحرب التى شنتها أمريكا على فيتنام لإنقاذ الحضارة الغربية كما زعم القادة الذين أمروا بها، وهى نفس نمط الأسباب التى قدمت لانتشار الأسلحة الذرية بدعوى إنقاذ الإنسانية كلها.

ومن ثم فإن سرد التاريخ من وجهة نظر الزعماء والقادة والغزاة والدبلوماسيين إنما يمثل إحدى مدارس كتابة التاريخ، والتى ربما تكون هى المدرسة السائدة، والتى تعبر عن يزعمون أنهم يحافظون على "المصلحة القومية". ولعل هنرى كيسنجر فى كتابه "عالم مستعاد" والسدى سرد فيه تاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر، كان خير معبر عن هذه المدرسة حين ذكر فيه عبارة لها دلالة مفادها "أن التاريخ هو ذاكرة الدول". وهذا المنحى يتجاهل أن التاريخ هو أيضاً وقد يكون أولاً هو ذاكرة الشعوب.

ويقرر هـوارد زين أن نظريته فى التاريخ للولايات المتحدة الأمريكية مختلفة. ذلك أنه لا ينبغى أن نقبل فكرة أن التاريخ هو ذاكرة الدول. ذلك أن تاريخ أى بلد حين يعرض باعتباره تاريخ أسرة حاكمة ما، فإنه يخفى الصراعات العنيفة بين المصالح المتعارضة، والتى

تتفجر أحيانا وتقمع أحيانا أخرى، بين الغزاة والمغزوين، وبين السادة والعبيد، وبين الرأسماليين والعمال، وبين المستغلين والمستغلين. وفي هذا العالم الملىء بالصراعات لا ينبغي إطلاقاً على المفكرين أن يقفوا إلى جانب القاهرين.

ومن هنا - يقرر هوارد زين - أنه يختار أن يحكى التاريخ من وجهة نظر المقهورين، سواء كانوا السكان الأصليين من الهنود فى عملية اكتشاف أمريكا، أو كانوا هم العبيد فى حالة دراسة دستور الولايات المتحدة الأمريكية، أو من زاوية نظر العمال فى دراسة عملية التصنيع الأمريكية. ولا يعنى ذلك مجرد انحياز إلى المقهورين أو الفقراء، أو رغبة فى تمجيد نضالهم بصورة رومانتيكية. ذلك أنه - كما ورد على لسان أحد الكتاب - "ليست كل صيحة للفقير دائماً صحيحة تعبر عن الرغبة فى العدالة، غير أنه إن لم تستمتع إليها، فإنك لن تعرف أبداً ماذا يعنيه العدل".

النصر المستحيل

من أشق الأمور محاولة إعطاء فكرة دقيقة عن هذا السفر التاريخى الضخم الذى يؤرخ به هوارد زين لتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. هذا كتاب يقع فى حوالى ٧٠٠ صفحة، فكيف لنا أن نلم بأطرافه المتعددة ؟

ولذلك نقفز فوق فصوله المتعددة والمتلاحقة إلى الفصل الثانى عشر وعنوانه: "فيتنام: النصر المستحيل"، لنعرف كيف يؤرخ هذا المؤرخ الراديكالى لحرب فيتنام الشهيرة.

يفتح هوارد زين هذا الفصل المثير بالعبارات التالية التى تكشف بجلاء عن نظريته فى كتابه التاريخ القومى لبلاده.

"من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٢ قامت أغنى وأقوى أمة فى تاريخ العالم بأقصى سعى عسكرى وبكل ما عندها من أسلحة ما عدا القنبلة الذرية، لهزيمة حركة قومية ثورية فى بلد فلاحية صغيرة غير أنها فشلت. وحين حاربت الولايات المتحدة الأمريكية فى فيتنام فإنها كانت حرباً بين التكنولوجيا الحديثة المنظمة ضد بشر منظمين، غير

أن البشر انتصروا على التكنولوجيا. وهكذا يكشف هوارد زين بعمق عن عقيدته الأساسية، وهي أن البشر أقوى من أى تكنولوجيا، وأن الإرادة الشعبية التى تتمثل فى الرغبة العميقة فى التحرر الإنسانى والتى ميزت تاريخ الإنسانية منذ أقدم العصور حتى الآن، أقوى من أى حتمية سياسية أو اقتصادية أو تكنولوجية.

وإلا فكيف نفسر أن الشعب الفيتنامى استطاع أن يهزم أقوى جيش فى العالم هزيمة ساحقة، مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تتسحب انسحابا تاريخيا مهينا، كان علامة على انتصار إرادة الشعوب؟

إن نظرية هوارد زين فى كتابة التاريخ من وجهة نظر المقهورين والمستغلين من شأنها أن تعطى الأمل للإنسانية فى هذا العصر الذى نعيش فيه، والذى أبرز تجليات العولمة المتوحشة بوجوها السافرة، باعتبارها تحديا وجوديا لشعوب العالم، ليس فى الدول النامية وحدها، بل وحتى فى صميم المجتمعات الصناعية المتقدمة، حيث برزت ظواهر التهميش الاجتماعى والاستبعاد الطبقي.

ويمكن القول أن هذه النظرية الراديكالية فى كتابه التاريخ من شأنها أن تبدد سحابات اليأس والقنوط التى تغطى الآن المناخ العالمى، بعد أن استتفرت الولايات المتحدة الأمريكية كل قواها بعد الحادى عشر من سبتمبر، لشن حرب هوجائية ضد ما تسميه الإرهاب، وهذه الحرب المعلنة ليس لها مكان محدد، ولا زمن معين، وإنما هى حرب ممتدة إلى ما لا نهاية كما تقول التصريحات الرسمية الأمريكية.

والمجتمع العالمى ينتقل بذلك - بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية - من حالة الفوضى الطليقة التى ميزت العقد الماضى بما دار فيه من حروب أهلية وانفجارات عرقية وما ساد من شعارات عنصرية كالتطهير العرقى فى البلقان، وحرب الإبادة الشاملة التى تشنها الدولة الإسرائيلية النازية ضد الشعب الفلسطينى، إلى مرحلة جديدة يمكن أن نطلق عليها "الهيمنة المقننة" (راجع مقالنا من الفوضى الطليقة إلى الهيمنة المقننة، مجلة سطور، عدد يونيو ٢٠٠٢).

فى هذا المقال حاولنا قراءة نص العالم المعقد فى العقد الأخير، وخصوصا بعد الحادى عشر من سبتمبر، بناء على مؤشرات كمية وكيفية تبرز عمق الهيمنة الأمريكية، وتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى إمبراطورية تريد أن تأمر العالم كله فيطيع، لا فرق بين دول متقدمة ودول نامية، ولا بين حلفاء وأعداء.

لقد توصلنا إلى فكرة الهيمنة المقننة من خلال القراءة الدقيقة لمؤشرات تحول ميزان القوة العالمى، ولم نكن ندرى ساعة كتابتها أن هناك نظرية استراتيجية أمريكية معلنة، عن ضمانات بقاء الهيمنة المقننة الأمريكية إلى أبد الآبدين! (سنعود إلى عرض هذه النظرية مستقبلا).

ومعنى ذلك ترسيخ حتمية تاريخية تزعم أن الإمبراطورية الأمريكية ستبقى تحكم العالم بغير منافس. وهى الحتمية التى يرفضها هوارد زين على أساس أن إرادة الشعوب - فى النهاية - ستكون هى المنتصرة.

القسم الرابع

حوار نقدي حول مشروع خطاب مصري

موجه للمتقنين الأمريكيين

مشروع خطاب مصرى موجه إلى المثقفين الأمريكیین

بناء على اقتراح من السفير عبد الرؤوف الريدى وجه لى المجلس المصرى للشئون الخارجية دعوة لإلقاء محاضرة عن البحث الذى أقوم بإجرائه عن أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وتداعياتها الدولية والإقليمية من الزوايا السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد أُلقيت المحاضرة مساء الحادى عشر من يونيو الجارى بعنوان: "عصر الإمبراطورية: ما بعد الحادى عشر من سبتمبر". وقدم المحاضرة الدكتور أسامة الغزالى، وحضر المحاضرة نخبة من كبار السياسيين والسفراء والأساتذة الجامعيين والمثقفين. وكان فى مقدمتهم الدكتور عبد العزيز حجازى والدكتور عصمت عبد المجيد والدكتور مراد غالب والدكتور على الدين هلال والسفير الدكتور أمين شلبى، والدكاترة والأساتذة عاصم الدسوقى وأحمد يوسف وصلاح عبد المتعال ونبيل صمويل أبدير وسمير مرقس ورضا هلال، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الشئون الخارجية.

وفى نهاية المحاضرة عرضت مشروع خطاب مقترح موجه من المثقفين المصريين إلى المثقفين الأمريكیین، من أيد منهم الحرب الأمريكية ضد الإرهاب باعتبارها "حرباً عادلة"، ومن نقدها ورفضها، حسب ما عرضناه فى مقالاتنا السابقة من مضمون هذه الخطابات المتعددة. وقد اتفق على أن يناقش مشروع الخطاب فى جلسة مقبلة من جلسات مجلس الشئون الخارجية.

غير أننى رأيت من المفيد استباق هذه المناقشة الهامة بنشر مشروع الخطاب المقترح الذى أعدته، والذى أتحمل وحدى مسئولية صياغته

فكراً وأسلوباً، تعميماً وأملاً في أن يصلنى تعليقات نقدية من القراء الكرام المتابعين للصراع، إثراء للمناقشة وترشيحاً للخطاب. وفيما يلى نص مشروع الخطاب المقترح كما عرض فى ندوة مجلس الشئون الخارجية.

١ - يوجه المثقفون المصريون الذين ينتمون إلى كافة الاتجاهات السياسية السد فى المجتمع المصرى هذا الخطاب إلى المثقفين الأمريكيين، ساء راء منهم من يرون الحرب الأمريكية ضد الإرهاب باعتبارها "حرباً عادلة" كما يشير إلى ذلك خطاب المثقفين الأمريكيين الذى أصدره فى ١٢ فبراير ٢٠٠٢ "معهد القيم الأمريكية" وكان على رأس موقعيه صمويل هنتجتون وفرانسيس فوكوياما، أو إلى المثقفين الأمريكيين الذين عارضوا الحرب بشجاعة أدبية بارزة فى خطابهم الذى أصدره ١٢٠ أكاديميا ووجهوه إلى الأصدقاء الأوروبيين، وذلك فى شهر أبريل وكان على رأس الموقعين المؤرخ المعروف هوارد زين، والكاتب والروائى جور فيدال.

٢ - ونحن إذ نوجه هذا الخطاب للمثقفين الأمريكيين من كل الاتجاهات وللشعب الأمريكى عموماً، نؤكد منذ البداية إدانتنا المطلقة للأعمال الإرهابية التى هاجمت الأهداف الأمريكية المعروفة فى ١١ سبتمبر، أيا كانت الجماعات التى قامت بها، وندين الاعتداء على المدنيين كمبدأ عام، وسواء تم ذلك داخل الولايات المتحدة الأمريكية كما حدث فى ١١ سبتمبر، أو داخل أفغانستان كما حدث فى الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، أو داخل فلسطين فى الضفة الغربية وغزة بواسطة قوات الاحتلال الإسرائيلى.

٣ - ونحن نعتبر الحق فى الحياة الآمنة أبرز حقوق الإنسان، والتى ينبغى على كافة الدول احترامها، وعلى الأمم المتحدة كفالة تطبيقها، ومساءلة الإرهابيين والسياسيين ومجرمى الحرب الذين يخرقونها، من خلال المحكمة الجنائية الدولية التى تم إنشاؤها مؤخراً، والتى هى من إبداعات المجتمع الدولى لملاحقة مجرمى الحرب، بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت الانضمام إلى المعاهدة الخاصة بإنشائها.

٤ - وقد راقبنا بقلق شديد الحملات السياسية والإعلامية التي انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة رد الفعل الأولى على هجمات ١١ سبتمبر على العرب والمسلمين، وتصويرهم وكأنهم إرهابيون بالطبيعة ينبغي الشك فيهم وفي تصرفاتهم، بل إن الحملة نددت ذلك إلى مهاجمة الإسلام نفسه كدين، باعتباره ديناً يحض على الإرهاب.

٥ - وقد تجاهلت هذه الحملات أن الإرهاب ظاهرة عالمية، وأن الحركات السياسية والدينية المتطرفة توجد في كل البلاد، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي تنشط فيها جماعات دينية متطرفة، وبعضها يحمل السلاح ضد الحكومة الفيدرالية، أو يمارس الإرهاب الصريح، كما فعل تيموثي ماكفي في نسف المبنى الفيدرالي في أوكلاند هوما.

ومن ثم لا ينبغي تجاهل عالمية ظاهرة الإرهاب ونسبتها فقط إلى العرب والمسلمين.

٦ - وإذا كان فريق من المثقفين الأمريكيين حاولوا تسهيلاً - لتحقيق أهداف إدارة الرئيس بوش - تبرير الحرب الأمريكية ضد الإرهاب والتي كان شعارها "من ليس معنا فهو ضدنا" باعتبارها حرباً "عادلة"، فإننا إذ نرفض هذا التوصيف لهذه الحرب المعلنة خارج الشرعية الدولية، والتي لا يحددها مكان أو زمان كما صرح الرئيس بوش، فنحن في نفس الوقت نتفق مع خطاب المثقفين الأمريكيين المعارضين الذي صدر في أبريل، مديناً للجوء إلى هذه الحرب المعقدة، محذراً من أخطارها على السلام العالمي.

٧ - إن تقسيم الدول إلى خيرة وشريرة، وفقاً لما تراه الإدارة الأمريكية، يحمل في طياته إثارة نغرات دينية وعنصرية يمكن أن تشعل نزاعات متعددة على المستوى العالمي والإقليمي، كما أنها ستؤدي بالضرورة إلى تهديد أمن الشعوب في هذه الدول "الشريرة" بحسب توصيف الإدارة الأمريكية.

٨ - ونرى أن السياسة المعلنة لضرب العراق عسكرياً خارج إطار الشرعية الدولية، أو محاولة قلب نظام حكمه بالقوة، يفتح الباب أمام

سيادة الفوضى في مجال العلاقات الدولية ونسف الأسس المعترف بها في القانون الدولي.

٩ - كما أن ترك العنان للدولة الإسرائيلية لكي تقوم بحملة إبادة ضد الشعب الفلسطيني بموافقة ضمنية من الإدارة الأمريكية، يحمل في طياته مخاطر بالغة على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، ويعرض الشعب الفلسطيني إلى معاناة غير إنسانية لا تقرها المعاهدات والمواثيق الدولية.

١٠ - لكل ذلك ندعو المثقفين الأمريكيين إلى حوار إيجابي مفتوح وفعال، للاتفاق على الصيغ المناسبة لإخراج المجتمع الدولي من المأزق الذي وضعت فيه الإدارة الأمريكية، ذلك في إطار الأمم المتحدة ذاتها، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة على وجه التحديد.

١١ - نحن ندعو المثقفين الأمريكيين ومثقفي العالم ومفكريه، للتوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة لعقد هذا الحوار الحضاري الواسع.

ونحن في هذا المجال نؤكد على المبادرة الإيجابية التي أقدم عليها السيد الأمين العام كوفي أنان، حين شكل لجنة من حكماء العالم يمثلون مختلف الثقافات المعاصرة بإشراف الممثل الشخصي للأمين العام جياندومونيكو بيكو، لكتابة تقرير جماعي عن "حوار الحضارات".

وهذه اللجنة تضم كمال أبو المجد من مصر، ولورد أرزيب من المكسيك، وحنان شعرواي من فلسطين، وروث كاردوزو من البرازيل، وجاك ديلور من فرنسا، ولسلي جلب من الولايات المتحدة الأمريكية، ونادين جورديمر من جنوب أفريقيا، والأمير الحسن بن طلال من الأردن، ونيرجي كابيترا من روسيا، وهايو كاواي من اليابان، وتومي كو من سنغافورة، وهانز كونج من سويسرا، وجراسا ساشل من موزمبيق، وأمارتياسن من الهند، وسونج جيان من الصين، وديك سيرنج من أيرلندا، وتي دانمج من الصين، ورنيشارد فون وايزاكر من ألمانيا، وجافاد ظريف من إيران.

١٢ - وقد أصدرت اللجنة تقريرها البالغ الأهمية في أكتوبر عام ٢٠٠١ بعنوان "عبور الجسر" Crossing the Divide : الحوار بين الحضارات.

وهذا التقرير يقوم على فكرة أساسية مفادها سقوط النموذج القديم فى العلاقات الدولية تحت تأثير العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وأهمية صياغة نظام عالمى جديد يقوم على عدة مبادئ أهمها:

- ١ - تحقيق المساواة بين الدول بدون تمييز.
- ٢ - إعادة تقييم فكرة "العدو" الذائعة الآن فى المناخ الثقافى العالمى.
- ٣ - توزيع القوة بين الدول وعدم تركيزها فى دولة واحدة.
- ٤ - مراعاة المصالح المتعددة للدول.
- ٥ - تأسيس المسؤولية الفردية عن القرارات السياسية.
- ٦ - إقامة التحالفات المختلفة وفقا للموضوعات الأساسية التى تواجه الإنسانية.

١٣ - ونحن الموقعين على هذا البيان نرى أن هذا التقرير الذى كتب فى إطار الأمم المتحدة، يصلح أساسا لحوار حضارى واسع المدى، فى جلسة خاصة تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، يتاح فيها لممثلى المثقفين فى العالم حضورها وللإسهام فى مناقشاتها جنبا إلى جنب مع ممثلى أبرز مؤسسات المجتمع المدنى العالمى، والتى أصبحت فاعلا أساسيا فى النظام الدولى، بالإضافة إلى ممثلى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة.

١٤ - نحن المثقفين المصريين الموقعين على هذا البيان نؤمن أنه ليس هناك صراع بين الحضارات، وأن جميع شعوب العالم بما فيها الشعوب العربية والإسلامية ترنو إلى أن نعيش فى سلام وفى ظل احترام الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان.

١٥ - وفى هذا الإطار لابد من التفرقة الحاسمة بين حق المقاومة المشروعة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وبين الإرهاب الصريح والذى هناك إجماع على إدانته فى إطار المجتمع الدولى.

وليس هناك فى النهاية من سبيل سوى تطبيق قواعد الشرعية الدولية، وممارسة حوار الحضارات تحت إشراف الأمم المتحدة، التى ينبغى أن تكون المظلة التى تحمى الشرعية وتحقق العدل بين الأمم.

حوار نقدي حول الخطاب المصري المقترح

حين نشرت مشروع الخطاب المصري الموجه إلى المثقفين الأمريكيين في الأسبوع الماضي، والذي عرضته على المشاركين في الندوة التي نظمها المجلس المصري للشئون الخارجية، في نهاية محاضرتي عن "عصر الإمبراطورية: ما بعد الحادي عشر من سبتمبر"، دعوت القراء الكرام إلى إرسال تعليقاتهم على مشروع الخطاب، حتى تتسع دائرة المناقشة، ولا تنحصر في دائرة ضيقة من المتخصصين والباحثين المهتمين، سعياً وراء فهم أعمق لمختلف التيارات الفكرية التي يموج بها المجتمع المصري في الوقت الراهن. وقد بدأت التعليقات على مشروع الخطاب تصلني بانتظام.

وأبدأ برسالة المستشار د. جمال الدين محمود نائب رئيس محكمة النقض سابقاً، والأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية سابقاً، وعضو مجمع البحوث الإسلامية. ويقرر في صدر رسالته "إنني أتابع منذ سنوات طويلة جهدكم في نشر ثقافة سياسية متميزة من خلال "الأهرام"، وقد سعدت بمشروع البيان المقترح توجيهه إلى المثقفين الأمريكيين، وكان لكم فضل وضع مادته وصياغته، والبيان يتميز بصياغة تجمع بين الإيجاز والتركيز، ويغطي مجمل أوجه الخلاف مع التوجهات الأمريكية، ويتفق كذلك مع أسلوب العرض والتلقي السائد الآن في المجال السياسي والإعلامي لا سيما لدى المستويات العليا سياسياً وفكرياً".

ثم يقترح المستشار جمال الدين محمود إضافة بندين إلى ما ورد في مشروع الخطاب. وقد صاغهما كما يلي:

١ - ويدعو المثقفون المصريون من كافة الاتجاهات السياسية والثقافية نظرائهم الأمريكيين إلى إحياء وتنمية مبدأ "العدالة في التعامل الدولي" باعتباره قيمة عليا لدى جميع الحضارات والشعوب، وأن تراعى القوى الكبرى في العالم - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية - هذا المبدأ إلى جانب المصالح الوطنية والقومية.

٢ - ويأمل المثقفون المصريون من نظرائهم الأمريكيين على تنوع اتجاهاتهم الفكرية والسياسية، أن تكون قناعاتهم ومواقفهم المبدئية بشأن القضايا الدولية والعالمية، تعبيرا عن فكرهم الحر ودراستهم ومعرفتهم بأحوال الشعوب الأخرى وثقافتها المتنوعة، وحوارهم المتكافئ مع الأطراف المعنية. وأن تزداد مشاركتهم في توجيه الرأي العام إلى جانب الإعلام الذي قد يصدر أحيانا في أداء رسالته عن أغراض سياسية، لا تخدم قضايا السلام وحقوق الإنسان والتعاون الدولي.

وفي تقديرى فإن هذه الإضافة المقترحة لها وجاهاتها، لأنها تركز على مبدأ العدالة في التعامل الدولي من ناحية، وعلى أهمية أن يسعى المثقفون الأمريكيون إلى معرفة أعمق بأحوال الشعوب الأخرى وثقافتها المتنوعة، حتى تصدر مواقفهم المبدئية عن إدراك صحيح، مما يسمح بقيام حوار متكافئ مع الأطراف الأخرى.

ملاحظات نقدية

وقد أرسل لى الأستاذ صبرى العسكرى المحامى بالنقض والأديب المعروف برسالة تتضمن ملاحظات نقدية هامة، تستحق أن نناقش ما انطوت عليه من أفكار عميقة. ونعرض فيما يلى لنص هذه الملاحظات.

١ - أليس من الأفق توجيه الخطاب من المثقفين المصريين "أصحاب التوقيع"، لكى لا يكون التوجيه صادرا من "المثقفين المصريين الذين ينتمون إلى كافة الاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع المصرى" مجرد إدعاء؟

٢ - كيف نوجه خطاباً إلى المثقفين الأمريكيين رداً على خطابين صادرين منهم إلى المثقفين الأوروبيين لا إلى المصريين أو بأقل القليل إلى العرب؟ أليس الأفضل أن نوجه الخطاب إلى المثقفين في جميع أنحاء العالم، خاصة وأن الأزمة ليست أمريكية خالصة لا في محتواها ولا في نتائجها، بل هي أزمة عالمية وتهم العالم النامي بالدرجة الأولى؟

٣ - لماذا نحرص على تقديم إجابات على تساؤلات الآخرين، ونغرق في تأكيدها. وكأننا نعطي للغير صكاً بأحقية في إيقافنا وظهرنا لحائط ما يقدمه ضدنا من اتهامات؟

٤ - إن الأمريكان لا يديرون حواراً مع العالم ولا يسعون إلى ذلك، إنهم فقط اتخذوا من المواقف ما هو قابل للتفعيل والتصعيد بحماية من قوة مسلحة غالبية، تسبقها أو تلحق بها قوى اقتصادية وسياسية لا تبذل لعالمنا بمزاجيتها. أليس من الأجدى أن نرد على المواقف بمواقف مضادة أياً ما كان قدر الإمكان وسوء الحال؟

٥ - الحوار يصبح حوار طرشان إذا ما كان أحد طرفيه يعرف ما يقوله، أو أنه كان يجهله: ففي الحالة الأولى لن يجدى الحوار، لأن أحد الطرفين حدد موقفه وأسنده إلى ما رأى أنه يحقق به مصلحة مشروعة. وفي الحالة الثانية سوف نتفرغ بجهدنا المتواضع إلى السعي لإخراج ذلك الطرف من الجهالة التي هو عليها، وهذه ليست مهمتنا. بل الأجدى أن نخرج أنفسنا من جهالتنا، وأن نستهلك جهدنا لحسابنا وليس لترضية الآخرين.

٦ - لا ينبغي أن نبيع للغرب بضاعة يتأبى عليه هضمها، لأننا لا نستطيع أن نزرع الشك في نفسه حول ما يتبنى من آراء أو يتخذ من مواقف. فهو أدري بما يقدم عليه، بل ولديه من خفايا ما يحدث أكثر مما لدينا.

والبديل هو أن نقدم أنفسنا للعالم على حقيقتنا: أزماننا ومشاكلنا وما لدينا من مصادر قوة سواء الموروث منها أو المستحدث. البديل أن نسعى إلى الترقى والتقدم، وعلينا أن نزاحم الجميع بالحق وليس بالباطل، بالاجتهاد وليس بالإدعاء، بالصدق وليس بترويج الأوهام،

عندها سوف نجد من يقف معنا لاتحاد المصلحة فيما بيننا، ومن يعاوننا لثقتة في أننا نصدق معه ومع أنفسنا.

٧ - إنه لمن الخطر الشديد أن نضيع جهدنا وراء ما يسمى بحوار الحضارات. الأصل لدى من يتفهم المسألة على حقيقتها أنه لا يوجد أساس للقول بصراع الحضارات، ذلك أن الحضارات جميعها تنزع إلى الترقى مهما كانت درجة التفاوت الحضارى بين حضارة وأخرى. ومن هنا يقوم الصراع بين الأضداد أو المتناقض ولا يقوم بين المتوافق أو المتفاوت، ومن ثم لا يكون هناك مقتضى لحوار حضارات غير متصارعة.

وأخص ما يتصل بهذه المسألة هو محاولة السعى بالحوار فيما بين الديانات، لأن الديانات ليست محض ثقافة، بل هي عقيدة تقوم على اليقين والإيمان بل وتكتسب - كقاعدة أصولية - بالميراث. إذن فالجهد ضائع إذا ما سعينا إلى تعليم الإسلام لغير المسلمين، تماماً كما أنه ليس للآخرين أن يعلمونا حقائق ديانتنا. بل وليس لنا أن ننبرى فى هلع إلى تعريف الآخرين بالإسلام وأصوله، ذلك أن الإسلام لا يحتاج إلى حماية بعد إذ رسخ - طوال خمسة عشر قرناً - فى يقين الإنسان فى كل مكان، ونحت له مكاناً مرموقاً وسط العقائد الأخرى على اتساع رقعة الكرة الأرضية. ومن هنا لا تخضع الديانات لعوامل الانتشار أو التآكل التى تخضع لها الفلسفات والثقافات والتقاليد البيئية أو الاجتماعية.

بداية الحوار

وليأذن لى القراء الكرام ببداية الحوار مع الملاحظات النقدية الهامة التى وجهت إلى مشروع الخطاب المقترح توجيهه باسم المثقفين المصريين إلى المثقفين الأمريكيين ومثقفى العالم. وأبادر بالرد على الملاحظة الأولى للأستاذ صبرى العسكرى، أنه من الأوفق توجيه الخطاب من المثقفين المصريين أصحاب "التوقيع"، حتى لا يكون الخطاب صادراً من "المثقفين المصريين الذين ينتمون إلى كافة الاتجاهات السائدة فى المجتمع المصرى" مجرد إدعاء.

ونرى أن مشروع الخطاب المنشور يتضمن بصراحة ووضوح ما يطالب به الأستاذ العسكري، ويكفى الرجوع إلى البند الرابع عشر، من المشروع والذي يبدأ بعبارة "نحن المثقفين المصريين الموقعين على هذا البيان" ومعنى ذلك أن الخطاب لا يلزم سوى من وقعوا عليه.

أما الملاحظة الثانية فتتمثل في أنه لا يجوز أن نوجه خطاباً إلى المثقفين الأمريكيين رداً على خطابين صادرين منهم إلى المثقفين الأوروبيين لا إلى المصريين أو بأقل القليل إلى العرب".

والواقع أن الأستاذ العسكري لم يلتفت إلى أن الخطاب الأول الذي صدر عن "معهد القيم الأمريكية" والذي وقع عليه أكثر من ثمانين شخصية أكاديمية وفكرية أمريكية على رأسهم صمويل هنتنجتون وفرانسيس فوكوياما، موجه إلى العالم بصورة عامة، ويتضمن دعوة للحوار مع المفكرين الإسلاميين بصورة خاصة.

وعنوان خطاب الكتبة الأمريكيين الذين صاغوا خطابهم لتبرير "الحرب العادلة" - كما بينا في مقالاتنا التحليلية السابقة - هو "ما الذي نحارب من أجله؟ خطاب من أمريكا". وقد جاءت في خاتمة خطابهم دعوة صريحة للحوار مع المثقفين في المجتمعات الإسلامية.

ويؤكد ذلك أن الخطاب ينتهى بهذه الفقرة التي نترجم نصها عن اللغة الإنجليزية "ونحن نريد على وجه الخصوص أن يصل صوتنا إلى إخوتنا وأخواتنا في المجتمعات الإسلامية. ونقول لهم بشكل مباشر: لسنا أعداء، بل إننا أصدقاء. ولا ينبغي أن نكون أعداء. ولدينا أشياء عديدة مشتركة، وهناك الكثير مما يمكن أن ننجزه معاً".

وتسترسل الخاتمة للتعبير عن أمل الموقعين على الخطاب في أن يتجاوز المسلمون مشاعر الشك وعدم الثقة التي يبدونها إزاء الأمريكيين، ويعترفون بأنهم مسئولون نسبياً عن هذه المشاعر من الشك من قبل المسلمين.

وهكذا يمكن القول أن مشروع الخطاب المصري حين يتوجه إلى المثقفين الأمريكيين على وجه الخصوص فهو استجابة فعالة لدعوتهم للحوار.

أما خطاب المثقفين الأمريكيين المعارضين للحرب الأمريكية ضد الإرهاب والذي يحمل عنوان "خطاب من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأصدقاء في أوروبا" فهو وإن كان دعوة لبناء حلف ثقافي أمريكي أوروبي - إن صح التعبير - للنضال ضد نزعات الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة والعدوان، فإننا اعتبرناه أيضا دعوة عامة للحوار مع مثقفي العالم.

ما سبق هو مجرد بداية للحوار حول المشروع، لأنه مازالت هناك ملاحظات نقدية هامة تستحق أن نعرض لها بالتحليل النقدي.

هل هناك جدوى من الحوار ؟

يطرح الأستاذ صبرى العسكرى فى استجابته لدعوتى المتقنين المصريين أن يسهموا بملاحظاتهم النقدية على مشروع الخطاب الذى أعدته لمخاطبة المتقنين الأمريكيين، مجموعة مترابطة من الاعتراضات على بعض منطلقات الخطاب، بالإضافة إلى تقديم عدد من الأفكار الإيجابية.

وهو يبدأ بطرح سؤال نراه هاما وهو: لماذا نحرص على تقديم إجابات على تساؤلات الآخرين، ونغرق فى تأكيدها، وكأننا نعطي للغير صكا بأحقيته فى إيقافنا وظهرنا لحائط ما يقدمه ضدنا من اتهامات؟

وردى على هذا السؤال أننا نعيش فى عصر العولمة التى قضت على حواجز المكان والزمان، بحكم الفضاء المعلوماتى الذى أتاح لأول مرة فى تاريخ الإنسانية القدرة على التواصل المباشر بين الشعوب المختلفة والثقافات المتنوعة.

ومن الطبيعى فى هذا المناخ الثقافى أن تطرح مجتمعات معينة أسئلة جوهرية على مجتمعات أخرى، ليس من قبيل الاتهامات، وسواء كانت هذه الاتهامات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، ولكن فى سبيل الفهم المتعمق لسلوك الآخر واتجاهاته.

ولذلك تطرح المجتمعات العربية والتى لديها فائض سكانى أدى إلى هجرة الملايين من أبنائها إلى الدول الغربية المختلفة أسئلة هامة على المجتمعات المعنية. لعل أهمها ما هى العوامل التى أدت إلى ظهور العنصرية الأوروبية الجديدة وانعكاساتها على مواقف المواطنين

فيها إزاء المهاجرين، وأهم من ذلك تأثيرها على السياسات التشريعية للدول الأوروبية فيما يتعلق بحق الإقامة والعمل؟ وهناك أسئلة أخرى خاصة بحق هؤلاء المهاجرين في التعبير الحق الطليق - في إطار الدستور والقانون - عن هويتهم الثقافية الأصلية العربية الإسلامية، وعن حريتهم في الاندماج الكامل أو التكيف النسبي.

هل إذا طرحنا نحن كعرب ومسلمين هذه الأسئلة على المجتمعات الأوروبية نكون في مجال اتهامها، أم في مجال السعي إلى حوار فعال معها، وصولاً إلى أنسب الحلول لمشكلات المهاجرين، وخصوصاً أن وضع سدود أمام هجرة العمالة العربية والإسلامية بالذات يعد من ناحية مخالفة لقواعد العولمة التي تزعم أنها تشجع على حرية تدفق السلع والخدمات والأفكار ورؤوس الأموال والبشر بلا حدود ولا قيود، ومن ناحية أخرى يعد ذلك تمييزاً عنصرياً ضد العرب والمسلمين.

وفي المقابل من حق المجتمع الأمريكي ومن يمثلونه وسواء كانوا سياسيين أو مثقفين، وكذلك المجتمعات الغربية الأخرى أن تطرح علينا أسئلة تتعلق بأسباب بروز التطرف الديني في بعض البلاد العربية، والذي تحول في العقود الأخيرة إلى إرهاب صريح، وجه ضرباته أولاً إلى عديد من النظم العربية، قبل أن ينتقل ليصبح إرهاباً عالمياً في عديد من مناطق العالم.

ولا ينبغي أن نجد أي حساسية في مجال الأسئلة التي تطرح علينا كعرب ومسلمين، مادام من حقنا أيضاً أن نطرح عليهم أسئلتنا.

نحن نعيش في عصر الحوار الحضاري العالمي، ولا يمكن لمجتمع أيا كانت قوته أو اكتفائه الذاتي أن يعيش في انعزال عن باقي المجتمعات، ولا تستطيع ثقافة أيا كانت ونحن نعيش حضارة عالمية واحدة أن تعزل نفسها عن مجرى التاريخ المعاصر، ولا أن تعصم نفسها من التأثيرات الإيجابية والسلبية التي لا بد أن تتولد من تفاعل الثقافات.

من هم أطراف الحوار؟

أحيانا نتحدث عن الغرب وكأنه كتلة صماء واحدة، وننسى أن ما يطلق عليه الغرب يتكون من أنظمة فكرية متعددة، يستند إليها السياسيون والمتقنون في إدراك العالم، وفي صياغة السياسات المناسبة للتعامل معه. فهناك في الغرب تيارات يمينية، وهناك أيضا تيارات يسارية، وإن كانت ضاقت دائرة تأثيرها نتيجة عوامل شتى، وهناك عنصرية جديدة في بعض البلاد الغربية، ولكن هناك أيضا اتجاهات إنسانية قديمة وجديدة، تحاول نقد العولمة المتوحشة وسياساتها الضارة بشعوب العالم الثالث، وتكافح لصياغة عولمة ذات وجه إنساني. لقد أشرنا في مقالاتنا الماضية (وخصوصا مقالة "استجابة المثقفين في العالم") إلى أن المثقفين من خمسة وعشرين دولة في العالم، بينها دول أوروبية متعددة، أصدروا بيانا قويا ينقدون فيه السياسات الإسرائيلية، ويدعون بقوة إلى إنشاء دولة فلسطينية تحقق للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، وينتقد الاعتداءات على المدنيين على الجانب الفلسطيني وعلى الجانب الإسرائيلي على السواء. ويؤكد هذا البيان ما قررناه من أنه ينبغي الالتفات إلى التعددية الفكرية والسياسية السائدة في المجتمعات الغربية ولا نعمم الحديث عن الغرب.

وفي تقديرنا أن الأستاذ صبرى العسكرى وقع في محذور التعميم حين قرر "أن الأمريكان لا يديرون حوارا مع العالم ولا يسعون إلى ذلك"، إنهم فقط اتخذوا من المواقف ما هو قابل للتفعيل والتصعيد بحماية قوة مسلحة غالبية، تسبقها أو تلحق بها قوى اقتصادية وسياسية لا قبل لعالمنا بمزاحمتها. أليس من الأجدى أن نرد على المواقف بمواقف مضادة أيا ما كان قدر الإمكان وسوء الحال؟.

والسؤال هنا أى أمريكان؟ هناك اليمين السياسي المتطرف المتحالف مع اليمين المسيحي الصهيوني والذي يؤثر تأثيرا بالغاً على سياسات وإدارة الرئيس بوش. ولكن هناك قوى سياسية أمريكية تقدمية تقف في مواجهة سياسات الهيمنة الأمريكية. ولعل البيان الذى وقعه ١٢٠ أكاديمياً أمريكياً على رأسهم المؤرخ الراديكالى هوارد زين

والروائي والكاتب جور فيدال دليل على ذلك. قد يرد علينا أن التيار اليميني هو الغالب، وأن التيار المعارض تيار هامشي، هذا اعتراض صحيح، ولكن قبوله على علته تسليم غير مقبول بحتمية تاريخية تزعم أن الهيمنة الأمريكية التي يصدر عنها التيار اليميني في قيمه وسياساته ستظل إلى الأبد. على العكس من ذلك فإننا نرى أن جدل التاريخ الذي لا يتوقف أبداً جدير - على المدى المتوسط أو الطويل - بتغيير المواقف.

ألم يستطع التيار التقدمي الأمريكي أن يعكس الموازين أثناء حرب فيتنام، بعدما قامت المظاهرات الشعبية ضد الحرب، تنادى بوقفها، وتدعو الشباب إلى عدم الاستجابة لطلبات الاستدعاء للخدمة العسكرية؟ وألا يمكن القول أن المظاهرات ضد العولمة في مختلف بلاد العالم لا بد لها - طالت المدة أو قصرت - أن تؤثر على سياسات العولمة وتجبر الدول المهيمنة على تعديل بعض عناصرها المجحفة؟ وإذا كان الأستاذ العسكري يدعو للرد على المواقف الأمريكية بمواقف مضادة، فنحن إذ نوافق، نؤكد أن مشروع الخطاب المقترح تطبيق خلاق لهذا الاقتراح. الكتبة الأمريكيون بادروا بموقف فكري تمثل في بيانهم الشهير الذي دافعوا فيه بانتهازية مفضوحة عما أطلقوا عليه "الحرب العادلة". وكان لا بد أن يكون لنا كمتقنين مصريين وعرب موقف مضاد، يتمثل في مشروع الخطاب المقترح، الذي لا يقنع بمجرد تنفيذ اتهامات المثقفين الأمريكيين، ولكنه يتجاوز ذلك لتأكيد عدد من القيم الأساسية والمبادئ العامة التي لا بد من تطبيقها في مجال العلاقات الدولية، لإعطاء الشعوب وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني حقها في المقاومة المشروعة للاحتلال، وفي تحقيق استقلالها الوطني. من هنا يمكن القول أن الجدل الفكري والحوار الإيجابي يمكن اعتباره موقفاً مضاداً.

ويضيف الأستاذ العسكري إلى اعتراضاته السابقة نقطة هامة مفادها أن "الحوار يصبح حوار طرشان إذا ما كان أحد طرفيه يعرف ما يقوله، أو أنه كان يجهله. ففي الحالة الأولى لن يجدي الحوار، لأن أحد الطرفين حدد موقفه واسنده إلى ما رأى أنه يحقق به مصلحة مشروعة. وفي الحالة الثانية سوف نتفرغ بجهدنا المتواضع إلى السعي

لإخراج ذلك الطرف من الجهالة التي هو عليها. وهذه ليست مهمتنا. بل الأجدى أن نخرج أنفسنا من جهالتنا، وأن نستهلك جهدنا لحسابنا وليس لترضية الآخرين".

هل صحيح أن أحد أطراف الحوار لو كان يعرف ما يقوله فإن الحوار لن يجدى؟

لا نعتقد ذلك. لأن المسألة لا تتعلق بهل الولايات المتحدة الأمريكية - على سبيل المثال - تعرف ما تقوله، وبالتالي لن يجدى الحوار معها، ذلك لأن الإدراك الأمريكى للعالم قد يكون - وهو كذلك فعلا - سوء إدراك Misperception كما يطلق عليه فى علم نفس العلاقات الدولية، ولذلك فأحد وظائف الحوار - مهما تفاوتت قوة الأطراف المتحاوره - تصحيح هذا الإدراك المشوه.

ألم تعترض فرنسا وإنجلترا على خطاب بوش الأخير والذي دعا فيه إلى التخلص من الرئيس عرفات كشرط مسبق لإقامة الدولة الفلسطينية المؤقتة المزعومة؟

إن الاعتراضات الأوروبية بالإضافة إلى الاعتراضات الفلسطينية على ذلك جديرة - مهما بلغ عناد الإدارة الأمريكية - إلى تعديل مواقفها.

أما لو كان الطرف الآخر يجهل الواقع، فإن أحد أولويات الحوار نزع حجاب الجهالة عن عقله، وإعطائه فكرة صحيحة وموضوعية عن الموقف الحقيقى.

وليس فى ذلك - كما يقول الأستاذ العسكرى - استهلاك لجهدنا ولا ترضية للآخرين، بل هو استثمار جيد لجهدنا تجاه أنفسنا أولا وتجاه الآخرين فى نفس الوقت.

ويضيف الأستاذ العسكرى " لا ينبغي أن نبيع للغرب بضاعة يتأبى عليه هضمها، لأننا لا نستطيع أن نزرع الشك فى نفسه حول ما يتبنى من آراء أو يتخذ من مواقف. فهو أدري بما يقدم عليه، بل ولديه من خفايا ما يحدث أكثر مما لدينا"

وفى تقديرنا أن نضال الشعوب على المستوى السياسى والفكرى لا ينبغي أن يقف مهما بلغ من عناد القوى المهيمنة وتصلب مواقفها. ولعل تحرير الشعوب النامية من أسر الاستعمار الغربى دليل قاطع على أهمية مواصلة الكفاح.

النقد المزدوج

ليس هناك بديل للحوار النقدي باعتباره سبيلا للوصول إلى الحقيقة، بالرغم من إيماننا بأنه ليست هناك في مجال الصراع الفكري حقائق مطلقة، بل إن كل الحقائق نسبية في الواقع. ذلك أن كل باحث أو مثقف عادة ما ينظر إلى الظواهر السياسية والاقتصادية والثقافية من منظوره الخاص. وهذا المنظور عادة ما يعكس رؤية محددة للعالم، تخضع في صياغتها لمؤثرات متعددة. لعل أهمها نوعية اللحظة التاريخية التي يمر بها العالم، وطبيعة المجتمع الذي ينتمي إليه المثقف بتاريخه الاجتماعي الفريد من ناحية، ولنمط علاقاته بباقي المجتمعات المعاصرة، بالإضافة إلى الإيديولوجية التي يصدر عنها، والتي هي في التعريف الدقيق نسق القيم التي تتعلق بالتطور الاجتماعي وأهدافه ووسائله، والقوى الاجتماعية التي يقع على عاتقها عبء تحقيقه.

في ضوء ذلك كله يمكن أن نتابع الرؤية التي يقدمها الأستاذ صبرى العسكرى في تعليقاته النقدية على مشروع الخطاب المصرى الذى أعدته ونشرت نصه، والمقترح توجيهه إلى المثقفين الأمريكيين. وإذا كان الأستاذ العسكرى يبدأ ملاحظة من ملاحظاته بقوله أنه لا ينبغى أن نبيع للغرب بضاعة يتأبى عليه هضمها، فإن البديل - كما يقرر بنص عبارته - "هو أن نقدم أنفسنا للعالم على حقيقتنا: أزماتنا ومشاكلنا وما لدينا من مصادر قوة سواء الموروث منها أو المستحدث. البديل أن نسعى إلى الترقى والتقدم، وعلينا أن نزاحم الجميع بالحق وليس بالباطل، بالاجتهاد وليس بالإدعاء، بالصدق وليس بترويح

الأوهام، عندها سوف نجد من يقف معنا لاتحاد المصلحة فيما بيننا، ومن يعاوننا لثقتة في أننا نصدق معه ومع أنفسنا".

والواقع أننا نختلف مع الأستاذ العسكري في أمر ونتفق معه في أمور. نختلف معه في رفضه للحوار، ونتفق معه تماما في أهمية أن نقوم بعملية نقد ذاتي تتسم بالجسارة والنزاهة الفكرية.

والواقع أننا نطالب بالقيام بنقد مزدوج، نقد الآخر من ناحية، ونقد الذات من ناحية أخرى. ونرى في هذا النقد صلب عملية حوار الثقافات ولا نقول حوار الحضارات كما ساد التعبير، لأننا نعيش في الواقع في ظل حضارة عالمية واحدة، ساعدت على تشكيلها الثورة العلمية والتكنولوجية من ناحية، وثورة الاتصالات الكبرى من ناحية ثانية. وقد التفتنا منذ زمن إلى أهمية ممارسة النقد الذاتي. ويشهد على ذلك أننا نشرنا دراسة مبكرة، وكان عنوانها "خطاب الأزمة وأزمة الخطاب: الموجة الرابعة من موجات النقد الذاتي".

غير أنني أدركت - بمناسبة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين - حاجتنا إلى ممارسة عملية نقد ذاتي عربي شاملة، وهو ما قمت به في دراسة مطولة عنوانها "العرب على مشارف الألفية الثالثة" ضمها بشكل متكامل كتابي "المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية" (نشرته نهضة مصر عام ٢٠٠٠).

وهذه الدراسة الشاملة تحقق في الواقع ما يطالب به الأستاذ العسكري من ضرورة أن نقدم أنفسنا للعالم على حقيقتنا بسلبياتنا وإيجابياتنا.

والواقع أن الذي دفعنا للقيام بهذه الدراسة المتكاملة إيماننا بأن الحوار الحضاري لا يمكن أن ينهض إلا على أساس العرض الموضوعي للذات بكل ما تمثله من إيجابيات وسلبيات، وفي نفس الوقت لابد من ممارسة نقد الآخر بكل ما نمتلكه من معرفة ومنهج نقدي، بغير تردد وبصورة حاسمة من شأنها أن توصف الظواهر السياسية والاقتصادية على حقيقتها، وليس في ضوء ما يزخر به الخطاب الغربي السائد والمهيمن من أوصاف زائفة. ولعل النموذج البارز لهذا الخطاب الذي يقوم على تزييف الوعي العالمي ما يتعلق

بالعولمة، والتي تقدم للعالم باعتبارها الحل السحري لمشكلات الإنسانية، بالرغم من أنها في الواقع عولمة متوحشة. ومن هنا أهمية النقد الذاتي الذي يوجهه لها المثقفون التقدميون في العالم ومن بينهم المثقفون العرب، حتى تتحول العولمة - من خلال نضال الشعوب - إلى عولمة ذات وجه إنساني، لا تؤدي إلى استبعاد الطبقات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة لحساب الطبقات المستغلة، ولا إلى تهميش المجتمعات النامية لصالح المجتمعات الصناعية المتقدمة التي تمسك في يدها بمقاليد التقدم العلمي والتكنولوجي.

صراع حضارات أم حوار ثقافات؟

وإذ كان الأستاذ العسكري يرى من ناحية أخرى أنه من الخطر الشديد أن نضيع جهدنا وراء ما يسمى حوار الحضارات، فإننا نختلف معه في هذا الصدد، بالرغم من أننا نتفق معه أنه لا يوجد أساس للقول بصراع الحضارات. ولعلنا في ذلك نؤكد هذا الاتجاه البصير الذي تبنته ندوة "صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟" التي عقدتها في القاهرة منظمة التضامن الآسيوي الأفريقي في مارس عام ١٩٩٧. غير أنه أهم من ذلك كله أننا نرى أن عملية حوار الحضارات الجارية في العالم اليوم والتي ازداد زخمها بشكل ملحوظ منذ أن ألقى الرئيس محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية خطابه التاريخي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٩، والذي تلاه صدور قرار الأمم المتحدة أن يكون عام ٢٠٠١ هو عام حوار الحضارات، تحتاج إلى برنامج عمل محدد مازال غائبا حتى اليوم.

وإذا كنت قد شهدت منذ عام ١٩٩٠ بزوغ عملية حوار الحضارات بعد انهيار الحرب الباردة حوالى عام ١٩٩٠ بعد أن حضرت في لشبونة المؤتمر الدولي عن "أوروبا - العالم"، فإنني تابعت عبر السنين تطور الفكر العالمي في الموضوع، وخصوصا في المؤتمر العالمي عن حوار الحضارات الذي نظمته اليونسكو في فلنيس عاصمة ليتوانيا عام ٢٠٠٠. وقد شاركت في هذا المؤتمر

ببحث عن "مفاهيم الحضارة فى القرن الحادى والعشرين" بتكليف من اليونسكو.

ويمكن القول أن تتبعى الدقيق لكل الندوات والمؤتمرات العالمية التى انعقدت عن حوار الحضارات، جعلنى أخلص إلى نتيجة هامة مفادها أن هذا الحوار يدور فى الواقع فى دائرة مفرغة، لأنه يفتقر إلى منهج صحيح من ناحية، وليس له جدول أعمال محدد من ناحية أخرى، يركز على المشكلات الحقيقية التى تواجه البشر فى القرن الحادى والعشرين.

ومن هنا توصلت إلى إطار نظرى وبرنامج عمل لحوار الحضارات مؤسس على فكرة جوهرية هى عولمة المشكلات الإنسانية. وتعنى هذه الفكرة ببساطة أن المسافات بين المشكلات الداخلية فى كل بلد وداخل كل ثقافة وبين المشكلات العالمية على مستوى الكون قد ضاقت إلى حد بعيد. فأصبحت أى مشكلة عالمية هى مشكلة محلية فى نفس الوقت. فالفقر مشكلة عالمية ومحلية فى نفس الوقت، وتلوث البيئة كذلك، والآثار السلبية للعولمة تحس على النطاق الكونى وعلى مستوى كل بلد فى نفس الوقت، وخطر الإرهاب أصبح مشكلة عالمية ومحلية.

فى ضوء ذلك وبتحليل الجهود الدولية البارزة التى بذلت فى مجال تحليل المشكلات العالمية، توصلت إلى أن برنامج حوار الحضارات ينبغى أن يركز على الإشكاليات المعرفية من ناحية والمشكلات الواقعية من ناحية أخرى.

أما الإشكاليات المعرفية التى ستواجه الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين فقد تكفلت هيئة اليونسكو بتحديدتها من خلال مؤتمر عالمى شهير انعقد فى باريس عام ١٩٩٩ بعنوان "حوارات القرن الحادى والعشرين" وقد شارك فيه عشرات من العلماء والمفكرين والمتقنين فى العالم والذين يمثلون الثقافات العالمية المتعددة.

وقد خلص المؤتمر إلى أهمية إعادة صياغة العقد الاجتماعى بين الدولة والمواطنين فى ضوء المتغيرات العالمية الجديدة، وأبرزها ضرورة تحقيق الديمقراطية واحترام التعددية وحقوق الإنسان، والتى

أصبحت هي محك الحكم على شرعية أى نظام سياسى، بالإضافة إلى عقد طبيعى جديد، يعيد صياغة علاقة الإنسان بالطبيعة، وعقد ثقافى جديد يركز على تطوير التعليم في ضوء نظرية التعليم المستمر، والتعليم عن بعد، وأخيراً عقد أخلاقى جديد، بعد ما برزت أبحاث الهندسة الوراثية التى يمكن أن تقلب موازين المجتمعات الإنسانية. هذه هى الإشكاليات المعرفية الكبرى التى تم تحديدها وتعريفها في الكتاب الذى ضم أبحاث هذا المؤتمر التاريخى والذى نشرته اليونسكو بالفرنسية بعنوان "مفاتيح للقرن الحادى والعشرين".

ومن ناحية أخرى تكفل "المشروع الألفى" الذى تقوم به جامعة الأمم المتحدة في طوكيو بتحديد المشكلات الواقعية التى ستواجه الإنسان في القرن الحادى والعشرين من خلال استطلاع آراء مئات العلماء والمفكرين والمتقنين في العالم. وهذا المشروع ينشر نتائج أبحاثه في تقرير سنوى بعنوان "حالة المستقبل".

وقد توصل المشروع الألفى إلى تحديد خمسة عشر مشكلة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تحتاج إلى حوار حضارى للنظر في إمكانية حلها ومواجهتها بسياسات عالمية فعالية. من بينها - على سبيل المثال - مشكلة "الفجوة بين السكان والموارد"، ومشكلة هل يمكن إقامة حكم ديمقراطى من خلال نظم الحكم المستبدة؟ ومشكلة الأمراض الجديدة وظهور الأمراض القديمة المنقرضة مرة أخرى، ومشكلة ندرة مياه الشرب في العالم، وغيرها من المشكلات.

وهكذا يمكن القول أن الإشكاليات المعرفية من ناحية والمشكلات الواقعية من ناحية أخرى يمكن أن تحتل البند الأول والبند الثانى في برنامج حوار الحضارات المقترح. غير أن البند الثالث يتمثل في ضرورة نقد النظام العالمى الراهن والذى يقوم على هيمنة الدول الكبرى، والتبشير بنظام عالمى جديد يقوم على الحرية والعدالة والمساواة بين جميع الأمم.

وهذا ما حاول أن يقوم به تقرير لجنة الحكماء التى شكلها كوفى أنان السكرتير العام للأمم المتحدة والتي ضمت أكثر من أربعين شخصية من مختلف البلاد ويمثلون ثقافات العالم المتعددة، والتي

أخرجت تقريراً خطيراً عنوانه "عبور الخط الفاصل" يتضمن هذه التوجهات.

وهكذا تستوى الدعوة إلى حوار الحضارات على أسس سليمة، حين تركز على الحوار الحضارى في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، لمناقشة الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية وصياغة نموذج جديد للنظام العالمى.

حوار متعدد الأبعاد

ازداد يقينى بأهمية إدارة حوار وطنى بين كافة ممثلى الاتجاهات السياسية الأساسية فى مصر بعدما تلقيت العديد من الرسائل استجابة لدعوتى المثقفين المصريين للتعليق النقدى على مشروع الخطاب الذى أعدته للحوار مع المثقفين الأمريكيين وغيرهم من المثقفين فى العالم، بمناسبة أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتداعياتها المتعددة.

وهذه الرسائل تمثل إلى حد بعيد ألوان الطيف السياسى المتعددة التى يزخر بها مناخنا الثقافى. فبعضها يمثل التيار اليسارى الذى مازال مخلصاً لمقولة أن الصراع العربى الإسرائيلى هو صراع وجود وليس صراع حدود. وبعضها يعكس رؤية ليبرالية منفتحة تدعو للحوار الإيجابى الخلاق مع العالم بغير قيود ولا حدود، وبعضها الآخر يعبر عن التيار الإسلامى فى صورته المتتورة التى لا ترفض الآخر بإطلاق، وإنما تسعى للتجاوز معه فى ضوء ثوابت الأمة.

لقد وصلتني رسائل من قراء كرام هم الدكتور القس إكرام لمعى، والدكتور محمد عامر الأستاذ بعلوم القاهرة، والدكتور محمد الشبيني أستاذ التربية، والمستشار الدكتور جمال الدين محمود عضو مجمع البحوث الإسلامية، والمهندس نبيل صمويل أبادير المدير العام للهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، ومن السيدة رضا محمد البيه، ومن الأستاذ محروس فودة المحامى، والأستاذ محمود القيعى مدير بمنظمة اليونسكو سابقاً، والأستاذ حسين فهمى مصطفى مستشار التليفزيون المصرى وبالأمر المتحدة، والدكتور منصور حسن أستاذ بهندسة المنصورة، والسفير الدكتور محمد شاکر رئيس مجلس إدارة

المجلس المصرى للشئون الخارجية، والدكتورة نادية مصطفى أستاذ العلوم السياسية ومديرة برنامج حوار الحضارات، والأستاذ صلاح سالم الصحفى بالأهرام.

وأعد القراء الكرام الذين اهتموا بإرسال ملاحظاتهم النقدية بعرض ومناقشة أفكارهم. وأبدأ اليوم بعرض رسالة الدكتور القس إكرام لمعى، والتي أثار فيها موضوعات بالغة الأهمية، تتعلق أساساً بضرورة التعرف على اتجاهات المثقفين الإسلاميين واليساريين، قبل تعميم القول بأن مشروع الخطاب الذى أعدته فى صيغته المبدئية يعبر عن مجموع المثقفين المصريين، بالإضافة إلى ملاحظات أخرى.

وفيما يلى نص خطاب الدكتور إكرام لمعى:

"أتابع دائماً مقالاتكم "أوراق ثقافية" واستمتع بتحليلاتكم العميقة والموضوعية ولقد أعجبت بمقالكم الأخير "مشروع خطاب مصرى موجه إلى المثقفين الأمريكيين" حيث أنه قد حان الوقت لتحرك المثقفين المصريين، خاصة ونحن نعيش فى عصر العولمة حيث سقطت المسافات بين الدول وصار الحوار حياً وفعالاً ويومياً، وأيضاً لأن بعض المثقفين فى دول أخرى تحركوا للرد على خطاب المثقفين الأمريكيين لكن الرد لم يكن على المستوى المطلوب، ولذلك كان لابد لمثقفى مصر أن يأخذوا هذه المبادرة ولقد كان نشركم لمشروع الخطاب المقترح والذى أعدته - وعلى حد قولكم - تتحملون مسئولية صياغته فكراً وأسلوباً وتنتظر تعليقات نقدية من القراء، سابقة مفيدة يجب الإقتداء بها عند توجيه مثل هذه الخطابات، لذلك بادئ ذى بدء أقدر التحرك والحماسة والموضوعية وأيضاً فتح باب المناقشة، وأسمح لى أن أقدم بعض التعليقات على مسودة الخطاب.

أولاً: يخلو الخطاب من مقدمة يتضح منها أهمية ودور المثقفين فى العالم فى التأكيد على الحوار وضرورة تراجع التوجه العسكرى أمام الفكر الثقافى لأجل مستقبل أفضل للإنسانية، كذلك تجيب المقدمة على السؤال: لماذا الخطاب؟ ولماذا الآن؟

ثانياً: من المفيد تجنب التعميم بقدر الإمكان فى الخطاب، فمثلاً عندما تقول "يوجه المثقفين المصريون الذين ينتمون إلى كافة الاتجاهات السياسية السائدة فى المجتمع المصرى" فهل هذا التعميم

صحيح؟ وهل أخذ رأى التيار الإسلامى بكل اتجاهاته، وأنا أعلم أن التيار الإسلامى الذى يرفض الحوار أحد التيارات السائدة فضلاً عن التيار اليسارى، فهل سيقوم بالتوقيع على هذا البيان من يمثلون كافة الاتجاهات السياسية فى مصر؟، وهل من الأفضل أن نقول "معظم" بدلاً من "كل"؟ فنكون أكثر علمية، ولا يطعن أحد بعد ذلك فى مصداقية الخطاب سواء من داخل مصر أو من خارجها.

أيضاً حدث تعميم آخر عند الحديث عن الحملات السياسية والإعلامية ضد الإسلام والمسلمين وتصويرهم كأنهم إرهابيين بالطبيعة، وهنا لابد من الإشارة إلى أن هناك من تصدى لهذه الحملات من داخل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بل وقاموا بحملات مضادة مثل بعض المثقفين أو السياسيين أو الكنائس أو حتى من الشعب الأمريكى العادى، وحتى إن كان هؤلاء أقلية لكننا نحتاج إلى أن نشير إليهم لأن تأثيرهم كان كبيراً وكما تعلمون فإن إعلامنا لا يركز على هذه الإيجابيات فى وقتها ولذلك من الأفضل استخدام تعبير "بعض" أو "معظم" الحملات .. الخ.

ثالثاً: علينا أن نتحدث إليهم بلغتهم فعندما نقول "و إذا كان فريق من المثقفين الأمريكيين حاولوا تسهيلاً - لتحقيق أهداف إدارة الرئيس بوش - تبرير الحرب الأمريكية ضد الإرهاب .. الخ" فهذه الجملة لا تفهم فى المجتمع الأمريكى، فلا يوجد مثقفون عملهم تسهيل أهداف الحكومة، فحرية الرأى فى أمريكا والديمقراطية لا تجعل هناك أى ضغط على أى مثقف ليقوم بتأييد الحكومة لمجرد تسهيل تحقيق أهدافها، فهؤلاء الذين تحدثوا عن الحرب العادلة هم مقتنعون تماماً بهذه الفكرة وكتبوا فيها كتباً ونشروا مقالات قبل ١١ سبتمبر وقبل إعلان الحكومة الأمريكية حربها على الإرهاب، بل إنهم طالبوا الحكومة الأمريكية - كما تعلمون - قبل ١١ سبتمبر بأن تقوم بهذه الحرب وتحدثوا عن نهاية العالم وصدام الحضارات، إذن لم يكن خطابهم تسهيلاً لمهمة الحكومة أو ضغطاً من الحكومة عليهم. لذلك علينا أن نناقشهم بموضوعية ونحاورهم فى صحة هذا الرأى الذى نرى فساداً ونوضح لهم رأينا بأسانيده وحججه والذى يتفق مع الفريق الآخر من المثقفين الأمريكيين وهكذا نتحدث إليهم بلغتهم.

رابعاً: إقحام قضية العراق

كل ما أخشاه أن إقحام قضية العراق في الخطاب يفجر الخطاب ككل، وتتركز المناقشة في الغرب على هذه القضية خاصة ونحن لا نؤيد النظام في العراق، وفي الوقت نفسه نحن نرفض تغيير النظام بقوة خارجية ونحن هنا نتحدث بشكل عام عن حرب الإرهاب لقتل مدنيين أو قمع مقاومة مشروعة. لذلك اقترح رفع هذه الفقرة خاصة وأن الإدارة الأمريكية عبرت عن رغبتها في تغيير النظام العراقي لكنها تترك هذا حتى الآن للشعب العراقي، ونفس الأمر بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية واقترح إضافة العراق إلى البند (٢) كنموذج لقتل المدنيين فيه مع أفغانستان وفلسطين، وهكذا نوضح رفضنا لما يحدث ضد الشعب العراقي مع تحفظنا على سياسة قيادته.

وفي نهاية تعليقي أشكركم على سعة صدركم راجياً أن يكون الخطاب الذي يعبر عن المثقفين المصريين خطاباً تتخلله الروح المصرية بكل ما تحمل من دفاء وحب للبشر جميعاً وميلاً واضحاً لا لبس فيه للسلام، أدامكم الله عقلاً مستثيراً لكل من يقرأك أو يسمعك".

والملاحظة الأولى للدكتور لمعى المتعلقة بإضافة مقدمة للخطاب ملاحظة وجيهة، وخصوصاً فيما يتعلق بأهمية تراجع التوجه العسكري أمام الفكر الثقافي لأجل مستقبل أفضل للإنسانية. ويبدو صحة هذه الملاحظة من طغيان لغة القوة العسكرية الفائقة على الخطاب السياسي الأمريكي، والذي بدأ حملة إرهاب فكرية صاخبة موجهة للعالم كله، حين أطلق الرئيس بوش وأركان حكومته شعار: "من ليس معنا فهو ضدنا". غير أن هذا التوجه الذي يعبر عن غطرسة القوة في أقبح صورها، تعمق من بعد حين صاغ الرئيس بوش مذهب الاستراتيجي الجديد وهو الحق المطلق للولايات المتحدة الأمريكية في توجيه ضربات إجهاض عسكرية ضد أي دولة في العالم يشتم من سلوكها أنها تمثل خطراً على أمن الولايات المتحدة الأمريكية! واعتبر هذا المذهب الجديد الذي يعبر خير تعبير عما أطلقنا عليه من قبل مرحلة "الهيمنة المقننة" تجاوزاً للمذهب الأمريكي الاستراتيجي الذي كان سائداً في حقبة الحرب الباردة والذي كان عماده مبدأي الاحتواء والردع.

أما ملاحظة الدكتور لمعى حول ضرورة أن تتضمن المقدمة الرد على السؤال لماذا الخطاب ولماذا الآن؟ فاعتقد أن مقدمة مشروع الخطاب واضحة، فى أن الخطاب مشروع للحوار مع المثقفين الأمريكيين الذين يروا الحرب "العادلة" الأمريكية.

وإذا كان الدكتور لمعى يتساءل فى ملاحظته الثانية هل أخذ رأى أنصار التيار الإسلامى وهو يرفض الحوار؟ وردى عليه أنه ليس صحيحا أن أنصار التيار الإسلامى يرفض الحوار، وسيتاح لنا فى المستقبل القريب أن نعرض الرسالة التى بعثت بها الدكتورة نادية مصطفى وهى من أبرز ممثلى التيار الإسلامى وسيتبين فيها أن هذا التيار راغب فى الحوار.

أما التيار اليسارى فبعض ممثليه يرفضون الحوار حقيقة على أساس أنه لا جدوى منه، غير أن هناك فريقا آخر لا يتردد إطلاقا فى الدخول إلى ساحة الحوار، على أساس نقد مشروع الهيمنة الأمريكى، والتأكيد على عدد من المبادئ الأساسية التى يرى أنه لابد من تطبيقها فى مجال العلاقات الدولية.

ولا بأس أبدا من الإشارة فى مشروع الخطاب - كما يطالب الدكتور لمعى - من الإشارة إلى الكتابات الغربية التى انتقدت الحملات الظالمة التى وجهت إلى العرب والمسلمين والإسلام، وقد سبق لنا على أية حال أن أشرنا إليها فى مقال سابق لنا بعنوان "صوت العقلانية الأمريكية" بالإضافة إلى عرضنا للأراء المنصفة للمفكر الأيرلندى المعروف فرد هاليداي الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد.

غير أننى أختلف مع الدكتور القس إكرام لمعى فى اعتراضه على تأكيدنا أن فريقا من المثقفين الأمريكيين حاولوا تبرير أهداف إدارة الرئيس بوش لتمرير خطتها فى الحرب ضد الإرهاب، على أساس أن المجتمع الأمريكى مجتمع مفتوح ولا يوجد مثقفون عملهم تسهيل أهداف الحكومة. وليس هذا الاعتراض صحيحا. وذلك أنه لو درسنا تاريخ حياة ثلاثة من أبرز الموقعين على بيان الحرب العادلة المزعومة وهم صمويل هنتنجتون، وفرانسيس فوكوياما واميتاى إترىونى الإسرائيلى الأصل، فسرعان ما سنكتشف أنهم جميعا عملوا مستشارين فى البيت الأبيض الأمريكى فى فترات مختلفة، مما حولهم

من متقنين أصحاب رأى إلى خبراء للسلطة مهمتهم الدفاع عن سياساتها حتى لو كانت منحرفة المنطلقات.

ولا اعتقد فى النهاية أن قضية العراق أقحمت على الخطاب، لأن الخطة الأمريكية المعلنة لغزو العراق وتغيير النظام السياسى بالقوة المسلحة، هى أبرز دليل على إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على ممارسة هيمنتها السياسية والعسكرية على العالم، ونقد هذه الهيمنة وتشریح السياسات الأمريكية والدعوة إلى نظام عالمى أكثر عدلا، هو صلب الرسالة التى يريد مشروع الخطاب إيصالها للعالم.

رؤية إسلامية للحوار

أثار القس الدكتور إكرام لمعى فى رسالته التى عقب فيها على مشروع الخطاب الذى أعدته للحوار مع المثقفين الأمريكيين ومثقفى العالم، ليصدر بعد المناقشة المستفيضة باسم المثقفين المصريين سؤالاً هاماً، وهو هل سيوافق المثقفين الذين ينتمون إلى التيار الإسلامى على التوقيع على الخطاب المقترح مع أنهم يرفضون الحوار؟

والواقع أن هذا السؤال يحمل فى طياته فكرة محددة عن رفض المثقفين الذين ينتمون إلى التيار الإسلامى لفكرة الحوار مع الآخر، وعلى وجه الخصوص مع الغرب، على أساس معارضتهم المبدئية لعدد من قيم الثقافة الغربية.

وقد يكون فى هذه الفكرة التى يعتنقها عدد من المثقفين المصريين العلمانيين والليبراليين عن التيار الإسلامى، إشارة لعدم متابعتهم لحركة النقد الذاتى التى قام بها المثقفون من أنصار الإسلام السياسى. وهى حركة جديرة بالمتابعة الدقيقة من قبل كافة المثقفين، سعياً للوصول إلى حد أدنى مشترك بينهم حول تشخيص المشكلات الحقيقية وليست المزيفة التى تجابه المجتمع العربى فى مرحلة تطوره الراهنة، ورسماً لخطوط استراتيجية مشتركة تتبناها مختلف القوى السياسية لتحقيق الديمقراطية واحترام التعددية وحقوق الإنسان، وتوفير كافة الضمانات لترسيخ قيم تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وتدعيم الاستقلال الوطنى والحفاظ على الهوية الثقافية.

وفى تقديرنا أن البداية الحقيقية للنقد الذاتى الإسلامى تتمثل فى الكتاب الهام الذى أشرف على تحريره عالم السياسة الكويتى المعروف

الدكتور عبد الله النفيسى ونشره بعنوان "الحركة الإسلامية : أوراق فى النقد الذاتى" . وقد ضم هذا الكتاب مساهمات بالغة الأهمية من أبرز مفكرى جماعة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى مساهمات عدد من أبرز زعماء تيار الإسلام السياسى ومن بينهم الترابى والغنوشى وغيرهم.

وبالإضافة إلى ذلك صدرت مؤخراً فى مصر أربع كتب فى النقد الذاتى كتبها زعماء الجماعة الإسلامية، الذين صاغوا مبادرة لوقف العنف، وأداروا حواراً عميقاً مع أعضاء الجماعة الإسلامية الذين مازالوا فى السجون تنفيذاً لأحكام قضائية.

ولعل ما يؤكد وجهة نظرنا الرسالة التى بعثتها لى الدكتورة نادية مصطفى أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير برنامج حوار الحضارات، تعليقاً على مشروع الخطاب الذى أعدته ونشرته فى الأهرام.

وفيما يلى نص الخطاب الذى أرجو أن أتناوله بالمناقشة فى المستقبل القريب:

"تزامنت قراءتى لمقالكم فى جريدة الأهرام (عدد ٢٠٠٢/٦/٢٠) تحت عنوان "مشروع خطاب مصرى موجه إلى المثقفين الأمريكيين" مع استلام نص خطاب مقترح إرساله. وقام بتوجيه الأخير فضيلة الشيخ يوسف القرضاوى باعتباره رئيس مجلس إدارة جمعية البلاغ الثقافية التى أسست موقع "إسلام أون لاين".

وكانت فرصة ذهبية بالنسبة لى لأقارن بين خطابين لرمز من رموز الليبرالية ولرمز من رموز الإسلامىة. فإننى منذ الحادى عشر من سبتمبر وأنا أحاول جاهدة الإجابة على سؤال يتردد فى ذهنى، وأحاول الوصول إليها من خلال القراءة المقارنة التراكمية للخطابات العربية خلال الشهور الأخيرة.

ولعلنى أقترب الآن من إمكانية القول أن التحدى الخطير الذى يواجه أمتنا العربية قد ضيق من أبعاد الفجوة بين ما هو ليبرالى وما هو قومى، وما هو إسلامى، كما أوجد مناطق هامة وأساسية للتقاطع والتداخل سواء على صعيد تشخيص الحالة الراهنة وأسبابها ومؤثراتها وعواقبها أو على صعيد تصور البدائل المتاحة لإدارة هذه

التحديات التي تضرب في الصميم الأبعاد الثقافية الحضارية للأمة العربية والإسلامية.

بعد هذه المقدمة السريعة، التي تبين اهتمامي بالمتابعة المنظمة لاتجاهات الرأي بين مثققي وخبراء وعلماء الأمة، أصل إلى الغاية الأساسية من رسالتي هذه، ألا وهي تسجيل بعض ملاحظاتي على مبادرتكم بصياغة مشروع بيان باسم المثقفين المصريين. وهي تنقسم إلى مجموعتين من الملاحظات: مجموعة كلية وأخرى جزئية.

أولاً: الملاحظات الكلية:

١ - بداءة ومن حيث الفكرة ذاتها: فهي مطلوبة، إلا أنني كنت أمل أن يكون البيان من مثقفي الأمة العربية والإسلامية، حتى لا تتوالى "البيانات الوطنية" في قضية تتعدى هذه الصفة وتتجاوزها. فلا أعرف ماذا بعد بيان سعودي ثم مصري؟ فهل هذه ظاهرة صحية، أم أنها - على الأقل - "الممكن تحقيقه الآن"؟

٢ - البيان - باعتباره رداً على بياني المثقفين الأمريكيين (في فبراير ثم أبريل ٢٠٠٢) - يتسم بالإيجاز الشديد، حيث يقتصر على تحديد المواقف دون الانطلاق من مبرراتها وأسانيدھا الفكرية والسياسية، كما هو شأن بيان "معهد القيم الأمريكية".

فالخطورة في بيان معهد القيم الأمريكية أنه ينطلق من تحديد القيم الأمريكية كأساس لتبرير الحرب المسماة بـ "العادلة". فهي إذاً في نظرهم "حرب عادلة باسم الله من أجل القيم الأمريكية". والبيان ينضح بالقيمية التي تعكس خصوصية ثقافية وحضارية يحرص أصحاب البيان على إبراز علوها وتفوقها، وإن حاولوا أن يدعوا التوازن بين الرافدين العلماني والديني بينهم.

بعبارة أخرى، لا يكفي بيان يوجز مبادئ المواقف السياسية، ولكن يجب صياغة بيان يعكس رؤية أو القاسم المشترك بين مجموعة رؤى فكرية حول الأبعاد الثقافية الحضارية في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي.

٣ - البيان صياغة فردية من جانبكم تأملون في إثرائها بالمناقشة وترشيدها من خلال تلقى التعليقات النقدية. وإننى أثق أن مبادرتكم الكريمة ستكون نواة وحجر أساس لعقد اجتماع حاشد لمتقفي مصر من كافة الاتجاهات لصياغة بيان جماعى يعبر عن القواسم المشتركة بينها، والتي تمثل التيار الرئيسى حول هذه القضية المصيرية. وقد أفرزت لحظة الراهنة بطبيعتها هذا التيار الرئيسى، ومن ثم من إبرازه وتجسيده.

ثانياً: مجموعة ملاحظات جزئية:

٤ - البند ٣: أبرز حقوق الإنسان - من وجهة نظرى - هو الحق فى العدالة. فالعدالة هى التى تحقق للجميع الحق فى الحياة الآمنة.
٥ - فى البندين ٤ ، ٥: أليس من المهم الإشارة إلى أن ما يسمى "الأعمال الإرهابية" (بالمعنى الذى نقصده والذى يستبعد أعمال المقاومة ضد الاحتلال) ليس كره القيم الأمريكية أو كره الأمة الأمريكية، ولكن بسبب السياسات الظالمة والممارسات غير العادلة من جانب الولايات المتحدة ضد الشعوب العربية والإسلامية؟ وفى نهاية البند الرابع، ألا يجب التذكرة بالفارق بين الجهاد والإرهاب؟

٦ - لا يكفى رفض توصيف الحرب الأمريكية بأنها حرب عادلة لمجرد أنها معلنه خارج الشرعية الدولية، أو لأخطارها على السلام العالمى، ولكن لأنها تتضمن أساليب تدخلية فى السياسات والمجتمعات العربية والإسلامية باسم دعاوى الإصلاح لتجفيف منابع الإرهاب. وهى ليست كما قال سلامة أحمد سلامة إلا "محاولة لاختطاف الإسلام وفرض إسلام أمريكى"، كذلك انظر مقال د. أسامة الغزالي حرب فى ٢٠٠٢/٦/١٨: "بيدنا نحن لا بيد أمريكا".

٧ - البند ٧: إن تقسيم الدول إلى خيرة وشريرة أرى أنه لا يكفى وصفه بأنه يحمل فى طياته إثارة نعرات دينية وعنصرية، ولكن يجدر الإشارة إلى الدلالات الدينية التى أثرت فى صياغة هذا الخطاب والتى تعلن عن رؤية صراعية تجاه الحضارات الأخرى، وخاصة الإسلامية.

فقد أبرزت اللحظة التاريخية الراهنة واستدعت الأبعاد الحضارية بوضوح في الخطاب والسياسات الأمريكية التي طالما ارتدت أثواب المصالح فقط (بالمعنى المادى).

٨- ضرب العراق ليس المشكلة الوحيدة بعد فلسطين. حقيقة هي القضية العربية الثانية ولكن هناك قضايا أخرى في العالم الإسلامى لا تتفصل عن قضايانا العربية أو عن استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الجميع، مثل التهديد ضد إيران، كشمير، القوقاز.

٩- صياغة البند ٩ عن القضية الفلسطينية تقدمها كمجرد قضية إنسانية وتفرغها من محتواها السياسى. كذلك ممارسات إسرائيل ليست بموافقة ضمنية أمريكية ولكنها موافقة صريحة.

١٠- البند ١٤: يجب إعادة صياغة هذا البند، وخاصة جملة "نؤمن أنه ليس هناك صراع بين الحضارات". فهناك سياسات غربية وأمريكية بصفة خاصة تبين صراعاً بين الحضارات ويجب أن نميز بين الإيمان بأن العلاقة بين الحضارات قد تكون صراعاً أو قد تكون حواراً أو تعايشاً لأن التاريخ لم يعرف حالة واحدة من العلاقة بين الحضارات.

ومن ناحية أخرى من الأفضل دمج البند ١٤ مع البند ١٥ لبيان أن الشعوب وإن رنت للسلام إلا أنها يجب أن تقاوم الاحتلال.

١١- البند ١٥: ابتسر قضية معقدة فى وجه واحد فقط هو مقاومة الاحتلال، فى حين أن التهديدات الخارجية للعالم العربى والإسلامى ذات أبعاد متعددة تحتاج لمقاومة بسبل أخرى.

وجميعها تعنى أنه يجب ألا تؤمن ببساطة أنه ليس هناك صراع حضارات يحرك السياسات الغربية.

١٢- هل الأمم المتحدة هى السبيل الوحيد لحوار الحضارات؟ وماذا بعد جلسة خاصة تجمع بين المثقفين ومؤسسات المجتمع المدنى الدولى وممثلى الحكومات للممارسة حوار الحضارات؟ كيف ستكون منطلقاً لحل مشكلات اختلال توازن القوى العالمى وآثاره السلبية على قضايانا؟ هل الحوار بين الحضارات غاية أم وسيلة؟ ألم يعد أمامنا إلا حوار الحضارات؟ (لاحظ آخر فقرة فى البيان: وليس هناك فى النهاية

من سبيل سوى ...". إن الحوار سبيل يجب أن تدعمه سبل أخرى لتفعيله، كما أنه بدوره سبيل وليس غاية، وهو قناة وليس حالة دائمة" وفي تقديرنا أن هذه الرسالة التي كتبتها الدكتورة نادية مصطفى وهي باحثة ومثقة إسلامية مرموقة سبق لها أن أشرفت على برنامج بحثي عن العلاقات الدولية في الإسلام نشرته في عديد من الأجزاء زاخرة بالأفكار التي تستحق المناقشة.

هل هناك إمكانية لإجماع قومي؟

الخطاب الذي أرسلته لى الدكتورة نادية مصطفى أستاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومديرة برنامج حوار الحضارات والذي تضمن ملاحظاتها النقدية على مشروع خطاب المثقفين المصريين الذي قمت بصياغته، يحمل آمالاً عريضة في إمكانية صياغة إجماع قومي بين كافة التيارات السياسية العربية حول تشخيص الحالة الراهنة وتصور البدائل المتاحة لمواجهة هذه التحديات.

وأنا أريد في الواقع أن أقتبس عباراتها بالنص في هذا المجال حيث تقول " .. ولعلنى أقتررب الآن من إمكانية القول أن التحدى الخطير الذى يواجه أمتنا العربية قد ضيق من أبعاد الفجوة بين ما هو ليبرالى وما هو قومى وما هو إسلامى، كما أوجد مناطق هامة وأساسية للتقاطع والتداخل سواء على صعيد تشخيص الحالة الراهنة وأسبابها ومؤشراتها وعواقبها، أو على صعيد تصور البدائل المتاحة لإدارة هذه التحديات التى تضرب في الصميم الأبعاد الثقافية الحضارية للأمة العربية الإسلامية".

ولعل هذه الفقرة تعبر أبلغ تعبير عن استعداد أنصار تيار الإسلام السياسى للحوار مع ممثلى التيارات الأخرى، ويتمثل ذلك فى تأكيد الدكتورة نادية مصطفى أن التحدى الخطير الذى يواجه أمتنا العربية قد ضيق من أبعاد الفجوة بين ما هو ليبرالى وما هو قومى وما هو إسلامى.

غير أننى قد اختلف معها في أن هذا التقارب هو وليد مواجهة التحدى الخطير لأمتنا العربية الإسلامية . ذلك لأننى دعوت منذ سنوات لإقامة حوار وطنى ديموقراطى يضم كافة الاتجاهات السياسية للوصول إلى حد أدنى من الإجماع حول تشخيص المشكلات التى تواجهنا والتماس أكثر الحلول فعالية لها.

وكان يقينى أن الحوار سيكشف أن الفجوات المعلنة بين الخطابات الليبرالية والإسلامية ليست بالاتساع الذى نظنه، وخصوصاً أن عديداً من التيارات السياسية العربية قد قام أنصارها بممارسة النقد الذاتى لمنطلقاتها التقليدية.

وهكذا نتيجة للحوار - لم يعد هناك فارق كبير مزعوم بين الشورى الإسلامية والديموقراطية الغربية. فالديموقراطية - أيا كان تعريفنا لها - لابد أن تعتمد على الشورى. وليس هناك نظام ديموقراطى حقيقى ينفرد فيه الحاكم - أيا كانت كفاءته ومواهبه - بتقرير سياسات الحرب والسلام. بل لابد له أن يرجع إلى المجالس النيابية المختصة، ولابد له أن يستشير الوزارة ولابد له أن يمحس القرار، سواء كان ذلك في مجالات التنمية أو في مجالات التعامل مع الدول الأخرى، سلماً كان ذلك أو حرباً.

وهكذا نرى أن مناقشة مشروع الخطاب المصرى باسم المثقفين المصريين الذى أعدته، مناسبة جيدة حقاً لإقامة حوار وطنى بين كافة الاتجاهات السياسية حول قضايا أساسية، ولعل هذا يحقق أحد المطالب التى نادى بها أحد حضور المحاضرة التى ألقيتها عن ١١ سبتمبر في المجلس المصرى للشئون الخارجية، حين تساءل كيف نجرى حواراً مع الخارج مع أننا لم نجر هذا الحوار مع الداخل أولاً ؟

ملاحظات كلية

وقد بدأت الدكتوراة نادية مصطفى ملاحظاتها النقدية على مشروع الخطاب بمجموعة ملاحظات كلية. أولها أن فكرة مشروع الخطاب المصرى المقترح مطلوبة، إلا أنها كانت تأمل أن يكون البيان من مثقفى الأمة العربية والإسلامية. وهذه الملاحظة سبق للأستاذ حلمى شعراوى أن أبدأها حين قرأت مشروع الخطاب على من حضروا

المحاضرة، فقد قرر أنه يفضل أن يصدر الخطاب باسم المثقفين العرب ولا يقتصر فقط على المثقفين المصريين.

ورغم وجاهة النقد، إلا أنني فضلت أن نبدأ بما نستطيع أن نفعله نحن كمثقفين مصريين، لأننا لو حاولنا منذ البداية إعداد مشروع خطاب عربي لاستغرق ذلك فترة طويلة، ولا حتاج إلى اتصالات معقدة حتى يأتى الخطاب ممثلاً للاتجاهات المختلفة للمثقفين العرب وهى متعددة ومتناقضة في عديد من الأحيان. والملاحظة الكلية الثانية أن مشروع الخطاب المقترح يتسم بالإيجاز الشديد حيث يقتصر على تحديد المواقف دون الانطلاق من مبرراتها وأسانيدها الفكرية والسياسية كما هو شأن بيان "معهد القيم الأمريكية".

والمشكلة هنا أننا لو أرسلنا القول في الخطاب وأصلنا كل فكرة، وأسندنا كل قيمة إلى مرجعيتها، لتحول الخطاب إلى بحث مستفيض، مما يجعل قراءته واستيعابه مسألة بالغة المشقة والصعوبة. ومن هنا تعمدنا الإيجاز، والتركيز على المنطلقات الأساسية التى يمكن إجماع المثقفين المصريين عليها.

وتضيف الدكتور نادية أنها تأمل في أن تكون المناقشة النقدية العلنية لمشروع الخطاب، مقدمة لصياغة خطاب يناقش في اجتماع حاشد لمثقفى مصر من كافة الاتجاهات، لصياغة بيان جماعى يعبر عن القواسم المشتركة بينها، والتي تمثل التيار الرئيسى حول هذه القضية المصرية، وترى أن اللحظة الراهنة بطبيعتها أفرزت هذا التيار الرئيسى، ومن ثم لابد من إبرازه وتجسيده.

ونحن نوافق على هذا رأى الصائب، ونرجو فى نهاية المناقشات، أن نعيد صياغة مشروع الخطاب ليعرض فى اجتماع كبير ينظمه المجلس المصرى لشئون الخارجية صاحب المبادرة فى دعوتى للمحاضرة وصياغة مشروع الخطاب.

ملاحظات جزئية

وهناك ملاحظات جزئية عديدة لا أعتقد أننى سأختلف بصددتها كثيراً مع صاحبة الرسالة. وأولى هذه الملاحظات أنها ترى أن أبرز حقوق الإنسان ليس هو الحق فى الحياة الآمنة، كما يقرر مشروع الخطاب ولكن فى العدالة، فالعدالة هى التى تحقق للجميع الحق فى

الحياة الآمنة. واعتقد أن ترتيب الأولويات فى مجال حقوق الإنسان له أهمية، وإن كنت مازلت عند رأى فى أن الحق الذى يسبق كافة الحقوق هو الحق فى الحياة الآمنة، وهو المدخل الضرورى للحديث بعد ذلك عن العدالة.

وترى صاحبة الرسالة ضرورة الإشارة - فى مجال إدانة الإرهاب - إلى أنه يحدث فى كثير من الأحيان ليس بسبب كره القيم الأمريكية أو كره الأمة الأمريكية ولكن بسبب السياسات الظالمة والممارسات غير العادلة من جانب الولايات المتحدة ضد الشعوب العربية والإسلامية.

وردى على هذه الملاحظة هو أننا ينبغى أن نتفق أولاً على إدانة الإرهاب بغض النظر عن أسبابه، مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة التفرقة الواضحة بين الإرهاب والحق الشرعى للمقاومة الثابت للشعوب الواقعة فى ظل الاحتلال.

ولا اتفق مع ملاحظة صاحب الرسالة فى أنه ينبغى فى نهاية البند الرابع من مشروع الخطاب التذكرة بالفارق بين الجهاد والإرهاب، وذلك لأسباب متعددة.

وأهم هذه الأسباب أن هناك خلافات شتى بين مختلف الفرق والاتجاهات الإسلامية فى تعريف مفهوم الجهاد. وهناك فى هذا المجال اتجاهات إسلامية متطرفة غاية التطرف ولا يمكن قبولها فى أى دولة معاصرة تقوم على سيادة القانون، ولا تسمح بممارسة العنف من قبل أى جماعة مهما كانت خارج إطار سياسة الدولة. من ناحية أخرى أصبح مفهوم الجهاد الذى تستخدمه الجماعات الإسلامية الإرهابية التى صرحت - بشكل غير مباشر - عن مسئوليتها عن أحداث ١١ سبتمبر، والتى ترى ضرورة الكفاح ضد "الكفار" من غير المسلمين، محل نقد شديد من دوائر عالمية شتى، ترى فى تبنيه خطورة على الأمن العالمى.

ولذلك يفضل أن يستخدم مصطلح المقاومة الذى نصت على شرعية ممارسته المواثيق الدولية فى مقابل الإرهاب المرفوض، والذى مهما كانت صعوبة تعريفه، إلا أنه يصلح - لو تبيننا له تعريفاً إجرائياً - أن يقف فى قطب مضاد لقطب المقاومة المشروعة.

ولعلنا فى هذا المقام ينبغى أن نوضح أن هناك أعمالا إرهابية على مستوى العالم ترتكب ليس فقط بسبب الممارسات غير العادلة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعوب العربية والإسلامية فقط، ولكن ضد شعوب أخرى شتى. وقد أبرز ذلك الكاتب الروائى الأمريكى الشهير جور فيدال فى كتابه الصغير الهام عن أحداث ١١ سبتمبر والذى نشره بعنوان "حرب دائمة من أجل سلام دائم". فقد نشر جدولا تفصيليا بالتدخلات الأمريكية السياسية والعسكرية المباشرة وغير المباشرة فى بلاد شتى تنتمى لقارات العالم جميعا. مما يعطى جوابا على السؤال الشهير الذى ثار عقب أحداث سبتمبر الشهيرة وهو لماذا يكرهوننا؟

ومن الملاحظات الجزئية الهامة للدكتورة نادية مصطفى مطالبتها بإعادة صياغة البند ١٤ من مشروع الخطاب والذى يبدأ بعبارة "نحن المثقفين المصريين الموقعين على هذا البيان نؤمن أنه ليس هناك صراع بين الحضارات.

ذلك أنه فى رأيها أن هناك سياسات غربية وأمريكية بصفة خاصة تبين صراعا بين الحضارات.

وأنا اختلف مع هذا رأى. ذلك أن الاتجاه المحافظ والرجعى والذى تتبناه حكومة الرئيس بوش لا تعبر بالضرورة عن صراع بين "الحضارة الأمريكية" و"الحضارة العربية الإسلامية"، بقدر ما هو تعبير عن مصالح الممثلين للمجتمع العسكرى الصناعى الأمريكى وهو المصطلح الذى أطلقه الرئيس أيزنهاود نفسه عن التحالف الطبقي لأصحاب المصالح الرأسمالية الأمريكية. ولذلك لا يجوز أن نعتبر الصياغات الإيديولوجية لنظرية صراع الحضارات التى صاغها صمويل هنتنغتون لتبرر السياسات التدخلية الأمريكية تقريرا لحقيقة موضوعية تشير إلى صراع حقيقى بين الحضارة الغربية وباقى العالم بحسب تعبيراته.

وفى النهاية تختم الدكتورة نادية مصطفى ملاحظاتها الهامة بالتساؤل هل الأمم المتحدة هى السبيل الوحيد لحوار الحضارات؟ وفى رأى أنها ليست السبيل الوحيد ولكنه السبيل الأكثر فعالية، لأنها الجهة

الوحيدة فى العالم المخولة بحسب قواعد القانون الدولى، لوضع أسس
نظام عالمى جديد ملزم لكافة الدول أعضاء الأمم المتحدة.
وتتساءل ألم يعد أماننا إلا حوار الحضارات؟
وأجيب لا. أماننا مهام قد تسبق حوار الحضارات ذاته، وأخطرها
جميعا أن نمارس النقد الذاتى، وأن نصلح أحوال المجتمعات الإسلامية
والعربية التى تسودها ظاهرة الاستبداد السياسى وانعدام العدالة
الاجتماعية. هذا هو الطريق الذى لا طريق غيره "لتحسين" صورة
المسلمين والعرب حسب التعبيرات السائدة، ليس بالكلام ولكن
بالفعل!

أصوات متعددة

تعددت التعليقات على مشروع الخطاب الذى أعدته والمقترح توجيهه باسم المثقفين المصريين إلى المثقفين الأمريكيين ومثقفى العالم. وهذه التعليقات تتفاوت فى رؤيتها لفكرة الحوار، وتختلف حول النقاط الأساسية التى ينبغى أن يشملها الخطاب.

فيما يتعلق بفكرة الحوار ذاتها ومنطلقاتها أرسل لى الصديق الدكتور محمد عامر أستاذ الرياضة والمنطق الرمزى بكلية العلوم بجامعة القاهرة رسالة تتضمن رفضا مطلقا للمنطلقات التى صدر عنها مشروع الخطاب. يقول الدكتور عامر وأنا أسوق عباراته بالكامل: "تلبية للأمل الذى أعربتم عنه فى أهرام الخميس ٢٠/٦/٢٠٠٢، أرجو أن تأذنوا لى بالآتى:

أ - جاء فى الفقرة (٢) من مشروع الخطاب "ونحن ... نؤكد من البداية إدانتنا المطلقة للأعمال الإرهابية ... فى ١١ سبتمبر ...". لماذا البداية من ١١ سبتمبر ٢٠٠١؟ هل ما حدث فى ذلك اليوم فى نيويورك وواشنطن أبشع مما حدث فى هيروشيما (٦/٨/١٩٤٥م) ثم نجازاكي (٩/٨/١٩٤٥م)؟ .. وماذا عما حدث فى شيلى فى (١١؟) سبتمبر ١٩٧٣؟ ... وقبل كل هذا ماذا عن إبادة الهنود الحمر واغتصاب وطنهم؟

إنهم يتحدثون عن الجرائم ضد الإنسانية التى لا تسقط بالتقادم. فلماذا إسقاط هذه الجرائم؟ أم أنها لم تكن جرائم أصلا؟

ب - جاء فى الفقرة (٩) "كما أن ترك العنان للدولة الإسرائيلية ... يحمل فى طياته مخاطر بالغة ...".

لماذا الحديث عن العرض دون المرض؟ أليست إقامة إسرائيل ذاتها جريمة ضد الإنسانية؟ أليس ما يجرى في فلسطين منذ إصدار وعد بلفور، ثم تبنى عصبة الأمم له في صك انتدابها بريطانيا على فلسطين، ثم إهدار الجمعية العامة للأمم المتحدة حقوق الشعب الفلسطيني بإصدار قرار تقسيم فلسطين، ثم إعلان "دولة" إسرائيل، أليس كل هذا عملاً إرهابياً وحشياً متصلاً؟

ج - إن الحوار الذى يتحاشى جواهر الأمور ويكتفى بحواشيها، محكوم عليه بالفشل قبل أن يبدأ".

والدكتور محمد عامر بهذه الملاحظات النقدية يميل فى الواقع - وإن لم يصرح بذلك - إلى الصياغة التقليدية فى الفكر القومى العربى من أن الصراع العربى الإسرائيلى هو صراع وجود وليس صراع حدود. وقد أصدر مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت وثيقة هامة عن استراتيجية التعامل مع المشروع الصهيونى هى ترجمة دقيقة لهذا التوجه.

وفى تقديرنا أن هذا التوجه لا ينطلق من تحليل دقيق لموازن القوى الدولية من ناحية، ولوضع النظام الإقليمى العربى من ناحية أخرى فيما يتعلق بجوانب القوة الشاملة للدولة. وهذه القوة ليست - كما قد يتبادر إلى الأذهان - القوة العسكرية فقط، بل قد تسبقها القوة العلمية والتكنولوجية والقوة المعرفية لأن العالم يتجه الآن للانتقال من مجتمعات المعلومات إلى مجتمعات المعرفة.

ومن ثم يمكن القول أن النتيجة القاطعة التى خلص إليها الدكتور محمد عامر والتى مفادها، أن الحوار الذى يتحاشى جواهر الأمور ويكتفى بحواشيها، محكوم عليه بالفشل قبل أن يبدأ، فيها مبالغة شديدة، لأنها تنطلق من مبدأ الكل أو لا شئ! بمعنى إما أن نطرح فى الحوار عدم شرعية الدولة الإسرائيلية من الأساس، أو لا داعى للحوار.

توسيع دائرة الحوار

وعلى خلاف رأى السابق هناك رسائل وصلتتى تدعو إلى توسيع دائرة الحوار، وتقدم فى سبيل ذلك مقترحات إيجابية جديرة بالتأمل.

ومن أبرز هذه الرسائل الرسالة التي أرسلها الصديق المهندس نبيل صمويل أبادير المدير العام للهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية والتي تقوم بدور بارز في تنشيط الحوار الوطنى فى مصر بكل أبعاده.

وفيما يلى رسالة المهندس أبادير:

"تحية خالصة لسيادتكم وللمبادرات المتميزة التى تطرحونها دائماً، وبخاصة لمشروع الخطاب المصرى الموجه إلى المثقفين الأمريكيين، واحد من هذه المبادرات الهامة التى أود أن أشارك بالتعليق عليها:

أولاً: أؤيد سيادتكم فى بدء عملية فتح حوار مباشر مع المثقفين الأمريكيين، وقد أصبح ذلك ضرورة ملحة تقتضيها الظروف والأوضاع التى يمر بها عالمنا وبخاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر الماضى. هذا إلى جانب تفعيل عطاء ثقافتنا العربية والإسلامية فى هذا المحيط الدولى الذى نعيش فيه، مع بداية هذا القرن الجديد.

ثانياً: بدأت سيادتكم بتوجيه هذا الخطاب إلى المثقفين الأمريكيين، وانتهيت بدعوتهم مع مثقفى العالم ومفكريه، للتوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة لعقد حوار حضارى واسع، وهى دعوة تهدف إلى توسيع دائرة الحوار، إلى ما هو أوسع من مجرد حوار مصرى أمريكى، أو إسلامى غربى، ليكون حواراً دولياً، وهو ما يجب أن نسعى إليه فى عملية بناء حضارة دولية جديدة تلتزم بقيم الحوار والإنسانية والعدالة. ولا تعتمد على استقطاب نفوذ بعض أطراف هذا الحوار.

ثالثاً: وإن كنت أرى ضرورة فتح هذا الباب من الحوار الدولى، وتحت غطاء الأمم المتحدة، فإننى أرى أيضاً ضرورة فتح باب الحوار أيضاً مع المثقفين الأمريكيين، لتبادل الرأى، ووجهات النظر، وتصحيح المفاهيم التى قد تكون فى معظم الأحيان مغلوطة، لأسباب عديدة، من بينها عدم المعرفة الدقيقة أو التحيز، أو التعصب الشديد.

كما أننى أرى أن تعضيد هؤلاء المثقفين الأمريكيين الذى يعارضون الحرب بشجاعة أدبية بارزة - كما ذكرتم سيادتكم - لهو من التوجهات الهامة التى يجب أن نتبناها كمثقفين مصريين، حيث أننا نفهم المجتمع الأمريكى باعتباره مجتمعاً ديناميكياً أن فرص التفاعل بين أطراف المجتمع، واسعة جداً، لذا يجب علينا أن نؤثر فيه، ويكون

لنا دور فى توجيه حركة هذا المجتمع المفتوح (الشعب بكل منظماته المدنية وليس الحكومة فحسب) نحو القيم الدولية، فى إحلال السلام والعدالة لجميع الشعوب، بدون تحيز أو تفرقة.

رابعاً: أتفق مع سيادتكم بأن على المجتمع الأمريكى - حكومة وشعباً - أن يراجع سياساته فى إعلان الحرب ضد كل من يخالفه، رغم أننا - كما ذكرتم سيادتكم - لا نتفق ولا نرضى تماماً عما حدث للمجتمع الأمريكى وللعالم، فى الحادى عشر من سبتمبر الماضى. واعتقد أن الدعوة للحوار الدولى، الذى تقترحونه سيادتكم سيكون، لها أثر كبير على توجهات سياسة الحكومة الأمريكية، على المدى البعيد.

خامساً: أتفق مع سيادتكم فيما ورد فى باقى مشروع الخطاب الموجه إلى المثقفين الأمريكيين.

سادساً: أقترح على سيادتكم بعد الوصول إلى صياغة نهائية للخطاب المصرى الموجه إلى المثقفين الأمريكيين، البدء فى توجيهه مباشرة، عبر قنوات الاتصال المتاحة، وربما بعقد لقاءات حوارية مباشرة، باستخدام التقنيات الحديثة، عبر المسافات والأزمنة لتبدأ عملية تاريخية للحوار، تعاون على تشكيل ثقافة دولية جديدة".

وفى تقديرى أن المقترحات التى طرحها المهندس نبيل صمويل أبادير وجيهة. ولعل أبرزها ضرورة تعضيد المثقفين الأمريكيين الذين يعارضون الحرب بشجاعة أدبية بارزة، بالإضافة إلى تأكيده إلى أنه مع أهمية الحوار الدولى الذى اقترح أن يجرى بإشراف الأمم المتحدة ينبغى فتح باب الحوار أيضاً مع المثقفين الأمريكيين لتبادل الرأى ووجهات النظر.

ووصلتلى رسالة أخرى من الدكتور محمد الشيبينى نائب رئيس المنظمة العالمية للتربية وإعداد المربين للشرق الأوسط، وهو بعد القراءة المتأنية والعميقة لمشروع الخطاب المصرى الموجه من المثقفين الأمريكيين يقترح إضافة ثلاثة نقاط وهى:

- "وقد تتبعنا بقلق شديد قانون الحظر الأمريكى الذى صدر مؤخراً بمنع مواطنى بعض الدول العربية والإسلامية للالتحاق بالجامعات والمعاهد الأمريكية بحجة أن تلك الدول زاعية للإرهاب

دون حقائق ثابتة. ومثل هذا الحظر على الثقافة والتعليم بين الدول يمثل انتهاكا صارخا لمبادئ منظمة اليونسكو الدولية التي تنص على ضرورة التعاون الثقافي والعلمي بين الدول لصالح البشرية.

- "كما نراقب بأسف القيود والمضايقات التي تفرضها الأجهزة الأمريكية على الطلاب العرب الذين يدرسون في الجامعات والمعاهد الأمريكية، وعزوف بعضها عن قبولهم. هذا بالإضافة إلى العداء السافر والاستفزازات التي يتعرضون لها أثناء دراساتهم بما فيه التمييز العنصري.

- "ونحن ندعو المثقفين الأمريكيين، منعاً لصراع قد يدور بين الثقافات، إلى التأكيد على ضرورة الالتزام "بالتعددية الثقافية" بين الشعوب، ونبذ فكرة فرض "ثقافة أحادية" غربية تحت ستار العولمة، الغرض منها السيطرة على الثقافات الأخرى ومحو هويتها. وهذه الإضافات المقترحة نراها وجيهة ومن شأنها أن تثرى موضوع الخطاب.

وفي نهاية هذا العرض للأصوات المتعددة التي صدرت رداً على مشروع الخطاب أشير إلى مضمون خطاب السيدة رضا محمد البيه ليسانس آداب وتربية، وهي ترى ضرورة التنسيق مع الإخوة السعوديين الذين سبقونا في الرد على خطاب الأمريكيين حتى نحقق تعاوناً بين مثقفي ومفكري العالم الإسلامي. وترى ضرورة بحث أسباب الإرهاب على المستوى العالمي لمعرفة دوافعه وتحديد السياسات التي ينبغي أن توضع لمواجهة. وتشير إلى خطورة وسائل الإعلام في تزييف الوعي لدى الشعوب.

لم تكن هذه فقط كل الأصوات التي عبرت عن ملاحظاتها النقدية إزاء مشروع الخطاب، ولكن هناك أصوات أخرى، أرجو أن نلتقي معها في مرات مقبلة.

نقد ثقافى للسياسات الأمريكية

لم يقنع بعض القراء الكرام الذين اهتموا بإرسال ملاحظاتهم النقدية على مشروع خطاب المتقنين الذى اقترحنا توجيهه إلى المتقنين الأمريكيين بالتعليق على فكرة الحوار أو على مضمون الخطاب المقترح، ولكنهم تجاوزوا ذلك لكى يقوموا بنقد عميق للسياسات الأمريكية، وهذا النقد يتخذ صورة النقد السياسى المباشر كما سجله الأستاذ محمود القيعى المدير بمنظمة اليونسكو سابقا فى باريس، أو النقد الثقافى كما مارسه صلاح سالم الصحفى بالأهرام والذى يمثل الأصوات الشابة من بين القراء الذين علقوا على مشروع الخطاب. ويبدأ الأستاذ القيعى رسالته بطرح موضوع العولمة كمدخل لمناقشته، وهذا هو نص الرسالة:

"كانت ظاهرة العولمة ولا تزال موضع نقاش مستفيض ومحتدم، إلا أن جوانبها الثقافية تتطلب دائما معالجة خاصة، الأمر الذى دعا الفرنسيين مثلا إلى طرح "الاستثناء الثقافى" أثناء محادثات الجات. ولذا فإننى سأتناول هنا جانبا تبدى بوضوح فى الآونة الأخيرة ويتمثل فى محاولة فرض قيم ثقافية علينا تصل فى بعض الأحيان إلى تعمد التحكم فى تفكيرنا ومواقفنا وقيمنا بل وفى ردود أفعالنا. فقد انطلقت منذ سنوات قليلة دعوات مثل ثقافة السلام وحماية الأقليات والحوار بين الثقافات والحضارات فأيدناها وشاركنا فيها، وأسهم المثقفون المصريون والعرب فى نقدها وتعميقها وإثرائها، على الرغم مما تكابده المجتمعات العربية من إحساس دفين بالظلم ناتج عن ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين. فكيف للسلام، مثلا، أن يقوم أو يدوم بدون عدل؟

وكيف يمكن لنا أن نغرس في عقول الناشئين وأفئدتهم مفاهيم ثقافة السلام في وقت ترى فيه الشعوب حقوقها تنتهك وأرضها تغتصب؟ وكيف يمكن للشباب العربي أن يهدأ ويتحاور وهو يرى الإخوة في فلسطين يقتلون ويسامون سوء العذاب؟ إن شعوبنا لا ترى بارقة أمل عند نهاية النفق المظلم.

قائمة المظالم طويلة والجروح غائرة ولا يتسع المجال هنا لحصرها. والأغرب من ذلك أن الرئيس الأمريكي جورج بوش، مادمنًا في معرض الحديث مع المثقفين الأمريكيين، يحاول في كلماته أن يتحكم في ردود أفعالنا داعيًا الحكومات والشعوب العربية إلى الإحجام عن تمجيد ما أسماه "الهجمات الانتحارية"، بل وأن تتدد بها وتستكرها، واصفا المناضلين الفلسطينيين بالإرهابيين. وصل الأمر إذن إلى محاولة التحكم في مشاعرنا وعقائدنا. إن حقوق الإنسان الفلسطيني تنتهك كل يوم على مرأى ومسمع من العالم كله. إنها حرب تحرير وطنية يخوضها شعب مناضل انطلقت منه صرخة الحرية. هل كان الفرنسيون، مثلاً، إرهابيين عندما حاربوا الألمان أثناء احتلال هؤلاء لأرضهم في الحرب العالمية الثانية؟ بل إن الإسرائيليين أنفسهم يتباهون بعملياتهم "الإرهابية" التي اقترفوها ضد الأبرياء في حربهم من أجل إقامة إسرائيل، ويعرضون في فندق الملك داود بالقدس فيلماً عن تاريخ إنشاء الفندق أبرزت فيه عملية تفجير هذا الفندق عام ١٩٤٦ على يد العصابات الصهيونية، مما أدى إلى سقوط أكثر من تسعين قتيلاً من المدنيين الأبرياء، أكثر من نصفهم كانوا عرباً. وقد تحدثت مراسل C.N.N. من القدس عن هذا الفيلم أثناء رسالة بعثت بها من تلك المدينة في إبريل الماضي أثناء الهجوم الإسرائيلي على الضفة الغربية. وتساءل المراسل الأمريكي عما إذا كان من الممكن وصف تفجير الفندق بأنه عمل إرهابي أيضاً راح ضحيته مدنيون أبرياء أو لم يكن ضحايا دير ياسين وصابرا وشاتيلا وجنين من المدنيين أيضاً؟

لذلك أرجو تضمين مشروع الخطاب المقترح من المثقفين المصريين إلى المثقفين الأمريكيين التأكيد على الحق في الثقافة، الحق في إبداع الثقافة والانتفاع بها، كحق من حقوق الإنسان مثل الحق في التعليم والحق في الغذاء والحق في الحياة ذاتها. يجب أن نقول للمثقفين

الأمريكيين إننا وحدنا أصحاب الحق في تحديد عناصر ثقافتنا وفي صوغ قيمنا استناداً إلى معتقداتنا وتراثنا وتاريخنا".

أما الأستاذ صلاح سالم فيقول في رسالته ما يلي:

"لقد طالعت مع قراء العربية صيغة البيان إلى المثقفين الأمريكيين والذي اقترحتموه على مثقفي مصر، وحفل بتسامح فكري، وجزالة تعبيريه تعودناهما منكم. وتفاعلاً مع دعوتكم للحوار حول هذه الصيغة، وإشباعاً لرغبتني النهمه الدائمة في الحوار معكم، فإنني اقترح هنا أمرين، الأول: يخص الشكل ويتعلق بضرورة إضافة أسماء لرموز ثقافية عربية إلى قائمة الموقعين على البيان من مصر ليكون ناطقاً باسم الثقافة العربية كلها لا المصرية وحدها. إذ يصعب الفصل، حتى التسعفي، بينهما على صعيد تصورنا عن أنفسنا، أو حتى تصور الآخر عنا، وحيث النموذج الثقافي المقصود بالبيان الأمريكي "الستيني" هو العربي الإسلامي لا المصري بالذات. ويكتمل هذا الاقتراح الشكلي بإضافة المثقفين الأوروبيين كطرف مقصود للبيان "العربي" على طريق الحوار تحقيقاً لميزة عملية مهمة، إذ أن العقل الأوروبي بما يتلاطم داخله من تيارات فكرية مختلفة المشارب مثالية ووضعية وإنسانية ولكنها عميقة الجذور، يبقى هو الأقدر على إدراك وتقدير الموقف العربي من العقل الأمريكي البرجماتي ذي الرؤية الاختزالية للتاريخ والتي لا تتحسب لعقده وهواجسه الذي يستطيع العقل الأوروبي تقديرها لطول عهده في التعامل معها. فأوروبا تبدو كحكمة الغرب، بقدر ما أن أمريكا هي حيويته.

وأما الثاني فموضوعي، ويتعلق بأهمية تضمين البيان لصيغ تحذيريه بجانب الصيغ التبشيرية المطلوبة والذي حفل بها فعلاً لتمثل نوعاً من التوازن معها يسهم في تحديد ضفتي المشروع، والمصلحة للحركة الأمريكية في المستقبل. وهو توازن مطلوب يستطيع العقل الأمريكي البراجماتي تفهمه، وهنا نقترح تحذيرات ثلاث:

١ - من النزوع إلى بناء "مركزية أمريكية" مستقلة عن نزعة التمرکز الغربي وليس ضدها، أي استلهاً أمريكياً لأسوأ ما في العقل الأوروبي، حيث الحديث المشبع بالإجلال عن الأباء المؤسسين مشيدي الدولة الأمريكية على أسس الحرية والعدل والمساواة كمبادئ سرمدية

لا تحيد عنها المواقف العملية إلا على سبيل الاستثناء في إطار عام ينزع إلى التوافق معها، يحل محل الفلسفة اليونانية التي اعتبرت نقطة تكون وانطلاق العقلانية الغربية في التاريخ الأوروبي الموحد والمتجانس. كما تحل الولايات المتحدة كدولة قومية محل أوروبا كتجربة تاريخية ويتم التعمية بعلّة الاستثناء على كل تناقضاتها مع هذه المبادئ السرمدية طيلة القرنين الماضيين، مثلما تم الإدعاء بنقاء الغرب وطهارة روحه في الخمس والعشرين قرناً الماضية، ومثلما صار النموذج الأوروبي هو المثال المحتذى وإلا فالإتهام بالنقص والدونية، فإن الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر يقيم تمرّكه على قاعدة: من معنا ومن ضدنا كأساس للخيرية العالمية الجديدة، وهو ما لا يخفى على أحد كونه تكراراً لنزوعات الإمبراطوريات الكلاسيكية في لحظات تسلطها على منوال "السلام الروماني مثلاً" وهو ما يعنى أن الولايات المتحدة على مشارف نزعة عسكرية إمبراطورية مستوحاة من التاريخ التقليدي للهيمنة، وهو ما سوف يفقدها قوة النموذج الحدائى الذى طالما جسده باعتبارها الحلم الأمريكى، ويثير لديها والعالم من حولها تناقضات نموذج القوة الموروث.

٢ - من الرؤية المثالية التبسيطية التى تصل فى ذروتها إلى خليط من الميتافيزيقية فى مصطلحات "العدالة المطلقة" و"الحرية اللانهائية" و"الحرب العادلة"، ومن المانوية إذ تقسم العالم على أساس من ثنائية الخير والشر باعتبارها زعيمة معسكر الخير ضد "محور الشر". ذلك أن هذه الرؤية "التبسيطية" إنما تدخل علوم السياسة ومناهج التحليل الاستراتيجى فى غياهب النزعة الإطلاقية الغيبية التى يركز عليها عادة الأصوليون فى كل الأديان والعنصريون فى كل الأمم مما يجعل من ترويجها باباً شيطانياً تدخل منه قوى التطرف والعنصرية بكل أشكالها وألوانها وهى القوى التى حاولت أو ادعت أنها تسعى لمواجهتها بإطلاق هذه النزعة التبسيطية.

٣ - من وهم القدرة على التحكم فى الظواهر السياسية بصناعتها وتوظيفها. وهو وهم كبير تغذية القدرة الأمريكية الشاملة المتفوقة، ولكن يفضحه الواقع والتاريخ معاً، وخاصة فيما يتعلق بالظواهر ذات الجذر الثقافى أو الإلهام الدينى. ولعل خبرتها مع الإسلاميين فى

أفغانستان إبان الغزو السوفيتي، وبعده وحتى أحداث سبتمبر خير دليل. ولذا فالنزعة إلى خلق أعداء مفتعلين "محور الشر" أو غير محددين" منظمات الإرهاب وجماعاته" إنما يحيلهم إلى أعداء حقيقيين حسب قاعدة التنبؤ المحقق لذاته، وهو ما يفرض عليها استلهاً منهج بديل لعلاج الظواهر لا توظيفها عبر الحوار مع أصحابها وضمنهم عالمنا العربي. الذي يبدو في حاجة شديدة وعاجلة للحوار مع ذاته أولاً حتى يتمكن من استيعابه تناقضاته الظاهرة، ويتوقف عن إفراز تيارات التطرف الذي عليه أن يعترف بقدرته على إنتاجها تفوق المتوسط العالمي إن جاز التعبير، وذلك باتجاه نموذج ثقافي وسياسي فعال في الواقع العالمي يحول دون تحوله إلى موضوع للعلاقات الدولية، ويكون بمثابة جذر إلهام وأداة تصديق لخطابه عن نفسه، ذلك الخطاب الثقافي الإعلامي الذي يبقى في النهاية محض إفصاح عن الواقع الحضاري ومن ثم فلا صدقية له عند الآخر إلا بجاذبية وفعالية هذا الواقع نفسه".

الحق في الثقافة والإبداع الذاتي

والواقع أن رسالتي الأستاذين القيعي وسالم تزخران بأفكار تحتاج إلى تأمل وتعليق. ونقتع - لضيق المقام - بالتعليق على الفكرة الجوهرية للقيعي وهي ضرورة تأكيد حق الشعوب في إبداع ثقافتها. وليس في ذلك دعوة للانغلاق، ولا صيحة ابتعاد عن نسق الثقافة العالمية التي تتشكل الآن ببطء - وإن كان بثبات - نتيجة لثورة الاتصالات الكبرى، التي ساعدت على ممارسة حوار حضاري غير مسبوق في تاريخ الإنسانية. بعبارة أخرى الحق في الإبداع الثقافي المستقل لا ينبغي أبداً أن يصدر عن مجتمعات تصمم على تبني الماضي باعتباره هو المرجعية الوحيدة. ذلك أنه لا بد من ممارسة التفاعل الحضاري الخلاق برؤية مستقبلية. ومن هنا فإن التدخل الأمريكي السافر في مجال فرض سياسات ثقافية معينة على الدول العربية، مرفوض رفضاً مطلقاً. ذلك أنه مع اعترافنا أن هناك سلبيات متعددة في السياسات الثقافية العربية، إلا أن تعديلها ينبغي أن يكون من خلال النقد الذاتي العربي وليس إملاء من قوى خارجية .

وهذه هي النتيجة النهائية التي خلص إليها صلاح سالم من نقده الثقافي للنزعة الإمبراطورية الأمريكية، وهو نقد صائب تماما. ذلك أن الواقع الحضارى العربى بإيجابياته المتعددة ، لو تمت عمليات التحديث العربى بأسلوب جذرى، هى الكفيلة فعلا بتحسين صورة العرب والمسلمين. وليس هناك خطاب عربى عن الذات تكون له أى مصداقية لو كان مفارقا للواقع. وهذا الواقع - نتيجة ثورة الاتصالات وشيوع ثقافة الصورة - هو بالفعل تحت بصر العالم كله فى كل مكان. وهكذا يمكن القول أن الواقع من ورائكم والصورة من أمامكم ، فماذا أنتم فاعلون ؟

ضد الحوار مع كتاب الشمال

فى تعليقه النقدى الهام على مشروع الخطاب الذى أعدناه للحوار مع الكتاب الأمريكيين والأوروبيين، أثار الأستاذ حلمى شعراوى الكاتب والباحث المعروف ومدير مركز البحوث العربية قضية بالغة الأهمية تستحق التوقف أمامها طويلا. وهذه القضية تتمثل فى نقده لنقطة انطلاق مشروع الخطاب والجدل الذى دار بصددده على صفحات الأهرام، والتي تصور العالم وكأنه فى حالة صراع بين بعض الأفكار أو الثقافات أو المواقف. مع أن الموقف العالمى الراهن لا يسمح بقيام حوار مثمر بين مجتمعات متصارعة. ومرد ذلك إلى عنفوان القوة التى تمارسها على العالم الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب العالمى الأوحده.

ورسالة الأستاذ شعراوى تقدم فى الواقع فكرة متكاملة، ولذلك نؤثر أن ننشرها كاملة حتى يتاح للقارئ من بعد أن يتابع نقدنا لبعض جوانب هذه الفكرة.

الأستاذ / السيد ياسين

حول أهمية إصدار بيان المثقفين المصريين - وأظنك تقصد العرب عموماً - يتناول ما تثيره بيانات الكتاب الأمريكيين والأوروبيين فى الفترة الأخيرة حول قضايا تهمنا.

وكل هذا طيب، ويحسن أن نتعرف عليه، ولكننى أشعر بمشكلة نقطة الانطلاق والتي ستنتهى بتصوير العالم وكأنه فى حالة صراع بين بعض الأفكار أو الثقافات أو المواقف، وهذا ما يوحى به الجدل على صفحات الأهرام، وأظننا بحاجة لمراجعة هذه المسألة من أساسها، ذلك

أن ظروف الحوار المثمر بين مجتمعات - ولا أقول ثقافات - متصارعة لا تتوفر في وضعنا هذا. فثمة نظام اجتماعي اقتصادي وثقافي على الضفة الأخرى يبلغ من عنفوان القوة ما يجعله يشعر بالأبوية على العالم، وتوفر له آليات العولمة المادية والثقافية هيمنة مفرطة بدورها تغطي على كل محاولة للمراجعة في الوقت الراهن. إذن فنحن في حالة عدم توازن للقوى تجعل "الثقافي" و "الفكري" مجرد أداة وليست واجهة التعبير عن الواقع مثلما يكون الحال في ظروف التوازن بين معسكرين، أو قوتين إقليميتين أو أكثر. هكذا كان الحال نسبياً فترة وجود المعسكر الاشتراكي، أو فترة وجود أوروبا بينهما مع وجود معسكر التحرر الوطني وعدم الانحياز أيضاً. في ذلك الوقت كان للحوار معنى على الصعيد الفكري والثقافي، لأنه كان عنصر صياغة لكل نظام متنافس وليس مجرد متحاور.

أعني هنا أن أي تحليل لعناصر الحوار لابد أن يرى أولاً أن نظام العنف العالمي الحالي ذو قطب واحد، وأن هيمنته شملت جوانب كثيرة، منها الفكر والثقافة التي تجعل أدوار المعارضة حتى من داخله محدودة القيمة، أو ذات قيمة رمزية في الحوار يمكن أن تنتهي بها أحياناً ولكنها لن تساعدنا في مواجهة الحقائق.

والحقائق الأساسية ليست هي "مجالات الحوار المطروحة" لأنها لابد أن تكون عن طبيعة "النظام" الذي نواجهه، كنظام شمولي عالمي، ذي طابع رأسمالي مستقطب واستبدادي. وعلى "الشعوب الأخرى" من خارج "هذا المركز" أن تفكر أولاً في نظمها التي تتنوع في أساليب المواجهة وفك الاشتباك مع مثل هذا النظام وهيمناته، ولا أقول مع كل جوانب منتجه العلمي أو الفكري أو الثقافي. ومعنى ذلك أن ثمة حوار "جنوبي / جنوبي" لابد أن يجري أولاً، وهذا ما لم ألحظه في أية محاولة في الثقافة العربية حتى الآن وآخرها اجتهادات السيد ياسين نفسه، المقدرة. المشكلة أن الثقافة العليا الكلية أو الكبرى السائدة الآن لا تنظر لحواراتنا إلا كأصوات قادمة من أسفل، لأننا لم نعط لأنفسنا القيمة الكافية للمواجهة. إن المنطقة العربية بالتحديد منطقة خطيرة في موقعها الوسيط بين الثقافات والحضارات الكبرى. وفي تاريخها صهرت بشكل فعال ومنتج آداب وفلسفات من شرقها وجنوبها، كما

ترجمت الكثير عن شمالها. وأعجب لقائل بأصالة وسلفية ساذجة لا تعي ماذا استوعبنا من الآخر ونحن في مركز قوة، لأننا في الواقع أخذنا بأكثر مما أعطينا أحياناً لنشيد كل ما قام بيننا من مشاهد التقدم الذاتي. وفي وقت قريب من تاريخ "الدولة الوطنية" في المنطقة - ومصر خاصة - فعلنا ذلك بشكل مناسب أيضاً وشكل ذلك معنى "الحوار الضمني" دون أن نثير - إلا في لحظات الضعف فقط - قضية الحوار - بهذا الشكل.

معنى ذلك أنه كان حوار بنى سياسية اجتماعية اقتصادية حتى في لحظات المواجهة الحادة ولم يكن حوار بيانات أو مؤتمرات .. الخ أو حول قضايا ثقافية فقط. إن ما ذكره هنتجتون وزملاؤه من كتاب السلطة في أمريكا يكشف عن وعي كامن أو معلن بمعنى "الدولة" في أمريكا نفسها أولاً، وحتى الرسائل الأمريكية أو الأوروبية تكشف عن رغبة في تحديد المواقف من قبل دول ومجتمعات ذات مسؤوليات في العالم وليس مجرد الحوار، فلماذا نتجاهل هذه المعاني البنيوية، لنلجأ إلى أسلوب إصدار البيانات، وكأنه حل للأزمة، دون الانتباه للحوار العضوي الضروري أولاً بين بناءات شعوب مقهورة يمكنها مراجعة ظروفها والتداعي للانطلاق نحو وضع أفضل؟ ألا يلفت النظر مثلاً أنه رغم كل الأزمات الطاحنة بين الصينيين أو الهنود وبين الغرب لم تنشأ قضية الحوار "الفكري" بينهم بهذا الشكل؟ ولا أريد القول هنا أن حوار "القوة المتناظرة" بدرجة أو بأخرى (اقتصادياً أو نظامياً ..) كانت هي اللغة التي سادت وتكاد تستقر عليها أوضاع الحوار مع هذه البلدان حتى الآن. أليس ملفتاً أن المعسكر الاشتراكي عاش سبعين عاماً أمام المعسكر الرأسمالي يبني قواته ولم يدفع ذلك أي من طرفي "التعسكر" إلى طلب مثل هذا الحوار، بينما انطلق جورباتشيف وهو يعلن إفلاس معسكره يدعو لأكبر مؤتمر للحوار في موسكو، وعقده فعلاً ووضع أسساً للاستمرار لكنه توقف بقدر ما تواصلت عوامل الانهيار داخله؟

* * *

" أَلَمْ تلاحظ أن أصدقاءنا الطبيعيين (ودعك من هنتجتون وجماعته) لم يشيروا أبداً لجذر الشر في نظامهم الاقتصادي العالمي المسمى بالليبرالية الجديدة وآلياتها كمصدر حتمي لإضطراب الشرور

والسلوك الهجومي، وذلك منذ تعاونت أمريكا مع عناصر "القاعدة" بحجه دفع الشر عن أفغانستان؟ إن هذا ما يجب أن يدرسه أصدقاؤنا أولاً ليطرحوا مساءلة نظامهم في السابق مثل ضرورة مساءلته الآن عن كيف تمت أحداث ١١ سبتمبر؟ ألا يلفت النظر أن أحدا منهم لم يعلق على غياب التحقيق، والتحقق، وعن معنى إلهاء العالم بالكثير من الأضاليل في وقت صدور أعتى الإجراءات الفاشية والمكارثية داخل أمريكا نفسها المركز العالمي؟ أليس من حقنا أن نذكرهم وهم يتهموننا وحدنا بالإرهاب - بما فعلته نظمهم وإرهابهم في حربين عالميتين وثالثها حرب الإرهاب الدائرة؟ أليس من واجبنا جميعاً بحث روح التدمير في ثقافتهم مثلما نراجع روح الإرهاب أو التخلف في ثقافتنا؟ ألا نذكر أن أقل من هذه الأوضاع سوءاً في أسبانيا و اليونان دفعت من قبل مفكرين مثلهم للذهاب للقتال "دفاعاً عن الجمهورية في أسبانيا وضد العسكر في اليونان، من همنجواي لبيكاسو لأندرية جيد، وغيرهم ممن استفزتهم الفاشية والنازية، ولم يكتفوا بالحوار وقتئذ؟ ألا يشير ذلك إلى أن اكتفاءنا بهذه "اللفات الإنسانية" من جانب بعض المثقفين، سوف يجعلنا نتوقف عند تبيض وجه النظام القهري هناك، مثلما يجري أحياناً تجاه بعض السلاميين في إسرائيل، بينما المطلوب وقوفهم أمام نظامهم وليس مجرد دفعه للحوار؟ أو تشغلنا حلقات النقاش ومؤتمرات الحوار عن دفعهم لموقف أكثر جذرية إزاء حقوق شعوبنا في فلسطين والعراق والسودان، وضد دعاوى "الشر" التي تلتصق بالعديد من شعوب الجنوب التي تبني نفسها؟

والآن أظنك، يا سيدي قد تقلقت من هذه اللغة وكأنها رفض صريح للحوار، وإنكار لدور العمل الثقافي الذي ترشح الأمم المتحدة واليونسكو أن يتعهداه! وقد دهشت أولاً من توقعك لأن تتيح الهيمنة الأمريكية فرصة لهذه الهيئات الذي استسلم "رأسها" في نيويورك مبكراً للتوجهات الأمريكية، برفض مبدأ "السيادة الوطنية" وبدعم التدخلية، ويقف مع حملات التفتيش في العراق بل والتفتيش العقلي بجملة المبهمة .. وأعني خطاب السيد كوفي عنان دون موارد. ومن هنا أبدأ برفض الجزء الأكبر في اقتراحك عن تنظيم الأمم المتحدة للحوار. لأن

هذه الهيئة لن تستطيع أن تتجاوز سقف المثقفين هناك أمثال هنتنجتون وجماعته.

لكن ما العمل إذن؟ لا نرفض النقاش على مستوى عالمي، لكن حول جدول أعمال مختلف، ليس هو مجرد مضمون الرسائل الأمريكية أو الأوروبية حول أوضاعنا الثقافية. فالطبيب من هؤلاء الشكر والتقدير سلفاً، لكننا نريد طرح جدول أعمال نناقشه مع مفكرى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالأساس، ومع من يحضر من الأوروبيين والأمريكيين وفى إطار حركة مقاومة أمركة العالم وذلك حول نقاط مثل:-

١- معايير "العالمية" المزدوجة حول الكثير من القيم المفروضة فى جو عسكرة السياسة الدولية على النحو الذى نراه، ويتيح للولايات المتحدة عزل الآليات الدولية عن المشاركة فى أية حلول نافعة، هنا ستبرز "لا" كبيرة لأولوية حوار ثقافى أو سياسى مع الشمال دون البدء بحوار جنوب - جنوب كما أفضل تسميته.

٢- التصدى لنزعات العنصرية والإقصاء فى قضايا اجتماعية ومحلية بين شعوب الجنوب تحت مسميات العرقية والإثنية والطائفية. والثقافية إلخ دون تسمية الأسباب الحقيقية للإفقار والتردى الثقافى والاجتماعى الصادرة عن النظام العالمى للتجارة والتنمية ومشروطية القروض والديون وأجندة البنك والصندوق التى تستخدم لمحاصرة إمكانات شعوبنا.

٣- الحوار الداخلى حول الحقوق الجماعية للشعوب فى تقرير مصيرها وحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وموازنتها الضرورية مع حقوق الإنسان المدنية، ويتضمن ذلك مناقشاتنا لأوضاع الفساد والتدهور ومسئوليتنا الذاتية عن مظاهر التخلف والجمود الثقافى بما نقده من مؤسسات وقيم التجميد.

٤- التفكير فى برامج هجوم مضاد ضد العنصرية "الشمالية" ممثلة فى الموقف من استنزاف العقول من أبناء الجنوب فى الوقت الذى تتعرض هجرة أبنائنا "العاملين المنتجين" لكل هذه الإهانات والصد وإرهاب الدولة.

٥- التعبير عن قلقنا كمتقنين مسئولين عالمياً عن خطر الإجراءات الفاشية والمكارثية المتزايد داخل المركز العالمى للهيمنة، وتأثير ذلك على تعميق موجات الاستبداد فى بلدان ونظم دول الجنوب، وهذا ما يعادل قلقهم المستمر على "طبائع" ثقافتنا و أوضاع مجتمعاتنا. إننى أطالبك يا سيدى أن تطرح جدول أعمال جديد للحوار على مستوى إقليمي وعالمى، وليس مجرد الحوار وفق جدول اهتمامات الآخر ومصادر قلقه، بل قد نعاونهم عندئذ فى تطوير جدول أعمالهم بدورهم إزاء نظمهم الاستبدادية وتعاملها مع قضاياها. وإن نصا بهذا المعنى جدير بك أن تعاود إعدادة، ليصبح مغرياً بحوار جديد،،

والرسالة تحتاج لمناقشة تفصيلية تقوم بها فى مقال قادم.

نحو حوار عالمى مفتوح

هل ينبغي معارضة إجراء حوار ثقافى أو سياسى مع الشمال لأن الأهم هو البدء بحوار جنوب جنوب كما يدعو إلى ذلك الأستاذ حلمى شعراوى فى رسالته النقدية التى نشرنا نصها فى المقال الماضى؟ لا نعتقد بصحة هذا التوجه، لأن الحوار مع متقفى الشمال لا ينبغي أن يتوقف أبداً سواء على الصعيد السياسى أو الثقافى، وسواء بدء حوار الجنوب الجنوب أو لم يبدأ! وهذا الحوار - عكس ما يظن الأستاذ شعراوى - لم ينقطع أبداً. وغير صحيح على وجه الإطلاق ما يذهب إليه من أن المعسكر الاشتراكى عاش سبعين عاماً أمام المعسكر الرأسمالى يبنى قواته ولم يدفع ذلك أى من طرفى "التعسكر" إلى طلب مثل هذا الحوار.

ويتجاهل شعراوى فى الواقع منتديات الحوار الرسمية وغير الرسمية التى دار فيها حوار بالغ الخصوبة بين المعسكر الاشتراكى والمعسكر الرأسمالى، وخاصة طوال حقبة الحرب الباردة. وأحيله - كمجرد مثال - على اجتماعات هيئة الباجواش العالمية التى شاركت شخصياً فى عديد من اجتماعاتها، والتى كانت المنبر غير الرسمى للحوارات السوفيتية الأمريكية، والتى بناء عليها صيغت مواقف وأبرمت معاهدات، وخصوصاً فى ميادين الأمن المتبادل. وأعترف أننى دهشت من النقد المبدئى للأستاذ شعراوى حين قرر أن مشكلة نقطة الانطلاق فى الحوار ستنتهى بتصوير العالم وكأنه فى حالة صراع بين بعض الأفكار أو الثقافات أو المواقف وهذا - كما يقرر - ما يوحى به الجدل على صفحات الأهرام، ويطلب مراجعة هذه المسألة من أساسها.

ومن يستطيع أن ينكر أن الصراع على مستوى العالم هو صراع فكري في المقام الأول، يتخذ في العادة شكل التنافس بين إيديولوجيات متعارضة لها توجهاتها الخاصة على مستوى السياسات الداخلية والخارجية بين الدول؟

ويكفي للتدليل على صحة هذا الرأي متابعة الصراع الفكري العنيف بين المثقفين الماركسيين والمثقفين الرأسماليين طوال حقبة الحرب الباردة في مجالات الفلسفة والعلوم الاجتماعية بكل فروعها كعلم السياسة وعلم الاقتصاد، والدراسات الاستراتيجية، وحتى الدراسات المستقبلية باعتبارها فرعاً علمياً ناشئاً لم يسلم من هذا الصراع، وهكذا تشكلت مدرسة ماركسية مستقبلية تقابلها مدرسة رأسمالية مستقبلية، ربما مثلتها خير تمثيل بحوث نادى روما الشهير؟ ومن هنا يمكن القول أن صياغة الأستاذ شعراوي التي تذهب إلى أن الحوار تاريخياً كان "حوار بنى سياسية اجتماعية اقتصادية حتى في لحظات المواجهة الحادة ولم يكن حوار بيانات أو مؤتمرات" تبدو بالغة الغرابة ! فما هو هذا الحوار بين البنَى السياسية الاجتماعية والاقتصادية المتعارضة؟ وهل حوار "الأبنية" يمكن أن يتم دون حوار فكري وسياسي؟ وهل هناك حوار هكذا بين نظم اقتصادية وسياسية متعارضة بدون حوار فكري؟ وهل هناك شيء اسمه حوار البيانات أو المؤتمرات؟

إن صدور بيان معين في لحظة تاريخية محددة قد يعبر عن ذروة الصراع الفكري بين معسكرين. وقد يكون بداية حركة جادة على أرض الواقع لتغيير الأوضاع السائدة التي تدافع عن بقاء الأمر الواقع على ما هو عليه.

هل هناك دور للمعارضة ؟

ومن قال أن الحوار تجاهل أن نظام العنف العالمي الحالي ذو قطب واحد وأن هيمنته شملت جوانب كثيرة منها الفكر والثقافة؟ لقد ركز خطاب المثقفين الأمريكيين المعارضين للحرب الأمريكية ضد الإرهاب على هذه الحقيقة بكل وضوح، كما أن مشروع خطاب المثقفين المصريين الذي أعدناه يركز على هذه الحقائق تركيزاً شديداً.

ولذلك لا نتفق مع شعراوى حين يقول أن أدوار المعارضة من داخل النظام المهيمن محدودة القيمة أو ذات قيمة رمزية. ذلك لأنه - فيما يبدو - ركز على خفوت أصوات المعارضة الأمريكية في الوقت الراهن، نتيجة لهيمنة الإدارة الأمريكية على الإعلام الأمريكى ونشر الوعي الزائف بأسبقية اعتبارات الوطنية الأمريكية على كل الاعتبارات الأخرى بما فى ذلك احترام حقوق الإنسان! ولكن هذه اللحظة التاريخية لن تستمر هكذا إلى الأبد، لأننا نستطيع أن نلتمس تبلور الاتجاهات المعارضة للسياسة الأمريكية داخل المجتمع الأمريكى ذاته. ولعل أصدق دليل على ذلك المناقشات الجادة داخل الكونجرس الأمريكى وفى دوائر الرأى العام حول صحة منطلقات الرئيس بوش وأركان إدارته فى حربه الموعودة ضد العراق، بما فى ذلك تغيير نظامه السياسى بالقوة، مع ما فى ذلك من تعارض واضح مع قيم الديمقراطية الأمريكية المزعومة !

وإذا أردنا أن نضرب مثلاً تاريخياً حول جدل التاريخ فيما يتعلق بنمو المعارضة لمواقف الحكومات إلى أن تصبح تياراً جارفاً يكتسح أمامه السياسات المنحرفة، فلدينا مثل المعارضة الأمريكية لحرب فيتنام، والتي بدأت فى حرم الجامعات الأمريكية على يد الشباب الجامعى الأمريكى، إلى أن تحولت إلى تيار جماهيرى عاصف، أجبر الإدارة الأمريكية على توقيع اتفاق سلام مع فيتنام بعد هزيمتها العسكرية الساحقة.

وفى ضوء ذلك لا ينبغى أن نقلل أبداً من فاعلية تيار المعارضة الأمريكى الذى يقوده المؤرخ الراديكالى هوارد زين والروائى الشهير جور فيدال، بالإضافة إلى تيار المعارضة الأوروبى، والذى بدأت صياغاته الفكرية النقدية للسياسة الأمريكية تتوالى، والتي تبرز فى مقدمتها كتاب آلان جوكس " إمبراطورية الفوضى" والذى صدر منذ شهرين فقط فى باريس.

الحوار الجنوبى الجنوبى

وهناك ولاشك أهمية كبرى لقيام حوار جنوبى جنوبى كما يدعو شعراوى، ولكنه لا ينبغى أن نوقف الحوار مع الشمال - كما يدعو -

إلى أن يتم هذا الحوار الجنوبي الجنوبي والذي قد لا يتم أصلاً، نظراً لتشرذم مواقف دول الجنوب، وتتوحد تحالفاتها مع دول الشمال ! فهناك دول من الجنوب تابعة تماماً لدول الشمال، وهناك دول تحاول في عالم يموج بالصراعات أن تأخذ مواقف مستقلة عن دول الشمال، وهناك - أخيراً - دول تحاول أن تلعب على الحبال وتعيد إنتاج مناورات التوازن التي كانت سائدة في عنصر الحرب الباردة، حين سمح وجود معسكرين متنافسين لمثل هذه الدول أن تحاول الاستفادة من التناقضات القائمة بينهما.

ولا يقدح ذلك في أهمية الحوار الجنوبي الجنوبي الذي يؤكد شعراوى أنه لم يجر في أية محاولة في الثقافة العربية حتى الآن. وأعتقد أن هذا التعميم فيه ظلم شديد لحوارات جنوبية جنوبية تمت بالفعل في إطار الثقافة العربية من خلال منابر شتى. وفي تقديري أن الحوار الجنوبي الجنوبي ينبغي أن يبدأ أولاً بالنقد الذاتي، وهذا ما ركز عليه شعراوى بحق. وفي هذا المجال هناك مؤشرات إيجابية على أن موجات النقد الذاتي العربي بدأت تتعمق في مجال الأحزاب والتيارات السياسية والفكرية العربية. كما أن عدداً من المثقفين العرب مارسوا النقد الذاتي لثقافتهم من خلال نشر كتب ودراسات أصيلة في هذا المجال. وقد نشير - كمجرد مثل - إلى كتاب عالم الاجتماع الكويتي المعروف خلدون النقيب " آراء في فقه التخلف " الذي صدر مؤخراً عن دار الساقى. كما أن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت نشر في إصداراته الثرية عدداً من دراسات النقد الذاتي. وقد أتيح لى في كتابي " المعلومات وحضارة العولمة " الصادر عن دار نهضة مصر عام ٢٠٠٢ أن أنشر دراسة موسعة في النقد الذاتي بعنوان " العرب على مشارف الألفية الثالثة ".

النقد الذاتي مجرد مقدمة ضرورية للحوار الجنوبي الجنوبي، ولكن ما أزعجه أن هذا الحوار مورس بالفعل في منتديات متنوعة. وحتى أضرب مجرد مثل لذلك أشير إلى أعمال المؤتمر الهام الذي نظمته منظمة التضامن الآسيوي الأفريقي، وهو بعنوان " صراع حضارات أم تفاعل ثقافات " وهو يتضمن حواراً جنوبياً جنوبياً خصباً.

ويبقى أخيراً رفض شعراوي لأن تكون الأمم المتحدة هي الهيئة المشرفة على الحوار العالمي الذي ندعو إليه إلى أساس أن الهيمنة الأمريكية سيطرت عليها.

وهل هذا مبرر لتجاهل دورها الأساسي في صياغة نظام عالمي جديد يقوم على الحرية والعدالة؟ وهل وضعها الراهن منع الرئيس محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية من الاستخدام الفعال لمنبر الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي يطلق دعوته لحوار الحضارات، والتي لقيت موافقة إجماعية من الدول ترتب عليها صدور قرار من الأمم المتحدة أن يكون عام ٢٠٠١ هو عام حوار الحضارات، مما كان له أثر بالغ على رفض مقولات صراع الحضارات وذلك قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟

وأشير بهذا الصدد إلى الأهمية الكبرى للتقرير الذي أمر كوفي أنان بإعداده عن حوار الحضارات، والذي صاغته لجنة من حكماء العالم وصدر بعد ١١ سبتمبر وعنوانه "الخط الفاصل"، وهو يوجه نقداً شديداً للنظام العالمي الراهن ودعوة جهيزة لتغييره، بل ورسم معالم نظام عالمي جديد أكثر حرية وعدالة.

ولا نختلف إطلاقاً مع شعراوي حول أهمية جدول أعمال الحوار الجنوبي الجنوبي الذي يقترحه، ولكن هذا - في تقديرنا - لا ينبغي أبداً أن يؤجل حوارنا الضروري والتاريخي مع مثقفي الشمال.

بهذه المناقشة نكون قد ختمنا حوارنا النقدي مع القراء الكرام الذين اهتموا بصياغة ملاحظاتهم حول مشروع خطاب المثقفين المصريين الذين أعدناه لكي يوجه إلى المثقفين الأمريكيين ومثقفي العالم، من أجل فتح حوار عالمي ضروري بين مختلف الثقافات المعاصرة وممثليها المعتبرين. وهذا الحوار كان ضرورياً بعد نهاية الحرب الباردة حوالى عام ١٩٩٠، وهو اليوم أصبح أكثر إلحاحاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي أعقبتها مباشرة سياسات أمريكية تجاه العرب والمسلمين بل والعالم كله لا تعبر إلا عن غطرسة القوة.

ومن هنا أصبح الحوار لازماً لمواجهة السياسات الخطرة لإمبراطورية الفوضى !

القسم الخامس

سبتمبر وإعلان

الإمبراطورية الأمريكية

ليس باسم الشعب الأمريكى

هل تعبر النزعة الإمبراطورية الأمريكية الراهنة بما تتضمنه من توجهات عدوانية وعسكرية متطرفة، وتجاهل لمصالح كل دول العالم، لا فرق بين الحلفاء وغيرهم من الدول عن آراء الشعب الأمريكى، ومن شأنها أن تحقق مصالحه؟

لقد ظهرت الإدارة الأمريكية قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر باعتبارها القوة العالمية الوحيدة، التى تريد ليس فقط تحقيق المصالح الأمريكية كما تراها ولكن أن تفرض قانونها على كل البشر! وإذا تتبعنا الجدل الدائر فى الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأيام حول غزو العراق وتغيير نظامه السياسى بالقوة المسلحة، وذلك بين الإدارة الأمريكية والكونجرس، وفى صفوف المثقفين الأمريكين المعارضين للحرب ضد الإرهاب ولغزو العراق، لأدركنا أن هذه السياسة الأمريكية العدوانية والمخالفة لقواعد الشرعية الدولية لا تعبر عن اتجاهات الشعب الأمريكى ولا تحقق مصالحه فى الآجل المتوسط والطويل.

ليس باسمنا !

وهكذا يمكن القول أن الحرب ضد الإرهاب التى يشنها الرئيس بوش بعد الحادى عشر من سبتمبر وتوابعها الخطيرة التى تتمثل فى الخطة المعلنة لغزو العراق لا تعبر عن اتجاهات وإرادة الشعب الأمريكى، والتى اعتقلتها الإدارة الأمريكية فى سجن الإعلام المزيف

الذى يركز تركيزاً مرضياً على اعتبارات " الوطنية " الأمريكية التى تسبق احترام حقوق الإنسان !

وإذا كنا قد عرضنا من قبل لخطاب المثقفين الأمريكيين المبررين " للحرب العادلة" التى شنتها أمريكا والذى وقع عليه أكثر من ستين مثقفاً وأكاديمياً أمريكياً من مثقفى السلطة، فقد حللنا من بعد خطاب المثقفين الأمريكيين المعارضين للحرب والذى وقع عليه أكثر من ١٢٠ أكاديمياً أمريكياً بارزاً .

كان خطاب المثقفين الأمريكيين المعارضين بعنوان "خطاب لأصدقائنا الأوروبيين"، يدعون فيه المثقفين الأوروبيين إلى الانضمام إليهم وتكوين حلف ثقافى ضد السياسات الأمريكية.

وسرعان ما استجاب لذلك أكثر من مائة أكاديمى ومثقف ألماني ونشروا خطاباً بعنوان "عالم العدالة والسلام سوف يكون مختلفاً" وذلك فى صحيفة "قرانكفورت ألجمن" اليومية بتاريخ ٢ مايو عام ٢٠٠٢. (راجع ترجمة هذه الوثيقة الهامة فى كتاب وثائق حول أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها، الذى أصدرته أكاديمية الفنون) . وكنا فى الواقع بصدد تحليل هذه الوثيقة الهامة، غير أن جريدة "الحياة" نشرت خطاباً جديداً بالغ الأهمية وقعه أكثر من ٢٠٠٠ مثقف أمريكى باعتباره بياناً بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لأحداث ١١ سبتمبر، أبرزوا فيه معارضتهم للسياسة التى طبقتها بلادهم عقب تلك الأحداث، وتقسيمها العالم "معنا وضدنا" وفرزه إلى محاور شر وخير . وقد وقع على البيان نخبة من أبرز المثقفين والأكاديميين والمناضلين الأمريكيين الذين ينتمون إلى اليهودية والمسيحية والإسلام، وتضم الأسماء عرباً وغيرهم .

ومن أبرز الأسماء التى وقعت البيان المفكر الشهير وأستاذ اللغويات المرموق نعوم شوسكى، والناقد الأدبى البارز فردريك جيمسون، وادوارد سعيد، ودافيد هارفى أستاذ الأنثروبولوجيا المعروف، والمحامى عابدين جباره الرئيس السابق للجنة الأمريكية المناهضة للتمييز، ومارتن لوثر كنج الثالث، والحاخام مايكل لرنر، والكاهن راندال أوسيرن وعالمة الاجتماع المرموقة ساسكيا ساسينى

والكاهن جورج ويبر الرئيس الفخري للمعهد اللاهوتي في نيويورك،
وديفيد كول استاذ القانون.

ونظراً للأهمية البالغة للبيان، واثباتاً لتصاعد حركة المعارضة
للسياسات الأمريكية داخل المجتمع الأمريكى والتي أكدناها من قبل
أكثر من مرة، بالرغم من تشكك بعض الكتاب المصريين فى فاعليتها
وجدواها، فإننا نعيد نشر نص البيان الذى ترجمته ونشرته جريدة
الحياة فى عدد ٣٠ أغسطس ٢٠٠٢.

البيان

"كى لا يقال أن الشعب فى الولايات المتحدة الأمريكية لم يفعل
شيئاً حين أعلنت حكومته حرباً لا حدود لها وأسست لمبادئ قمعية
متصلبة جديدة، نحن الموقعين والموقعات أدناه، ندعو شعب الولايات
المتحدة الأمريكية إلى مقاومة السياسات والتوجهات السياسية العامة
التي انبثقت غداة الحادى عشر من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١، والتي
تشكل مخاطر جدية تهدد شعوب العالم أجمعين.

إذ نؤمن بأن الشعوب والدول تملك حق تقرير مصائرهما، حرة من
القيود العسكرية التي تفرضها القوى العظمى، كما نؤمن بأن كل
الأشخاص الذين إما اعتقلتهم الحكومة الأمريكية أو حاكمتهم، لابد أن
يتمتعوا بالحقوق عينها التي تنص عليها الأعراف والإجراءات
المتعارف عليها.

ونحن نؤمن أيضاً بأنه لابد من تبيين التساؤل والنقد والمعارضة
وحمايتها، إذ أننا نعى أن حقوقاً وقيماً كهذه تكون دوماً موضع نقاش
ولابد من النضال من أجلها.

إننا نؤمن بأنه يجب على أصحاب الضمائر (ذكوراً وإناثاً) أن
يتحملوا مسئولية ما تفعله حكوماتهم، فيجب علينا أولاً معارضة الظلم
الذى يرتكب باسمنا. لذا، ندعو كل الأمريكيين والأمريكيات لمقاومة
الحرب والقمع اللذين فرضاً على العالم أجمع من قبل إدارة بوش،
كونهما عمل ظالم، لا أخلاقي وغير شرعى. وقد اخترنا مناصرة
شعوب العالم أجمعين. نحن أيضاً، شاهدنا مصدومين أحداث ١١ ايلول

٢٠٠١، المرعبة. نحن أيضاً فجعنا بمقتل آلاف الأبرياء وذعرنا من مشاهدة المجزرة الفظيعة ، حتى عندما استعدنا ذكرى مشاهد مماثلة فى كل من بغداد، وبينما وقبلهما فيتنام. ولا يسعنا إلا أن نضم صوتنا إلى صوت ملايين الأمريكيين الذين تساءلوا قلقين لماذا هكذا شئ حدث.

إلا أن الحداد ما كان بالكاد يبدأ حتى أطلق قادة الأرض الأهم، العنان لروح الثأر. وضعوا سيناريو مفرطاً فى التبسيط عن "الخير مقابل الشر" والذي تم تناوله من قبل وسائل إعلام طيبة وخائفة فى آن. فقالوا لنا أن التساؤل عن سبب حدوث هذه الكارثة يقارب الخيانة. لم يعد هناك أى حيز لأى جدل. لم يعد هناك أى أسئلة سياسية أو أخلاقية شرعية. وأمسى الجواب الوحيد المحتمل هو الحرب فى الخارج والقمع فى الداخل. ولم تكتف إدارة بوش، بشبه إجماع من الكونغرس، وباسمنا، بمهاجمة أفغانستان، بل انتزعت عنوة، لنفسها ولحلفائها، الحق فى أن تغدق فى إرسال قوات عسكرية لأى مكان وفى أى زمان. وقد طاولت النتائج الوحشية لذلك الفيليبين وصولاً إلى فلسطين، حيث خلفت الدبابات والجرافات الإسرائيلية وراءها الموت والخراب الهائل. وتتحضر الحكومة الآن علناً لشن حرب شاملة ضد العراق وهو بلد لا تربطه صلة بأحداث ١١ ايلول المرعبة. أى عالم سيصبح عالمنا إذا باتت الحكومة الأمريكية حرة طليقة ترسل فرق الكوماندوس والمجرمين والقنابل حيثما تشاء؟

باسمنا، وداخل الولايات المتحدة، أنشأت الحكومة شريحتين من الناس: أولئك الموعودون بالحقوق الأساسية ضمن النظام القانونى الأمريكى كحد أدنى، وأولئك الذين يفتقرون تماماً إلى أى حق. فقد جمعت الحكومة ما يزيد على الألف مهاجر واحتجزتهم بالسر حتى أجل غير مسمى. كما تم ترحيل المئات، فى حين ما زال يذوى مئات آخرون فى السجن، مما يعيد للذاكرة الذكرى الأليمة لمخيمات الاعتقال للأمريكيين اليابانيين أثناء الحرب العالمية الثانية. وللمرة الأولى منذ عقود، أشارت إجراءات الهجرة إلى بعض الجنسيات بهدف التمييز فى المعاملة.

باسمنا، نشرت الحكومة فوق المجتمع حجاباً قائماً من القمع. وقد أُنذر الناطق الرسمي باسم الرئيس الناس " للانتباه إلى ما يتقوّهون به". لذا يجد الفنانون والمتقّفون والأساتذة المعارضون وجهات نظرهم عرضةً للتحريف والتشويه والهجوم والقمع. فما يعرف بالمرسوم الوطني - إضافة إلى عدد من الإجراءات المماثلة على صعيد الولاية - يمنح الشرطة سلطات كاسحة في ما يخص التفتيش والاعتقال، بإشراف، عندما يلزم ذلك، دعاوى قضائية سرية ترفع في محاكم سرية.

باسمنا، ثابتت السلطة التنفيذية على اغتصاب أدوار الدوائر الحكومية ووظائفها الأخرى. وقد أنشئت محاكم عسكرية لا تتطلب براهين صارمة وتفتر إلى حق الاستئناف، وذلك بواسطة أوامر إجرائية. ويتم الإعلان عن مجموعات "إرهابية" بجرة قلم رئاسي. لا بد لنا أن نأخذ ضباط الأرض ذوي الرتب الأعلى على محمل الجد، عندما يتكلمون عن حرب ستدوم جيلاً وعندما يتحدثون عن نظام محلي جديد. إننا في صدد مواجهة سياسة خارجية إمبريالية علنية جديد، وسياسة محلية تولد الخوف وتحركه بغية الانتقاص من الحقوق. إن مسار أحداث الأشهر الأخيرة يؤدي إلى الهلاك لا محالة، ولا بد من رؤيته على حقيقته ومن ثم مقاومته. فكم من المرات في التاريخ، انتظرت الشعوب حتى سبق السيف العذل ولم يعد هناك أي فائدة من المقاومة. لقد أعلن الرئيس بوش: "انتم إما معنا أو ضدنا". وها نحن نجيب: نرفض أن نسمح لك التحدث باسم كل الشعب الأمريكي، ولن نتخلى عن حقنا بالسؤال. ولن نسلم ضمائرنا مقابل وعد خاو بالأمن. نقول ليس باسمنا. نرفض أن نكون طرفاً في هذه الحروب، كما نتبرأ من أي تدخل يشن إما باسمنا أو من أجل رفاهنا. إننا نمد اليد للذين يعانون من تلك السياسات في أرجاء العالم، وسنعبر عن تضامننا بالكلام والفعل.

نحن الموقعين أدناه، ندعو الأمريكيين كافة للانضمام لمواجهة هذا التحدي. ونحن نؤيد حال التساؤل والاعتراض الحالية، وإن كنا نقر بالحاجة إلى المزيد الكثير لوقف هذه القوة الماحقة فعليا. إننا نستلهم

من جنود الاحتياط الإسرائيليين الذين جازفوا بحياتهم لحظة أعلنوا "أن هناك حداً" ورفضوا الخدمة في احتلال الضفة الغربية وغزة. كما نستلهم أيضاً من الأمثلة الكثيرة للمقاومة والوعى من ماضى الولايات المتحدة: بدءاً من أولئك الذين ناهضوا العبودية من خلال العصيان والثورات، وصولاً لأولئك الذين تحدوا حرب فيتنام من خلال رفض الأوامر ومقاومة الخدمة العسكرية والتضامن مع المقاومين: فلنمنع العالم المتفرج اليوم من السقوط باليأس من جراء صمتنا وتخلفنا عن الفعل. بدلاً من ذلك، فلنسمع العالم تعهدنا: سنقاوم آلية الحرب والقمع وسنعمل على استنهاض الآخرين من أجل القيام بأى شئ ممكن لوقفها".

هكذا تكلم المثقفون الأمريكيون المعارضين للحرب والعدوان.

شهادات أمام التاريخ

دار الزمن دورته، ومضى عام على الأحداث الرهيبة التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ما أضخم التغيرات التي حدثت سواء في مجال الوعي الإنساني أو في ميدان الأحداث والوقائع المتشابكة التي لا تنى عن الظهور والتحول والتغير كل إشراقة شمس، وملايين البشر في كل أرجاء المعمورة معلقة أنفاسهم في انتظار القرار الأمريكي.

هل ستقع الحرب الغاشمة لغزو العراق وتغيير نظام السياسي بالقوة المسلحة أم لا؟ وإذا كان القرار قد اتخذ فمتى؟ وإذا وقعت الحرب ما هي آثارها المدمرة السياسية والاقتصادية والثقافية على النطاق العالمي والإقليمي والمحلي؟ لقد أصبح العالم - بحكم ثورة الاتصالات الكبرى وتشابك المصالح الاقتصادية ووحدة الأسواق العالمية - فضاء واحداً، تؤثر فيه بعمق أي حرب، ولو كانت تدور في إطار محلي ضيق، أو في إطار إقليمي محدد.

شهادات مزورة وشهادات نقدية

ولقد تباينت ردود الأفعال إزاء أحداث الحادي عشر من سبتمبر فور وقوعها، وتسلسل ردود الأفعال إزاءها. ومما لا شك فيه أن أخبار الأحداث كما عكستها لحظة وقوعها شاشات التلفزيون قد أحدثت صدمة في العالم، وأدرك الملايين من البشر خطورة "الإرهاب الجديد" الذي لا يفرق بين أهداف عسكرية

وأهداف مدنية، على أرواح المدنيين الأبرياء، بالإضافة إلى تهديده الجسيم للأمن القومي. وإذا كانت قلة من البشر في بعض البلاد الغربية والإسلامية وربما الأوربية أيضاً قد شعرت بأن ما حدث يعد نتيجة منطقية للتحيز الصارخ في السياسات الأمريكية، واستهانتها بمصالح الملايين من البشر، والتي تجلت في انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة كيوتو الخاصة بضبط المناخ العالمي، أو من معاهدة حظر انتشار الصواريخ. إلا أن غالبية البشر قد أدانوا هذا الإرهاب، وفي مقدمتهم حكام الشعوب العربية والإسلامية، بالإضافة إلى قادة الفكر والمثقفين. وقد أدت ضخامة أحداث الحادي عشر من سبتمبر وخطورتها البالغة إلى بروز خطاب فكري تبناه عدد من المثقفين والأكاديميين الأمريكيين لتبرير ما أطلقوا عليه "الحرب العادلة" التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب تحت شعار "من ليس معنا فهو ضدنا". وحاول هؤلاء المثقفون في خطابهم الشهير الموجه إلى العالم تبرير هذه الحرب ملتجئين في ذلك أسباباً قانونية وأخلاقية للدفاع عنها.

وكانت هذه في الواقع شهادة زور أمام التاريخ، لأنها تجاهلت الأسباب الحقيقية لكرهية السياسة الأمريكية في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى الاستهانة بالقواعد القانونية في توجيه الاتهام، وتقديم الدليل على نسبة الوقائع إلى أشخاص أو تنظيمات أو دول بعينها. وبدلاً من ذلك شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد نظام طالبان، وضربت أهدافاً في أفغانستان بغیر تمييز، مما أدى إلى سقوط الآلاف من المواطنين الأبرياء قتلى القصف العشوائي الأمريكي.

غير أنه في مقابل شهادات الزور برزت شهادات أخرى أمريكية نقدية تعارض الشهادة الأولى وتنتقد السياسة الأمريكية. وتمثل ذلك في الخطاب الذي وقع عليه أكثر من مائة وعشرين مثقفاً وأكاديمياً أمريكياً، في مقدمتهم المؤرخ الراديكالي هوارد زين والروائي والكاتب النقدي جور فيدال. وكان خطابهم موجهاً إلى الأصدقاء الأوربيين باعتبار أن الدول الأوربية هي حليفة الولايات المتحدة الأمريكية، وسعيًا لتكوين حلف ثقافي أمريكي أوربي للوقوف ضد السياسات الأمريكية العدوانية.

وسرعان ما استجاب لهذا الخطاب حوالى مائتى مثقف ألماني أصدروا خطابا هاما بعنوان "عالم العدالة والسلام سوف يكون مختلفا". وبعد فترة رد على هذا الخطاب المثقفون الأمريكيون أصحاب الخطاب النقدي، ونشأ حوار نقدي أوربي أمريكي بالغ الخصوبة، لابد له أن يترك آثاره الإيجابية على تنشيط المعارضة الشعبية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ضد السياسات الأمريكية. وقد ظهرت دلائل المعارضة السياسية الأوربية في التصريحات القاطعة للمستشار الألماني شرويدر والرئيس الفرنسي جاك شيراك في معارضة الحرب ضد العراق.

كما أن المفكرين الأوربيين بدأوا يعبرون بشكل نقدي عنيف عن معارضتهم للسياسة الأمريكية العدوانية والموجهة في الواقع - بحكم آثارها المدمرة المحتملة - ضد العالم كله، وليس فقط ضد العراق أو إيران أو الدول "المارقة" بالتعبير الأمريكي المخادع.

ويلفت النظر بشدة في هذا المجال - مما يعد شهادة نقدية أمام التاريخ - الكتاب الذي أصدره مؤخرا في باريس في شهر فبراير من العام الجاري الكاتب الفرنسي جان ماري كولومباني رئيس تحرير جريدة "الموند" الشهيرة. وكان قد سبق للكاتب أن نشر افتتاحية في "الموند" عقب أحداث سبتمبر مباشرة كان عنوانها "نحن كلنا أمريكيون" أراد فيها أن يثبت أن التعاطف مع أمريكا تام ومطلق لدرجة أنه يمكن للأوربيين جميعا أن يحسوا بمشاعر الأمريكيين. وقد كانت لهذه المقالة ردود أفعال متباينة ما بين مؤيد ومعارض، بحكم الإسراف العاطفي الشديد في المقالة، والذي يؤكد التوحد الكامل في المشاعر الأوربية والأمريكية.

غير أنه بعدما هدأت العواطف الجامحة، وإذا بجان باري كولومباني يصدر كتابا عنوانه "هل صحيح أننا كلنا أمريكيون؟" وهو في هذا التساؤل الجوهرى يمارس في الواقع نقدا ذاتيا جسورا، ويعتذر عن اندفاعه المبدئي، ويمارس نقدا بالغ الحدة والعنف للسياسات الأمريكية، في ضوء الأحداث التي وقعت طوال العام الماضى. ويركز في هذا المجال على الخرق الفاضح لحقوق الإنسان الذى مارسته الولايات المتحدة الأمريكية في مجال القصف العشوائى لأفغانستان،

بالإضافة إلى خرق معاهدات جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب في تعاملها مع المعتقلين الأفغان، بالإضافة إلى القوانين الاستثنائية والمحاكمات العسكرية السرية التي فرضتها على المشتبه فيهم داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.

وظهرت شهادة تاريخية أوربية أخرى أوسع مجالا في مجال نقد السياسة الأمريكية العدوانية تمثل في الكتاب الهام الذي أصدره المفكر الفرنسي المعروف آلان جوكس وعنوان "إمبراطورية الفوضى: الجمهوريات في مواجهة السيطرة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" والذي صدر في باريس في أبريل من العام الجارى.

وهو يتتبع بعمق شديد ارتباط العنف بالعولمة، والعولمة في عهد الرئيس السابق كلينتون، والتي تمثلت في رأيه في مذهب استراتيجى أدى إلى وقوع الفوضى فى العالم، ثم "عسكرة الإمبراطورية الأمريكية" والتي بدأت فى عهد كلينتون وتبلورت فى عهد بوش، وظهرت تجلياتها فى الحرب ضد الإرهاب عموما، وفى محاولة السيطرة على آسيا الوسطى خصوصا، لحراسة التطور الصينى والتغير الروسى ومراقبة الأوضاع هناك عن قرب، بالإضافة إلى السيطرة على منابع البترول فى منطقة بحر قزوين.

ولم تقتصر الشهادات النقدية أمام التاريخ على الشهادات الأوربية التى أشرنا إلى بعضها، ولكن اتسعت دائرتها لتشمل فى المقام الأول شهادات أمريكية لمثقفين أمريكيين بارزين فى مقدمتهم عالم اللغويات والناقد الراديكالى الشهير نعوم شومسكى، والذي أصدر كتيباً عن ١١ سبتمبر، أبرز فيه أسباب الكراهية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الروائى والناقد الاجتماعى جور فيدال الذى أصدر كتابا بعنوان "حرب دائمة من أجل سلام دائم" وله عنوان فرعى "كيف أصبحنا مكروهين لهذه الدرجة" وقد سجل فيه بالوثائق الدامغة التدخلات الأمريكية غير المشروعة فى شئون دول عديدة فى العالم منذ الخمسينات حتى الآن. بالإضافة إلى أنه عقد مقارنة بالغة الأهمية بين الإرهاب اليميني المتطرف الأمريكى متمثلا فى شخصية تيموثى ماكفى والذي فجر المبنى الفيدرالى فى ولاية أوكلاهوما والذي ترتب عليه موت أكثر من ٣٠٠ ضحية من الرجال والنساء والأطفال، مع

الإرهابى الإسلامى الأصولى المتطرف المتمثل فى شخصية بن لادن. ودعا فى الكتاب إلى أولوية دراسة وتحليل أفعال السلطة الأمريكية سواء داخل المجتمع الأمريكى أو فى العالم، والتي أدت إلى تشجيع الجماعات الإرهابية على ردود الأفعال والذي تمثل فى أحداث إرهابية متعددة.

ويلفت النظر أخيرا فى مجال الشهادات التاريخية المزورة والشهادات التاريخية الأصيلة والنقدية، الكتاب الذى أصدرته الصحيفة الإيطالية "أوريانا فلانشي" التى اشتهرت منذ سنوات بعيدة بإجراء مقابلات مع زعماء العالم اتسمت بالجرأة البالغة فى طرح الأسئلة. أصدرت فلانشي كتابا عقب أحداث سبتمبر بعنوان "الغضب والكبرياء" شنت فيه هجوما صاعقا على الإسلام باعتباره دينا يحض على الإرهاب، ولم تقصر الاتهام كما هى العادة على الأصولية الإسلامية كما يطلق فى الغرب على الاتجاهات المتطرفة والإرهابية.

غير أن هذه الشهادة التاريخية الزور ضد الإسلام وجدت كتابا إيطاليا منصفاً رد عليها وفند اتهاماتها هو تيرزاني تيزاين فى كتاب بعنوان "خطابات ضد الحرب" صدر بالإيطالية أولا ثم ترجم إلى الفرنسية ونشر فى يونيو ٢٠٠٢.

وهكذا يمكن القول أن يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وأحداثه المهولة قد أدت إلى إنتاج خطابات سياسية وفكرية متعارضة، تعبر فى الواقع أبلغ تعبير عن المعركة الكبرى التى تدور فى عالم اليوم بين اتجاهات الهيمنة العالمية التى تتبناها الإمبراطورية الأمريكية، وقوى الاعتدال والسلام، والتى بدأت تتبلور داخل القارة الأوربية ذاتها، والتى كانت حليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

وفى تقديرنا أن هذه الخطابات المتعارضة تحتاج الى تحليل نقدي متعمق، يكشف عن طبيعة الصراع بين رؤى العالم التى تتبناها القوى العالمية المتنافسة والتى تسعى كل منها الى السيطرة الكاملة على شئون الكون فى عالم ضاقت فيه المسافات بين الدول، وتكثفت التفاعلات بين البشر.

أسئلة سبتمبر بين الدلالة والحدث

ليس هناك من شك في أن الحادى عشر من سبتمبر سيسجل باعتباره يوماً فاصلاً في تاريخ القرن الحادى والعشرين. كان العالم قبله مشغولاً بظاهرة العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية. ودار الجدل الفكرى العنيف بين أنصارها وخصومها. وتجمع أنصار العولمة في منتدى دافوس الشهير الذى ضم النخب السياسية ورجال الأعمال والباحثين والإعلاميين والمتقنين، في حين أن خصوم العولمة تجمعوا تحت شعار "دافوس الأخرى" لكى يناضلوا ضد العولمة ليس بالنقد الفكرى فقط ولكن من خلال المظاهرات الصاخبة التى امتدت من دافوس إلى يورتو الليجورى إلى ديربان في جنوب أفريقيا. كان هذا هو المناخ السياسى والثقافى السائد، وفجأة دارت أحداث الحادى عشر من سبتمبر والتى شهدتها الملايين لحظة وقوعها تقريباً وفي زمنها الحقيقى على شاشات التليفزيون. وأحس الناس جميعاً أن الولايات المتحدة الأمريكية والتى هى أقوى دولة في العالم عسكرياً وتكنولوجياً واقتصادياً قد أخذت على غرة، إذ تم غزوها في عقر دارها بواسطة بضعة عشر إرهابياً، استطاعوا بخيال مجنون أن يحولوا أربع طائرات مدنية إلى أربعة أسلحة من أسلحة الدمار الشامل. تم ذلك في لحظات بعد اختطاف الطائرات المدنية واقتحام البرجين الشهيرين بالاصطدام المباشر بهما بالطائرات المدنية التى ضمت الإرهابيين والركاب معاً، مما أدى إلى وقوع أكثر من ثلاثة آلاف قتيل في لحظات.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية هي فقط التي أخذت على غرة، ولكن السياسيين والباحثين والمتقنين في كل أنحاء المعمورة. وكان من المنطقي أن تنهال الأسئلة من كل زاوية حول الحدث ودلالاته، ونتائجه المتوقعة، ونوع رد الفعل الأمريكي، وتأثير هذا الفعل - أيا كان اتجاهه - على الأمن العالمي من ناحية، وعلى الجماعات والأقطار التي سيوجه لها الانتقام الأمريكي من ناحية ثانية .

إطار نظري لدراسة أحداث سبتمبر

وعندما شأهت على التليفزيون الكلمات التي ألقاها كل من الرئيس بوش والرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء البريطاني توني بليير. وباعتباري في المقام الأول باحثا في علم الاجتماع مهتما أبلغ الاهتمام منذ سنوات بعيدة بالقضايا النظرية والمنهجية لتحليل الخطاب، قمت تلقائيا بتحليل هذه الخطابات الفورية الثلاث، واكتشفت أنها تتضمن مضامين سياسية وتاريخية وثقافية وحضارية تقتضى الوقوف أمامها طويلا.

وكان أول ما فعلته أن كتبت ورقة بحثية موجزة بعنوان "نحو إطار نظري لدراسة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر". لم أعد هذه الورقة للنشر وإنما كانت أداة أساسية أردت من ورائها أن أنظم أفكارى حول الحدث وتداعياته، تمهيدا للدراسة المنهجية التي يمكن أن تخرج في صورة مقالات تحلل مختلف أبعاده، أو في صورة كتاب متكامل حين تكتمل الصورة وتتضح الأبعاد، وتظهر الوثائق، وتبرز الشهادات المختلفة، وتنشر التحليلات المتنوعة .

وفي هذه الورقة الموجزة قدرت - وكان ذلك عقب الحادي عشر من سبتمبر مباشرة - أننا في حاجة إلى دراسة الحدث، وبنية المجتمع العالمي، والخطاب السياسى والثقافى، والسياسات التي أعلنت، والممارسات التي تمت، والنتائج المتوقعة وغير المتوقعة لهذه السياسات والممارسات .

وأول ما تبادر إلى ذهني فيما يتعلق بالحدث ذاته سؤال يتعلق بموضوع شغلني منذ أيام الدراسة في فرنسا، وهو موضوع القطيعة

التاريخية. ويرد هذا الاهتمام إلى أنه في الستينيات برز موضوع "القطيعة المعرفية" لدراسة لحظات الانقطاع في مسيرة الفلسفات والاتجاهات الثقافية والمشاريع الفكرية للفلاسفة والعلماء، بمعنى لحظة التحول الفاصلة بين موقف معرفي وموقف معرفي مختلف عنه. كان الذى صاغ هذا المفهوم هو مؤرخ العلم الفرنسى المعروف كانجيم وتبناه من بعد الفيلسوف الفرنسى الشهير ميشيل فوكو، والذى طبقة بإبداع بارز وهو يؤرخ فى كتابه "الكلمات والأشياء: نحو أركيولوجيا للعلوم الإنسانية" لصعود وتطور العلوم الاجتماعية فى القرن التاسع عشر. وأصبح المؤرخون يتداولون المفهوم من بعد فيتحدثون عن "القطيعة التاريخية" التى تعنى نهاية عصر وبداية عصر جديد فى إطار ما يطلق عليه عادة مشكلة التحقيب Periodiazation التاريخي .

وفى ضوء ذلك كله طرحت على نفسى عدة أسئلة :

هل صحيح أن حدث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ - كما وصف فى بعض الكتابات - يمثل تاريخا فاصلا بين ما قبل وما بعد ؟ وهل هو يمثل قطيعة تاريخية بين عصر وعصر، وعلى غرار القطيعة المعرفية فى مجال الفكر ؟ وما هى المعايير التى على أساسها يمكن القول بنهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى ؟

وهل عام ١٩٩٠ الذى عادة ما يؤرخ به لنهاية عصر الحرب الباردة ونهاية النظام الثنائى القطبية، وبروز النظام الأحادى القطبية، يصلح حقا لتحقيب العقد الأخير فى القرن العشرين ؟ أم أن النظام الأحادى القطبية هو استمرار لصورة أخرى للنظام العالمى السابق، وسؤال أخير هل مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ستؤدى كما أكد هنرى كيسنجر فى مقالة له نشرت فى جريدة الشرق الأوسط فى ٣ فبراير عام ٢٠٠٠ إلى صياغة النظام العالمى للقرن الحادى والعشرين، أم أنها فى الواقع استمرار للنظام العالمى قبل ١١ سبتمبر الذى كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية هى القوة الأكبر ؟

أم أن هناك تغيرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر تحولت لتصبح القوة الأوحى فى القرن الحادى والعشرين. وهل تتفق هذه التفرقة الهامة مع بعض تقديرات الخبراء من أن الولايات المتحدة تتحول فى الواقع من قوة عظمى وحيدة إلى إمبراطورية ؟

وإذا كان هذا صحيحا فهل هناك نموذج نظري للإمبراطورية يمكن أن يحدد اتجاهات وأبعاد السلوك الامبراطوري، أم لا بد في هذه الحالة أن نعتمد على المشابهة التاريخية للمقارنة مع إمبراطوريات سابقة في التاريخ، كما فعل بول كيندي في كتابه "صعود وسقوط القوى العظمى"، حيث استدعى نماذج من الإمبراطوريات السابقة، ليصل إلى نتيجته الأساسية وهي الانهيار الحتمي للقوة الأمريكية في العقود القادمة.

(صاغ كيندي هذا التنبؤ منذ سنوات بعيدة وقبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر).

أسئلة واقعية

وإذا كانت الأسئلة التي أشرت إليها قد صغتها في إطار نظري متكامل إلا أنه من الواضح أنها تلمس في الواقع موضوعات نظرية ومنهجية تتجاوز الحدث ذاته في الحادي عشر من سبتمبر بكل ما دار فيه. ومن هنا من السهل توجيه النقد إلى هذا الإطار على أساس أنه في الواقع تجاهل طرح الأسئلة الواقعية الخاصة بالحدث نفسه، من زاوية كيف حدث. ومن قام به، وما هي أهداف الإرهابيين الحقيقية، وخصوصا في غيبة أدلة يقينية تشير بشكل محدد إلى ما حدث في تسلسله الطبيعي من التخطيط للهجمات إلى التنفيذ الفعلي.

لذلك لم يكن غريبا أن تتضمن أهم الكتب التي صدرت عن أحداث الحادي العشر من سبتمبر والتي كان أفضلها على الإطلاق الكتب المحررة التي يشترك في كتابتها أكثر من باحث متخصص، فصولا هامة تطرح أسئلة تفصيلية عن الحدث ذاته، قبل التطرق إلى مسائل نظرية أو فلسفية أو تاريخية، سواء تعلق ذلك بالنظام العالمي ما بعد ١١ سبتمبر على سبيل المثال، أو ما يتعلق بالصراع بين الحضارات وخصوصا ما تنبأ به من قبل صمويل هنتجتون عن الصراع بين الحضارة الغربية والإسلام، إلى عديد من الموضوعات المتشعبة الأخرى.

وفي إطار تجميعي لأهم ما صدر من كتب إنجليزية وفرنسية عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لفت نظري كتاب هام صدر بعد

الأحداث بشهور قليلة حرره جيمز هوج وجيدون روز ونشر بعنوان "كيف حدث هذا ؟ الإرهاب والحرب الجديدة.. والذي تضمن حوالى ٢٣ دراسة متنوعة، من بينها دراسة عنوانها: "رجال المنظمة: تشريح لهجوم إرهابى" كتبها برايان جنكز. وهو يطرح الأسئلة التى تتعلق بالحدث ذاته وكيفية وقوعه.

وفى نفس الاتجاه نجد دراسة بالغة الأهمية يتضمنها كتاب "عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمى" وهو أحدث ما صدر من كتب عن سبتمبر، وحرره كن بوث وتوم دان، كتبها ستيف سميث بعنوان "أسئلة لا أجوبة لها". فى هذه الدراسة الشيقة يطرح الباحث عشرة أسئلة رئيسية تتعلق بالحدث ذاته.

وفى تقديرنا أننا نحتاج إلى تبني هذا المنهج الواقعى فى طرح الأسئلة، وخصوصا أن الأحداث التى دارت بين الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٢ بالغة الخطورة، وبعضها يتعلق بصميم الأسئلة الخاصة بالحدث ذاته، ومن قام به، وخصوصا فى ضوء ما أذيع من أشرطة تليفزيون فى قناة الجزيرة، والتى أظهرت بن لادن فى بعضها وهو يحيى من قاموا بالحدث ويتغنى ببطولاتهم، وإن لم يتضمن ذلك اعترافا صريحا بأنه هو الذى خطط، أو أمر بالتنفيذ. غير أن آخر أشرطة أذيعت من قناة الجزيرة تصور عددا من أعضاء منظمة القاعدة وهو يدرسون ويخططون للقيام بالفعل يوم الحادى عشر من سبتمبر، وأمامهم خريطة أمريكا، حيث يظهر بوضوح موقع البرجين، وموقع البنتاجون، بالإضافة إلى صوت بن لادن وهو يسرد تاريخ كل واحد ممن شاركوا فى الهجوم.

أليس من شأن هذه الأشرطة أن تجيب بذاتها على الأسئلة التى أثيرت منذ اللحظة الأولى حول من قام بهذا الفعل، وهل هناك دليل على ذلك ؟

لم لا نحاول أن نعمق الأسئلة الخاصة بالحدث أولا قبل أن ننقل إلى باقى الأسئلة الخطيرة التى يثيرها الحادى عشر من سبتمبر والذى وصف فى تعبير موفق باسم يوم "الهول العظيم" ؟

تشریح أحداث سبتمبر

إذا كنا طرحنا من قبل أسئلة أساسية حول دلالة أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتأثيراتها على الأمن العالمي والأمن الإقليمي وانعكاساتها على العلاقات الحضارية بين الثقافات. إلا أن هناك باحثون يرون أنه من الأفضل أولاً أن ننير الأسئلة الخاصة بالحدث الم هول ذاته بعبارة أخرى لابد أن نبدأ بداية رائعة للتساءل من فعلها وكيف فعلها ولماذا هذا الاندفاع الشديد لقتل أكبر عدد من البشر في البرجين الشهيرين؟

والسؤال الرئيسي الأول عن من قام بالهجوم الإرهابي يثير إشكاليات متعددة. ولعل أولى هذه الإشكاليات أن الإدارة الأمريكية سارعت بعد وقوع الحديث بفترة وجيزة في توجه الاتهام إلى تنظيم القاعدة وزعيمه أسامة بن لادن. وتساءلت مصادر متعددة في العالم سواء في ذلك في البلاد الغربية أو في البلاد الإسلامية والعربية أين الدليل؟ ومقتضى هذا التساؤل أنه لا ينبغي توجيه اتهامات مرسله لأي طرف من الأطراف بدون دليل مقنع ويبرر الحرب ضد الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد نظام طالبان باعتبار أن الدولة الأفغانية أوت بن لادن وحمته ورفضت تسليمه. وكان الرد الأمريكي على هذا الاعتراض والذي أسهمت في صياغته أيضاً بريطانيا باعتبارها تابعة للإدارة الأمريكية أننا لسنا في محكمة بحيث نطالب بتقديم دليل دافع وفقاً للقواعد القانونية المطبقة أمام المحاكم. بعبارة أخرى زعمت المصادر الأمريكية أن لديها - من واقع استخباراتها - أدلة متعددة تثبت أن تنظيم القاعدة هو المخطط والمنفذ للهجمات.

وظل أصوات متعددة عربية وإسلامية تشكك في التهمة بحكم افتقارها لدليل مقنع. ليس ذلك فقط بل أن بعض الأصوات الفرنسية المستقلة شككت في الرواية الأمريكية للأحداث في مجملها، على أساس أنها رواية مذبذبة الغرض منها إصاق التهمة بالعرب والمسلمين تحقيقاً لأهداف أمريكية استراتيجية متعددة. وكان أبرز هذه الأصوات الكاتب الفرنسي تيرى ماسون الذى نشر كتابه الشهير "الخدعة الرهيبة" والذى وزع منه مئات الآلاف من النسخ وأصبح أكثر الكتب مبيعاً. وقد أصبح هذا الكتاب الذى ترجمته إلى العربية ونشرته "مجلة سطور" المصرية مرجعاً لكل من أراد أن يشكك في الرواية الأمريكية. غير أن المشككين لم يلتفتوا إلى أن هناك كتاباً فرنسياً آخر صدر فى شهر يونيو الماضى فى باريس لتقيد حجج تيرى ماسون. والكتاب ألفه جيوم داسكيه وجان جونسيل وعنوانه المثير هو: الكذبة الرهيبة. وقد صدر عن دار نشر لاريكوفرت فى باريس، وهو يتصدى لتقيد حجج تيرى ماسون حجة حجة.

مسألة من ارتكب الهجوم الإرهابى خلافة إذن، غير أن الذى زاد من تعقيد المسألة الشرائط التليفزيونية التى أذاعتها قناة الجزيرة، والتى صورت مجموعة من الإرهابيين لم تظهر وجوههم وهم يدرسون خريطة أمريكا، ويشيرون إلى موقع البرجين والبنتاجون، وفى جزء آخر من الشريط، يرتفع صوت أسامة بن لادن وهو يحكى سيرة كل فرد ممن شاركوا فى الهجوم ذاكرًا فضائله محييا جهاده الميمون ! غير أن هذه الأشرطة رفضت من قبل المشككين العرب والمسلمين على أساسها أنها مذبذبة وغير حقيقية.

أين الحقيقة إذن؟

محاول مبكرة لتشريح الحدث

يلفت النظر أن بعض الباحثين تصدوا لتحليل الحدث بعد شهر فقط من وقوعه، لكى يطرحوا الأسئلة الرئيسية الخاصة بمن فعلها وكيف ولماذا. وفى مقدمة هؤلاء يريان جنكيز وهو مستشار أول لرئيس مؤسسة راند الأمريكية للأبحاث والتى تعد العقل الاستراتيجى

الأمريكي. وقد أنشأ هذه المؤسسة سلاح الجو الأمريكي منذ فترة طويلة لتجرب له الأبحاث الخاصة به، ثم تحولت من بعد لتصبح مركزاً بحثياً واستراتيجياً عاماً يعالج عدداً من موضوعات الأمن والاقتصاد والاجتماع والثقافة. وهو مؤلف كتاب "الإرهاب الدولي: نمط جديد من الصراع" ومؤلف مشارك لكتاب "إرهاب الطائرات وأمنها" نشرت دراسة جنكيز كأحد فصول كتاب "كيف حدث هذا؟ الإرهاب والحرب الجديدة" الذي حرره جميز هوج الصغير وجيدون روز وصدر عام ٢٠٠١ عن دار نشر بيلك آفيرز في نيويورك.

يقرر جنكيز في صدر دراسته أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر تكشف اتجاهات طويلة المدى في مجال الإرهاب وتعلمنا كثيراً عن الإطار الذهني لمن خططوها وتنظيماتهم وقدراتهم ومقاصدهم. وهي في نفس الوقت تكشف عن خطأ بعض معتقداتنا عن الإرهاب وتطرح أسئلة طارئة تحتاج من المحللين إلى تأمل طويل. وهو يقر أن الباحثين يحتاجون إلى شهور طويلة حتى تكتمل لديهم صورة ما حدث وكيف حدث، وإن كان يمكن الاعتماد - كما يقول - إلى حد كبير على ما نشرته وسائل الإعلام نقلاً عن المصادر الأمريكية والتي قدمت صورة تقريبية لكيف حدثت الأحداث. ولذلك ينبغي حين التحليل الحذر من صياغة نتائج يقينية، فما زال حجم المجهول أكبر كثيراً من حجم المعلوم. ولكن القدر المتيقن أن مرتكبي أحداث ١١ سبتمبر ليسوا بعيدين عن من قاموا بأحداث إرهابية سابقة أقربها قصف مبنى برنامج التعاون الأمريكي في الرياض عام ١٩٩٥ وقصف سفارتى الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨، والهجوم الإرهابي على البارجة الأمريكية كول في اليمن في أكتوبر من عام ٢٠٠٠. بعبارة أخرى هناك شواهد على أن كل هذه الأحداث من تدبير أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة.

ويقرر جنكيز أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت معروفة في العالم كله من أول لحظة، حين تصدت أربع مجموعات من الإرهابيين تضم ١٩ رجلاً لخطف أربعة طائرات مدنية. اصطدمت اثنان منهم بالبرجين، والثالثة اصطدمت بمبنى البنتاجون

والرابعة سقطت فى بنسلفانيا حيث قتل كل ركابها، نتيجة ما يظن أنه معركة قامت بين الخاطفين والركاب.

وربما لا يمكن ان نعرف أبداً كيف سيطر الخاطفون على الطائرات وإن كانت هناك تصريحات تقرر أنهم استخدموا سكاكين صغيرة وقواطع للورق افلتوا بها من نقاط التفتيش فى المطارات بالإضافة إلى تهديدهم بأن لديهم قنبلة ستفجر فى الطائرة.

وخلاصة هذه النقطة أن الإرهابيين لم يستخدموا للسيطرة على الطائرات تكنولوجيا متقدمة، بل أدوات بدائية. ومعنى ذلك أن الذكاء الخارق فى التنفيذ هو الذى سمح لهم بالسيطرة وليست التكنولوجيا المتطورة.

والنقطة الثانية الجديرة بالتأمل أنه كان هناك يقين لدى المتخصصين فى شئون الإرهاب يقين من أن الإرهاب سيتجه فى السنوات القادمة إلى إيقاع أكبر عدد من الضحايا. وقد أكدت أحداث سبتمبر هذا التوقع، غير أنه لم يدر تجلد أحد من المتخصصين أن طموح الإرهابيين فى هذا الصدد سيتجاوز المئات. فقط سقط فى البرجين عدة آلاف من البشر، فى حين أن الحوادث الماضية لم تزد فيه عدد الضحايا عن مئات. وكان الإرهابيون فى الحقبة الماضية لا يميلون إلى تجاوز هذا العدد، حتى لا يتسرب الشك إلى الناس فى أنهم مجرد قتلة محترفون لا قضية لهم يدافعون عنها، بالإضافة إلى خوفهم من رد الفعل العنيف الذى يطالبهم لو تجاوزوا كل الحدود. غير أن أحداث سبتمبر قد قلبت كل المعادلات والتوقعات بعد أن تجاوز عدد الضحايا الآلاف ومن الملاحظات الهامة التى يوردها الباحث أن الإرهاب فى العقود الأخيرة تحول من إرهاب سببه بواعث قوية تمثل فى اتجاه بعض المنظمات الإرهابية للدفاع عن الحقوق القومية لبعض الجماعات كما هو الحال بالنسبة للجيش الأيرلندى إلى إرهاب مبعثه عقائد دينية يقوم على أساس أن الله سبحانه وتعالى يبارك أفعالهم فى قتل الأعداء والخصوم. وقد عبر أسامة بن لادن فى تصريحاته عن هذا الاتجاه بقوله أن المعركة تدور بين المسلمين وأعداء الإسلام، أو بين قسراط الإيمان وقسراط الكفر بحسب تعبيراته.

ويقرر الباحث أن الإسلام دين مسالم بطبيعته ولا يحض على القتل، ومن ثم فلا يجوز اسناد صفة الإرهاب إليه، لأن الإرهاب الديني تمارسه جماعات تنسب إلى أديان شتى كاليهودية والمسيحية. والنقطة الثانية الهامة في تشريح جينكيز لأحداث سبتمبر أن السلاح السري للإرهابيين لم يكن هو التكنولوجيا الراقية المستوى، وإنما التصميم الإنساني والإرادة الفاعلة، والتي أدت بهم إلى التضحية بحياتهم لتحقيق أهدافهم. ويرى أن الهجمات الانتحارية ليست بسيطة في التخطيط لها وتنفيذها، فهي تقضى الإيمان الشديد لعدد من الأشخاص بها، والتصميم عليها، وعدم التخلي عن الهدف مع مرور الوقت، بمعنى عدم الانهيار والتخلي عن المشروع. ويلتفت الباحث إلى أن هؤلاء الإرهابيين - وفقاً للرواية الأمريكية الرسمية - عاشوا في المجتمع الأمريكي. شهور طويلة حياة عادية وتفاعلوا مع المجتمع، وسافروا أحياناً إلى الخارج وعادوا، وكان لديهم الوقت لكي يراجعوا أنفسهم ويعدلون عن خططهم، ولكنهم لم يفعلوا، مما يدل عن الكفاءة الفاعلة في إعدادهم النفسي لتحقيق الهدف. ويلفت النظر أن الإرهابيين الانتحاريين في ١١ سبتمبر على عكس الصورة السائدة عن في فلسطين على سبيل المثال لا ينتمون إلى أوساط اجتماعية فقيرة، ولا هم لم يحصلوا على العلم إلا قليلاً. على العكس فهم ينحدرون من عائلات متوسطة وأكثرهم تلقى تعليماً جامعياً، مما من شأنه أن يعيد رسم بروفيل المهاجم الانتحاري من زاوية أصوله الاجتماعية ومستويات تعليمه.

ويرى الخبراء أن تنظيم القاعدة يتميز عن غيره من التنظيمات الإرهابية بكثرة عدد أعضائه، والذين يتلقون عدة آلاف، مما يسمح لهم بالتخصص الدقيق في مجالات متعددة كالهندسة والطيران والعلوم، مما يعطيهم فرصاً هائلة لتخطيط هجمات إرهابية بارعة من زاوية التخطيط والتنفيذ معاً. ومن ناحية أخرى فكثرة عدد أعضاء المنظمة ووصوله إلى الآلاف يجعل تجنيد عشرين مهاجماً انتحارياً من بينهم مسألة جد ميسورة.

ولا يمكن في هذا المجال إغفال السياق الثقافي. بمعنى أن كل الثقافات سبق لها أن قدمت نماذج من الشهداء والأبطال الذين ضحوا

بحياتهم فى سبيل هدف أسمى يؤمنون به. ويمكن القول أنه فى السنوات الأخيرة يرون فى الشرق الأوسط أنماط من الانتماء الدينى والسياسى تدفع ببعض المؤمنين إلى طريق الاستشهاد هى طريقة الهجمات الانتحارية أيا كانت صورتها.

ويلفت الباحث النظر إلى حقيقة هامة مؤداها أن منظمة القاعدة تعودت على التخطيط طويل المدى لعملياتها. فأحداث ١١ سبتمبر تم الإعداد لها داخل أمريكا لمدة عام على الأقل، سبقتها أعوام فى التخطيط لها. وقد دفع ذلك بالمنظمة إلى تقسيم العمل بحيث لا يعرف بالمخطط كاملاً إلى العقل المدبر، وذلك تقادماً لانتشار السر. ويطرح جنيكز تساؤلاً هاماً: هل الأحداث الإرهابية التى وقعت فى السعودية واليمن كانت أساساً لاختيار الأدوات والوسائل ودراسة ردود الفعل الأمريكية، وبحيث يمكن اعتبار أحداث الحادى عشر من سبتمبر هى ذروة العمليات بعد الاستفادة من دروس الأحداث السابقة ؟

هذه أسئلة يصعب الإجابة عليها فى ضوء المعلومات المتوفرة ويبقى السؤال لماذا ؟ ويجيب الباحث أن كراهية السياسات الأمريكية والرغبة فى عقابها قد يكون إجابة مقنعة، ووضوحها بعد عسكرة القوات الأمريكية فى السعودية والتى تضم أقدس أماكن العبادة لدى المسلمين بالإضافة إلى الدعم الأمريكى غير المحدود لإسرائيل فى عدوانها على الشعب الفلسطينى.

وأخيراً يقرر الباحث أن بن لادن حاول من خلال تصريحاته أن يضمن تعبئة جماهير المسلمين وراءه لدعم مشروعه فى حربه الدينية المقدسة ضد قلاع الكفر ذلك لأنه فقد جماهير تؤيده فإن أفعاله الإرهابية تصبح لا معنى لها فى الواقع.

هذه المحاولة كانت اقتراباً مبكراً من قبل باحث أمريكى حاول فيه أن يشرح أحداث ١١ سبتمبر، بعد شهر منه وقوعها. ولعل هذا يفسر تردد الباحث فى صياغة نتائج نهائية، وهو الذى جعل باحث آخر هو ستيف سميث بعد عام من وقوع الأحداث أكثر دقة فى طرح الأسئلة وفى صياغة الإجابات.

الإعلان الإمبراطوري الأمريكي

اتسمت المرحلة منذ عام ١٩٩٠ تاريخ انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بسمات بارزة سبق لنا أن أطلقنا عليها في دراسة منشورة مرحلة الفوضى العالمية الطليقة! وعيننا بها على وجه التحديد عملية التفكك الكبرى التي لحقت ببنية عديد من المجتمعات المعاصرة لأسباب شتى. وتكمن وراء عملية التفكك الواسعة المدى الاندفاع في مجال الدفاع عن الخصوصيات الثقافية وثورة الأعراق التي أدت في أوروبا إلى حروب أهلية طاحنة. كما أن الحركات الأصولية في مختلف بلاد العالم رفعت عقيرة خطابها الزاعق لتثير القلاقل والفتن وتحض على الكراهية في عديد من البلاد. وأصبح لبعض هذه الحركات الأصولية امتدادات عابرة للقارات، من خلال أفواج المهاجرين التي اندفعت من آسيا وأفريقيا والبلاد الإسلامية والعربية لتستقر في عديد من البلاد الأوروبية، بالإضافة إلى الهجرة للولايات المتحدة الأمريكية.

وفجأة وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر فانتقلنا من مرحلة الفوضى الطليقة إلى مرحلة الهيمنة الأمريكية المقننة! وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية برزت في مرحلة الفوضى الطليقة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة التي مارست هيمنتها السياسية والعسكرية والاقتصادية من خلال قيادتها لعملية العولمة، إلا أنها بعد سبتمبر انتقلت من دور الدولة العظمى الوحيدة إلى دور الإمبراطورية الكونية التي تمارس الهيمنة المقننة على كل العالم.

كان شعار "من ليس معنا فهو ضدنا" هو فاتحة عهد تقنين الهيمنة، بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تكتفى باستعراض قوتها الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية، ولكنها انتقلت إلى مجال إصدار الأوامر للدول المختلفة والتي عليها أن تنفذ فوراً، لا فرق في ذلك بين حلفائها الأقربين وبين أى دولة أخرى فى العالم.

وتسارعت الأحداث بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب والتي بدأت بضرب أفغانستان والقضاء على نظام طالبان، فى ظل التأكيدات الرسمية أن هذه الحرب لا يحدها زمان أو مكان! وسرعان ما بلور العقل الاستراتيجى الأمريكى اليميني المتطرف مذهباً استراتيجياً أمريكياً جديداً أطلق عليه "مذهب بوش"، وهو يقرر الحق المطلق للولايات المتحدة الأمريكية فى أن تقوم بضربات استباقية أو إجهاضية ضد أى دولة إذا ما قررت أنها تمثل خطراً على أمنها القومى. وذلك على أساس أن سياسات الاحتواء والردع التى كانت سائدة فى عصر الحرب الباردة لم تعد تكفى لمواجهة الأخطار الكبرى الناجمة من موجات الإرهاب الجديد. وبعدما خاض عديد من الباحثين والمحللين فى المبادئ التى انطلق منها "هذا مذهب الجديد" إذا بالرئيس جورج بوش يصدر فى شهر سبتمبر الجارى وثيقة مهرها بتوقيعه بعنوان "الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومى". وقد تكفلت كوندليزا رايس مستشارة الأمن القومى الأمريكى وأحد الأركان الرئيسية للإدارة الأمريكية بشرح المبادئ الحاكمة لهذه الاستراتيجية، وذلك فى عدد الثالث والعشرين من سبتمبر فى جريدة الفينانشيال تايمز، ربما باعتبارها أحد الذين أسهموا فى صياغتها مستندة إلى خلفيتها الأكاديمية باعتبارها أستاذة سابقة للعلوم السياسية.

والواقع أننى منذ أن تعقبت أخبار هذه الاستراتيجية المعلنة وقرأت عديداً من التحليلات عنها، عانيت بالحصول على النسخة الرسمية الكاملة التى أذاعها البيت الأبيض، لتقديرى لأهمية تحليلها بصورة متعمقة.

إعلان إمبراطورى

وحين طالعت الوثيقة التى تصدرتها مقدمة للرئيس جورج بوش أدركت أنها أشبه بإعلان إمبراطورى أمريكى يفتح الستار رسمياً عن بداية حكم الإمبراطورية الأمريكية للعالم.

ويؤكد هذا ليس فقط المقدمة التى وقع عليها بوش والتى زعم فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية هى وحدها المسئولة عن أمن العالم وحرية، بل إنها هى مصدر القيم الوحيد، ولذلك ستعمل على تسييد قيمها فى كل أرجاء العالم من خلال عملية تغيير واسعة المدى سياسية واقتصادية واجتماعية.

وتنقسم الوثيقة إلى تسعة أقسام أساسية بيانها كما يلى:

- نظرة عامة على استراتيجية أمريكا الدولية
 - مطامح جسورة من أجل الحفاظ على الكرامة الإنسانية
 - تقوية الحلفاء لهزيمة الإرهاب المعولم والعمل للوقاية من الهجمات ضدنا أو ضد أعدائنا.
 - العمل مع الآخرين للقضاء على الصراعات الإقليمية
 - منع أعدائنا من تهديدنا أو تهديد حلفائنا أو أصدقائنا بواسطة أسلحة الدمار الشامل
 - افتتاح حقبة جديدة للنمو الاقتصادى العالمى من خلال الأسواق الحرة وحرية التجارة
 - توسيع دائرة التنمية من خلال فتح المجتمعات وبناء البنية التحتية للديمقراطية
 - تنمية جدول أعمال للعمل التعاونى مع الأقطاب الكبرى للقوة العالمية.
 - تغيير مؤسسات الأمن القومى الأمريكى لمواجهة التحديات والفرص الكامنة فى القرن الحادى والعشرين
- مقدمة الوثيقة

ما الذى يركز عليه الرئيس جورج بوش فى المقدمة التى قدم بها هذه الوثيقة الخطيرة التى صدرت فى السابع عشر من سبتمبر عام

٢٠٠١

هو يبدأ بتأكيد فكرة "نهاية التاريخ" التي سبق للمفكر الأمريكي الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما أن ركز عليها، وإن لم يشر إليه صراحة. ذلك أن يقرر أن "المعارك الكبرى التي دارت في القرن العشرين بين الحرية والشمولية انتهت بنصر حاسم لقوى الحرية، وبروز نموذج واحد ومستدام sustainable للنجاح القومي، وعناصره هي الحرية والديمقراطية والمشروع الحر. ويمكن القول أنه في القرن الحادي والعشرين لن يتاح إلا للأمم التي تشارك في الالتزام بحماية حقوق الإنسان الأساسية وضمان الحرية السياسية والاقتصادية، أن تطلق إمكانيات شعوبها وتضمن رخائها في المستقبل"

وينتقل بوش من بعد للتأكيد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بقوة عسكرية لا نظير لها، وبنفوذ اقتصادي وسياسي عظيم. ويقول أنه طبقاً للتراث الأمريكي وللمبادئ الأمريكية فلن تستخدم أمريكا قوتها للحصول لنفسها على فوائد من طرف واحد. ولكنها - على العكس - تسعى إلى أن تخلق توازناً في القوى لتأكيد الحرية الإنسانية. وهو يؤكد أن أمريكا ستدافع عن السلام من خلال حربها ضد الإرهابيين والحكام الطغاة في نفس الوقت.

وهو يؤكد أن الدفاع عن الأمة الأمريكية ضد أعدائها هو الالتزام الأساسي للحكومة الفيدرالية. وبعد أن يكرر الرئيس بوش عزم الولايات المتحدة على خوض حرب ضد الدول التي تأوي الإرهابيين، ينتقل للحديث عن أن أخطر ما يواجه الأمة الأمريكية يكمن في مفترق طرق الحركات الراديكالية من ناحية والتكنولوجيا من ناحية أخرى. وأعداء الولايات المتحدة أعلنوا عن أنهم يسعون للحصول على أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم فلن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية لهم بالحصول عليها.

وقد أثبتت أحداث ١١ سبتمبر - يقرر بوش - أن الدول الفقيرة مثل أفغانستان يمكن أن تمثل خطراً شديداً على المصالح القومية الأمريكية مثلها في ذلك مثل الدول الغنية. غير أن الفقر لا يؤدي بالضرورة إلى أن يتحول الناس ليصبحوا إرهابيين أو قتلة. ومع ذلك يمكن القول أن الفقر والمؤسسات الضعيفة والفساد يمكن أن يجعل بعض الدول يسهل اختراقها بواسطة الشبكات الإرهابية والمنظمات الإجرامية التي تتاجر في المخدرات على أساس عالمي.

وتنتهى مقدمة الرئيس بوش بنسق مترابط من العبارات الإنشائية الأخاذة، إذ نجده يقرر أن الحرية هي مطلب الكرامة الإنسانية الذى لا يمكن التفاوض بشأنه، بل هي حق من حقوق الميلاد بالنسبة لكل شخص، وذلك فى جميع الحضارات. وعبر التاريخ هددت الحرية بواسطة المخططات الشريرة للحكام الطغاة، واختبرت من خلال الفقر المتزايد والمرض. غير أن الإنسانية تمسك اليوم بيدها الفرصة لتعميق نصر الحرية على جميع هؤلاء الأعداء، والولايات المتحدة الأمريكية ترحب بمسئوليتها لكى تقود العالم لتحقيق هذه المهمة العظيمة" بهذه العبارات ينهى جورج بوش المقدمة التى كتبها لوثيقة استراتيجية الأمن القومى الأمريكى.

والفقرة الأولى من الوثيقة والتى حملت عنوان "نظرة على الاستراتيجية الدولية لأمريكا" هي محض تأكيد على النقاط الأساسية التى ركز عليها الرئيس بوش فى المقدمة، أما الفقرة الثانية وعنوانها "قيادة المطامح لتحقيق الكرامة الإنسانية" فهي تركز على الوسائل التى ستطبقها الولايات المتحدة الأمريكية والتى تحصرها فى أربعة وسائل هي:

- رفع الصوت الأمريكى، لإدانة كل ما يؤثر على الكرامة الإنسانية والتصويت فى المؤسسات الدولية للدفاع عن الحرية.
- استخدام المساعدات للدول الأجنبية لتدعيم الحرية وتدعيم أولئك الذين يسعون لتحقيقها باستخدام وسائل غير عنيفة.
- جعل الحرية وتنمية المؤسسات الديمقراطية موضوعات أساسية فى العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، مع دفع الدول التى تنكر حقوق الإنسان، لتصحيح مسارها، وأخيراً اتخاذ كافة الخطوات لتدعيم حرية الدين وحرية الضمير والدفاع عنها ضد الدول القمعية التى تخالفها.

وبعبارة موجزة ستتولى الولايات المتحدة الأمريكية الدفاع عن الكرامة الإنسانية ومعارضة من يهددها.

هكذا تكلمت الفقرات الأولى من الإعلان الإمبراطورى الأمريكى الذى أريد منه أن يكون فاتحة لحكم الإمبراطورية الأمريكية العالمية!

الانقلاب فى العلاقات الدولية !

لم نكن مبالغين فى الواقع حين أطلقنا على الوثيقة الأمريكية للأمن القومى التى أعلنها الرئيس جورج بوش فى السابع عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٢ بأنها أشبه بالإعلان الإمبراطورى الأمريكى الذى يعد بمثابة فتح الستار عن حقبة هيمنة الإمبراطورية الأمريكية. وقد يكون فى استخدام كلمة "حقبة" بكل ما تعنيه من كونها فترة وستنتهى فيها تجاوز للمسلمات التى يصدر عنها العقل الاستراتيجى الأمريكى فى الوقت الراهن، وهى تلك التى تتمثل فى الإيمان المطلق أن الإمبراطورية الأمريكية وجدت لتبقى للأبد، وبغير أى منافس أيا كان ! ويؤكد ذلك استراتيجية أمريكية معلنة فى بحث أعدته مؤسسة "راند" الشهيرة مضمونها الأساسى منع ظهور أى منافس أو ند للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بتطبيق نموذج معرفى واستراتيجى متكامل فصلته هذه الدراسة الخطيرة.

وحين نؤكد اليوم أن وثيقة الدفاع القومى الأمريكى تمثل انقلابا فى العلاقات الدولية، فهذا الحكم يشترك فى صياغته معنا بعض المفكرين الأوربيين الذين التفتوا بذكاء شديد إلى خطورة الهيمنة الأمريكية المقننة، وانفرادها بإصدار القرار على مستوى العالم، متجاهلة فى ذلك الأمم المتحدة ذاتها. ولعل ما يكشف عن ذلك بجلاء شديد تصريح أخير للرئيس بوش قرر فيه بكل بساطة إن لم تصدر الأمم المتحدة قرارا بشأن العراق يستجيب للإملاءات والشروط الأمريكية، فمعنى ذلك أنها ستثبت أنها لا قيمة لها ولا جدوى منها

! Irrelevant

لقد سبق أن أشرنا فى مقالاتنا السابقة إلى كتاب المفكر الفرنسى آلان جوكس "إمبراطورية الفوضى" باعتباره أول نقد أوربى متكامل للإمبراطورية البازغة.

غير أننى - وأنا عائد من باريس بعد رحلة سريعة - اكتشفت أن هذا التيار النقدى ضد السياسات الأمريكية الجديدة يتعمق ويتسع نطاقه فى الدوائر الفرنسية بسرعة، إدراكا لحجم المخاطر على أوربا وعلى العالم، إذا ما أتيح للولايات المتحدة الأمريكية أن تواصل سياساتها العدوانية بغير ضابط أو رادع. ويؤكد هذا الكتاب الذى أصدره الكاتب الفرنسى آلان تود فى الخامس والعشرين من شهر سبتمبر الماضى بعنوان "بعد الإمبراطورية". وفى نفس الوقت تقريرا أصدر الكاتب الفرنسى المعروف جان فرانسوا ريفيل كتابا يستحق التأمل بعنوان "الهوس الخاص المضاد لأمريكا" يحلل فيه أسباب الكراهية للسياسات الأمريكية. ويلفت النظر أخيرا ظهور ترجمة فرنسية لكتاب صدر بالإنجليزية ألفه الكاتب الباكستانى الشهير ضياء الدين سردار والمقيم بصفة دائمة فى إنجلترا مع ميريل دين دافيز وعنوانه "لماذا يكره الناس أمريكا؟" وهو رد على التساؤل الشهير الذى صدر عن الأمريكين عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر مفاده "لماذا يكرهوننا؟ ومعنى ذلك أن هناك حركة فكرية عالمية بدأت فى التبلور وتتصب على دراسة مختلف جوانب ظاهرة الإمبراطورية الأمريكية البازغة ونتائجها الخطيرة على الأمن العالمى.

انقلاب جذرى

وفى سياق تتبعى لردود الأفعال العالمية لصدور الوثيقة الأمريكية للأمن القومى، لفت نظرى بشدة مقال بالغ الأهمية كتبه الكاتب الصحفى الأمريكى المعروف وليام باف وذلك فى جريدة الهيرالد تريبيون الصادر فى الثالث من أكتوبر عام ٢٠٠٢. وهو - فى حدود علمنا - أول مقال نقدى عنيف ضد الاستراتيجية الأمريكية الجديدة يكتبه كاتب أمريكى وينشره فى صحيفة سيارة واسعة الانتشار. وعنوان مقاله "إعادة النظر الجذرى فى العلاقات الدولية". ونظرا

للأهمية القصوى للمقال سنحاول أن نقدم عرضاً لأفكاره الرئيسية، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعرضنا النقدي للوثيقة الأمريكية والذي بدأناه بمقال الأسبوع الماضي.

يقرر وليام باف منذ السطور الأولى من المقال وبشجاعة أدبية ملحوظة "أن الوثيقة الجديدة للأمن القومي الأمريكي التي صدرت في ٢٠ سبتمبر الماضي هي إلغاء ضمنى لنظام الدولة القومية الذي حكم العلاقات الدولية منذ اتفاقية وستفاليا عام ١٦٤٨".

وهذه الاتفاقية التي أنهت حرب الثلاثين سنة اعترفت بالسيادة المطلقة للدولة وبالمساواة القانونية للدول باعتبار ذلك أساساً للنظام الدولي. وهذه المبادئ الخاصة بالسيادة والمساواة اعترف بها منذ ذلك الحين، حتى في الحالات التي تمت فيها مخالفتها. وساد إجماع بين الحكومات وخبراء القانون أنه بغير الاعتراف بالسيادة القومية فإن العالم يخاطر بنشوب معارك فوضوية للحصول على القوة.

ويقرر وليام باف أن وثيقة الأمن القومي الأمريكية الجديدة تعد انقلاباً جذرياً، سواء أدركت ذلك كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي أم لم تدركه، لأنه يقال أنها هي التي صاغتها.

ويحاول باف أن يجرى مقارنة تاريخية ملفتة للنظر حقاً بين الوثيقة الأمريكية الجديدة وإعلان سابق صدر منذ حوالي ١٥٤ سنة ويعنى به "البيان الشيوعي". ذلك أن هذا البيان أدان النظام العالمي السائد الذي كان يدور حول النظم الملكية والجمهوريات "البورجوازية" داعياً إلى قلبه لصالح شرعية جديدة أسمى من الشرعية الموجودة، وهي شرعية طبقة البروليتاريا.

وقد أعلن البيان أن هذه الشرعية الجديدة ينبغي أن تكون عالمية لتحرير الإنسان. وبعد قيام الاتحاد السوفيتي سعى لوضع هذه الشرعية موضع التطبيق، وذلك في علاقاته مع باقي الحكومات، وأعلن أن كل الحكومات الأخرى غير شرعية. وهذا هو الذي أدى - كما يقرر وليام باف - إلى أن السياسة السوفيتية أحدثت اضطراباً شديداً في النظام الدولي، وكانت مزاعمها مطلقة وغير قابلة للتفاوض.

ويضيف الكاتب الأمريكي أن التأويل "العلمي" للعمليات التاريخية - وهو الأساس الفكري للشيوعية - زعم أن التاريخ تقوده عملية صراع

الطبقات وأن دول العمال فقط هي التي تتسم بالشرعية، على أساس أن العامل الصناعي هو الذى يمثل القوى المنتجة فى المجتمع الصناعى الحديث.

ووفقاً لهذا النظر فإن هناك دولة عمالية واحدة هي روسيا البلشفية، وكل الحكومات الأخرى غيرها استولت على السلطة التي قرر التاريخ أنها ينبغي أن تكون فى يد البروليتاريا، ومن ثم ينبغي تغيير هذه الحكومات فى الأجل القصير أو الطويل.

وبعد هذه المشابهة التاريخية المثيرة ينتقل وليام باف لى يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت فى الوثيقة أنها لن تحترم مبدأ السيادة المطلقة للدول. وهي تفعل ذلك لا لى تستبدل به مبدأ عالمياً جديداً يسعى إلى تحرير الدول، بل إنها تفعله لتحقيق أهداف الأمن القومى الأمريكى، والذى تجعل فيه - وإن كان بصورة مضمرة - الأمن القومى لكل الدول الأخرى تابعاً له !

والوثيقة تقرر أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها هي التي إذا قررت أن أى دولة تمثل خطراً مستقبلاً محتملاً بالنسبة لها، أو إذا كانت تؤوى مجموعة تعتبر تهديداً محتملاً، فإن الولايات المتحدة ستتدخل بشكل استباقى فى هذه الدولة للقضاء على التهديد، ولو كان ذلك بتغيير نظام الدولة لو كان ذلك ضرورياً. وقد سبق أن أعلنت قائمة بالدول التي تعتبر "محور الشر" ويقول باف أن الإدارة الأمريكية تعتبر أنه من باب قواعد التفكير البديهية إجهاض التهديدات المختلفة. وهذه المبادرة الأمريكية تهدف فى الواقع إلى تجاوز المبدأ المطبق حالياً فى العلاقات الدولية وهو الشرعية الدولية.

ويلفت الكاتب النظر إلى حقيقة معروفة وهي أن القانون الدولى ليس قانوناً بالمعنى الصحيح للكلمة، ما دامت لا توجد سلطة عليا دولية تطبق أحكامه، ولكنه فى الواقع نظام من المعاهدات والاتفاقيات والسوابق والالتزامات الأخرى التي تمت عبر السنين الطويلة، حاولت من خلالها الدول أن تحد من ظاهرة الحرب، وأن تديم السلام، وأن تجعل مزاعمها الصراعية ومصالحها تخضع للنفع المتبادل وتحقيق الأمن.

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها منذ قرنين وربع تقريباً إحدى الدول الفاعلة التي ساهمت في بناء قواعد القانون الدولي التي تحاول إدارة بوش - كما يقرر وليام باف - أن تقضى عليه وتهدمه. كل ذلك مع أن ميثاق الأمم المتحدة هو من بين الاتفاقيات الدولية الأساسية التي أقامت صرح القانون الدولي، والذي قامت الولايات المتحدة بمجهود كبير في صياغته. والميثاق يحرم استخدام "التهديد" أو استخدام القوة ضد التكامل الإقليمي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، ويعتبر ذلك مضاداً للقانون الدولي. وأهم من ذلك أن الحرب "الاجهاضية" اعتبرت في محاكمات نورمبرج الشهيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية باعتبارها من جرائم الحرب.

وإذا ما كان سبق صحيحاً، إلا أن الواقع يقول أن أقوى الدول عادة ما كانت تضع القواعد. ولقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في شئون دول صغيرة عديداً من المرات. غير أنه في الماضي كانت الولايات المتحدة تحاول أن تجد تبريراً قانونياً لتدخلها، لأنها كانت مازالت - نظرياً على الأقل - تعترف بمبادئ السيادة وعدم التدخل في شئون الدول الأخرى.

غير أنها اليوم بإصدارها الوثيقة الجديدة للأمن القومي تهدر هذه المبادئ، وتستبدلها بزعم أن إدراكها الخاص بمصالح بالأمن القومي الأمريكي يسمو على كل شيء آخر. وهي تؤكد نيتها بل وحققها - بفضل منظورها الخاص - في السيطرة العسكرية على العالم. وهذا - كما يقرر باف - تغير درامي للغاية ومن الأفضل للكونجرس ألا يقر هذه الوثيقة، فهي تحتاج إلى نقاش، لأن نتائج تطبيق مبادئها، يمكن على المدى الطويل أن تكون ضارة.

هكذا تكلم بكل شجاعة أدبية وصراحة الكاتب الأمريكي وليام باف، وهو بذلك ينضم مبكراً إلى الحملة الفكرية النقدية التي أطلقها عدد من كبار المفكرين الأوروبيين، والتي قامت بالتشخيص الدقيق للأزمة الراهنة في النظام الدولي، وبكشف المخاطر الحقيقية التي تمثلها الإمبراطورية الأمريكية على الأمن العالمي، وبالدعوة إلى حلف ثقافي عالمي جديد لمواجهة النزعة الأمريكية الراهنة للسيطرة العسكرية والسياسية على مختلف دول العالم.

وإذا كنا قد عنيينا بإبراز الآراء النقدية للكاتب الأمريكي وليام باف،
إلا أن ذلك لا يعنى عدم مواصلة العرض النقدى لأبرز أفكار الوثيقة
الأمريكية وأخطرها على الإطلاق، وهى الحق المزعوم للولايات
المتحدة الأمريكية فى تغيير النظام السياسى لأى دولة فى العالم ترى
فيها خطراً يهدد أمن الإمبراطورية القومى!

الإمبراطورية فى مواجهة الإرهاب العالمى

هناك اتفاق بين الباحثين الثقافت فى العلاقات الدولية على أن انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط الكتلة الاشتراكية حوالى عام ١٩٩٠، أدى إلى فراغ إيديولوجى خطير. ذلك أن القرن العشرين طوال عمر الحرب الباردة اتسم بالصراع الدامى بين الرأسمالية من ناحية والشيوعية بكل تنوعاتها من ناحية ثانية.

كان العدو الأساسى بالنسبة للعالم "الحر" كما كان يطلق على الدول الرأسمالية الأوروبية التى يسودها النظام الليبرالى هو الشيوعية. وهذا العدو صيغت سياسات أمريكية أساساً لمواجهة على الصعيد العسكرى، برفع استراتيجية المواجهة إلى مستوى الردع النووى، وعلى الصعيد السياسى بإقامة تحالف عالمى واسع المدى للنضال ضد الاتحاد السوفيتى، وعلى الصعيد الثقافى بمحاصرة الفكر الشيوعى وتفنيد مسلمات الماركسية وتطبيقاتها فى مختلف الميادين. بل ووصلت حدة الصراع الثقافى إلى خوض "حرب باردة ثقافية" قامت على أساس غزو ميادين الفكر والأدب والفن فى مختلف بلاد العالم، ومحاربة الفكر اليسارى، والدعوة إلى القيم الليبرالية والرأسمالية، من خلال مجالات فكرية وأدبية أسستها المخابرات الأمريكية بدون معرفة من يشرفون عليها، وكان من أبرزها مجلة "إنكاونتر" الإنجليزية التى رأس تحريرها الشاعر الإنجليزي الشهير ستيفن سبندر واستقطب للكتابة فيها عدداً من مشاهير الكتاب. وعلى غرارها أنشئت مجلة "حوار" التى صدرت فى لبنان باللغة العربية وشارك فى الكتابة فيها - بغير معرفة

بأصل المجلة وارتباطها بالمخابرات الأمريكية - عدد من كبار الكتاب العرب، بما فيهم كتاب مصريين من المشاهير.

وقد وثقت هذه "الحرب الباردة الثقافية" صحفية إنجليزية نشرت كتاباً بنفس العنوان تقريباً، وترجمه ترجمة ممتازة طلعت الشايب، وصدر في إطار المشروع القومي للترجمة الذي يشرف عليه المجلس الأعلى للثقافة.

سقط الاتحاد السوفيتي وبالتالي اختفى العدو! ماذا تفعل الولايات المتحدة الأمريكية بغير عدو؟ وماذا يفعل حلف الأطلنطي الذي أسس لكي يقف سداً منيعاً أمام الاتحاد السوفيتي وحلف دارسو بغير عدو؟

ساد الاضطراب الشديد الدوائر الغربية الاستعمارية، وظلت قيادة حلف الأطلنطي حائرة سنوات وهي تسعى لإعادة صياغة المذهب العسكري للحلف في غيبة العدو السوفيتي. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية سادت دوائرها الاستراتيجية حيرة كبرى. ذلك أن أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع الأمريكي كانت يقوم على أساس التخويف من "غول" الشيوعية ومن تهديد الماركسية كأيديولوجية سياسية. وكان المجمع الصناعي العسكري - كما أطلق عليه هذا الوصف الرئيس الأمريكي ايزنهاور - يقوم في سياساته أساساً على مواجهة الشيوعية من خلال برامج تسليح تكلف الميزانية الأمريكية مبالغ باهظة، وكانت هذه البرامج هي الأداة المثلى لتشغيل عجلة الاقتصاد الأمريكي.

وقد سارع بعض خبراء السلطة الأمريكيين من المفكرين لنجدة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأسهم عالم السياسة الأمريكي الشهير صمويل هنتنجتون، حين نشر مقاله الشهير الذي طوره من بعد في كتاب أحدث دويماً في العالم عن "صراع الحضارات". واصطنع هذا المفكر الأديب صداماً حتمياً بين الحضارة الغربية من جانب والحضارة الإسلامية والكونفوشيوسية من جانب آخر. وهكذا أخيراً عثرت الولايات المتحدة الأمريكية والدوائر الغربية الاستعمارية الأخرى على "العدو" الذي ظل البحث دائراً عنه طوال السنوات التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي.

غير أن الدعوة لصراع الحضارات سقطت من خلال النقد العنيف الذى وجه لها، سواء من داخل الدوائر الفكرية الغربية ذاتها فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من ناحية، أو من المفكرين فى العالم عموماً وفى العالم الإسلامى خصوصاً من ناحية أخرى. وفجأة وقعت أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها الشهيرة ضد الإرهاب، والتى كان شعارها "من ليس معنا فهو ضدنا" ودارت المعركة العسكرية ضد أفغانستان لإسقاط نظام طالبان باعتباره يؤوى تنظيم القاعدة. غير أن كل ذلك لم يكن سوى مقدمات صياغة العدو الجديد وهو "الإرهاب العالمى" الذى حرصت استراتيجية الأمن القومى الأمريكية التى أعلنها الرئيس جورج بوش فى السابع عشر من سبتمبر الماضى على رسم ملامحه.

ملاحم العدو الجديد

لابد لى فى هذا المقام أن أشير إلى أن الأستاذ محمد سيد أحمد كان سباقاً فى الفكر السياسى العربى إلى صياغة نظرية لم يتفق معه كثيرون فى صحة مسلماتها، وإن كانت أثبتت الأحداث أنها صحيحة فعلاً. النظرية تقول بكل بساطة أنه ليس صحيحاً أننا نعيش فى عالم أحادى القطبية بعد انتهاء النظام الثنائى القطبية. ذلك أننا نعيش فعلاً فى إطار عالم جديد ثنائى القطبية أيضاً، ولكن هذه المرة تقف الولايات المتحدة الأمريكية فى قطب، ويقف الإرهاب العالمى فى قطب مضاد. لم يقبل عديد من الكتاب العرب هذا التحليل، غير أن وثيقة الأمن القومى الأمريكية الجديدة تؤكد صحة أفكار محمد سيد أحمد. لو رجعنا للفقرة الثالثة من نص وثيقة الاستراتيجية التى عنوانها "تدعيم التحالفات بهزيمة الإرهاب العالمى والعمل لمنع الهجمات ضدنا أو ضد أصدقائنا الوثيقة تقول بالنص:

"إن الولايات المتحدة الأمريكية تخوض حرباً ضد الإرهابيين على الصعيد الكونى. إن العدو ليس نظاماً سياسياً مفرداً، وليس شخصاً، وليس ديناً، وليس إيديولوجية. إن العدو هو الإرهاب، والذى هو العنف

عن سبق إصرار وترصد والذي توجهه دوافع سياسية، وموجه ضد الأبرياء".

وهكذا حددت الوثيقة ملامح العدو الجديد الذي ستوجه الولايات المتحدة الأمريكية كل جهودها في السنين المقبلة لمواجهة ودحره. وهو - كما رأينا - عدو غامض الملامح حقاً! فهو - بعبارات الوثيقة - ليس نظاماً سياسياً يمكن التعرف عليه أو تجديده، وليس شخصياً ولا ديناً ولا إيديولوجية. إذن من هو العدو؟ تأتي الإجابة البالغة الغموض، هو الإرهاب - هكذا على الإطلاق - الذي ينتشر في كل مكان وكأنه الهواء الذي يتنفسه البشر!

ألم تذكر بعض التصريحات الأمريكية من قبل أن شبكة القاعدة ينتشر أنصارها في أكثر من ثمانين قطراً في العالم!

ويعنى ذلك أن النضال الأمريكي ضد الإرهاب ستتسع جبهته لتشمل العالم كله، وهذا النضال - حسب نفس التصريحات - ليس له مجال زمني محدد، بل إنه قد يمتد إلى الأبد! أليست هذه ميثاقاً سياسياً مبتكرة تصوغها الولايات المتحدة الأمريكية، لتبرز هيمنتها الإمبراطورية البازغة على مقدرات العالم كله السياسية والاقتصادية والثقافية؟

وتقرر الوثيقة بهذا الصدد "إن الصراع ضد الإرهاب العالمي يختلف عن أي حرب أخرى دارت في التاريخ. لأنها ستحارب على جبهات متعددة ضد عدو يتسم بالمرادغة، وذلك في إطار زمني ممتد. والنجاح سيتحقق من خلال التراكم المستمر للنجاحات، وبعضها سيمكن رؤيته وبعض صور النجاح لن يكون في الإمكان رؤيتها".

وحتى تبرر الوثيقة توسيع نطاق الهيمنة الأمريكية لتشمل العالم كله تقرر أن جبهة أفغانستان التي تحررت، وإن كانت القوات الأمريكية مازالت مستمرة في عملية اصطياذ أعضاء حكومة طالبان وعناصر القاعدة، فإن ذلك لا يعنى نهاية الحرب ضد الإرهاب. وتقرر الوثيقة بالنص "إن آلاف الإرهابيين المدربين مازالوا يكونون خلايا في أمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية، وأوروبا وأفريقيا، والشرق الأوسط وغير آسيا".

ومعنى ذلك أن الإرهابيين موجودون فى كل مكان فى العالم، مما يبرر أن تنش الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضدهم بغض النظر عن الحدود السياسية التى تفصل قطراً عن آخر، تجاهلاً لمبدأ سيادة الدولة الذى استقر فى العلاقات الدولية منذ اتفاقية "وستفاليا" حتى الآن، والذى تريد الامبراطورية الأمريكية أن تلغيه من الوجود.

وحين انتقلت الوثيقة لتتحدث عن وسائل الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ حربها ضد الإرهاب قررت أنها ستستخدم فى ذلك كل عناصر القوة القومية والدولية.

وتقرر الوثيقة بكل صراحة ووضوح أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى إلى تحقيق التعاون مع المجتمع الدولى فى هذا الصدد غير أنها "لن تتردد فى أن تتصرف بمفردها إذا اقتضت الضرورة لممارسة حق الدفاع عن النفس من خلال الضربات الإجهاضية ضد الإرهابيين لمنعهم من إلحاق الأذى ضد شعبنا وضد بلدنا".

وهكذا يقنن مذهب بوش الذى صيغ منذ فترة والذى أريد منه تجاوز استراتيجيات الاحتواء والردع التى سادت طوال عصر الحرب الباردة، والانتقال إلى الضربات الإجهاضية. وهو نفس المبدأ الذى اعتمدت عليه الولايات المتحدة الأمريكية فى خططها لضرب العراق، حين وجه الرئيس بوش فى خطابه فى الأمم المتحدة إنذارين إحداهما للعراق، والثانى للأمم المتحدة، على أساس أن مجلس الأمن لو لم يصدر قراراً حاسماً ضد العراق فإن الولايات المتحدة ستنفذ خططها فى غزو العراق لنزع أسلحة التدمير الشامل وتغيير النظام السياسى له بالقوة!

ولا تنسى الوثيقة فى ختام هذه الفقرة أن تقرر أن الولايات المتحدة الأمريكية فى حربها ضد الإرهاب العالمى لن تنسى أنها تحارب من أجل القيم الديمقراطية الأمريكية وأسلوبها فى الحياة. ترى أى قيم ديموقراطية تلك التى تبرر للإمبراطورية الأمريكية أن تدوس على القانون الدولى، وتتجاهل مجلس الأمن، وتغزو بالقوة العسكرية دولة عضواً فى الأمم المتحدة لتغيير نظامها السياسى؟

أوهام نظرية التغيير السياسى بالقوة !

لم أجد فى وصف السلوك السياسى الأمريكى فى الآونة الراهنة، والذى تكشف عنه خطة الولايات المتحدة الأمريكية المعلنه لغزو العراق وتغيير نظامه السياسى بالقوة العسكرية، أدق ولا أبلغ من العبارات الافتتاحية التى صدر بها الكاتب الفرنسى "إيمانويل تود" كتابه الصادر حديثا بعنوان "ما بعد الإمبراطورية: مقال عن تفكك النظام الأمريكى".

يقول تود بالنص فى مقدمة الكتاب :

" الولايات المتحدة الأمريكية فى سبيلها لتصبح مشكلة بالنسبة للعالم. وكنا قد تعودنا على اعتبارها حلا للمشكلات. وذلك لكونها كانت ضامنة للحرية السياسية وللنظام الاقتصادى خلال نصف قرن. غير أنها اليوم تبدو بشكل متصاعد عاملاً من عوامل الفوضى الدولية، بحكم إثارتها للصراع وعدم اليقين. وهى تطلب من العالم كله أن يعترف أن بعض الدول ذات الأهمية الثانوية "تمثل محورا للشر" وينبغى ضربها والقضاء عليها، وهى عراق صدام حسين والذى هو ظاهرة صوتية أكثر مما يمثل قوة عسكرية، وكوريا الشمالية التى يقودها كيم جونغ والتى تمثل أول و"آخر" نظام شيوعى أسس للوراثة فى مجال الخلافة السياسية، والذى هو فى الواقع من رواسب عصر مضى، وهو نظام مرشح للاختفاء فى غيبة أى تدخل خارجى، وإيران التى يتم الهجوم عليها بشكل مهووس، والتى وإن كانت دولة هامة من وجهة النظر الاستراتيجية، إلا أنها منغمسة فى الواقع فى عملية تهدئة داخلية وخارجية".

ويضيف "تود" أن كبار حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية تشتد بهم الحيرة، ويعصف بهم القلق من جراء السياسات الأمريكية، وآثارها السلبية على دولهم.

والواقع أن هذا الوصف البليغ لاتجاهات السياسة الأمريكية الراهنة، يعبر في الواقع عن القلق العميق الذي أصاب المجتمع العالمي نظراً للاندفاع الخطير والمبالغة الشديدة في ردود الفعل الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

الفأس المدفونة والفتنة النائمة

ولعل ما يكشف عن السياسات الخطرة التي تتبناها إدارة الرئيس جورج بوش الابن، نظرية أساسية عن تغيير المجتمعات من الوجهة السياسية والثقافية باستخدام القوة، سواء كانت قوة مسلحة كما هو الحال في خطة غزو العراق وتغيير نظامه السياسي، أو كانت قوة التهديد بعقوبات متنوعة سياسية أو اقتصادية إن لم ترضخ بعض المجتمعات، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط للتوجهات الأمريكية بصدد ضرورة الإصلاح السياسي والثقافي وفقاً للمعايير الأمريكية.

ويلفت النظر في نقد هذه النظرية الأمريكية البازغة في مجال التغيير القسري للمجتمعات، التحليل البالغ الذكاء للكاتب الأمريكي ويليام فاف والذي نشرت جريدة "الاتحاد" ترجمة له بعنوان "لا تقارنوا إعادة بناء الشرق الأوسط بإعادة بناء أوروبا بعد الحرب" (راجع "وجهات نظر" في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢).

وهو - استناداً إلى نوع من المشابهة بين أنماط الأدباء الأمريكيين - والذي كانوا يتوزعون بين قطبي الاعتدال والتطرف - يصنف السياسيين الذين يجتهدون في آرائهم في مجال السياسة الخارجية الأمريكية بين ما يطلق عليهم السياسيين "البيض" ويقصد المعتدلين الذين يبحثون عن بدائل أخرى لحرب الشرق الأوسط، والسياسيين "الحممر" أو المتطرفين، الذين يقومون بمهمة التخطيط وإعادة إنشاء وتوسيع ذلك النظام العالمي الجديد، الذي كان قد دعا إلى تأسيسه من قبل الرئيس جورج بوش الاب أثناء حرب الخليج، وإن كان لم يستكمل

الدعوة إليه لكونه بالغ التعقيد والخطورة. أما ابنه الرئيس بوش فهو كما يقرر فاف يبحث عن الفأس المدفونة والفتنة النائمة، بمعنى بعثه من جديد لفكرة نظام عالمي تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على مقدراته بالكامل، بما يتضمن حكمها المطلق في تأديب خصومها ولو باستخدام القوة المسلحة، تطبيقاً لنظرية الضربات الإجهاضية، أو في "تهذيب" سلوكهم السياسى والاجتماعى والثقافى من خلال فرض خطة للتغيير القسرى عليهم.

ولعله قد آن الأوان لطرح الأسئلة الهامة الخاصة بمدى صحة هذه النظرية الجديدة التى تتبناها الإمبراطورية الأمريكية البازغة، ومدى قدرتها وفعاليتها فى مجال التغيير السياسى والاجتماعى والثقافى لبنية عدد من المجتمعات المعاصرة، التى لا ترضى الولايات المتحدة الأمريكية عن نظمها السياسية وتوجهاتها الثقافية.

لنلق نظرة أولاً على إدراك بعض المتطرفين الأمريكيين من أصحاب هذه النظرية. وفقاً لهؤلاء - كما أورد فاف آراؤهم فى مقاله - "لا مناص من إنقاذ منطقة الشرق الأقصى الكبرى" التى تمتد من أفريقيا شمالاً وحتى دولتى أفغانستان وباكستان من أزمتهما التنموية المستفحلة وتخليصها من تطرفها"

ولكن كيف يمكن أن تتم مهمة الإنقاذ التاريخية هذه؟
يجيب هؤلاء المنظرين العباقرة يتم ذلك بتوفير نوع جديد من الديمقراطية والنظام الاقتصادى والأخذ بيد شعوب منطقة الشرق الأوسط حتى تتمكن من اللحاق بركب الحضارة، وخلق مجتمعات مدنية حديثة تمكن شعوب المنطقة من التنافس والقدرة على الانسجام مع العالم الحديث دون فقدان الشعور بالتفرد والخصوصية الثقافية.

صحة التشخيص وبطلان النظرية!

وإذا تأملنا هذا التشخيص الأمريكى للسلبات الخطيرة التى تكتنف الممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية لعدد من المجتمعات الواقعة فى "دائرة الشرق الأقصى الكبرى" المشار إليها فليس هناك من شك فى أنه تشخيص سليم تماماً. فمن ينكر سيادة النظم الشمولية والسلطوية

فى غالبية هذه المجتمعات، والتي ترتب عليها القضاء التام على المجتمع المدنى أو حصاره حصاراً شديداً، مما قضى عملياً على التعددية السياسية والفكرية، وأدى فى النهاية إلى الانتقاص الشديد من الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للمواطنين.

ومن الذى يستطيع أن ينكر أنه فى عديد من هذه المجتمعات - ولأسباب سياسية ودولية وثقافية شتى - تسود ثقافات محافظة وفى بعض الأحيان بالغة الرجعية، تريد أن تجعل من الماضى البعيد المرجعية الأساسية فى القيم والاتجاهات والسلوك، يأساً من صلاح الأحوال فى الحاضر، وتشككاً فى المستقبل. وهذه الثقافات المحافظة والرجعية لم تقف آثارها المدمرة عند حدود تعويق عملية التحديث النسبى بالرغم من تعثرها الأسمى نتيجة للممارسات الشمولية والسلطوية، وإنما تجاوزت ذلك لتشكيل البيئة الفكرية الحاضنة للتشدد الدينى والعنف الفكرى، والذى كان هو نفسه الباعث على موجات الإرهاب العنيفة التى طالت عديداً من المجتمعات، تحت شعارات شتى أبرزها تكفير الدولة والمجتمع والدعوة إلى الانقلاب تمهيداً لتأسيس الدولة الإسلامية الفاضلة، التى لا يمكن - فى نظرهم - أن يأتيتها الباطل من أمانها أو من خلفها!

وهذا التشخيص ليس جديداً علينا فى المجتمع العربى فى الواقع. فقد تكفلت موجات النقد الذاتى العربى بتشخيص سلبيات الممارسة السياسية والاقتصادية والثقافية فى المجتمع العربى، من خلال بحوث مستعمقة، اعتمدت المنهج النقدى فى التحليل والمنهج المستقبلى فى التماس الحلول. ويكفى للتدليل على صحة كلامنا مراجعة أدبيات النقد الذاتى العربى فى العقود الماضية، ولعلنا - على سبيل التمثيل لا الحصر - نقف فى مجال التشخيص عند ندرتين عربيتين بارزتين.

الندوة الأولى نظمها جمعية الخريجين الكويتيين عام ١٩٧٤ ونشرت أعمالها بعنوان "أزمة التطور الحضارى فى الوطن العربى". وهى بأبحاثها وتعليقاتها ومناقشاتها نموذج رفيع للنقد الذاتى العربى، والندوة الثانية هى "أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى" التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت منذ أكثر من عشرين عاماً فى قبرص، وهى الندوة التى أتيح لى الإسهام فيها، وهى التى شهدت

مولد "المنظمة العربية لحقوق الإنسان"، والتي كانت شهادة على أن المثقفين العرب النقيدين قد انتقلوا من مستوى الكلام إلى ميدان الفعل الخلاق والجسور، سعياً وراء ترسيخ الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في الوطن العربي.

أما الندوة البارزة التي تكشف عن تبني المنهج المستقبلي في مجال التغيير السياسي والاقتصادي والثقافي المخطط لنقل المجتمع العربي المعاصر إلى آفاق العصرية، فهو الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في المغرب، ونشرت أعمالها بعنوان "المشروع النهضوي العربي". وهي تتضمن إسهامات أبرز المفكرين العرب المعاصرين في مجال التغيير السياسي والاجتماعي والثقافي، الذي ينطلق أساساً من "أسفل" وليس من "أعلى". ويقصد بذلك التغيير الذي ينطلق من ارتفاع الوعي الاجتماعي للقواعد الشعبية العربية، من خلال تفعيل أداء مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، والتي تتضمن الأحزاب السياسية، بمختلف توجهاتها والنقابات المهنية والعمالية، والمنظمات غير الحكومية بكل تنوعاتها. وذلك إيماناً منهم أن التغيير من "أعلى" ونقص من خلال النظم السياسية الحاكمة غالباً ما تشوبه نزعات الوصاية على الشعوب، واتجاهات الرقابة والحصار على حركة المجتمع.

وإذا كان المثقفون العرب لا يتقنون في قدرة النظم السياسية العربية على التغيير من "أعلى" مع أنها في جميع الأحوال نظم وطنية، فهل يمكن أن يقبل المثقفون العرب أو المسلمون والشعوب العربية أو الإسلامية أن يأتي التغيير من "أعلى" عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية؟

وحتى بفرض هذا القبول، حتى ولو كان قسرياً، هل يمكن لهذا التغيير بالقوة أن ينجح؟

في تقديرنا أن النظرية الأمريكية في التغيير بالقوة تنطلق من تجاهل مطلق للقواعد العلمية للتغيير السياسي والاجتماعي والثقافي، وسببه الاندفاع الجنوني والحماسة السياسية التي تدفعها الرغبة العارمة في تحقيق المصالح الأمريكية، كما يعرفها الإدراك الضيق للنخبة السياسية الحاكمة في إدارة الرئيس بوش.

غير أنه أخطر من ذلك كله، ان هذه النظرة يجهل أصحابها التاريخ السياسى والاجتماعى لعديد من المجتمعات المعاصرة التى يريدون تغييرها بالقوة. وهذا الجهل ليس سببه قلة المعلومات، فهم يعرفونها ولكن مرده أساسا إلى العجز عن فهم المنطق الكامن فى سلوك هذه الشعوب، ومكونات ذاكرتها التاريخية، التى تدفعها إلى مقاومة الهيمنة الأجنبية، حتى ولو اتخذت فى الحاضر شكل الاستعمار الجديد الأمريكى.

لقد أخطأت الولايات المتحدة الأمريكية فى فهم التاريخ الاجتماعى الفيتنامى من قبل، ولذلك لقيت هناك فى ساحة المعركة هزيمة ساحقة بفضل نضال الشعب الفيتنامى ودفاعه عن حريته واستقلاله. ولا نبالغ لو قلنا أن الولايات المتحدة الأمريكية بكل جبروتها العسكرى ستفشل فى مغامرتها السياسية لحكم العالم كله بالحديد والنار، لسبب بسيط مؤداه أن سلوكها الإمبراطورى مضاد لمنطق التاريخ.

أمراض الخيال السياسى الأمريكى !

لا يمكن لصانعى التاريخ من الزعماء والقادة السياسيين على الصعيد العالمى أو الإقليمى أو المحلى أن يتخذوا قراراتهم الخاصة بالمستقبل، بغير شحذ خيالهم السياسى الى أقصى درجة ممكنة. غير أن شحذ الخيال السياسى والاستناد إليه فى رسم الخطط وصياغة الاستراتيجيات وتنفيذ السياسات تحيط به مخاطر شتى، لعل أهمها الوقوع فى شرك التفكير الرغائبي - إن صح التعبير - أى إعلاء الرغبة فى حدوث تطور معين عل حساب اعتبارات الواقع. وهنا تحل اليوتوبيا أى العوالم المثالية الغير قابلة للتطبيق محل السياسات الواقعية.

وهناك أمثلة بارزة على مغامرات الخيال السياسى المبهرة، لعل أبرزها فى التاريخ المعاصر تأسيس وإنشاء الاتحاد الأوروبى. لقد نشأت أوروبا الموحدة فى ذهن مفكر متميز هو "مونية"، غير أنها سرعان ما تحققت بالتدريج، من مجرد اتحاد اقتصادى، توجه توحيد العملة الأوروبية وقيام "اليورو" باعتبارها وحدة نقود عالمية منافسة للدولار الأمريكى ، الى اتحاد سياسى توجه نشأة البرلمان الأوروبى. ولعل الاجتماع الأخير للاتحاد الذى انتهى منذ أيام قليلة بقراراته التاريخية التى تهدف الى توسيع الاتحاد بضم أكثر من عشر دول أوروبية شرقية إليه، بحيث يصبح الاتحاد ممثلاً فعلاً لقارة أوروبا مما يجعلها قوة عالمية مؤثرة ، يرسخ قيمة الخيال السياسى الايجابى، الذى من خلال العقلانية بكل ما تحمله من رشد فى التخطيط وكفاءة فى التنفيذ وديموقراطية فى اتخاذ القرار ، وعدم القفز حول المراحل، استطاع أن يحول الحلم الى واقع .

وعلى عكس ذلك تماماً فإن الخيال السياسى، الذى مارسه عدد من أبرز القادة السياسيين القوميين العرب، وربما كان على رأسهم الزعيم جمال عبد الناصر، لم يكن خيالا سياسيا فعالا ، لأنه وقف عند حدود التمنى، ولم يستطع أن يعبر الفجوة العميقة بين حلم تحقيق الوحدة وواقع التجزئة الإقليمية.

وبالرغم من المشروعية التاريخية للهدف ، ونبل مقاصد الساسة العرب الذين طمحوا الى تحقيق الوحدة ، إلا أنهم - على عكس القادة الأوربيين- لم يستطيعوا أن يدرسوا الواقع العربى بجوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية بشكل علمى وموضوعى وواقعى، وتجاهلوا ظواهر التناقض الشديد بين الأنظمة السياسية العربية، والتفاوت العميق فى درجة النضج الاجتماعى والاستتارة الثقافية بين البلاد العربية .

الخيال الأمريكى المريض

والواقع أننا أردنا بالملاحظات السابقة التركيز على شرعية لجوء صانع القرار الى شحذ الخيال السياسى، مع التفرقة بين الخيال السياسى الايجابى الذى ينطلق من الرغبة فى تحقيق أهداف مشروعة، باستخدام أدوات لا تتناقض مع المواثيق الدولية، والخيال السياسى السلبى الذى يسعى الى تحقيق أهداف غير مشروعة، ويصطنع لذلك أدوات وسياسات تتناقض تناقضا بينا مع القانون الدولى.

وفى تقديرنا أن الخيال السياسى الأمريكى الذى أفصح عنه الرئيس بوش وأعضاء إدارته فيما يتعلق بغزو العراق وتغيير نظامه السياسى بالقوة المسلحة ، وأبعد من ذلك سيناريو الحكم الأمريكى المباشر للعراق بواسطة قائد عسكري أمريكى، هو من نمط الخيال السياسى السلبى، بل إنه فى الواقع خيال مريض يقوم على التمنى، ولا يأبه لا لمخالفته لكل القوانين والأعراف الدولية فقط ، ولكن أهم من ذلك يستهين بالصعوبات الحقيقية لتنفيذ هذا السيناريو، ويقلل بشكل مشين من أهمية احترام كرامة الشعوب ، وحققها فى أن تحكم نفسها بنفسها، مهما استبدت بعض نظمها السياسية بمقدرات المجتمع.

ولو رجعنا الى التقرير الذى رفعه للكونجرس كينيث كاتزمان
الخبير فى شئون الشرق الأوسط وذلك فى الثالث من أكتوبر الجارى
وعنوانه "العراق: جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير النظام"
لوجدناه يوثق بشكل دقيق سياسة الولايات المتحدة إزاء تغيير النظام
السياسى العراقى منذ إدارة كلينتون حتى إدارة بوش، مع التركيز على
حقبة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر، والتي تميزت بالإصرار
الأمريكى على أن تتزع من مجلس الأمن قرارا يخولها الغزو
العسكرى للعراق، إن لم يستجب العراق الى الشروط الأمريكية
التعجيزية.

ويلفت النظر حقا أن جريدة "الموند" الفرنسية كان "المانشيت"
الرئيسى لها فى عددها الصادر فى ١٣-١٤ أكتوبر ٢٠٠٢ هو "نحو
حكم أمريكى للعراق"؟

وهى تبدأ تحقيقها الصحفى الأساسى فى الموضوع بقولها أن
التصورات الأمريكية لما بعد صدام تهدف الى الحكم المباشر للعراق
والذى سيستمر سنوات طويلة. والخطط الأمريكية التى تقدم تصورا
لسيناريوهات لحقبة ما بعد صدام حسين، بعد هزيمة العراق عسكريا
والقضاء عليه، أوردتها جريدة "النيويورك تايمز" فى مجموعة من
المقالات، وقد أكد خطوطها الرئيسية المتحدث باسم البيت الأبيض.
وقرر باول وزير الخارجية الأمريكية فى أحاديث إذاعية أنهم درسوا
سيناريوهات مستوحاة من نماذج تاريخية مختلفة ، أبرزها حالة ألمانيا
واليابان بعد هزيمتهما فى الحرب العالمية الثانية، والجهود الأمريكية
التي بذلت للقضاء على روح "العسكرة" فى كلا المجتمعين وإدخال
مجموعة متنوعة من التعديلات الديمقراطية على نظمهما السياسية.

وفى ضوء الخيال السياسى الأمريكى المريض فإن الجنرال تومى
فرانكس قائد القيادة المركزية والذى سيقود الحملة العسكرية ضد
العراق، سيكون هو بعد الانتصار (المؤكد فى نظرهم) حاكم العراق
الذى سيدير شئونه بعد الحرب .

ووفقا لهذه التصورات فإن الجيش الأمريكى سيحكم العراق حكما
مباشرا قد يمتد لسنوات طويلة، مما يسمح بعبور فترة الانتقال،
وإعطاء مقاليد الحكم الى سلطة مدنية وضمان الوحدة الإقليمية للعراق،

وهو بلد ينقسم بشدة سياسيا وعرقيا. وفي نفس الوقت سيقدم قادة العراق الى محاكمات عن جرائم الحرب التي ارتكبوها. وستستمر هذه الفترة سنوات طويلة، وستكون الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لانفاق مليارات الدولارات لتحقيق الإصلاح المطلوب.

هذه هي الخطوط العريضة للخيال السياسى الأمريكى فيما يتعلق بوضع العراق بعد هزيمة النظام العراقى والقضاء على صدام حسين. ومن الواضح أن هذا السيناريو المقترح عبارة عن تبسيط مخل للواقع السياسى المعقد فى العراق وتسطيح فكرى شديد فى تصور المستقبل. وعلى عكس هذه الأفكار نشر المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن تقريرا يستحق التأمل العميق، لأنه يشير بدقة الى العقبات الكبرى التى ستواجه القوات الأمريكية إذا ما أُتيح لها أن تهزم العراق وتقضى على نظام صدام حسين (راجع التقرير على الإنترنت - موقع إسلام أون لاين فى ٢٠٠٢/٧/٣٠).

ويبدأ التقرير بداية سليمة حين يقرر أنه من الصعب للغاية توقع الأحداث عقب الغزو العسكرى الأمريكى. غير أن محاولة إعادة تأسيس السياسة العراقية على يد الاحتلال الأمريكى المحتمل أمر معقد، لأن هذا الاحتلال سيكون مجبرا على التنسيق مع القوة الفعالة داخل نسيج المجتمع السياسى العراقى، والذى يتشكل من جماعات مختلفة الرؤى والولاءات. فبعضها يجهر بمعاداة النظام الحالى، وبعضها الآخر يتحالف معه سرا، وبعضها الثالث يؤيده بشكل كامل.

وبغض النظر عن السيناريو الخاص باحتمال انقلاب فرق من الجيش العراقى ضد صدام حسين إذا تم الغزو، فإن الإدارة الأمريكية لا بد لها أن تجيب على سؤالين رئيسيين: كيف ستعيد الولايات المتحدة تأسيس وتدشين الدولة العراقية؟ وماهى القوى العراقية التى يمكن للولايات المتحدة الاعتماد عليها فى سبيل تنفيذ مخططاتها؟

ويقرر التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون معرضة للتأرجح بين خيارين لا ثالث لهما: أما الإدارة عن قرب، أو رفع اليد عن الدولة.

والخيار الأول ونعنى "الإدارة عن قرب" يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية جهدا متواصلا لإعادة تأسيس السياسة العراقية. ولن

ينصرف هذا فقط الى المؤسسات العامة الحكومية فقط ، بل لابد له أن يمتد الى جميع شبكات السلطة، والى جميع المصالح التي تحرك هذه المؤسسات . وهذا معناه إدخال مبادئ جديدة فى الحياة العراقية يتم تدعيمها وتطبيقها فى عقول عدد معين من السكان العراقيين على كافة المستويات.

ولكن تبرز هنا مشكلتان: أولاها أن المعارضة العراقية تفتقر الى النفوذ الاجتماعى الذى يجعلها قادرة على حمل عبء مشروع "إعادة التأسيس". والمشكلة الثانية تتمثل فى كيفية إخضاع جميع اللاعبين العراقيين لقوانين "العبة العراقية الجديدة". ذلك أنه ستكون هناك بالطبع أطراف مقاومة لتلك القوانين. وقد تتحول المقاومة الى صراع يستدعى بالضرورة تعظيم دور قوات الأمن العراقية فى الدولة الجديدة. ، ومعنى ذلك - ويا للتناقض - إعادة إنتاج النظام القمعى الذى ساد فى عصر صدام حسين !

ولاشك أنه - بالإضافة الى المقاومة على المستوى المحلى - فإن أطرافاً أخرى على المستوى الإقليمى كإيران لن تقبل بسهولة التواجد الأمريكى فى العراق، وسيقلق من هذا التواجد دول أخرى مثل تركيا والسعودية وسوريا .

أما الخيار الثانى فهو رفع اليد عن الدولة، بدلا من إحكام القبضة على كل صغيرة أو كبيرة فى العراق. وسيؤدى هذا الخيار الى إيجاد فضاء متسع لمختلف المنظمات السياسية العراقية لكى تلعب أدواراً مهمة على الساحة العراقية تحت المظلة الأمريكية، غير أن قيادات الجيش ستكون لها اليد العليا لأنها الوحيدة القادرة على استخدام جميع أساليب العنف.

وأيا ما كان الأمر، فيبدو - كما يقرر التقرير - أن ما سيتبقى من نظام صدام سيعيش وسيستمر حتى بعد زواله!

هذه هى الصورة الواقعية للمشكلات الجسيمة التى ستواجه الخيال السياسى الأمريكى فى تصوراتهِ لحقبة ما بعد صدام حسين، ونرجو ألا يمتد هذا الخيال السياسى المريض الى تصور أن الجنرال تومى فرانكس إذا ما نصب حاكما عسكريا للعراق سيكون له الحق فى تمثيل العراق فى اجتماعات جامعة الدول العربية !

النظرة النقدية في مواجهة العقول المغلقة !

تتشابه العقول المغلقة لقيادات التيارات الإسلامية الإرهابية مع العقول المغلقة لقيادات الإدارة الأمريكية! و من هنا يصدق الباحث الباكستاني المعروف طارق على في كتابه الأخير الصادر حديثاً، حين يقرر أن المطروح على العالم ليس صراعاً بين الحضارات، ولكنه صدام بين الأصوليات!

الأصولية الأولى رجعية هدامة تريد أن تشعل في العالم حرباً دينية بين المسلمين وغير المسلمين، زاعمة أنها بذلك ترفع رايات الإسلام الصحيح، والثانية أصولية سياسية يمينية متطرفة، متحالفة مع أصولية صهيونية تتمسح في المسيحية.

وتثبتت بحوث علم النفس الاجتماعي أن العقل المغلق Closed mind في مجال التعصب والجمود العقائدي له بنية محددة وسمات بارزة، تتواجد بين المتعصبين سواء كانوا ينتمون إلى اليمين أو إلى اليسار. فاليميني المتعصب يتشابه مع اليساري المتعصب في مجال نمط ادراكاته للواقع وآلية تفكيره. أثبتت هذه الحقائق البحوث العلمية النفسية التي أجريت على عينات متعددة من المتعصبين السياسيين.

ولعله من بين الملامح البارزة لهذا الفكر المتعصب أن أصحابه لا يملون من تكرار ترديد نفس الأحكام بنفس الصورة، وبغض النظر عن تغيرات الواقع، أو ردود الأفعال السلبية لأفعالهم، وسواء صدرت من أنصارهم أو من أعدائهم.

ولو طبقنا هذه الملاحظات على خطاب بن لادن وأصحابه، لوجدنا أن الرجل لا يمل من تكرار نفس المعاني المكررة في خطابه

السابقة، سواء فى ذلك قبل أحداث ١١ سبتمبر أو بعدها. وهو لا يتردد فى رفع شعارات الحرب الدينية ضد غير المسلمين. ولو ولينا وجهنا إزاء تصريحات الرئيس بوش ونائبه تشينى ووزير الخارجية باول لوجدنا - ويا للمفارقة - أن نفس ملامح خطاب بن لادن ظاهرة تماما فى خطاباتهم!

بالأمس فقط إستمعت إلى تصريح للرئيس بوش على شاشة التلفزيون قال فيه ما نصه، لقد قلت وأكدت فى خطبى خطابا بعد خطاب أن مجلس الأمن لو لم يصدر قرارا يخول الولايات المتحدة الأمريكية ضرب العراق عسكريا فإنها ستقوم منفردة بهذا العمل حفاظا على أمنها القومى. وهو بذلك يشير إشارة واضحة إلى سمة التكرار فى خطابه، وهى الملاحظة التى تصدق على تصريحات تشينى وباول ورامزفيلد. وأهم من ذلك كله عدم استعدادهم على الإطلاق لقبول الملاحظات النقدية على قرارات الحرب التى أصدروها، بل إنهم من قبيل العناد العقيم - وهو إحدى سمات العقول المغلقة - يردون بنفس الطريقة على هذه الملاحظات برفضها المطلق، تحاشيا لأى تعديل ولو نسبى لمواقفهم المبدئية.

الرؤية النقدية

ويمكن القول أنه فى مواجهة هذه العقول المغلقة هناك رؤى نقدية لخطاب الحرب، برز أساسا فى خطاب مجموعة من المثقفين والأكاديميين الأمريكيين الذين نقدوا خطاب زملائهم الذين أصدروا من قبل خطابا يبررون فيه "الحرب العادلة" الأمريكية ضد الإرهاب. وقد سبق أن تحدثنا عنهم باعتبارهم صوت العقلانية الأمريكية. وانتقدنا البعض على أساس أننا أعطينا من شأن موقف علنى إتخذه مائة مثقف أمريكى معارض، لا وزن لهم فى الشارع السياسى الأمريكى. غير أننا رددنا عليهم أن جدل التاريخ لا يتوقف، وأن هذا الموقف النقدى الجسور لابد أن يحرك الشارع بعد فترة. وقد صدق هذا التنبؤ، بعد أن حملت الأنباء أخبار المظاهرة الحاشدة التى تجتمعت فى واشنطن حول النصب التذكارى لضحايا حرب فيتنام، ووصلت أعداد المشاركين فيها إلى مائة ألف متظاهر. واعتبرت من أكبر المظاهرات

التي تمت منذ حرب فيتنام، وهي مظاهرة رفعت شعارات مضادة للحرب ضد العراق.

غير أن الرؤية النقدية ظهرت بارزة جلية في تصريحات نخبة من السياسيين الأمريكيين الذين شغلوا مناصب هامة في الإدارات الأمريكية السابقة، وكذلك عدد من قادة الجيش الأمريكي السابقين، مما يؤكد أن جزءا لا يستهان به من النخبة السياسية والعسكرية ضد الحرب، بالإضافة إلى المظاهرات الشعبية الحاشدة. ومعنى ذلك أن هناك معركة دائرة في المجتمع الأمريكي بين أصحاب الرؤية النقدية وأصحاب العقول المغلقة.

ولابد - مادمننا في مجال عرض الرؤى النقدية لسياسات الإدارة الأمريكية في الغزو العسكري للعراق وتغيير نظامه السياسي بالقوة - أن نشير إلى المزايا الإيجابية للانفتاح الفكري النسبي في المجتمع الأمريكي، والذي يسمح بالعرض الموضوعي لحجج المعارضين على الحرب. وإذا كان لا يتاح لهؤلاء بسهولة التعبير عن آرائهم في الصحف والمجلات الأمريكية وفي وسائل الإعلام الأخرى، بحكم الحظر غير الرسمي المفروض عليها فيما يتعلق بعدم الانتقاد العلني للسياسات الأمريكية، إلا أن التقارير الاستراتيجية التي يعدها الخبراء في الكونجرس وترفع إلى أعضائه، تتضمن عادة عرضا موضوعيا لحجج المعارضين. ودليلي على ذلك تقرير مقدم للكونجرس في ٣ أكتوبر ٢٠٠٢ أعده الفرد برادوس الخبير بشئون الشرق الأوسط في إدارة السياسة الخارجية والدفاع والتجارة وعنوانه "العراق: آراء مختلفة بصدد العمل العسكري" وقد صنف هذا الباحث حجج المعارضين على الحرب في ست فئات رئيسية حسب الموضوع الرئيسي المطروح في كل فئة.

والاعتراض الأول عنوانه "الفعل المتعجل". ومضمونه أن هناك تعجلا في اتخاذ القرار لدى من أصدروه والذين عجزوا أن يثبتوا ضرورة اتخاذ إجراء عسكري سريع ضد العراق. وفي نظر هؤلاء أن الحملة العسكرية سابقة لأوانها، لأنه لا ضرورة منها مادام أن فريق التفتيش على أسلحة العراق لم يقم بعد بمهمته، ولم يعط الوقت الكافي لذلك. وذهب بعض القادة العسكريين السابقين إلى أن العمل الدبلوماسي

لابد أن يعطى فرصته قبل القيام بأى عمل عسكري. وقد ذهب مستشار الأمن القومى السابق الليفنتانت جنرال برنت سكوكرفت إلى أن التفتيش يمكن أن يفقد صدام حسين التوازن ويجعله تحت بصر التفتيش الدقيق. ويضيف إنه إذا رفض صدام حسين التفتيش، أو لو كشف التفتيش عن إمكانية عراقية لصنع أسلحة ذرية، ففي هذه الحالة يكون لدى الولايات المتحدة سبب قوى يبرر استخدامها للقوة العسكرية إزاء العراق.

والحجة الثانية للمعترضين على الحرب أنها ستؤثر سلبا على الحملة الأمريكية الموجهة ضد الإرهاب، لأنها ستجعل الإدارة الأمريكية مشتتة الذهن، وهى تتخذ قرارات هامة فى أكثر من جبهة، وذلك بالإضافة إلى إفساد العلاقة بين أمريكا والدول العربية والإسلامية التى تعارض الحرب ضد العراق، مما قد يؤثر على تعاونها مع الحملة الأمريكية ضد الإرهاب. ومن ناحية أخرى فقرار الحرب ضد الإرهاب لم يوافق عليه بشكل صريح من بين حلفاء أمريكا إلا إنجلترا، فى حين أن باقى الحلفاء الأوروبين أبدوا تحفظات متعددة عليه. وفى رأى بعض نقاد الحرب أن الولايات المتحدة لا يمكن لها أن تكسب الحرب ضد الإرهاب إلا إذا ضمنت تعاون دوليا معها وخصوصا فى مجال المخابرات.

والحجة الثالثة تبرز الصعوبات العملية واللوجستية. وفى نظر أصحاب هذه الحجة أن تحديات الحملة العسكرية المقترحة بالغة الخطورة. ذلك أن حشد تحالف دولى وراء الولايات المتحدة بالطريقة التى تم بها فى حرب الخليج عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ يبدو مستحيلا الآن. وأغلب الدول الإقليمية صرحت علنا أنها لا تقبل استخدام أراضيها كنقطة انطلاق فى غزو العراق، وحتى لو قدمت هذه الدول تسهيلات للقوات الأمريكية، فأغلب الظن أنها ستكون محددة. وهناك صعوبات أخرى فى حالة ما استدرج العراقيون القوات الأمريكية الغازية إلى حرب مدن قد تحدث خسائر جسيمة فى الأرواح الأمريكية. وأخيرا هناك احتمالات استخدام صدام حسين للأسلحة البيولوجية والكيمياوية.

والحجة الرابعة تكمن أهميتها فى أن الغزو العسكرى الأمريكى للعراق قد يحدث اضطرابا عميقا فى كل منطقة الشرق الأوسط. فقد

تقوم مظاهرات شعبية حاشدة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وضد المصالح الأمريكية، مما قد يؤدي إلى انقلابات سياسية تفتح الطريق أمام بروز نظم راديكالية معادية للغرب، وقد ينتمى قاداتها إلى الأصولية الإسلامية المتعاطفة مع تنظيم القاعدة.

أما فيما يتعلق بالجهود الأمريكية المعلنه للإسهام في حل الصراع العربى الإسرائيلى فقد تصاب بنكسة إذا ما حدث غزو عسكرى أمريكى للعراق، لأن الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحالة ستكون قد فقدت مصداقيتها بالكامل أمام الشعوب العربية. ولذلك التفت الجنرال انطونى زينى إلى هذا الجانب الهام، حين قرر أنه من الأفضل للولايات المتحدة الأمريكية أن تواصل مساعيها لتحقيق سلام عربى إسرائيلى قبل أى محاولة للحرب ضد العراق.

وتكمن أهمية الحجة الخامسة في أنها تثير مسألة التكاليف الباهظة للحرب المقترحة. ويرى بعض النقاد أن هذه الحرب يمكن أن تزيد المشكلات الاقتصادية الأمريكية سوءاً. وقد قدر بعض الخبراء الاقتصاديين تكلفة الحرب بأنها ستكون بين مائة بليون دولار ومائتى بليون دولار. وهو مبلغ وإن كان صغيراً بالنسبة لمعدل الدخل الإجمالى القومى الأمريكى، إلا أنه لا يمكن الاستهانة به في نفس الوقت. وإذا قارنا هذه التكلفة التى ستحملها كلها الميزانية الأمريكية بالموقف فى حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) لاكتشفنا أنه فى هذه الحرب السابقة تكلفت الدول العربية بدفع مبلغ ٥٣,٦ بليون دولار من التكلفة الإجمالية للحرب التى بلغت ٦١,١ بليون دولار. ومعنى ذلك أن العبء الاقتصادى للحرب كله تقريباً تحملته الدول العربية، ولم تتكلف الميزانية الأمريكية إلا حوالى ٨ بليون دولار.

وإذا أضفنا إلى التكلفة الباهظة للحرب احتمال ارتفاع أسعار البترول والاضطراب فى مجال التوريد بالبترول، لأدركنا أن هناك مخاطر كبرى ستتشأ لو نفذت الولايات المتحدة خططها فى الغزو العسكرى للعراق.

وتبقى الحجة الأخيرة والتى مفادها أن الحرب غير مؤكدة النتائج كما خطط لها العباقرة الاستراتيجيون فى الإدارة الأمريكية! ذلك أن النظام الذى سيعقب نظام صدام حسين لو تم القضاء عليه نهائياً غير

مضمون فى ذاته بالنسبة لتوجهاته المستقبلية. فقد يظهر ديكتاتور عراقى جديد يواصل برنامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية مما يحدد الخطر العراقى. وهناك احتمالات تفتت العراق وفق خطوط جغرافية وعرقية، مما يهدد الأمن القومى للبلاد مثل تركيا، التى تعيش مع هاجس بروز هوية كردية جاذبة للأفراد الذين يعيشون فيها. واحتمالات تفتت العراق قد يؤدى إلى نتائج غير محسوبة من زاوية محاولة بعض جيران العراق مثل إيران أو سوريا استغلال هذا الوضع لتحقيق مكاسب إقليمية.

هذه بصورة موجزة الحجج الرئيسية التى رفعها أصحاب الرؤية النقدية الأمريكية من السياسيين المرموقين والقادة العسكريين البارزين. غير أن أصحاب العقول المغلقة من قادة الإدارة الأمريكية رفضوا هذه الحجج جميعاً، ومارسوا ترديد نفس حججهم التقليدية فى صواب قرار الغزو العسكرى للعراق. وقد يتاح لنا فى المستقبل ان نعرض لردودهم غير المقنعة كدراسة حالة نموذجية لكيف يعمل العقل المغلق فى سياق كونى مفتوح على مصراعيه لكل الاحتمالات التى لا يمكن لأى صانع قرار - مهما كانت عبقريته - أن يتوقعها!

القرار المراوغ !

هل يمثل قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ بشأن نزع أسلحة العراق الصادر في ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ أداة فعالة لتجنب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو عسكري للعراق وفق الخطط الأمريكية المعلنة، أم هو في الواقع يمهد بشكل مراوغ لهذا الغزو الذي تدل كل الشواهد على أن هناك تصميمًا على القيام به بالرغم من كل الاعتراضات عليه، سواء تلك التي صدرت من داخل المجتمع الأمريكي أو أعلنتها دول كبرى مثل فرنسا وألمانيا وروسيا؟

لا يمكن الإجابة على هذا السؤال إلا بعد تحليل دقيق للبند المتعددة التي شملها هذا القرار الخطير، والذي ربما لا يوجد له سابقة على وجه الإطلاق في العلاقات الدولية المعاصرة. ذلك أنه إذا كانت ألمانيا وإيطاليا واليابان التي كانت تمثل ما كان يطلق عليها "دول المحور" في الحرب العالمية الثانية قد تم إخضاعها بالكامل من قبل دول الحلفاء المنتصرة وبالتالي نزع سلاحها، فقد حدث ذلك بعد هزيمة كاملة في حرب شاملة للقوات الألمانية والإيطالية واليابانية، وخصوصًا بعد أن ألقت الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية على هيروشيما وناجازاكي. وبعد هذه الهزيمة الشاملة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في "ترويض" كل من الشخصية القومية الألمانية والشخصية القومية اليابانية لنزع الطابع العسكري العنيف من مكونات هذه الشخصيات القومية المتطرفة. وقد تضمنت عملية الترويض إدخال تعديلات جوهرية على دساتيرها وإعادة صياغة نظمها السياسية، وتخطيط نظمها التعليمية، لإنتاج شخصيات اجتماعية تؤمن

بالسلام ولا تلجأ إلى الحرب لفض النزاعات وحل الصراعات بين الدول.

ولعل هذا النموذج التاريخي هو الذي تحاول بعض الأصوات الأمريكية أن تستوحيه في حالة العراق بعد الغزو العسكري والانتصار الأمريكي الكاسح. بعبارة أخرى، في التصور الأمريكي تخطيط لإعادة صياغة العراق ليصبح بلدا ديموقراطيا، ليس ذلك فحسب بل ستجرى محاولة دائبة لكي يصبح نموذجا للديمقراطية تقتدى به كافة الدول العربية التسلطية!

وهكذا يمكن القول أن مجلس الأمن لم يسبق له أن أصدر قرارا شبيها بالقرار رقم ١٤٤١، يكرس كل جهده للنزع الشامل لسلاح دولة ما، غير داخلة في حرب فعلية مع أطراف أخرى.

تكييف القرار

لو أردنا أن نكيف القرار من وجهة النظر القانونية البحتة لقلنا أنه من ناحية يستخدم بعض مفاهيم القانون الجنائي المستقرة، وبعض مفاهيم القانون المدني من ناحية أخرى. ذلك أنه يلفت النظر بشدة أنه يدين العراق إدانة مسبقة في العبارات الأولى للبند الأول حين ينص على ما يلي "أن مجلس الأمن إذ يعمل بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

١ - يقرر أن العراق كان ولا يزال في انتهاك جوهري لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة..."

ومعنى ذلك أن العراق - بمصطلحات القانون الجنائي - ارتكب ومازال جريمة مستمرة مادام أنه خرق ومازال يخرق الالتزامات التي فرضت عليه. ولا يخفى معنى أن تتصدر القرار هذه الإدانة المسبقة، والتي تفتح الباب أمام التدخل العسكري ضده من بعد.

ولو قرأنا بدقة بنود القرار المختلفة وما حفل به من شروط تعجيزية، لأدركنا أنه يمثل نموذجا صارخا من نماذج "عقود الإذعان" المعروفة في معاملات القانون المدني! وعقد الإذعان - بحسب التعريف - هو العقد الذي تفرضه هيئة أو سلطة ما ويتضمن عادة

شروطا مجحفة على من يقبلها القيام بكافة الالتزامات المنصوص عليها، وذلك مثل العقود التي تفرضها أحيانا شركات الكهرباء، والتي بمقتضاها أن يقبلها المستهلك أو لا تدخل الكهرباء إلى منزله! هنا أيضا إما أن يقبل العراق كل الشروط المجحفة والتعجيزية الواردة في القرار، أو أن تشن عليه الحرب فوراً بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. بل إن تفسيراً أمريكياً صدر للقرار بعد إعلانه، بالغ مبالغة صارخة حين قرر أن العراق لو لم يقم بتنفيذ القرار فإن من حق أي دولة أن تتصدى له لنزع سلاحه! ولنتأمل ملياً هذا الاتجاه الأمريكي لفتح باب الفوضى في العلاقات الدولية على مصراعيه!

ولو درسنا القرار بعناية لأدركنا أنه زاهر بالشروط التعجيزية التي لو قبلها العراق ونفذها بالكامل لكان ذلك بمثابة استسلام كامل للدولة العراقية، وتنازل مطلق عن سيادتها، وهزيمة شاملة للنظام السياسي العراقي وقادته الذين ملأوا الدنيا صياحاً بأنهم هم الحراس على مصالح الأمة العربية من ناحية، وكرامة شعب العراق واستقلاله من ناحية أخرى.

وهكذا يمكن القول أن قادة العراق - نتيجة سياساتهم الحمقاء التي استمرت أكثر من عشر سنوات على الصعيد العربي والدولي - قد وقعوا بالفعل بين مطرقة الاستسلام الكامل لو نفذوا القرار، وسندان الحرب التي ستشنها الولايات المتحدة الأمريكية لو رفضوه.

وحتى لا يكون من قبيل المبالغة زعمنا أن قرار مجلس الأمن قرار مراوغ لأنه يتظاهر بالسعي إلى حل سلمي مع أنه فعليا يمهد الطريق لضربة عسكرية أمريكية ضد العراق، علينا أن نتأمل بعض بنوده العجيبة!

يقرر البند الخامس من القرار في فقرته الأخيرة ما نصه "يمكن للجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تجرى وفق ما تراه مناسبا مقابلات داخل العراق أو خارجه، ويمكن أن تسهل سفر أولئك الذين تجرى مقابلتهم وأفراد عائلاتهم إلى خارج العراق. وأن مثل هذه المقابلات يمكن أن تجرى وفق ما تراه لجنة التفتيش عن الأسلحة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحدهما مناسبا، من دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية .."

ولنا أن نتأمل ماذا يعنى ذلك، حين تقرر لجنة التفتيش بإرادتها المفردة - على سبيل المثال - مقابلة عدد من علماء العراق الذين كلفتهم الدولة العراقية من قبل وبصورة قانونية مشروعة - كما تفعل أى دولة - فى إجراء الأبحاث فى مجال البحوث الذرية أو الكيماوية، وتجبرهم عن إفشاء أسرارهم المهنية، وقد تجبرهم على السفر هم وأسرههم إلى خارج العراق لاستجوابهم. هل سبق تطبيق مثل هذه الشروط من قبل على أى دولة من الدول؟

ولماذا إذا كان مجلس الأمن حريصا هذا الحرص على "السلام الدولى" لا يطبق نفس الإجراءات لنزع سلاح الدولة الإسرائيلية التى لديها أسلحة ذرية وكيماوية وبيولوجية التى تهدد بها الأمن القومى العربى والسلام العالمى؟

بل إن مجلس الأمن قد فشل فشلا ذريعا فى مجرد إلزام الدولة الإسرائيلية التى تمارس بشكل منهجى إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطينى بتطبيق عشرات القرارات الدولية التى أصدرها فى مجال حل الصراع العربى الإسرائيلى.

ونظرة أخرى إلى فقرة من فقرات المادة السابقة تقرر ما نصه "تملك لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق فى أن تعلن لأغراض تتعلق بعزل أى موقع يخضع للتفتيش مناطق محظورة، من ضمنها مناطق محيطية بالموقع وممرات عبور، يوقف فيها العراق الحركة برا وجوا كى لا يجرى تغيير أى شئ داخل الموقع الذى يخضع للتفتيش أو تنقل منه أى مواد".

هل رأينا من قبل قرارات دولية مماثلة يفرض فيها على دولة ما ليس مجرد أن تفتح كل ملفاتها وأسرارها وهيئاتها للتفتيش، بل أبعد من ذلك ترغم على وقف الحياة والحركة فى مناطق كاملة بزعم ضرورة تفتيشها؟

أما عن الآجال المضروبة والمواعيد الملزمة التى يتعين فيها على العراق أن ينفذ ما عليه من التزامات بسرعة البرق وإلا حدث ما لا تحمد عقباه فحدث ولا حرج!

خذ - على سبيل المثال - البند التاسع من القرار الذى يجرى نصه كما يلى "يطلب من الأمين العام أن يخطر العراق فورا بهذا

القرار، الذي يعتبر ملزماً للعراق، ويقضى بأنه يتعين على العراق أن يؤكد خلال سبعة أيام من هذا الإشعار نيته أن يمتثل كلياً لهذا القرار. كما يقرر أن على العراق أن يتعاون فوراً ومن دون شروط وبشكل فاعل مع لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية". هل يمكن لدولة ما حتى لو كانت أكبر دولة متقدمة في التاريخ أن تدرس وتحلل كل الالتزامات التي يفرضها القرار لتقرر قبولها أو رفضها في أسبوع واحد لا غير؟ وهل هناك تعسف في تحديد الآجال والمواعيد أبرز من ذلك؟

ويعني أن نقف عند البندين ١١ ، ١٢ من القرار. يقرر البند الحادي عشر "يوجه المدير التنفيذي للجنة التفتيش عن الأسلحة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإبلاغ المجلس فوراً بأي تدخل من قبل العراق في أنشطة التفتيش، بالإضافة إلى أي إخفاق من قبل العراق في تنفيذ التزاماته على صعيد نزع الأسلحة بما في ذلك التزاماته المتعلقة بعمليات التفتيش بموجب هذا القرار" ومن الواضح أن هذا البند يفترض أن العراق قد قبل القرار، وأن لجان التفتيش بدأت بالفعل عملها غير أنها قد تواجه - وهنا الغموض المتعمد في صياغة هذا البند - بتدخل من قبل العراق في أنشطة التفتيش.

وكلمة "تدخل" هنا كلمة مطاطة للغاية، يمكن إدخال أي تصرف عراقي ولو كان غير مقصود تحتها باعتباره خرقاً للقرار. كما أن كلمة "لو أخفق" العراق في تنفيذ التزاماته، يسري عليها ما قلناه بالنسبة لكلمة "تدخل".

ونصل إلى البند الثاني عشر والذي يدور حوله الخلاف، لأن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت له تفسيراً يحقق أهدافها الثابتة في ضرب العراق عسكرياً.

نص هذا البند هو "يقرر أن يلتزم فوراً (يقصد مجلس الأمن) حالة تسلمه تقريراً وفقاً للفقرة ٤ أو ١١ أعلاه من أجل أن يدرس الوضع والحاجة إلى الامتثال الكامل لكل قرارات المجلس ذات الصلة من أجل استعادة السلام والأمن الدوليين".

ويضيف البند ١٣ "يذكر في هذا السياق بأن المجلس حذر العراق مراراً بأنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته".

ويعنى ذلك أن مخالفة العراق للقرار لا يترتب عليه بصورة آلية كما تزعم الولايات المتحدة الأمريكية حقها في توجيه ضربة عسكرية ضد العراق استناداً للقرار. فالصياغة هنا واضحة وقاطعة حين يقرر البند المشار إليه يلتزم المجلس فوراً من أجل أن يدرس الوضع، كما أن البند الثالث عشر يهدد بعواقب خطيرة لو انتهك العراق التزاماته، ولكنه لم يذكر شن حرب ضده صراحة.

وأياً ما كان الأمر، يمكن القول بدون أدنى مبالغة أننا بصدد قرار مراوغ لمجلس الأمن يمثل في الواقع خضوعاً للمشية الأمريكية، وخصوصاً من قبل فرنسا وروسيا وألمانيا التي سبق لها أن عارضت السياسة الأمريكية العدوانية، وانتصاراً مؤقتاً لمعسكر الحرب الأمريكي الذي دعمه ولا شك الانتصار الساحق للحزب الجمهوري في انتخابات الكونجرس الأخيرة.

كتب أخرى للمؤلف

- ١ - أسس البحث الاجتماعي (بالاشتراك)، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٦٣.
- ٢ - دراسات فى السلوك الإجرامى ومعاملة المذنبين، القاهرة: دار الفكر العربى ١٩٦٣.
- ٣ - التحليل الاجتماعى للأدب، القاهرة: دار الأنجلو المصرية ١٩٧٠.
- الطبعة الرابعة، القاهرة: مدبولى، ١٩٩٥.
- ٤ - السياسة الجنائية المعاصرة: دراسة نقدية للدفاع الاجتماعى، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٣.
- ٥ - الشخصية العربية بين مفهوم الذات وتصور الآخر، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٣.
- الطبعة الرابعة، القاهرة: مدبولى، ١٩٩٥.
- ٦ - تحليل مضمون الفكر القومى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
- ٧ - مصريين الأزمة والنهضة، ميات باحث مصرى، القاهرة: الأهرام الاقتصادى ١٩٩٠.
- ٨ - الخطاب القومى المحاصر، أزمة الثقافة السياسية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢.
- ٩ - الوعى التاريخى والثورة الكونية، حوار الحضارات فى عالم متغير، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الثانية، ١٩٩٥.
- ١٠ - الكونية والأصولية وما بعد الحداثة، جزءان، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٥.
- ١١ - العولمة والطريق الثالث، القاهرة: دار نشر ميريت، ١٩٩٩. (نشرت منه طبعة فى مكتبة الأسرة).
- ١٢ - الزمن العربى والمستقبل العالمى، القاهرة: المستقبل العربى، ١٩٩٩.
- ١٣ - العالمية والعولمة، القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٠.
- ١٤ - تشريح العقل الإسرائيلى، القاهرة: دار نشر ميريت، ٢٠٠٠ (نشرت منه طبعة فى مكتبة الأسرة).
- ١٥ - المعلوماتية وحضارة العولمة، رؤية نقدية عربية، القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠١.
- ١٦ - حوار الحضارات، تفاعل الغرب الكونى مع الشرق المتفرد، ميريت، ٢٠٠٢، (نشرت منه طبعة فى مكتبة الأسرة).
- ١٧ - الأسطورة الصهيونية والانتفاضة الفلسطينية، ميريت، ٢٠٠٢.
- ١٨ - المواطنة فى زمن العولمة، القاهرة: المركز القبطى للدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢.

فهرس

| | |
|-----|--|
| ٧ | تصدير |
| ١٣ | مقدمة : من الفوضى الطليقة إلى الهيمنة المقننة |
| ٢١ | القسم الأول: الحادى عشر من سبتمبر |
| ٢٣ | ١ - نحو إطار نظرى لدراسة أحداث سبتمبر |
| ٣١ | ٢ - خطاب الحرب العالمية الثالثة |
| ٣٧ | ٣ - صعود وسقوط القوى العظمى |
| ٤٣ | ٤ - صوت العقلانية الأمريكية |
| ٤٩ | ٥ - مشكلة التدهور النسبى للقوة العظمى |
| ٥٥ | ٦ - من الحرب المتوازنة إلى الحرب غير المتوازنة |
| ٦١ | ٧ - المؤرخ واستشراف المستقبل العالمى |
| ٦٧ | ٨ - اليابان فى خضم الحوار الحضارى |
| ٧٣ | ٩ - الحداثة العالمية والأزمة الثقافية |
| ٧٩ | ١٠ - الأزمة الثقافية العربية |
| ٨٥ | ١١ - أزمة الهوية |
| ٩١ | ١٢ - البعد الثالث للأزمة الثقافية |
| ٩٧ | القسم الثانى : تشريح ظاهرة العداء بين الإسلام والغرب |
| ٩٩ | ١ - الأسئلة المفتوحة والإجابات المغلقة |
| ١٠٥ | ٢ - موضوعية الأسئلة وأحادية الرؤية |
| ١١١ | ٣ - رؤية نقدية للسلوك الخارجى الأمريكى |
| ١١٧ | ٤ - تحليل ثقافى للسلوك الخارجى الأمريكى |
| ١٢٣ | ٥ - قراءة استراتيجية للسلوك الخارجى الأمريكى |
| ١٢٩ | ٦ - الإسلام والغرب |
| ١٣٥ | ٧ - اكتشاف الآخر |
| ١٤١ | ٨ - رؤى شرقية ومفاهيم غربية |

-
- ١٤٧ - تشكيل الوعي القومى وبلورة الحس الوطنى
١٥٣ - من رفاعة الطهطاوى إلى فرد هاليداي
١٥٩ - أوهام العداء بين الإسلام والغرب
١٦٥ - تحليل السلوك الدولى
١٧١ - نظريات متصارعة ولغات متعددة
١٧٧ - مشكلة الفجوة بين القول والفعل
١٨٣ - جذور العداء ضد المسلمين
١٨٩ - تشريح ظاهرة العداء

القسم الثالث: خطاب المثقفين بين تبرير الحرب ومعارضتها

- ١٩٥ - ١- خيانة الكتبة الأمريكيين
١٩٧ - ٢- التصور الذاتى للقيم الأمريكية
٢٠٣ - ٣- هل العقيدة الدينية مشكلة أم هى جزء من الحل؟
٢٠٩ - ٤- أوهام الحرب العادلة
٢١٥ - ٥- نهاية التاريخ وصراع الحضارات
٢٢١ - ٦- رد الفعل السياسى والبهلوانية الفكرية
٢٢٧ - ٧- تصحيح النقد الذاتى الأمريكى
٢٣٣ - ٨- نص خطاب المعارضة الأمريكى
٢٣٩ - ٩- إعلاء للقيم أم دفاع عن المصالح
٢٤٥ - ١٠- استجابة المثقفين فى العالم
٢٥١ - ١١- كتابة التاريخ من القمم إلى السفوح
٢٥٧ - ١٢- مؤرخ الشعب الأمريكى
٢٦٣ - ١٣- الوعي النقدى للماضى الأمريكى
٢٦٩

القسم الرابع : حوار نقدى حول مشروع خطاب مصرى

موجه للمثقفين الأمريكيين

- ٢٧٥ - ١- مشروع خطاب مصرى
٢٧٧ - ٢- حوار نقدى حول الخطاب المصرى المقترح
٢٨٣ - ٣- هل هناك جدوى من الحوار؟
٢٨٩ - ٤- النقد المزدوج
٢٩٥

| | |
|-----|----------------------------------|
| ٣٠١ | ٥ - حوار متعدد الأبعاد |
| ٣٠٧ | ٦ - رؤية إسلامية للحوار |
| ٣١٣ | ٧ - هل هناك إمكانية لإجماع قومي؟ |
| ٣١٩ | ٨ - أصوات متعددة |
| ٣٢٥ | ٩ - نقد ثقافى للسياسات الأمريكية |
| ٣٣١ | ١٠ - ضد الحوار مع كتاب الشمال |
| ٣٣٧ | ١١ - نحو حوار عالمى مفتوح |

| | |
|-----|---|
| ٣٤٣ | القسم الخامس : سبتمبر وإعلان الإمبراطورية الأمريكية |
| ٣٤٥ | ١ - ليس باسم الشعب الأمريكى |
| ٣٥١ | ٢ - شهادات أمام التاريخ |
| ٣٥٧ | ٣ - أسئلة سبتمبر بين الدلالة والحدث |
| ٣٦٣ | ٤ - تشريح أحداث سبتمبر |
| ٣٦٩ | ٥ - الإعلان الإمبراطورى الأمريكى |
| ٣٧٥ | ٦ - انقلاب فى العلاقات الدولية! |
| ٣٨١ | ٧ - الإمبراطورية فى مواجهة الإرهاب العالمى |
| ٣٨٧ | ٨ - أوهام نظرية التغيير السياسى بالقوة |
| ٣٩٣ | ٩ - أمراض الخيال السياسى الأمريكى |
| ٣٩٩ | ١٠ - النظرة النقدية فى مواجهة العقول المغلقة |
| ٤٠٥ | ١١ - القرار المراوغ |

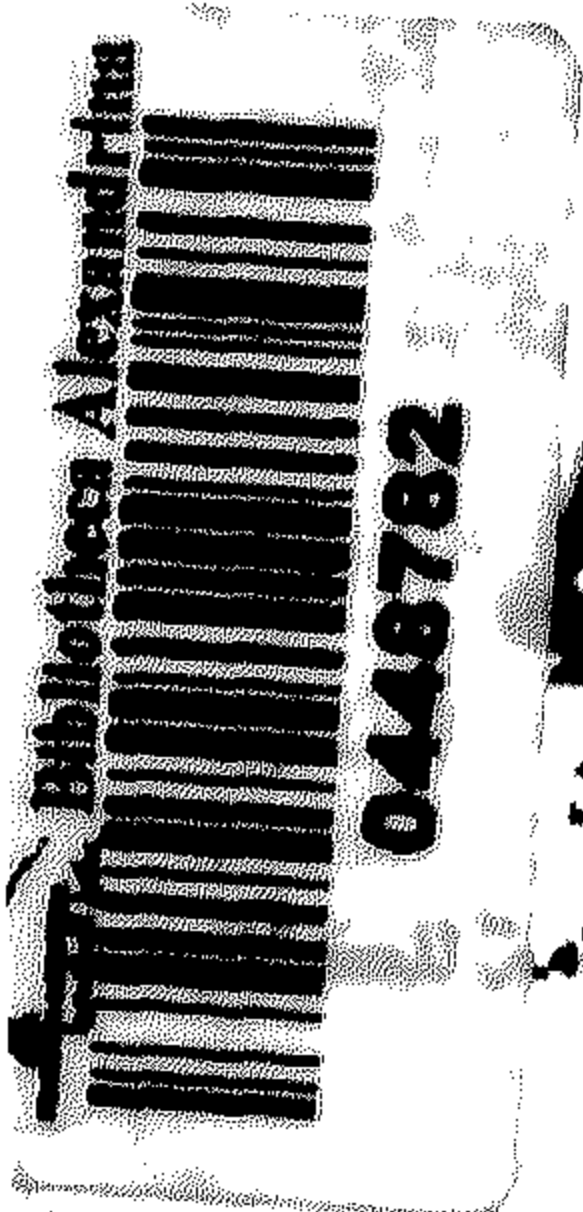
رقم الايداع ١٤٢٣٩ / ٢٠٠٣

I.S.B.N. 977 - 01 - 8779 - 8



وبعد أكثر من عشرة أعوام من عمر مكتبة الأسرة
نستطيع أن نؤكد أن جيلاً كاملاً من شباب مصر نشأ
على إصدارات هذه المكتبة التي قدمت خلال الأعوام
الماضية ذخائر الإبداع والمعرفة المصرية والعربية
والإنسانية النادرة وتقدم في عامها الحادى عشر
المزيد من الموسوعات الهامة إلى جانب روافد الإبداع
والفكر زاداً معرفياً للأسرة المصرية وعلامة فارقة في
مسيرتها الحضارية .

سوزانه بارك



التنفيذ

الهيئة المصرية العامة